

د. ملحم قربان

الواقعية السياسية



المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع


الواقعية السياسية

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

بيروت الحمراء ـ شارع اميل اده ـ بناية سلام هاتف : ٨٠٢٤٠٧ ـ ٨٠٢٤٢٨

ص. ب ٦٣١١ / ١١٣ لبنان

د . ملحم قربان
استاذ في الجامعة اللبنانية

الواقعية السياسية

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع
بيروت ١٩٨١

الطبعة الثانية

مزيدة ومنقحة

١٤٠١هـ - ١٩٨١م

ملحم قربان

الواقعية السياسية

إهـــداء

الى الالتزاميين

توضيحاً لمعالم التزامهم

للمؤلف

أ ـ كتب

١ ـ **أزمة السياسة في لبنان** . الطبعة الثانية ، مزيدة ومنقحة .

٢ ـ **الواقعية السياسية** . الطبعة الثانية ، مزيدة ومنقحة .

٣ ـ **اشكالات** . الطبعة الثانية ، مزيدة ومنقحة ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ .

٤ ـ **الحقوق الانسانية** . طبعة ثانية . بيروت ، ١٩٦٩ .

٥ ـ **المنهجية والسياسة** . طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٨ .

٦ ـ **تاريخ لبنان السياسي الحديث** :

I الجزء الأول ، **الاستقلال السياسي** ، الأهلية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨ .

II ـ الجزء الثاني ، **بناء دولة الاستقلال** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ .

III الجزء الثالث ، **القرار** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩ .

VI ـ الجزء الرابع ، **المعاهدة** ، قيد الطبع .

ب ـ بحوث

١ ـ « العلمانية والاسلام » «Secularism and Islam» بالانكليزية ، نوقش في المؤتمر العالمي المنعقد في كراتشي ، باكستان ، ١٩٥٩ ، لبحث « الاسلام في العالم المعاصر بدعوة من الحكومة الباكستانية والمؤتمر العالمي للثقافة (Congress for Cultural Freedom) .

٢ ـ « الحقوق الطبيعية في العقد الاجتماعي لجان جاك روسو »
«Narural Righus in Roussou's Social Contract» بالانكليزية ، نوقش في المؤتمر الرابع عشر للفلسفة المنعقد في فيّنا ، النمسا ، ١٩٦٨ .

٣ ـ « المواقف الحاسمة » خطبة تخرّج . العدالة ، عدد ممتاز ، ١٩٧٠ ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، في الجامعة اللبنانية .

٤ ـ « الاخلاق والمجتمع » بيروت ، ١٩٧٤ ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة .

٥ ـ العقل في القرآن .

ج ـ تحت الطبع

١ ـ *1— Meaning and Confirmability.*

٢ ـ *2— A Theory of Value.*

٣ ـ *3— Chapel Talhs (With a Foreword by Prot. Jolin Wold).*

٤ ـ علمانية دركهايم الاخلاقية وتشعباتها الاجتماعية .

٥ ـ اشكالات ماركسية .

٦ ـ قضايا الفكر السياسي :

I ـ القانون الطبيعي .

II ـ الحقوق الطبيعية .

III ـ القوّة .

مقدمة الطبعة الثانية

هدفت الواقعية السياسية ، عبر التزامبتها ، أنْ تشربَ بالإنسانيّة وخصوصا في مهدها لبنان ، لتفاخر العقائديّات المعاصرة فكرا وممارسة معا .

وكان نجاحُها ، على ما يظهر،كبيرا ، على صعيد الفكر . اذ لم تجابَه بالنقد القاسي . وإذا كان العالم الفكري قد تلقاها بهدوء وتأنٍّ فإن ذلك كان ، حسب تقديرنا ، لجديتها ورصانتها . وإننا لنفضّل كثيراً ان تختمر بها العقول على مهل فتتفاعل والرصين من المشاعر والتوجهات على ان تحرق بحرارة حماسها لحين ثم تخبو وتنطفيء شعلتها انطفاءً سريعا .

وإن استُقبلت بحذر ، فمرجع ذلك الى كثرة المستجدّات فيها وتوافر اللااعتيادي في نِسَبِ معدّلات التركيبات التي تحاول ان تصطفيها من تراث الحضارة الانسانية لتزاوج بينها وبين المبتكرات ذات النكهة الطازجة والدم الجديد .

والإلفة الفكرية كالالفة الاجتماعية قلما تكون بنت ساعتها . إنها ، وحيث تشمخ وتتطاول على الزمن والعاديات ، تحتاج إلى جذور عميقة تواكبها التقاليد العريقة التي يأكل الدهر عليها ويشرب .

أما على صعيد الممارسة فقد جابهتها احداث الأزمة اللبنانيّة المتأزمة قبل ان تضرب جذورها في اعماق القلوب والعقول لتكسبها مناعة ضد الاستدراج السهل وراء المغانم البرّاقة ذات الجواهر خفيفة الموازين .

وهكذا ، تكون الحياة قد امتحنتْها قبل ان تكتسب القوّة التي تدعو اليها في مجابهة الحياة . ومن هذه الزاوية ، فقد استُفْرِدَت .

وإنْ أخر هذا نموَّها الحياتي ، فقد بيّن قيمتها الجليّة وضرورتها للحياة . وما هي قيمة حياة بدون التزاميّة ؟

وان بقيت لهذه قيمة ، فقيمتها تكمن في امكانيتها للتجلبب بالالتزامية ـ أنّ باب هيكل الالتزاميّة ما زال مفتوحاً امامها . وأنّها مرشحة لدخول هذا الهيكل لتأدية واجباتها التي تثبت الوجود ـ وجودها وتمنحه ، بذلك ، معنى وقيمة !

ضهور الشوير بتاريخ ٤ حزيران سنة ١٩٨٠

تمهيد

نحاول في دراسات هذا الكتاب ان نقيم مقومات الواقعية السياسية . مقصدنا من هذا التقييم هو ترميم هذه النظرية لتصبح اقوى على مجابهة الصعاب التي تجابهها على صعيد الفكر والفعل .

تنقسم بحوثنا ، لذلك ، إلى قسمين :

الاول تحليل نقدي لكتابات الواقعيين السياسيين المعاصرين ، وعلى الخصوص كتاب هانس مورغنتو[1] السياسة بين الأمم وكتاب كينيث تومبسون[2] الواقعية السياسية وازمة السياسة العالمية . ويُعالَج هذا التحليل النقدي ـ او بالاحرى التقييمي ـ من زاويتي المنهجية والمحتوى الفكري معاً .

والثاني تأليفي بنّاء ، غايته تصحيح الاخطاء التي يبين القسم الأول ضعفها وعدم كفاءتها ، وتقوية الافكار التي ، على ضحالتها ، يمكن ان تصبح ركائز قوية فعالة في تدعيم مدرسة سياسية ، لو اتبعت ، لاثبتت كفاءات اصحابها الانسانية والعلمية ، ولدرّت عليهم ، فوق ذلك ، اطيب الغلال واوفرها واقربها إلى الرزق الحلال . ولن تأخذها الشفقة ، تجاه المبادىء العفنة والمواقف المهترئة او التي تشيع جواً من الاشمئزاز او التشاؤم . فهي بذلك تهديمية غير رحومة . ولكنها في الوقت ذاته ، تعتبر هذا الهدم اللاشفوق مجرد وسيلة لغاية ابعد واكثر ايجابية . ولذلك فهي ترميمية تحس بجسامة المسؤولية الملقاة على كتفها ؛ ومن هنا اصرارها على تأسيس بناء الواقعية المرممة على اساس مكين من القيم . ان نظرية صامدة مرنة في القيم هي الملجأ الآمن لجميع ما يقوم به الانسان من تصرفات . واذا كان هذا ضرورياً في جميع الحقول الانسانية ، فإنه أكثر ضرورة ، ولأسباب واضحة ، في السياسة .

وهكذا سنضطر إلى ربط المسألة الأخلاقية بالمسألة السياسية .

ولما كانت المسألتان ، الاخلاقية والسياسية ، تتأثران بالمسألة الأعم والاشمل ، أي المسألة الثقافية العامة لهذا العصر ، فمن الطبيعي ان تُعالَج المسائل الثلاث ، ولو معالجة ناقصة وملخصة ، باسلوب

---

(١) Hans Morgenthau, *Politics Among Nations*, New York, 1956.

(٢) Kenneth Thompson, *Political Realism and the Crisis of World Politics*, Princeton University Press, 1960.

يشعر بترابطها ويقدم المقترحات التي تفي ، لا بغَرَض احداها منعزلة ، بل بغَرَض كل منها منسجمة ومتكاملة مع الاثنتين الباقيتين .

ونتناول بحوثنا في هذه المحاولات ، كتاب ت . د . ولدن[1] لغة السياسة ، لا للاستناد فحسب الى بعض آرائه المسندة ذات القوة والمرونة اللتين يتطلبها نجاح الواقعية السياسية الفضلى ، بل أيضاً لتبيان الحدود التي يقف عندها ، وكيفية تخطيها عن وعي ومسؤولية والتزام يجعل عالمنا الاجتماعي اوفر شروطاً للحياة الفاضلة او على الاقل اقل شراً او اغراءً للسلوك من ذي قبل . وفي هذه الخطوة النهائية ـ الخطوة التي تمكننا من التمركز في قاع بحر البحث على صخرة صلدة صامدة ـ ترانا نلتقي والوجودية . ففي التزام الانسان ، وحريته المعبّر عنها بهذا الالتزام الواعي الواقعي ، المتفائل ، تكمن قيمته . ومن هنا تنبع امكانية تأثيره ، مع من يتفق ويشارك بتفصايل مخططه ، في تكييف مجرى التاريخ وتخليص عالمه الاجتماعي ، وقد يتسع هذا ليشمل الانسانية بأكملها،من شوائبه ، وبالتالي في توصيله الى محجة الخلاص . قيمة الانسان ، اذن ، وجودياً وواقعياً ، هي فعله الملتزم المؤدي الى خلاصه وخلاص بني جنسه .

شهور الشوير ، ١٩ نيسان ١٩٩٧

ملحم قربان

---

(١) T. D. Weldon, *The Vocabulary of Politics*, London, 1953.

القسم الاول

قضـايا عـامة

الفصل الاول

اقتضاب

١ ـ الظاهرات السياسية والمنهج :

للظاهرات التي تعالجها السياسة خاصيات نوعية غريبة الاطوار . وهذه الخاصيات الغريبة الاطوار هي بالذات ما يجعل صيغة نظرية سياسية تساعدنا على استباق معرفة الحوادث قبل حدوثها امراً جد مستبعد . وهذا هو بالذات ما يعلل إلى حد كبير انتفاع علماء السياسة وراء « تنظير النظرية » تمهيداً « للتنظير السياسي »[١] .

لذلك تصبح المنهجية المدروسة بتدقيق وعناء مطلباً ضرورياً ممهِّداً للتقدم في تطوير النظرية السياسية ـ أيْ السياق المنتظم للمفاهيم التنظيمية المساعدة على ترتيب الوقائع وتبويبها ، وعلى تفسير هذه الوقائع باضفاء المعاني المحددة المركزة على كل منها بفعل ترابطها بعضها ببعض . ولا يقتصر عمل هذه المنهجية على مساعدتنا في عملية تحديد حقل السياسة ، بل يتعدى اسهامها الايجابي هذا الامر الهام إلى امر أهم ! نعني أنها تساعدنا ، وهي في هذا المضمار خير رهان لنا ، على معالجة الصعوبات العلمية والمسائل الفكرية التي تجابهنا عبر ـ حياتنا السياسية . ولا يسعنا ابداً الا أن نعتني اكثر ما يكون الاعتناء بمثل هذه الاداة . ينبغي انْ نكون جد واضحين بما يتعلّق بمبادئها المفترضة وقيَمِها الأولية ، كما اننا يجب أن نعرف تماماً الغايات[٢] التي نريد تحقيقها بواسطتها والنتائج المبتغاة من تطبيقها بنجاح ومهارة .

ونراها تتكل ، بالاضافة الى منهجية تفرّق بين الاصيل والمزيف من المسائل ، وتزودنا بمبادىء

---

(١) - Kaplan, Morton A., «Problems of Theory Building and Theory Confirmation in International Politics». *World Politics*, Vol. XIV, No 1, (1961-1962) pp. 6 ff.

ب - Wilkins, L.T., *Social Policy, Action. And Research*: Studies in Social Deviance, Associated Book Publishers Ltd., London, 1964, pp. 90-91.

(٢) ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، دار الطليعة ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، بيروت ، ١٩٦٩ ، الفصل الرابع .

نستقصي بواسطتها الحلول المقبولة للمسائل الاصيلة ، على مقياس آخر لتحديد حقل السياسة ولهدايتنا ، عبر المتاهات في هذا الحقل ، إلى ميناء الامن والسلامة . ذلك المقياس ، وهو تجريبي ، يعبّر عنه بالصيغة التالية : السياسة هي ما يقوم به السياسيون من اعمال بصفتهم سياسيين . وعليه سنرى أن المقاييس المقترحة من زوايا المدارس التقليدية ـ كالقوة[1] ، والدولة[2] ، والتوزيع السلطوي للقيم[3] ، وفض النزاعات[4] ، وغيرها ـ لا تفي وحدها بالغرض المطلوب . وما محاولتنا هذه بالمحاولة المطلقة . إنما هي مشروطة يحدها اعتباران : احدهما طوعي والثاني اضطراري . وثانيهما ، ولا شك ، هو اكثر تعسفية بالمحاولة . ذلك لانه تعبير لمدى معارفنا فيما يتعلق بالظاهرات المدروسة والوقائع مواضيع البحث وفيما يتعلق بالادوات والاساليب التي نستخدمها في عمليات الاستقصاء المتعددة .

تميّز هذه الدراسة بين زاويتين قد ينطلق من كليهما التحليل السياسي : زاوية المتورط في صنع الواقع السياسي ، وزاوية المتفرج عليه او الدارس له . فإذا كان الناظر هو نفسه الانسان المتورط في القضية السياسية ، كانت احدى الزاويتين موقفه الذاتي من هذه القضية بجميع ما يكوّن هذا الموقف من قوة في الشخصية وعمق في النظر وسلامة في النفسية . وكانت الزاوية الثانية الظاهرات المؤلفة لهذه القضية والعلاقات بين هذه الظاهرات وطبيعة هذه الظاهرات بحد ذاتها ـ او بالاحرى بقدر ما تسمح بالتعرّف اليها . ان التأليف المتناسق بين هاتين الزاويتين لامر ضروري جداً لتقدم المعرفة ولتثبيت اقدامها على الارض الجامدة . ذلك لان احداهما متممة ، بحكم طبيعتها ، للثانية . ولانهما فوق ذلك تتساويان تقريباً بالاهمية ـ هذا في الحالات المثلى . اما في الحالات التي لا تصل فيها عملية التأليف هذه إلى ذرى الكمال فيتم التآلف عبر تصرّف ناضج ، فنرانا مضطرين إلى الأخذ بتفضيل الزاوية الذاتية ووضع النبرة والتوكيد على الموقف العقلي ـ الشخصي ـ النفساني . اذ لولا دفع هذا الموقف لعجلة الدراسة والاختبار ، لما بدأت الدراسة ولما تمت التجربة . ولو بدأت التجربة وتمت وأينعت ثمارها فلا تؤتي خيراتها المستحقة إلاّ لمن اتخذ موقفاً ايجابياً منها . فايجابية هذا الموقف اذن هي شرط لا مفر منه لجني مغانم الاختبارات التجريبية عن استحقاق ، ولتحمل مسؤوليات القيام بها . وتزداد قيمة الايجابية هذه بمساندة الانفتاحية والتجرد لها .

وتزداد ابعاد القضية عدداً وتعقيداً لما ننتقل من مستوى العمل السياسي ، المتفاعل عبر الفاعل نفسه مع الدراسة والتحليل ألواعيين لهذا العمل ، إلى مستوى الرائين المقيّمين لهذا العمل ـ كان هؤلاء الرائون من زمرة المتفرجين ام من جماعة الدارسين المسؤولين . ويدعونا هذا التعقيد إلى التنبه لامور كثيرة : اكثرها جوهرية هو زيادة الاهتمام بالايجابية والانفتاحية والتجرّد .

---

(1) Lasswell, H., *Politics: Who gets What, When, and How?* New York, 1964. Also Lipson, L., *The Great Issues of Politics*, N.Y., 1954.

(2) Hoffman, S. (ed.) *Contemporary Theory of International Relations*, Englewood Cliffs, N.J., 1960.

(3) Easton, D., *The Political System*, An Inquiry into The State of Political Science, New York, Knopf, 1953.

(4) ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، فصل « هل السياسة علم ؟ » .

٢ ـ السياسة والقيم :

وعندما تتوافر جميع هذه الاسباب المواتية تقترب السياسة من كونها علماً بقدر ما تخضع ظاهراتها النموذجية ـ على ما هي عليه من صفات معقدة متغيرة وفريدة تتأثر بعوامل منها المعروف ومنها المجهول ، ومنها العقلاني ومنها الذي لا يمت إلى العقل بصلة ـ لأدوات التحليل وآلات التدقيق التي نكون توفقنا بالتعرف إليها وإلى استخدامها في عملياتنا الاستقصائية والدراسية . وعلى افتراض ان النجاح الكامل تمّ لنا في جميع هذه المحاولات المعقدة ، فإن غايتنا من جعل السياسة علماً ، تظل بعيدة عن التحقيق بقدر ما تظل السياسة عملية تقييمية في جوهرها ، وبقدر ما تظل هذه العملية التقييمية تتمرد ، كالحصان الجموح ، على عملية الترويض العلمي الكمية الدقيقة . غير اننا نستنتج عبرة ايجابية من هذا الأمر ، وهي ان نظرية في القيم هي شرط ضروري لنظرية في السياسة . ولا يمكن ان تكون الثانية اكثر جاذبية للعقول الراجحة مما يمكن أن تكون الاولى . غير ان هذا الامر يزيد[1] في تعقيد الصورة التي هي في الاصل معقدة . فواقع الامر هو ان عند هذه النقطة المعيارية بالذات يتلاقى الموقف الذاتي والمعرفة الموضوعية . وعند نقطة التلاقي هذه ، يواجه المحلّل الدارس ، كما يواجه المتورط في القضية السياسية المدروسة ، مشاكل قد يعجز عن حلها حلا مسؤولا . وسواء عجز اولم يعجز عن حلها ، يظل هذا الحل مطلباً من مطاليب جعل السياسة علماً ، او من مطاليب التصرّف الواعي ، او جعل المتسيّس سياسياً او رجل دولة .

٣ ـ قيمة الانسان :

وربما وجدنا ، بعد التدقيق ، في نقطة هذا التلاقي بالذات ، جوهر الانسان وحريته . يميز الانسانَ عن الحيوانات الدنيا كونه ، وبفضل حريته ، قادراً على التوفيق ، ومن يقدر على التوفيق يقدر على عرقلة عملية هذا التوفيق بين المتطلبات الادبية ، سواء كانت هذه مطلقة او موضوعية او تقريرية ، وبين المتطلبات الموضوعية المستمدة إلى دراسة العالم الخارجي الذي نعيش فيه متفاعلين مع قوانينه وشرائعه ، وبين المتطلبات الذاتية المتبلورة فينا عبر حكمة الاجيال السالفة او عبر دراسة مفصلة ودقيقة للتاريخ والتجارب الحياتية ، اوعبر ومضات من الالهام . وجوهر حرية الانسان يكمن ، لا في كونه يقدر فحسب ، بشيء من الصعوبة ونضج في التمرّس ، على التنسيق بين متطلبات الادبيات والحقيقة الموضوعية عن الكون والالتزامات الطوعية ، بل ايضاً في انه ـ على الغالب يقدر ان ينفذ هذا التناسق عبر تصرفاته[2] .

« وان الانسان الفرد لقادرٌ على تصوّر خير[3] يفيد منه هو كما يفيد منه غيره من الناس ؛ انما هو لقادر

---

(١) الا اننا نرى في الالتزام لاجما لحالا للوي الشخصية المصهرة لنزوات هذا التعقيد : ملحم قربان ، الحقوق الانسانية ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ١٨٥ .

(٢) وفي هذه النقطة بالذات تمد جذور القانون الطبيعي الجديد جذورها : ملحم قربان ، الحقوق الانسانية ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٦٩ ، الفصل السادس .

(٣) وليس من الضروري ، لسلامة موقفنا ، ان يكون هذا الواقع شاملاً ، كما انه ليس من الضروري ان يكون حتمياً .

أيضاً على جعل هذا التصور يحدد[1] أفعاله ، في مقدرة الانسان هذه تكمن بذور الحقوق[2] . وهذه الحقوق بدورها هي شرط[3] لتحقيق تلك المقدرة[4] .

«The capacity, then, on the part of the individual of conceiving a good as the same for himself and others, and of being determined to action by that conception, is the foundation of rights , and rights are the condition of that capacity being realised.» [5]

والوجه الآخر لمقدرته على توفير شروط التناغم ، عبر تصرفاته[6] ، بين القيم والقواعد والذاتيات والموضوعيات والحريّة والقوانين الملزمة ، الوجه الآخر لتلك المقدرة هو مقدرته على عرقلة هذا التناسق ، حيث يكون ، اذا اما صدف وكان حينا ما ، مُعطى طبيعياً .

هنا يكمن الفرق المميّز - اذا صح القول بهذا الفرق - بين جميع « العلوم » المرتبطة به كالسياسة والاجتماع والتاريخ من جهة ، وبين العلوم الطبيعية الأخرى كالفيزياء والكيمياء من جهة ثانية .

وإن من جملة الاهداف الاولية لهذه الدراسة ان تضيّق الفجوة بين هذين النوعين من العلوم التجريبيّة - واذا قدرت على سد هذه الثغرة تكون قد نجحت حيث اخفق الكثيرون[7] قبلها .

ولنتنقل من الانسان ، موضوع السياسة الاولي إلى السياسة ذاتها . نحن نعتقد ، بناء على ما مر، إنه اذا كانت هنالك اسباب متعددة تبرّر القول بأن السياسة فن أكثر منها علماً دقيقاً ، فإن مجمل الحجة السالفة انها تثبت هذا القول . ولكنها ، في الوقت ذاته ، تربطه بالعلم ربطاً وثيقاً ، وتحاول ان تتمتع بمغيرات الحقلين معاً . او ليست ترتاح الى اعتقاد متفائل بمد جذورهَ عميقة في تربة الطبيعة الانسانية الخصبة ، وينمو شجرة قوية تقاوم الاعاصير شتاء ، وتسخو ، ايام الصحو ، بالعطاء السمح ؟

ان مجابهات الانسان لما يحيط به ولمن يتعامل معهم تَظَل - على تعددية الصُعُد التي تطل من مشارفها - ولو جزئياً - من صنع يده .

---

(١) هنا يجمع مكمن الربط بين الحريّة والالتزام ، ومدخلة الحاجة الى الوجودية ، ومصدر الدعم الفوري للوهم مما يجعله ينافس المطلق ، وبالتالي اكتساب الايديولوجيات بريقاً ملفتاً للنظر (راجع كذلك للمؤلف ، اشكاليات ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٢٤١ - ٢٤٢)

(٢) ان استخدام هذا المفصل في الطبيعة الانسانية لتبرير « الحقوق » هو تضييق بعض الشيء لمهمته المهمة .

(٣) هذا على مستوى التنظيم الاجتماعي ؛ وحتى على هذا المستوى فقد تنقلب الآية رأساً على عقب .

(٤) ت هـ. غرين ، محاضرات في مبادىء الالتزام السياسي ، نيويورك ١٩٢٧ ، ص ٤٧ .

(٥) T.H. Green, *Lectures on the principles of Political Obligation*, New York, 1927, P. 41.

(٦) هذا على أقل تقدير .

(٧) من هؤلاء المدرسة المعنية المعروفة بالوضعية المنطقية (Logical Positivism) وكذلك :

F. Engels, *Ludwig Feuerbach and the End of German Philosophy*, Chap. 9. «Nature and Sociology»

الفصل الثاني

بديهيات

١ ـ تناقضات :

مأساة « النظرية السياسية » نتيجة لتعارضات داخلية متعددة : التنافر بين المثل المطلقة المجردة ـ برهة تستهوي مخيلة الانسان السياسي ـ وبين الحقائق العنيدة المخشوشنة والصامدة للحياة السياسية ـ الحقائق التي يحاول الانسان السياسي قولبتها وتكييفها ، والتصارع بين العقل المنطقي المنظم وبين الدوافع غير العقلانية والقوى الجموح التي يحاول العقل اخضاعها لمقولاته ومقاييسه ، والتردد بين الثقة الكاملة للانسان على المسرح السياسي ـ محللاً دارساً كان ام عاملاً فاعلاً ـ بنفسه وبمن يحيط به من اناس في مجتمعه على الرغم مما يبدو له عنهم من مظاهر العداء ، وبين الشك بنفسه وبهم وبما يحيط به من عوامل الطبيعة . ولا تدعي هذه اللائحة بأنها تشتمل على جميع المتناقضات ذات العلاقة بالموضوع . فلا عجب ، اذن ، ان لا تكون السياسة قد اصبحت علماً دقيقاً بعد .

٢ ـ المطلق والوهم :

وتزيد في تخبط المحاولات التي تبغي جعل السياسة علماً بالمعنى الدقيق المركز ، فوضى بمستطاع الانسان ، لغاية[1] او لا لغاية في النفس ، ان يخلقها وينشرها حوله اعتقاداً وفعلاً . يقدر الانسان ان يجعل من الوهم ، بتبنّيه له بشكل معين ، مبدأ مطلقاً ، ومن المبدأ المطلق ، باهماله التام له ، مجرّد وهم ـ او على الاقل مجرد مبدأ لا قيمة له ولا اهمية ـ وعلى الخصوص فيما يتعلق به وبسلوكه . ويصح هذا على وجه التخصيص في نطاق الاطار للقواعد والمفاهيم التي يشذّ ـ كما هي الحال في اطار القواعد والمفاهيم التي تبنى ـ على الأفعال الانسانية والتصرفات السياسية التي تنفتح عليها أكثر من كوّة للمراقبة والدراسة .

---

(1) «For , says Nietzsche, what man needs in order to do great things, what people need in order to ripen, is the sheltering cloud of illuson....» (Lessing, Sartre, and Valery agree with Nietzsche on *MYTH* and History.)

Pieter Geyl, *USE AND ABUEH OF HISTORY*, Yale University Press, 2 nd ed. 1957, pp. 54 and 71. (Underlining mine)

نعتقد ان هذه الافعال والتصرفات هي أفضل انواع البينات التي تصح ان تساند او تعاند صحة السياسة[1] المدروسة وبالتالي تساعد على تقرير قبولها او رفضها .

وسنرى ان مصدر الداء هذا ، داخلياً على ما هو عليه ، سيكون ايضاً مصدر الدواء ، على ما في ذلك من تناقض ظاهر .

وسنرى ان هذا المبدأ ثلاثي الأبعاد : فوضى الإرادية الاعتباطية ، ومحاولة التعرّف إلى كنهها عن طريق التصرفات المسلكية ، وامكانية كبح جماحها عبر الاعمال المُلتزِمة ، تشعُّبات هامة ومفاصيل اهم في تقرير مصير اهم القضايا التي سنتعرّض لها .

٣ ـ المقياس الموضوعي :

غير انه من الضروري ان نكون قادرين على التمييز ، في نطاق الاطار للقواعد والمفاهيم الذي نتبناه لاعتقادنا بانه يفي بالغرض المطلوب[2] ، بين المطلقات ، والمقاييس الموضوعية ، والأوهام . نضطر إلى مجابهة الاوهام فقط عندما يختار احد الناس ، عن قصد او عن غير قصد ، ان يعبّر عنها بمخططات عملية تطبيقية .

« ليس الانسان ، بعد البحث والتدقيق ، محكوماً من العقل وحده . فالخرافة ، ناشئة كما هي بالفعل عن المحبة القوية او الكراهية الشديدة ، لها حيوية خاصة بها ، انها شكل من اشكال الحياة »[3] .

وكذلك هي الحال مع المطلقات . فبمعزل عن جهود جماعات معينة او افراد تحاول تحقيق هذه المطلقات في واقع حياتها الملموس الذي يؤثر بشكل او بآخر على واقع حياتنا ، لا تكون المطلقات بحد ذاتها ، كما لا تكون الاوهام بحد ذاتها ، مواضيع بحث مسؤول عندنا . بكلمات مغايرة : ليست الاوهام او المطلقات بحد ذاتها ، وبمعزل عن ارتباطها بحياتنا او حياة جيراننا ، « مسائل اصيلة »[4] او مشاكل تفرض علينا ايجاد الحلول اللازمة لها . وتختلف الحال مع المقاييس الموضوعية . من التزم بالتفتيش عن الحقيقة الموضوعية ـ وكل باحث لا يلتزم بذلك ليس بباحث بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة ـ وجب عليه ان يستند إلى هذه المقاييس الموضوعية . تلك هي مقاييس لا يُستغنى عنها في عملية البحث المسؤول والتقييم البناء .

---

(١) « نقدر أن نتثبت من خاصية سياسية معينة فقط بدراستنا للأعمال والتصرفات السياسية التي يقام بها على ضوء هذه السياسة وبتقديرنا للنتائج التي نحصل عليها بصفتها عواقب لهذه الأعمال » .. Morgenthau, H., *Ibid.*, PP. 5 and 12 .

(٢) هذا الغرض هو « وضع مجموعة من الظاهرات المختلفة في ترتيب منتظم واضفاء شيء من المعنى عليها . وبدون هذا الاطار للمفاهيم تظل هذه الظاهرات بدون انتظام وبدون معنى » : المرجع ذاته ، ص ٦ و ٢٠ . هذا هو الغرض من النظرية في رأي مورغنثو ، وبالتالي فهو المقياس الذي يتبناه ليقرر على اساسه حكمه في قبولها او رفضها . ونعتقد نحن ان هذا هو مطلب ضروري ينبغي ان يوفره الاطار العام للمفاهيم والقواعد الذي يرشح ذاته لأن يكون نظرية مقبولة . غير اننا نطلب ، فضلاً عن ذلك ، اموراً مغايرة لهذا المطلب . ذلك لأنه ، وحده ، غير كاف .

(٣) ملحم قربان ، علمانية دركهايم الاخلاقية وتشعباتها الاجتماعية .

Geyl, P., *Use And Abuse of History*, New Haven, Yale University Press, 2end ed., 1957, P. 77....

(٤) ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، للتعرّف إلى المعنى التقني المنهجي لهذا التعبير .

واذا كان هنالك فرق هام[1] ، ويجب ان يكون فرق هام ، بين الوهم والمطلق ، فيجب أن يعبر هذا الفرق عن ذاته في محكمة المقاييس الموضوعية هذه .

ولن تصبح السياسة علماً بالمعنى الدقيق المركز الا بعد ان تروض العوامل والدوافع الجموح الماثلة من الظاهرات المعلومة التي تدرس . واذا عجزت عن ذلك ، يجب ان يكون بمستطاعها ان تفصل بين هذه العناصر والعناصر الاكثر الفة ومهادنة ، لتضمن مقداراً من التفهم والتقييم للمادة التي تخضعها للدرس . وما امكانية تطويع هذه المادة او السيطرة عليها ـ وكل ذلك دون ان تشوّه طبيعتها ـ سوى نتائج طبيعية لذلك الاخضاع . وما احق من المقياس الموضوعي بالقيام بعملية الترويض هذه ؟

٤ ـ التنبؤ[2] :

كما هي الحال الآن ، ليست السياسة « بالعلم » بمعناه الضيّق والدقيق ـ كما نعرف . وبالتالي ليست هنالك « نظرية » سياسية بالمعنى التقني . ويستنتج من ذلك ان استباق معرفة الحوادث قبل وقوع هذه الحوادث هو امر ليس بوارد في اطار السياسة[3] .

٥ ـ اطار عام للمفاهيم والقواعد الأولية :

نُضطَّر اذن ان نستعيض عن « النظرية » بالاطار العامّ للقواعد والمفاهيم . كما واننا نُجبَرُ على استبدال « استباق معرفة الحوادث » بالتخمين الموفق او « بالتوقّع المحظوظ » . وعليه فليست هنالك غرابة في محاولة بعض الواقعيين المحدثين التفتيش عن جذور الاسباب التي تؤدي إلى « التخمينات

---

(1) «Can a cipher of transcendence carry weight by being physically felt as a cipher, yet knowo to be such a reality? (Yasper's crucial question) (Adolf Lichtigfeld, «Maimonides' Attributes and Yasper's Cipher»

Akten des XIV International Kongresses für Philosophie, Wien, 2- 9 September, 1968, Universität Wien, 1970, Band I, p. 490.

(2) « للتنبؤ معنيان : الأول ديني ، وهو نشر كلمة الله ، والثاني علمي ، وهو استباق معرفة الحوادث قبل حصولها » ـ Oxford University Press, Vol XII, 1961, P. 254. Toynbee, A.J., *A Study of History, London,* ومن الواضح اننا نستخدم هذه الكلمة بمعناها الثاني في هذه البحوث . راجع ايضاً المقطع ي من « صفات مميزة » من هذا الفصل ، و « مبدأ المعنى » في الفصل الثالث ـ القسم الثاني من هذا الكتاب .

(3) يراجع بهذا الخصوص :

Heckscher, G., *The study of Comparative Government and Politics.,* Allen and Unwin, London, 1959, P. 18; also Kelman, H.C., «Societal, Attitudinal, and Structural Factors in International Relation». *The Journal of Social Issues,* Vol, VI, No. 1,1955; Also Hoffman, S., *Contemporary Theory in International Relations,* Prentice Hall Inc.,Princeton, N.J., 1960, PP. 221-222; also Thompson, K., *Ibid.,* Preface, P. 9; also Easton, D., *Ibid.,* p. 57;

وملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، الفصل الخامس .

الحكيمة »[1] . تنم هذه المحاولة عن الاعتقاد بأن محاولة كهذه هي افضل وسيلة ضمن نطاق المستطاع ، لتجنب « التخمينات الطائشة » .

٦ ـ صفات مميزة :

نستعرض باستعجال اهم صفات هذه المحاولة :

أ ـ إصرار على جميع البينات :

ومن الصفات المميزة لهذه المحاولة في اعادة بناء صرح الواقعية السياسية على اسس ثابتة ، التزاماتها **بالاعتراف بجميع العوامل**[2] ذات العلاقة المنطقية او التجريبية بالتنظير العقلاني للتصرفات السياسية . بعض من هذه العوامل يزيد في حدة التخبط والغموض السائدين في تصوير الوضع القائم للسياسة . في الواقع ، نعرف تماماً ، انه بفضل وجود هذه العوامل وتأثيراتها لم تزل السياسة بعيدة بعداً شاسعاً عن كونها علماً بالمعنى الدقيق المحدّد ، وبالتالي لم تزل نظرياتها على صعيد بدائي جداً من التطور . ومع هذا كله لا يمكننا ان نغمض اعيننا عنها ابداً دون ان نتهم اما بسطحية التفكير واما بالتحيز . وهذه الصيغة الجديدة للواقعية السياسية ، بالتزامهــا بالانفتاحية العقلية وبالتجرد وبالايجابية ، لا تستطيع ، ما دامت تصر على الحفاظ على امانتها الفكرية ، ان تهمل أياً من هذه العوامل المزعجة غير المرحب بها . ان من واجبها ان تتعلم ان تعيش بسلام مع هذه العناصر المشاغبة ـ اللهم الا اذا اصبحت قادرة ، بطريقة او بأخرى ، وبمساعدة التقدم المنهجي والعملي في جاراتها من العلوم مثل « علم النفس » و « علم الاجتماع » و « الاقتصاد » ، ان تروض هذه العناصر والعوامل ، فتخضعها لدراسة علمية دقيقة وصيغة كمية قانونية . وحتى الادعاء بجعل « النظرية السياسية » اكثر عقلانية من

---

(١) يعزو كينيث تومبسون في كتابه ، الواقعية السياسية وازمة السياسة العالمية ، تجاهل هذه التخمينات الى المدرسة السياسية التي تتوفر لديها الصفات التالية :

(أ) ـ « حس تاريخي قوي » ، ص ٨ . (ب) ـ « تفهم واضح للطبيعة الانسانية » ، ص ١١ . (ج) ـ « موقف محدد من التقدم الانساني » ، ص ١٢ . (د) ـ وموقف واضح من « السياسة » ، ص ١٣ . ويتبين من معالجة تومبسون لهذه المقولات انه تقدم بعض الشيء ـ وخصوصاً في اتجاه زيادة التدقيق ـ عن مورغنتو . ولكن صيغ تومبسون ذاتها لهذه المقولات ما زالت تحويها بعض الشوائب المنهجية والفلسفية الفكرية .

(٢) « ان المشيرين لمعالجة السياسة في اطار واسع يشتمل مع السياسة على الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والمؤسسية ، سيرون في ضيق دائرة المقترب السياسي للمحدد الذي يدور على محور القوة وتحديدها ضعفاً كبيراً وجوهرياً . ويرى هؤلاء المشيرون صوابية اعتبار القوة محوراً سياسياً هاماً ومركزياً . ولكنهم ، مع ذلك وفوقه ، يودون أن تشتمل الواقعية الاصيلة على العناصر والعوامل الاخرى » انظر :

Liska, G., *International Equilibrium:* A Theoretical Essay on The Politics and Organization of Security, Cambridge, Harvard University Press, 1957, P. 144.

التصرفات السياسية[1] ـ حتى هذا الادعاء الذي يمكن ان يقبل مسوغاً بوجه عام وضمن حدود معينة ـ لا يصح ان يتخذ مبرراً قبلياً او اعتباطياً لابعاد أيٍّ من هذه العوامل والعناصر غير الاليفة لعمليات التنظير عن صورة الواقع السياسي او لحذفه من الوجود المدروس .

ب ـ تمييز بين التجميل والتشويه :

عملية التجميل التي يقوم بها المصور أو الرسام هي عملية مسموح بها . بل هي بالاحرى عملية مبرّرة ولكن ضمن حدود معينة . تقرر هذه الحدود هوية المرسوم او المصوَّر كمرسوم او كمصوَّر ، فطالما حافظت هذه العملية التجميلية على هويته ، حافظت لذلك على مسموحيتها . ولكن ، عندما تشوّه هذه العملية تلك الهوية ، عندها تصبح عملية تتناقض ومطاليب المنهجيّة الصحيحة . والا ، فكيف نتثبت بعدها من ان عملية التجميل هذه ليست في الواقع وبالفعل سوى محاولة تشويه ؟ قد يكون للتشويه كما للتجميل مبرراته ؟ ولكن القضية الملحة هنا هي انْ لا تُشكِل علينا وعلى الدارسين ايضاً معرفة الحقيقة بمعناها الموضوعي . يجب انْ يبقى في متناول يدنا حق التمييز بين التجميل والتشويه ، وامكانية التثبت منها . ويظل ذلك مقصد المنهجية الصحيحة العام .

ج ـ محاولة تقريبية مشروطة :

كما ان هذه العملية ـ عملية اعادة بناء الواقعية السياسية على اسس البث واحد ـ لا تدعي كونها محاولة نهائية تامة . انها مجرد خطوة على الطريق الطويلة المتبعة التي توصل ، مع شيء من حسن الحظ والتوفيق في المجهود المبذول ، إلى صيغ افضل تساعد على تحليل الظاهرات السياسية ونقدها وبالتالي السيطرة عليها . وما هذا سوى امتداد للتقليد القويم المتبع في الواقعية السياسية[2] كما هو متبع في جميع المحاولات الانسانية الكبرى ذات التقليد العريق .

د ـ وصف صادق وامل متفائل :

وامتداداً للتقليد العريق في الواقعية السياسية يحاول اسهامنا هذا ان يصوّر الواقع السياسي بشاعاته المتعددة وعناصر الشغب والفوضى فيه . غير انه ، وبهذا يخالف التقليد القديم في المدرسة الواقعية السياسية على ما يظهر ، يفسح المجال لموقف مثالي ـ اي لاتخاذ موقف المهتم الواثق بتحسين هذا

---

(1) « الفرق بين السياسات الدولية في واقعها والنظرية العقلانية المستمدة من هذه العلاقات هو كالفرق بين الصورة الفوتوغرافية والرسم الفني . الصورة الفوتوغرافية تظهر جميع ما تراه العين المجردة ، أما الرسم الفنّي فلا يظهر جميع ما تراه العين المجردة ، ولكنه يظهر ، او على الاقل يحاول أن يظهر ، شيئاً واحداً لا تقدر العين المجردة ان تراه : وذلك هو جوهر الشخص صاحب الرسم » انظر : Morgenthau , H., *Ibid.*, p. 7. صاحب الرسم هنا لا يعني الرسام ، بل المرسوم والمصوَّر .

(2) « ويحمل جيل بعد جيل من الواقعيين والمفسرين الحمل الثقيل ـ حل تقييم وبالتالي تعديل ، واذا كان من الضروري تصحيح ، المعتقدات التي تبناها من سبقهم من اجيال . وبذلك يتمكنون ، أكثر من سابقيهم ، من معارفهم في الواقعية السياسية » . وانظر إلى هذا الاسهام الخاص بي كما انظر الى اسهامات جميع الواقعيين السياسيين في ضوء هذا المعتقد » . Thompson, K. Ibid ., p. 9.

الواقع[1] . فإذا اتفق ان وجد السياسي ذو الشخصية المثالية والنظرة المتفائلة في السياسة ، حسب هذا الاسهام المتواضع في تعديل الواقعية السياسية ، انه لا يغلق الباب امامه بطريقة اعتباطية[2] . بالعكس لا يكتفي هذا الترميم الذي نتبناه بافساح المجال لمثل هذا الرجل ، بل يمنحه فرصة التجربة عملاً اياه مسؤوليات المخاطرة . ولا تخلو محاولة تحسين الوضع الراهن في السياسة - على ما يتصف به هذا الوضع من التشويش والفوضى - من مخاطرات كبيرة وتضحيات ضخمة . وبالتالي يستند اتخاذ مثل هذه المخاطرات والقيام بمثل هذه التضحيات إلى أساس تفاؤلي يصح فيه ، ولو مع بعض التحفظات ، مقتبس للفيلسوف الاميركي وليم جيمس .

« تلك هي ، إذن ، كلماتي الاخيرة لكم : لا تخافوا من الحياة . آمنوا بأن الحياة تستحق أن نحياها ، وسيساعد معتقدكم هذا بجعله واقعا يعاش . والبرهان العلمي على انكم على حق قد لا يتبينّ قبل وصولكم الى يوم الدينونة (والى مرحلة من مراحل الكينونة التي قد يرمز اليها ذلك التعبير) . ولكن للمحاربين المؤمنين في هذه الساعة بالذات ، قد يلتفتون ، عندها ، الى ضعفاء القلوب الذين يتخلفون الآن عن متابعة المسيرة ، وفي افواههم كلمات تشبه تلك التي حيّى بها هنري الرابع المتلكىء كريلون (Grillon) بعد انتصاره بمعركة كبرى : اشنق نفسك يا كريون الشجاع . لقد حاربنا في اركيس (Arques) ، ولم تكن انت هناك ! »[3] .

«These, Then, are my last words to you: Be not afraid of life. Believe that life id worth living, and your belief will help create the fact. The «scientific proof» that you are right may not be clear before the day of judgment (or some stage of being whiche that expression may serve to symbolize) is reached. But the faithful fighters of this hour, may then turn to the faint- hearted, who here decline to go on, with words like those whit which Henry IV greeted the tardy Guillon after great Victory had been gained: «Hang yourself, brave Crillon! We fought at Arques, and you were not there» (2)

---

(1) « . . . ليسمح لي بالقول . . بأن هنالك بين الناس ، ولا شك ، مقدار كبير من المثالية وحتى من النبل . ولكن لا تنتظر من الديبلوماسي أي اعتراف بهذه المثالية ، او اي ايمان بكمالية الانسان ، او أية فلسفة متفائلة بالعلاقات العامة . فالديبلوماسي المحترف هو والطبيب ، بعد البحث والتدقيق ، من فصيلة واحدة . مرضاه . . . . مشوشون ، مزعجون ، عنيفون ، عنيدون ، تائهون ، وغير متعقلين . » -

Kennan, G., «History and Diplomacy as Viewed by a Diplomatist». In Kertax and Fitzsimons, (eds), *Diplomacy In A Changing World,* Notre Dame, 1959, pp. 101. Quoted in Thompson, K., *Ibid., p. 58.*

(2) أي كما تفعل الواقعية التقليدية .

(3) وليم جيمس ، « هل الحياة تستحق ان تعاش » ؟ ، في ارادة الحياة وبحوث اخرى . ص ٦٢ .

W. James, «Is life Worth Living?» in *The Will to Believe and Other Essays in Populars Philosophy,* Longmans Green and . C. N. Y. 1905. P 62

وربّ قائل : « هب ان اسطورة سيزيف صدقت » :

« تعرفون اسطورة سيزيف ، ذلك الذي ، بحكم من الآلهة ، كان مصيره في الجحيم أن يحمل الصخرة على كتفيه الى قمة الجبل علّه يضعها هناك ويرتاح ، فما ان يبلغ القمة ونهاية الجهاد حتى تعود الصخرة وتسقط ، فينزل سيزيف الى أسفل الجحيم ليستأنف حمل الصخرة الى الابد ودون جدوى .

وقيل لنا ، وقيل لجميع الناس في كل العالم : مأساة سيزيف هي مأساة الانسان ، لا تضيّعوا وقتكم ، كل أمل خائب ، كل حلم باطل ، كل بحث عن الخلاص محكوم سلفاً بالهزيمة ، وكل جهاد للنهوض تنتظره على رأس الجبل قدم اله لتردّه الى الهاوية »[1] .

لقائل كهذا نبينّ ضياعاً منهجياً بين التعبير عن موقف او أمل والوصف للواقع الحاصل في الكون .

قد تكون « مأساة سيزيف هي مأساة الانسان » . ليست لدينا بينات علميّة تؤمّن لإسناد موقف من صحتها او عدم صحتها . وهكذا يكون الخلاف بالنسبة لهذه القضيّة مشكلة اسميّة ـ هذا على مستوى وصف الواقع .

أما على مستوى التعبير عن موقف ، فيصبح الخلاف المدروس خلافاً مزاجياً . وعلى هذا الصعيد تنتفي قيمة الحوار المفيد ـ وان لا نهائياً .

حتى ولو صحّ أنّ « كل حلم باطل » ، فماذا يمنع الانسان ان يتمتع بهذا الحلم ؟ وحتى بالرغم من معرفته بأنه باطل ـ إن الافتراض بأن هذا الاحتمال بعيد عنه هو افتراض مبني على صورة خاطئة للانسان العاقل المدرّب على ترويض غرائزه بعقله والتحكم بجميع تصرفاته . ولو كان هذا صحيحاً لما كانت هنالك حاجة لكتابة المقال المقتبس بالذات : « هم لتهريب السلاح ونحن للأمل » .

وهل نحن محكومون بالقهر الى الابد ؟ من يدري ؟ قد نكون وقد لا نكون واقعياً . ومن هنا تصبح الصرخة :

« كلا ، لسنا محكومين بالقهر الى الأبد .
لا مادياً ولا روحياً »[2] .

صرخة رفضية في حالة ، حالة عدم انطباقها على الواقع الكوني ، وعنتريّة مسرفة في حالة مقابلة ، حالة انطباقها وذلك الواقع . اذ ، حتى في هذه الحالة الاخيرة ، تقريرها لا يستند الى بينات ذات علاقة بالموضوع ـ علاقة علميّة . هذا يعني ان القول :

« سيزيف غلبته الصخرة ، ولكن المسيح غلب الموت »

---

(١) « هم لتهريب السلاح ونحن للأمل » الملحق ـ الأنهار اللبناني ، الأحد ٣٠ ايلول سنة ١٩٧٣ .
(٢) المرجع ذاته .

ليس بذي علاقة موضوعية علمية بالموضوع ـ حتى وان صح . الصخرة لم تغلب سيزيف بل العكس . لقد حملها الى القمة . وان عادت فسقطت فلذلك لانه « تنتظره على رأس الجبل قدم الله لتردّه الى الهاوية »[1] فالاله هو الذي غلب سيزيف .

وعلى افتراض اننا محكومين بأن نغلب على امرنا مادياً وروحياً ، وهذا كوصف صحيح للواقع الكوني ، يبقى من حقنا ، او بالاحرى بامكاننا ، أن نتمرّد ، نفسانياً ، اي « نرفض » هذا الواقع .

سيزيف نفسه ، وبالرغم من علمه ، اذ كان قد علم ، بأن الصخرة ستغلبه ، إما بالاستقلال وإما بمساعدة اله معقد يدفع بها بقدمه الى الهاوية ، حتى سيزيف هذا ، قد يثابر ، ولاسباب نفسانية ، على محاولته إعادة الصخرة على كتفيه الى القمة .

وقد يرى في هذا العمل تحدياً لذلك الاله الواقف له بالمرصاد على قمة الجبل .

وقد يرى في القيام بهذا التمرين العبثي ، على مستوى الواقع الكوني ، وذي المغزى الكبير على المستوى النفساني ، تعبيراً عن بعد من ابعاد حريته : البعد النفساني[2] .

وقد تضيق به الحياة الى حدّ يرى في هذا البعد ذاته ، على فقره وضيق حدوده ، الوسيلة الوحيدة المتروكة أمامه لاثبات وجوده .

وفي هذا التحدي بالذات قد يقرأ معاً حقيقته ومعنى حياته .

وإذا صح فضلاً عن ذلك ايمان الاديان ، وصح معه « ان المسيح قد غلب الموت » ، كان لتحدي سيزيف نفسه معانٍ ومغازٍ تتعدى حتى حدود معرفته فتزيد في مغزى الحياة وبريقها ، ويكون سيزيف جاهد في إطار قناعته ، بأن القهر شيء ، والغلبة شيء آخر ، وبالرغم من انه مغلوب ، يرفض ان يكون مقهوراً ، جاهد في هذا الإطار الضيق ليخرج منه الى مكاسب ابهى وابقى . وانتصاره على القليل ، المدعوم بالقناعة ، حقق له الانتصار الكبير . ولم يكن له غير مستحق ، لانه لم يرتكب خطيئة نفيه مسبقاً .

هذه حال الملتزم بالواقعيّة المرممة مع مثل هذه الحالة .

هـ ـ التزام جوهري :

يبرز هذا الاساس بالقرار المعبّر عنه بالصيغة التالية : **التزم بمحاولة جعْل العالم الذي اعيش**

---

(١) المرجع ذاته .

(٢) راجع لتفصيل ذلك وتوضيحه كتابنا الحقوق الانسانية ، طبعة ثانية ، بيروت ١٩٦٩ ، بحث : « الحريّة وأبعادها » .

فيه عالماً افضل[1] بقدر المستطاع .

غير ان واقعيتنا في الوقت ذاته لا تسكرها اوهام[2] قوتها . فهي لا تتوقّع ان تأتي بالمعجزات .

و ـ ايجابية موزونة :

بل أنها لا تنتظر تحقيق ما تحاول ان تقوم به من الاعمال الكبيرة البطولية الجبارة في محيط قاس صعب وجود . ولكن هذا لا يمنع شرف المحاولة عمّن ارادوها او عقدوا عزمهم عليها .

هذا واكثر . ان الواقعيين تلامذة هذه المدرسة ،سوفنطن يجبههم ، وعن غير استعداد منهم فيؤخذون على حين غرة ، بالمفاجأة ، تحطم آمالهم شظايا على صخور الواقع المرير في هذا العالم ـ خصوصاً وهم على علم مبين بالحدود المتعددة والقاسية التي تعرقل مساعيهم البناءة[3] .

« كم من مرة انقلبت مساعي السياسيين المدفوعين برغبة تحسين العالم حولهم الى نتائج جعلته عالماً أسوأ مما كان عليه قبل محاولتهم ؟ »[4] .

---

(١) تطابق الصيغة الأدبية لهذا المعتقد للمبدأ القائل ـ على توضيحات وتفسيرات ارنولد ولفرز (Arnold Wolfers) ـ « بتكثير القيمة وتكثيفها (Maximizing of Value) » انظر :

Wolfers, Arnold, «Statesmanship and Moral Choice», *World Politics*, Vol. I, No. 2. (Jan.1949). Also in S. Hoffman's *C.T.I.R, pp. 273 and 275*.

وهناك بعض التماس بين هذا الاعتقاد واقتراح مورغنثو « باختيار التصرف الذي ينتج عنه أخف الشرور » . انظر :

Morgenthau, H., *Sientific Man VS Power Politics*, Chicago, 1965, p. 203

وينبغي ان لا تفوتنا الاشارة إلى أن هذا المعتقد يجد بشكل قلس قوله المأثور : « الاخلاق السياسية هي في الواقع ادبيات الأعمال الشريرة » المرجع ذاته ص ٢٠٢ . وترحب في هذا الاطار يبدأ ثالث هاجس مورغنثو في الأخلاق السياسية . هذا المبدأ يقوم على ان المصلحة القومية ينبغي أن تعرف بتعابير منسجمة مع المصالح القومية للدول المختلفة » . انظر :

Morgenthau, H. «Another Great Debate: The National Interest of the United States», *American Political Science Review*, XLVI, No. 1, (December 1952). Also in Hoffman, S. Ibid., PP. 73. ff. P. 78.

(٢) أ ـ « ولحسن الحظ ، المنطق ليس بالحياة ، والانسان ليس بعقله فحسب . وبينما نعرف ان اولئك الرجال الذين تشوهت كفاءاتهم النقدية العقلية هم اولئك الرجال الذين لا يكبح جامح عواطفهم ولا تحد خيالاتهم ، فاننا ايضا نعرف ان في حياة المجتمعات يلعب الذكاء والعقل دوراً صغيراً جداً . ويمكننا القول بقليل قليل من التضخيم للأمور بأن الامور الاجتماعية تسير سيرها المعتاد باستقلال عن تصرفاتنا » أنظر :

Crocé, Bebedetto, *Historical Materialism and the Economics of Karl Marx*, Trs. by C.M. Meredith and Intrdt. by A.D. Lindsay, N.Y. Macmillan, 1914, p. 100.

ب ـ « ان تتبع المنطق وحده ، انما هو أن تتردى الى الهاوية اللاقعر لها »

«To follow the syllogism alone is a short cut to the bottomless pit.»

انظر :

Lord Baldwin, On *England*, p. 153. Quoted in E.H. Carr. *The Twenty Years Crisis 1919-1939.*, p. 26.

(٣) ملحم قربان « المواقف الحاسمة » ، العدالة (عدد ممتاز) كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة اللبنانية ، ١٩٧٠ .

(٤) Morgenthau, H., *Politics Among Nations, OP. Cit.*, p. 4.

كما انهم لا يدعون قيمة كبرى متمادية لأهمية جهودهم حتى على الصعيد الاعتيادي الطبيعي ، ولنتائج تلك الجهود . واذا ما قيست هذه الجهود ونتائجها التاريخية « بالمقاييس الحقيقية » وللامور كما هي بطبيعتها او بالمبادىء المطلقة للاهمية . . . ـ مهما كانت معاني هذه التعابير ـ فقد يتبين ان قيمتها صغيرة جداً جداً . فما هو مدى تأثير هذه الجهود على مصير الكون ومستقبله ؟ وما هي اهمية ذلك التأثير ؟ ـ هذه اسئلة ينبغي ان تعالج ، اذا ما كان بد من معالجتها ، من زاوية البينات ذات العلاقة بها . فيصبح هاماً جداً ، من زاوية هذا الترميم للواقعية السياسية ، ان نكون قادرين على تحديد المسؤولية ، بموضوعية وتجرد في حقل هذه الظروف ، وتنحصر مسؤوليتنا في املنا المتفائل وفي عملنا الباني على ضوء هذا الامل والمعرفة التي نستحصل عليها بعد تجاربنا الجدية والرصينة والامينة . وما يقع لنا بعد ذلك ، ينبغي ان نتقبله . ونقدر ، فوق ذلك ، ان نروّض نفوسنا على تحمل الأسوأ ، وبالمقدار ذاته الذي نبتغيه من تعويدها على القيام بالمآثر . فالواقعيون ، واقعيونا ، مستعدون دائماً وابداً على تحمل ما تأتي به الايام .

فمهما كانت نوعية هذه المؤثيات ، ومع العلم ان هذا يؤثر ولا بد في شخصية الانسان ذاتها وفي نوعيّة المواقف التي يتخذها تجاه مشاكل الحياة ، يظل بامكان انساننا أن يأمل بتوجيه نتائجها توجيهاً ينسجم مع عقائدياته وفعالياته . ومهما كانت هذه النتائج ومهما كانت قيمتها ، يظل بامكان الواقعي ـ من تلاميذ المدرسة التي نوضح مبادئها هنا ـ حراً باتخاذ موقف متفائل منها ومن الحياة اجمالاً ، الموقف الذي تُغْرَس في ترابه جذور جميع تصرفاته واعماله .

وهكذا ، وحتى حينما نعجز عن القيام باعمال ذات فعالية في تغيير مجرى الامور التاريخية ، يظل لموقفنا النفساني والعقلي هذا محاصيل ذات قيمة ذاتية للبعض منا على الأقل . واغلب الظن ، وهذا اعتراف وفعل ايمان اكثر مما هو وصف يقيني لواقع معروف ، ان فعل الايمان هذا ستؤتى ثماره .

دع كلاً منا يقم بحماسة وشجاعة بالاعمال التي تتطلبها منه الظروف التي وضعته الحياة في شباكها ، وستكون الحياة العامة ولا شك ـ حياة المجتمع ـ وبذلك المقدار ، اقوى فعالية واوفر محاصيل واكثر سعادة . ـ حتى وان لم تتحقق هذه الاحلام الجميلة[1] ، يكون الواقعي الملتزم قد قام ، عبر صفاته

---

(1) Elliot, W.Y., *The Pragmatic Revolt in Politics.*, Macmillan New York, 1928. ويضع الشاعر الفرنسي "رد دي فيني(Alfred De Vigny) في قصيدته الشهيرة « موت ذئب »(Le Mort d'un. Loup) الفكرة ذاتها ، ولكن في اطار مختلف ، عندما يقول ، متأثراً بيرون وكلاهما بالرواقية :

«A voir ce que l'on fut sur terre et ce qu'on laisse,
Seul le Silence est grand, tout le rest e est faiblesse
Gémir, prier, pleurer sont egalement lâche,
Fais énergiquement ta longue.et lourde tâche,
Dans la voie ou le sort a voulu t'appeler,
Puis après, comme moi, souffre et meurs sans parler».

راجع كذلك : *La Revue des Deux mondes*, per fevoir, 1843

آ ـ Childe Harold, 4e chant. Str. 21.

ب ـ W. James, *The Will to Believe and other Essays in Popular philosophy*, 1905.

والتزاماته ، بقسطه من المسؤولية .

فايجابي متفائل متفاعل هو الموقف الاولي الذي نأخذه .

وفي اتخاذ هذا الموقف تلعب حرية الارادة دورا كبيرا وجوهرياً . هذا يعني ان غيرنا له ملء الحق بأن يتخذ موقفاً مغايراً لموقفنا هذا . ولكن اقرارنا بحقه هذا لا يمنعنا من محاسبته على اعماله وتصرفاته . وقد تصل هذه المحاسبة إلى حد المحاربة اذا اقتضى الأمر . بقي علينا ان نبينّ المبادىء والظروف التي تقتضي ذلك[1]

ز ـ رجل الدولة والالتزام :

في الواقع هذا الموقف ذاته هو اصلاً مسألة التزام . وضمن هذا الاطار يصح ان نطري الانسان الذي يتخذه كما يصح ان نلومه عليه ـ حسب قيمة هذا الموقف وانسجامه مع القيم التي يتبناها العارفون . ومع انه ليس بحكم الضرورة وكلياً ، قضية طوعية وعقلانية ، يظل للعقل وللارادة الانسانيين تأثير قويٌ في تكييفه . اما اذا اعتبرناه كليٌ العقلانية ، فإننا بذلك لمخطئون . وكذلك نخطىء اذا اعتبرناه عملاً طوعياً او اعتباطياً مئة بالمئة . فبقدر ما هو عملية اختيارية او التزامية ، بذلك المقدار يعتبر عملاً مسؤولاً يؤخذ في ضوء الواقع الصامد والضرورات المريرة والحقائق العنيدة ـ وبالتالي فلا يمكنه الا ان يعيرها الاعتبار الكافي . هذا يفسر اهمية العلاقة ـ العلاقة التي ينبغي ان تفحصها الواقعية السياسية ـ بين « الواقعية » ، صورة تصف العالم الموضوعي بتجرد وموضوعية ، وبين « الواقعية » ، تعبيراً عن المزاج الفكري او الموقف الشخصي للمتسيس المتلمذ عليها او للسياسي المنادي بمبادئها . وربما يجد التمييز بين المتسيس والسياسي جذوره الاكثر عمقاً في فعل الإلتزام هذا . وذلك لكونه الينبوع المتفجر من اعمق اعماق الطبيعة الانسانية ، والمصدر الذي تنطلق منه بعزم وقوة ، هذا اذا كان هو ذا عزم وقوة ، جميع تيارات التصرفات الانسانية اللاحقة .

ح ـ مصدر القوة :

وهكذا لا يضطر السياسي القوي ، من زاوية هذا الترميم المصحّح للواقعية السياسية ، إلى التفتيش بعيداً في المجاهل والمتاهات عن مصادر للقوة ـ قوته ؛ ولا في مسيرة التاريخ ولا في « سنن الطبيعة »[2] » . ذلك ان مصدر هذه القوة كثيراً ما يكون ثقة داخلية وايماناً شخصياً والتزاماً اصيلاً . وقد

---

(1) راجع المقطع ك من هذا الفصل : « المساواة المنهجية والقانون الطبيعي » للتعرف الى أحد هذه المبادىء ؛ وأيضاً ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، بحث : « الثورة » .

(2) « لا شك ان النظرة بعد كل ما تقدم من ملاحظات وحقائق تبدو قاتمة ، وان الوضع يظهر على شيء من القلق وعدم الاطمئنان . ولكن مقابل تلك يجب ان ندرك الحقائق التالية :

ـ ان نهاية الصهيونية العاتية امر محتم . لان انشاء دولة عنصرية دينية توسعية امر مخالف لمجرى التاريخ ولسنن الطبيعة . ولذا ثبت فلمشيئة الله . ولا بد من ان يأتي هذا الايمان بمشيئة الله قبل الثقة بارادة البشر وتنظيمهم لرد العدوان لان الايمان بمشيئة الله هو الذي يفرض علينا بالنتيجة ان نتغلب على خلافاتنا .

ان زوال هذه الصهيونية حقيقة لا ريب فيها ، حتى ان كثيرين من المراقبين والمؤرخين اليهود انفسهم يعتبرون ان

يغنيهم ـ امثال هؤلاء السياسيين العظماء ـ عن الاهتمام بالمطلقات : ـ خصوصاً بصفتها مصادر قوة واسانيد[١] استشار . فتقرير التزامي مسؤول مقصده التفتيش عن الحقيقة والخير وامثالها ، كالجمال والعدل من المثل الانسانية العليا ، او تصميم رصين صامد يبغي تحقيق هذه المثل في واقعنا الاجتماعي ، هو رافعة الاعمال ، اعماله . كما يمكننا التعرف اليه واليها عن طريق دراستنا لخاصياتها المميزة ومقوماته المتشعبة ـ تلك هي بوصلة الاتجاه وعصا الطريق اللتين يستخدمهما السياسي الواقعي المنتمي الى هذه المدرسة للخروج من خضم الامواج السياسية العاتية وللتخلص من متاعبها المعصوصفة . وابعد من ذلك فليس عليه ان يلهب مفتشاً عن مساعدات . وقد لا يكون هذا التفتيش عبثاً بعبث . غير اننا لا ننصح به . وفوق ذلك ، من يريد ان يخلص لمبادىء الواقعية المنهجية لا يخاطر بمغامرات في اصقاع المعتقدات القاصية البعيدة عن امكانية المعالجة الموضوعية .

ومن جهة ثانية لا يُنكر هذا الترميم للواقعية حق السياسي باللجوء إلى مطلقات اذا هو اختارذلك لسبب او لآخر . قد تزداد ، لذلك ، الصعوبات التي يواجهها والعراقيل المنهجية التي يتحتم عليه تخطيها . ولكن ما دام مستعداً لتقبل النتائج المترتبة على هذه المغامرات الفكرية ـ القرار الذي تعتبره المنهجية نوعاً من التهور ، فهو لا يدان عليها قبلياً من زاوية هذه المنهجية . كما انها لا تسمح باتهامه

= المغامرة الصهيونية نتيجتها الفشل . وحتى علمنا ما في داخل اسرائيل نفسها من خلافات ليس اقلها التمييز العنصري بين افرادها المختلفي الجنسيات ، وما يعترضها من معضلات اجتماعية ، زاد في اقتناعنا ان زوال مثل هذه الدولة امر لا بد منه . ان الحرب وحدها هي التي يمكن ان توحد بين فئاتها . فاذا لم تكن على اهبة المواجهة تعرضت للتفكك ، ومن هنا انها في خطر اكيد ، سواء اكانت في حالة حرب ام في السلم » .

شارل حلو : مع اطلالة العام الجديد ، واننا في مصر . . . من حقي ان اتفاءل » ، الاهرام ، بتاريخ ١٩٧١/١/٨ ص ٩ . وكذلك النهار ، بتاريخ ١٩٧١/١/٣ ، ص ١ .

(١)ـ أ ـ « لا يقدر الانسان ، بحد ذاته ، ان يتخطى الانسان . كانت وصية نيتشه : « يا انسان تغلب على نفسك » والشيوعيون ، من حيث لا يعرفون ، يطيعون هذه الوصية . وجواب الانسان المؤلم ، وبيان عرفه الشيوعيون واعترفوا به ام لا ، هو « اننا لا أقدر على ذلك » . ان تغلب الانسان على نفسه امر عمل يتخطى ، لا الخير والشر فحسب ، بل كذلك الانسان ذاته وكلياً . انه بحاجة إلى مساعدة خارجية ـ من مصدر الكون الكلي » أنظر : Charles Malik, *Man in The Struggle for Peace.*, Harper and Row, 1963, p. 182. *Ibid*,. p. 183. حيث يقول أيضاً في صفحة ١٨٣ : « لا يقدر أن ينجي الانسان سوى فاعلية أصيلة ، حقيقية ، موجودة ، ومستقلة عنه » .

ـ ب ـ

«If we understand our duty we must lead the way in solidarity with protest and criticism, as they indicate real shortcomings , even if their expression is not always convincing. However solidarity does not always mean identification. For we don't derive our strength from protest and criticism, but from the notion of creative self destination and human fellowship. They can furnish the basis for human life that can satisfy human needs.»

Prof. Dr. J.P. Van Praag

« Changing World », *International Humanism* Vol III, two ,1968, p. 19.

مناصراً ، اما لمفاهيم غير ذات معنى على الاطلاق ـ التهمة التي يوجهها لامثاله اتباع المدرسة الوضعية المنطقية ـ واما لمبادىء غير ذات علاقة علمية بقضايا الحياة وبالتالي بقضايا السياسة . ويستند هذا الموقف للواقعية المنهجية التي تفصلّ هنا من هؤلاء المطلقيين الى معتقد اسبق واولى بالاهمية . ذلك هو الاعتقاد بان نفي المعنى او الوجود عن المطلقات هو خطأ لا تبرره مسوغات قيمة . قد يكون للجواهر المطلقة وجود . كما انها قد تتمتع بالقيمة والاهمية . جل ما تصبو اليه واقعيتنا ، في هذا الاطار ، هو عدم التزامها ، سلباً او إيجاباً ، بمطلقات ، وذلك لاسباب منهجية بحتة . كما انها لا ترفض دائماً وابداً وفي نطاق مطلق ظروف ، عمل هذه المطلقات على التصرفات السياسية . فعلى الصعيد المنهجي المحض لا تختلف المطلقات عن الاوهام[1] ، او عن مخلوقات المخيلات الخصبة ، او عن الحقائق ، ـ انها تصبح حقيقوية ومهمة عبر التصرفات المسؤولة والمسلكية الموضوعية للناس ذوي النوايا الجدية . لذا اختار بعض الممثلين على المسرح السياسي ان يؤمن بأي من هذه المقولات او ان يستنجد بها استجداء او استغاثة بغية التخلص من صعوبات الحياة الملموسة ـ فإن هذا البعض حرٌ في ان يفعل ذلك وله به كل الحق[2] . غير انهم عندئذ يجب ان يستعدّوا لتبيان العلاقة الفاعلة والوثيقة بين هذه المطلقات والاعمال التي يقومون بها على ضوئها . وينبغي ايضاً ان يكونوا قادرين على الاجابة عن جميع الاسئلة التي تثار حول هذه العلاقة[3] .

وان في ذلك ، عندنا ، لاثبت وسيلة لتثبيت الاعتقاد بالمطلقات : الفعل المسؤول والمخلص لها . قد يكون الايمان بمطلق ما ، بمعزل عن العمل الجدي بضوئه ووحيه ، ضربٌ من التدجيل .

ط ـ الواقعية بديل :

ونقترح الواقعية هنا بديلاً تفسيرياً يساعد على تحليل الظاهرات السياسية وتفهمها وتقييمها وبالتالي ، وحيث يمكن ذلك ، السيطرة عليها . انها اطار للمفاهيم العامة والقواعد التي تضمن سلامة

---

(١) أ ـ « ان التصرفات الادبية للدولة هي افتراضية قد تصبح بعد التثبت من صحتها شريعة علمية كما أنها قد تتبخر بصفتها مجرد وهم . غير اننا لسنا بمضطرين أن نعتبر غير حقيقوية (أي وهمية) الافتراضية التي ان قبلها بعضهم في اطار معين دلهلا لتصرفاته واثرت في الواقع تأثيراً ملموساً في هذا التصرف »
Carr., E.H., *Ibid.*, Also quoted in Hoffman, S. *Ibid.*, . p. 259.

ب ـ « هناك مجتمع عالمي بحجة ان الناس تتكلم وتتصرف ايضا ، ضمن حدود ، كأن هذا المجتمع العالمي موجود ـ ولا لسبب آخر غير هذا السبب » المرجعان السابقان ذاتهما ، ص ٣١٧ .

ج ـ راجع ايضا المقطع الثاني من هذا الفصل .

(٢) « غايتنا هي الحق ، والحق يحررنا ويخلصنا » . انظر Charles Malik, Op.. cit., p. 184. ، وأيضاً « وحتى اوروبا ليست الشيء الاخير لنا . نصبح اوروبيين على شرط أن نصبح رجالاً حقاً ـ بكلمة ـ رجالاً من أعماق الصدر والقلب اللذين يكمنان بالله » . انظر :
K. Yaspers, *The European Spirit, p. 64; also Charles Malik, op. cit.*, p. 187.

(٣) شرط آخر يجب ان يوضح لدعم هذه المطالب . ان السياسي مسؤول عن كل هذا اذا أراد أن يقنع الآخرين بصحتها ، والا فلا .

هذه العمليات وموضوعيتها . انها ليست ، ولا تدعي كونها ، « نظرية صحيحة » في السياسة . وكمعضلة مبدئية يمكننا - بالاستناد الى دراسة مبادئها - اما قبولها واما رفضها .

ما ندّعيه لها هو انها تقدم - في حالة قبولها - سلاحاً ماضياً وقوياً وفعّالاً يساعد على مجابهة المشاكل الفعلية والمعضلات الاصيلة في السياسة مجابهة تفضّل ، بفضل نتائجها ، على اية مجابهة مغايرة في ضوء اية مدرسة سياسية مناوئة لها . وبمعزل عن هذه النتائج ، لا تبرر ادعاءاتها الافضلية على المدارس المختلفة اية فضائل[1] . وحتى بما يختص بهذه النتائج ذاتها تظل ادعاءاتها الافضلية ، بمعنى وقتي ومشروط ، محدودة بافتراضات مبينة وغايات معينة ومسلمات واضحة ومقصودة : - وذلك على صعيدي السياسة العملية والمنهجية التطبيقية . واذا ما تداعى اي من هذه الاركان الاولية - اما تحت ضغط التجربة والاختبار ، واما نتيجة لالتزامات مسؤولة - فلا بد من ان تتأثر بهذا التداعي مدرسة الواقعية السياسية بكامل بنائها وبكافة اجزائها . وقد تقود هذه الاهتزازات الى حالة يصبح معها رفض الواقعية السياسية ذاتها أمراً مبرراً[2] .

ي - المسائل : اصيلة وموّهة[3] :

ولكن ، ينبغي لهذا التداعي اولاً ان يكون أصيلاً . بمعنى آخر ، ينبغي ان يتصل اتصالاً وثيقاً بمشاكل اصيلة . منهجياً ، اذن ، ينبغي ان يفرق هذا الترميم في بنيان الواقعية السياسية بين المسائل الاصيلة والمسائل غير الاصيلة : - الاسمية او الوهمية . لا يستأهل ايّ سؤال يعنّ على البال جواباً مقنعاً

---

(١) آ - لن يجد القارىء هنا دعوة الى تبني النظرية غاية بحد ذاتها . فليست النظرية « سوى مجموعة من الادوات التي تمتحن مضعتها عن طريق مقدرتها حل المشاكل الواقعية الملموسة » .

Barrington More Jr., *Social Theory and Contemporary Politics*, Quared in S.Hoffman, (ed.).

ب - « قد يتبين في النهاية ان قضية العلم السياسي - بمفهومه علماً صافياً يعالج التصرفات الانسانية او عبادة للتجريدات غير ذات العلاقة العلمية ظاهرياً بالمشاكل الحياتية او للموضوعية المتسامية في الامور الاجتماعية - تستند الى مفهوم خاطىء لطبيعة العلم ذاته » . انظر : .Thompson, K. *Ibid.*, pp. 7-8 .

ج - وهذا الواجب (أي احلال السلام العالمي) سيحقق على أفضل وجه لا عن طريق التوطيد للمقاييس الجامدة القانونية بل عن طريق الحيل التقليدية للمناسبة السياسية (Polotocal Expediency) . وقلة هم الناس الذين سيخلصون للمبادىء القانونية الدولية بحماس يصل بهم الى درجة يقدرون معه أن يزاحموا فورة المشاعر الثائرة التي طالما أدت الى اشعال نار الحرب » أنظر :

Kennan, G., *Realities of American Foreign Policy*, Princeton, 1954, p. 36.

(٢) ذلك لأن أهم الغايات المنهجية لهذا الترميم للواقعية السياسية هو تحسين وسائلها الاستعمالية وبالتالي تصحيح اخطائها . لهذا صعب من ذلك التحقق .

(٣) راجع لبحث مفصل لهذه القضية ، ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، الفصل الثالث : « لغتنا ومشاكلنا » ، المشكلات الوهمية .

مبرراً[1] . ان جواباً من هذه الزنة هو مكافأة للسؤال الأصيل وحده ـ السؤال الذي يمكننا ـ بناء على قواعد منهجية موضوعية مدروسة ومجرّبة ـ ان نقرّر بقناعة ، كيفية حل المعضلة التي تنشأ عنه . ولا شك بأن هذه الاسئلة او المعضلات وبالتالي اجوبتها اوحلول معضلاتها ستحدد حقل محاوراتنا وبحوثنا ، وبالتالي ستحدد ايضاً حقل تصرفاتنا المسؤولة . اما الاجوبة والحلول الاخرى فتعتبر ، وقتياً على الاقل ، وحتى تتبين قيمتها للموضوعية الملزمة ـ تعبيرات عن آراء شخصية . ومثل هذه الاراء لا تتمتع بحق الالزام . اذا كانت لها فائدة ، او اذا اتفق ان اهتم بها بعضهم ، عندها يصح ان تحدد لتصبح مواضيع استقصاء .

ك ـ المساواة المنهجية[2] والقانون الطبيعي :

وعندما نتطرق الى فض النزاعات الاصيلة ـ مسائل كانت هذه ام اختلافات بالرأي ام مشاجرات ـ ننطلق في ذلك من مبدأ المساواة المنهجية . ما يحلل الانسان لنفسه ، يجب ان يحلل ، من زاوية هذا المبدأ ، للآخرين ـ مناوليه . بصيغته السلبية يدعو هذا المبدأ كلاً من المتنازعين الى التحريم على نفسه ما يحرم على سواه استخدامه . بمقتضى هذا المبدأ تنتفي الامتيازات في اطار الحل العلمي الواقعي للمشاجرات .

قد يقرأ بعض المطلعين على تاريخ الفكر السياسي ، والمتعمقين في دراسة قضاياه الجوهرية ، والمحللين بعمق النظر المستكشف للمعضلات الدولية في صيغ مختلفة ـ قد يقرأ بعض هؤلاء في هذا المبدأ ترديداً لجوهر المطلب الانساني الذي تبلو تاريخياً في نظرية القانون الطبيعي . ذلك الجوهر هو الاقتناع الاساسي بأن نوعاً من المساواة او العدالة ينبغي ان يسود العلاقات الانسانية والا تفككت وتصدّعت وانهارت .

اننا مع هؤلاء لعلى اتفاق .

اما تفسير هذا الاتفاق فيمكن ان نختلف عليه . فاذا ارادوه مطلقاً برغم المهتمين بفضّ النزاعات ، بحكم طبيعته ، على القبول به ، تعددت لدينا البينات التي توضح خطأ تفسيرهم .

اننا نذهب الى ان هذا « القانون الطبيعي » لا يلزم فعلاً وعملاً الا الذين سبق لهم والتزموا ، عن اقتناع واخلاص وامانة وجدية ، بتطبيقه .

واذا كان رد اصحابنا المناوئين بالرأي : وماذا يبقى اذن من « القانون الطبيعي » ؟ نقول : « جوهره » .

وعلى كل حال ، بقي شيء هام من القانون الطبيعي ، ام لم يبق على دين هذا التفسير ، يظل

---

(1) ويتضح ايضاً للقائم على هذا الترميم للمدرسة الواقعية في السياسة ان عملية اقناع الآخرين بصوابية رأي ما ، هي عملية معقدة لها تشعباتها الذاتية كما لها تشعباتها الموضوعية . فالحجة المقنعة ـ لكي تكون مقنعة ـ لا يكفيها أن تتم لها الشروط الموضوعية للبحث : الاتساق المنطقي والاسناد التجريبي الاختباري ـ بل عليها فوق ذلك ، وهنا يكمن خطر الاقناع ـ ان تؤثر في مواقف السامعين العقلية ومزاجاتهم النفسية وميولهم الشعورية واللاشعورية . وعليها كذلك ان تتجنب ـ مع ما تتجنب ـ العقد النفسية التي يعانون من امراضها وهم بها غير دارين .

(2) راجع ايضاً ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، ص ١٢٨ .

موقفنا منه هو هو . وربما لهذا السبب ، امكانية اثارة سوء التفاهم ، لم نبحث اصلاً بالقانون الطبيعي . لقد هولج في مناسبة اخرى[1] .

ان مبدأ المساواة المنهجية هو التزام من جهتنا تجاه المناوئين رأياً وفعلاً وحالياً ومستقبلاً . نلتزم نحن به ونعترف باننا لا يحق لنا ، اصلاً ، ان نلزم به الاخرين .

وهو في الوقت ذاته ربط ، لدى من يتبناه ، بين الاجتماعيات والادبيات لا تنفصم له عرى ، ولذلك يصح ان يكون مبرراً لاساليب الضغط[2] على من تنكر له فعلاً .

ل ـ المنهجية المختارة لا تورّط في المأزق اللامهرب منه :

وفوق ذلك فلا تفرض منهجية احترامها علينا ـ وبالتالي لا تستحق جهودنا ـ ما لم تكن قادرة ، مع احترامها لمبدأ المساواة المنهجية ، على التخلص من موقف ، على المستوى العقائدي او الفكري ، لا تميل فيه كفة ميزانها ، وبحق ، مع احد المتخصامين ضد الآخر . بكلمات ايجابية ،تُفضَّل المنهجية التي لا تزج ، عندما تحترم مبدأ المساواة المنهجية ، نفسها او القاضي بمقتضى مبادئها وشروطها بين متخاصمين ، في موقف محرج لا يمكن الخروج منه مع مبررات بيّنة موضوعية مشروعة . المأزق اللامهرب منه وصمة عار في جبين مطلق منهجيّة . إنه يشير إلى أكثر من وهن بها : أن مبادءها تعجز عن الحكم العادل بمصلحة من يستحقونه ؛ وأن أصحابها والقيمين عليها لا يتجرآون على إعادة النظر بأسسها حتى تتحرّر من هذا العجز ، وأنّ جبنهم تجاه هذه المعضلة المنهجيّة نذير بجبن لهم ادهى : خجلهم تجاه معضلات الحياة الكبرى .

م ـ تلخيص واستقطاب :

لنراجع باقتضاب ما سبق وقررناه . نستعيد الى الذاكرة اعتقادنا ان الواقعية بصفتها التزاماً طوعياً[1] متفائلاً وايجابياً[2] هي امر في متناول يدنا كليًا .

---

(١) ملحم قربان، الحقوق الانسانية، الجزء الثالث، الفصل السادس : « القانون الطبيعي الجديد » وكذلك في دراسة مستقلة .

(٢) راجع آخر المقطع ومن هذا الفصل « ايجابية موزونة » لتوضيح الاطار الذي يصح فيه وضع هذا المبدأ .

(٣) قد يذهب البعض الى ان هذه الارادية التقريرية تفرضها علينا ، لدى يكبر ويصغر حسب الظروف ، ظروف الحياة ذاتها .

« ومع هذا ، اذا كان العقل متسلحاً بالمنطق وحده ، قد جرح نفسه ، فان الريب الذي تعانيه الشكلية الماسقة المتطرفة هو اشد فتكاً وأقسى مقتلاً . تتطلب الحياة اصراراً تقريرياً من اولئك الذين يجاهدون أنفسهم والناس بأنهم يحافظون عليها . والانسان ارادي بمجرد كونه حيا يعيش ويُعمل . وان تعامل عالم الواقع القاسي والعنيد معاملة الظاهرات المجردة التي لا تنسجم مع تصوره ولا تعكسه ـ هذه المعاملة ذاتها هي الوهم الاكبر . وهذه الواقعية هي المقدمة الاولى والكبرى للحجة الفكرية الماحية للعقلانية والحركة التي ـ بأسماء متعددة ومختلفة ـ تحارب في وحدة صف ضد التجريديات الماورائية المثالية المطلقة » . Elliot, W.T. *Ibid.*, p. 9... .

ولكننا نعتقد ان هذا دفع لا يبرره مبرر لحجة مسوقة . وماذا يمنع الانسان من أن يتكاسل على ذاته مستمتعاً بما تقدمه ظروف الحياة؟

(٤) ويعبر جورج كينان في مقاله « التاريخ كما يراه ديبلوماسي » عن موقف مشابه لهذه الايجابية المتفائلة حيث يقول :

اما بصفتها منهجية مقبولة مجربة فهي في متناول يدنا جزئياً فحسب . هذه هي الشروط الضرورية للنجاح في صيغة النظرية السياسية . ولكن هذه الشروط ، ضرورية كما هي في الواقع ، ليست كافية لتحقيق ذلك النجاح . فزيادة البحث والاستقصاء هي قضية ملحة جداً علينا اذا كنا نتوق ، بواسطة منهجيتنا ، الى تركيز واقعيتنا فنكون بذلك عمليين ، والى الابداع والاختراع ، فنكون بذلك خلاقين ، والى ممارسة الحكمة والشجاعة ومتانة الشخصية وانصهارها ، فنكون بذلك موجِّهين ، والى حراسة انفسنا من هجمات الجهل والخطأ العقلي او التخبط الفكري ، فنكون بذلك متفهمين ذوي عمق في النظر إلى الحياة ، والى تجنب التطرفات المخطرة ، فنكون بذلك قضاة عادلين متجردين ، والى التأليف المتسق والمنسجم بين انطباعاتنا الحسية والتشابهات التاريخية[1] واحكام السليقة والفهم على السجية ، فنأمن بذلك من بناء القصور في الهواء .

وحتى نتمكن من تحقيق هذا الهدف النبيل والجريء ، وحتى بعدما نفعل ذلك ، ستبقى منجزات الواقعيين السياسيين محدودة بمدى مهارتهم ولباقتهم وحكمتهم . والحلول الناجحة لمشاكل الحياة ـ بما فيها المشاكل السياسية ـ ليست عمل العلم وحده ، بل ايضاً من مهمة الفن ، الفن الذي تغمره مسحة من العبقرية .

وهكذا يرجع الانسان ليكون ، لا ابرز مشكلات[2] الانسان وحسب ، بل المصدر الأوّلي لمعالجتها المعالجة المسؤولة الخلاّقة .

« بالرغم من تحقق الدبلوماسي المحترف من ان الصوت المتكلم عن مصلحة بلد ما ـ بعد العملية السياسية التي يخوض غمارها صاحب هذا الصوت في بلده ـ هو غالباً صوت مشوه (ص ١٠٤) ، » وبالرغم من ان الدبلوماسي المحترف يعرف ان العلاقات بين الحكومات المتعددة هي على الأغلب نتيجة المطامع ، والجنونيات (Follies) والأعمال القاسية الوحشية (Brutalities) للاقليات في كل هذه الحكومات » (ص ١٠٧) ، ـ بالرغم من ذلك كله يؤمن بضرورة وبأهمية مهمته الوضيعة (Menial) (ص ١٠٨) . وذلك لأنه لو لم يكن هنالك ، لكانت الأمور اسوأ بكثير مما هي عليه » . انظر :
Kennan, G., «History and Diplomacy as Viewed by a Diplomatist». Quoted in Kertesz, S.T. and Fitzsimon, M. A. (eds), *Diplomacy In A Changing World*, Notre Dame, 1959, p. 107.

(١) علينا ان نتذكر بهذه المناسبة وصية ب . هـ . نيتز (Nitze,P.H.) « للمتشابهات و القياسات التاريخية فائدة كبرى . فهي تضفي فيضاً من النور على اوضاع معقدة ، وتساعدنا على الغربلة بين ما هو مهم في الواقع وما هو مجرد برق خلب » ، (The significant from the merely striking). غير ان العمل الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتشابهات او القياسات التاريخية يميل إلى العقم . كما وأنه يكون وليد قلة الخصب في المخيلة » . أنظر :
«The Role of The Learned Man in Government» Nitze, P.H., *The Review of Politics*, Vol. 20, No. 3, p. 280.

(٢) « كان الانسان دائماً ، ولم يزل ، مشكلة الأكثر ازعاجاً (Vexing) . كيف ينبغي ان يفكر بنفسه ؟
How he ought to think of himself?
Niebhur, Reinhold, *The Nature and Destiny of Man: A Christian Interpretation*, Vol. I, N.Y., Charles Scribners' Sons, 1945, p. 1.

القسم الثاني

الواقعيّة

الفصل الثالث

المعنى الوصفي للواقعية

« لا تتورع عن محاكمة السياسي ، ولكن تأكد قبل ذلك من سلامة مقاييسك » .[1]

نقولا دومان

١ ـ الواقعية التقليدية :

« نصل إلى مرحلة ، في العلمين معاً : السياسي والطبيعي ، حيث ينبغي ان يتبع الطور الاول والبدائي الموصوف بالتمني ، طورُ التحليل القاسي وغير الشفوق . هناك فرْق : العلوم السياسية لا يمكنها أبداً ان تتحرر تحرراً كاملاً من الطوباوية . . . وهذا طبيعي تماماً . ويصل إلى طور يرى فيه ان الهدف وحده عقيم ، وان تحليل الواقع قد فرض نفسه عنصراً جوهريّاً في الدراسة .

« إن تأثير التفكير على التمني في تاريخ تطور العلم ـ التأثير الذي يتبع انهياراً لمخططات الاول الخيالية ، ويتبين نهاية العهد الطوباوي ، ان هذا التأثير هو ما يسمى عامة بالواقعية . وتمثل الواقعية ، بصفتها ردة فعل ضد الاحلام المنتمية للطور الاولي ، إلى الاتسام بطابع النقد وحتى اللامبالاة (Cynicism) . وفي حقل الفكر ، تضع النبرة على قبول الواقع ، وعلى التحليل لاسبابه ونتائجه . وهكذا فهي تميل إلى التقليل من قيمة الدور الذي تلعبه الغاية وإلى الاعتقاد ، ميّتاً ام موضحاً ، بأن مهمة التفكير هي دراسة التتابع للاحداث التي لا يمكنه ، لعجزه ، ان يؤثر بها او ان يغيّرها . وفي حقل الفعل تميل الواقعية إلى التركيز على القوة التي لا تقاوم القوى القائمة ، والخاصية التي لا مهرب منها للاتجاهات الموجودة . وهكذا فهي تصر على ان الحكمة الكبرى تكمن في قبول تلك القوى والاتجاهات وفي التكيّف على ما ينسجم معها . وهكذا موقف ، وبالرغم من انه يدافع عنه باسم الفكر « الموضوعي » ، يمكن ان يحمل بلا شك إلى حيث يعقم التفكير ويرفض التدبير . . . هنالك مرحلة في تاريخ تطور مطلق علم ، حيث تكون الواقعية تصليحاً ضرورياً لهاديات الطوباوية .

---

[1] «Judge the politician by all means, but be sure that the criteria applied are appropriate». Nicholas Doman.

«وللمنطق ذاته ينبغي ان تحرض الطوباوية في اطوار مختلفة لتجاوب جذب الواقعية . الفكر الذي لم ينضج بعد هو على الغالب غائي وطوباوي . والفكر الذي يرفض الغاية رفضاً تاماً هو فكر الشيخوخة . الفكر الناضج يجمع بين الغاية والمراقبة والتحليل . وهكذا تكون الحقيقة الواقعية والطوباوية ، وجهي العملة المتداولة : حيث تتبوأ كلتاهما مركزها اللائق بها[1] .

« التضارب بين الطوباوية والحقيقة الواقعية ـ توازن يتأرجح دائماً بين قربه من استقرار مكين وبعده عنه ولكنه لا يتوصل اليه نهائياً ـ هو بالفعل تصليح اساسي يعبّر عن ذاته بأكثر من شكل فكري . والطريقتان التي تقترب بواسطتها من الفكر اجمالاً ـ الميل إلى اهمال ما كان وما يكون نتيجة للتركيز على التأمل بما ينبغي ان يكون ، والميل إلى الاستدلال لما ينبغي ان يكون بطريقة منطقية مما كان ويكون ـ تتحددان موقفين متضاربين نحو مطلق مسألة سياسية[2] .

وكما يقول البرت سوريل (Albert Sorel) :

« إنه الشجار الابدي بين اولئك الذين يتصورون العالم ليتسق وسياستهم ، واولئك الذين يفصّلون سياستهم لتنسجم ووقائع العالم »[3] .

هذا تعريف للواقعية التقليدية وهذا هو تأثيرها المحتمل والمعروف تاريخياً . اننا نعدلها ونتحاشى ، بفضل ذلك التعديل ، سيئاتها المعلومة . ويكون هذا التعديل ، اذا توفق ، من اهم انجازات هذه الدراسة . « ولكننا نهتم بها الآن لاصرارها على القوة »[4] .

وليس من ضامن لتلك الانجازات اثبت من الابتداء ، حيث يصح الابتداء ، نعني بالمنهجيّات [5]

٢ ـ معنيان للواقعية :

« الواقعية » ، كالرموز المتداولة جميعها ، تستخدم بغية التواصل بين الناس ، بمعنيين[6] مختلفين على الاقل : المعنى التعبيري والمعنى الوصفي .

---

(١) E. H. Carr, *Op. cit.*, pp. 13-15.

(٢) E.H. Carr, *Ibid.*, p. 16.

(٣) Albert Sorel, *L'europe et la Révolution Française*, p. 474.

(4) ملحم قربان ، محاضرات في تاريخ الفكر السياسي الحديث ، سنة ثانية ، علوم سياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية ، استنساخ وتوزيع رابطة طلاب الكلية ، سنة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ ، ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥ .

(٥) ملحم قربان ، اشكالات ، دار الريحاني ، بيروت ، ١٩٦٧ ، « التمهيد » . والمنهجية والسياسية ، الفصل الأول : « ضرورة المنهجية » وص ٨ وما يليها .

(٦) والتمييز بين هذين المعنيين سيبرهن عن اهميته وبخاصة شرطاً اساسياً للوضوح في التعمق في التفكير .

أ ـ « ويكمن شر القوة جذوره المتفتحة لا في طبيعة الانسان الخاطئة بل بالاطارات التي يضطر فيها حتى الرجال الطيبون الاخيار على التصرف الاناني واللاأخلاقي . ويصح هذا على العلاقات الدولية كما يصح على السياسة القومية في اوضاع لا تحصى ولا تعد . لذلك يصبح التمييز بين الدوافع الضرورية الداخلية او الغريزية نحو التسلط السياسي من جهة ، والدوافع العرضية التي يخلقها الدستور والوضع القائم او السياق السياسي من جهة ثانية ، مهمة شاقة ومهمة في آن معاً » .

يمكننا ان نستعمل « الواقعية » في السياسة لنصف بها واقعا سياسياً او علاقة او حادثة او مجموعة من هذه جميعها في العالم الذي نعيش ونتصرف ضمن اطاره وتحت تأثيرات شرائعه وقوانينه . وقد تكون هذه الظاهرات السياسية المختلفة والمتعددة اما بسيطة سهلة المعالجة واما معقدة متشابكة تتفرع من مشاكلها الاصلية مشاكل متشعبة كثيرة .

وفي اطار هذا المعنى العام لمفهوم « الواقعية » يثار السؤال :

هل الفكرة المدروسة او النظرية موضوع البحث صحيحة ام غير صحيحة ؟

والاهم من ذلك ليس تهيئة السياق المناسب لاثارة السؤال بدقة وموضوعية ، بل امكانية الاجابة على السؤال ، ضمن شروط محددة ومجربة ، بطريقة مسؤولة ومقبولة . وهكذا ينفتح الباب فسيحاً امام المسؤولين لحل مشاكلهم ومشاكل الناس ولفض نزاعاتهم الخاصة ونزاعات من اتفق ان كلفوهم بذلك .
والاهم من هذا كله هو امكانية التمييز ، في هذا الاطار ، بين الاختلافات الاصيلة والاختلافات الاسمية او الوهمية على صعيدي الرأي والفعل .

٣ ـ مبدأ المعنى[١] :

وهذا التمييز بين الاصيل وغير الاصيل من المسائل ، وبالتالي المشاكل ، يضطرنا الى الذهاب أبعد من المقاييس الموضوعية التي تساعدنا على التثبت من صحة او عدم صحة ادعاء ما او الادعاء المعاكس له .
اننا نُجْبَر ، بهذا المنطق ، إلى التفتيش عن مبدأ للمعنى .

وقد اقترح المنطقيون الوضعيون مبدأ التحقيق مقياسا يُؤْتَمن هنا . ويعني هذا المبدأ اجمالا ان القضية ذات المعنى التجريبي ينبغي ان يلازمها تصور الشروط التي ، لو وجدت ، لصحت ان تتخذ بينات إما داعمة واما هادمة لصحة تلك القضية . ان قضية لا يمكن ان تُتَصوَّر الشروط التي ، لو وجدت ، يمكن ان تساند اما كونها صحيحة واما كونها خطأ ، هي قضية غير ذات معنى تجريبي .

وقد مر هذا المبدأ بصيغ متعددة . كما وان الانتقادات ضده قد تعددت . وغني عن البيان أننا لا نقبله مقياساً يصح ان نتبناه للفصل بين المغزوي واللامغزوي من الافكار والنظريات[٢] . ولكننا

= Hoffman, S. *Ibid.*, p. 31.

ب ـ وينسجم هذا التمييز انسجاماً تاما مع تعبير ريمون ارون (Raymond Aron) الذي يقابل فيه بين الوضع السياسي المدروس والقرار المتخذ بخصوصه من قبل السياسي ، (Situation-decision antithesis) ، التعبير الذي يساعد كثيراً على صيغة المفاهيم المجردة المصورة للواقع السياسي . وبدون هذه المفاهيم لا يمكن أن تنجح عملية التنظيم السياسي .

(١) ويختلف معنى هذا « المعنى » عنه في جملة « معنى الحياة الانسانية » مثلاً او عنه في المقتبس التالي :

«For it is true as psychologists point out that men need a meaningful existence for sane living. This(٢) is in my opinion the real challenge to humanism : to answer the quest for meaning within the present situation».

(Prof . Dr.J.P. Van Praag , «Humanism as Meaning to Life», Humanist Youth , Australia, *International Humanism*, Vol. III, Two, 1968, P. 12.)

نعتقد انه مبدأ يصح ان يعتمد للتفريق بين المسائل الاصيلة ، أي القابلة للحل بناء على مقاييس موضوعية والتزامات معتمدة ، والمسائل غير الاصيلة ، أي المسائل التي لا تخضع لهذه الشروط .

ويستبدل « ولدن » هذا المبدأ ، كما هو طبيعي ، بمبدأ آخر . ذلك هو مبدأ الاستعمال اللغوي . معنى اللفظة عنده هو استعمالها ؛ وطريقة استعمال الرموز للدليل على معانيها .

ونعتقد ، كما سيتبين ، ان الاقتراحين السالفين ، كجميع الاقتراحات المتعلقة بالقضية المدروسة ، يستندان الى مبدأ اسبق واولى بالاهمية المنطقية والوجودية . قضية المعنى ، عندنا ، في الاصل والجوهر ، هي قضية طوعية اتفاقية . ومع الزمن تتبلور تلك الاتفاقيات ، كالعادات والتقاليد الاجتماعية والطقوس ، مقاييس واضحة ام غامضة ، دقيقة ام تقريبية ، محددة المعالم بينتها ام ضبابية السمات مخشانها - كل ذلك حسب الحاجة والظروف . وبقدرما يتناسى المعالجون لهذه القضايا هذا المبدأ الاساسي ، تتزعزع بنايات نظرياتهم . متى تصدّع الأساس فمن الطبيعي ان تتصدّع اجنحة البنيان .

والأساس هو أنَّ المعرفة بجوهرها تبدأ بشخصيَّة فرديَّة :

« It is of the essence of knowledge that it is of the first person»[1]

«Actually given experience is given in the first person, and reality as it is known in any case of actual knowledge can be nothing, finally, but a first-person construction from data given in the first person» [2]

«...the *intention* to refer to what transcends immediate experience is of the essence of knowladge and meaning both». [3]

« If that intantion of transcendence is invalid, then the further characters of knowledge and of meaning are hardly worth discussing» [4]

والحقيقة المعروفة ، في نهاية المطاف ، ليست سوى مبنيَّة تجمع ، من قبل هذا الانسان بالذات ، بين المعطيات الاختباريَّة التي تتوفر لديه بالتجربة ، وقصده بتخطي معطيات هذه التجربة ، وربط هذه

---

(1) C. I. Lewis, «Experience and Meaning», *The philosophical Review*, Vol. 43 (1934), P. 127. (١)

(2) *Ibid*, P. 128 (٢)

(3) *Ibid*, P. 131 (٣)

(4) *Ibid*, P. 132. (٤)

المعطيات وذاك القصد ، بالعالم الخارجي الذي يسفر عن صفاته ، للملك الانسان بالذات ، عبر المعطيات التجريبيّة تلك .

من هنا ، من هذا المنطلق المثلث الابعاد ، ينطلق البحث بالمعنى .

ويكتسب هذا المعنى اهمية التواصل عندما يتبادل اثنان أو أكثر هذا المخطط العام او ما يشبهه .

وتبدأ عندها مغامرة التعرف على صحة او عدم صحة المعرفة ـ او بالاحرى ، كانت قد ابتدأت فعلاً في مرحلة اسبق ـ ههنا ، وعلى هذا الصعيد ، تكتسب اهميتها الاجتماعيّة .

اما اهمية هذه الآراء ، وتحاملها على القضايا التي نعالج فستتبين ، في اوقاتها واطاراتها . ما تهمنا الاشارة اليه الآن هو أن مبدأ التحقيق ، اذا كان ممكناً وذا اصالة على الاطلاق ، فيجب ان يكون عملياً ومفيداً في هذا السياق العام . بالاحرى ، هذا ما نقصده .

٤ ـ الحقيقة الموضوعية :

والحقيقة[١] بمعناها الموضوعي[٢] او التجريبي تجد في هذا الاطار العام أقوى أسانيدها . ذلك لأنه يسلط الأضواء على العلاقة بين الفكرة او الرمز عن هذه الفكرة من جهة ، والظاهرات الموضوعية ـ كالحادثة التاريخية والواقع التجريبي والعلاقة بين الواحدة منها والثاني ، التي تصوّرها تلك الافكار او الرموز من جهة ثانية . وفي تلك العلاقة ذاتها يكمن جوهر الحقيقة التجريبية الموضوعية . واذا فضلت لغة « الخطأ » تقول ان جوهر الخطأ الموضوعي ـ كالصواب الموضوعي ـ يهجع ملّحاً بتلك العلاقة ذاتها . ومهمة الباحثين تختزل بكشفهم للغطاء ، وبايقاظهم للهاجع النائم ، وبالتعرف عليه ـ اخطأ هو ام صواب ؟ وربما ، وسعياً وراء التعمق الفكري وزيادة في الحذر والايضاح ، بالتحقق منه !

٥ ـ ارادة العامل في الحقل السياسي :

صحيح ان ارادة العامل في الحقل السياسي ، وعن طريق ارادة الدارس أيضاً ، ذات تأثير فعال بهذه الظاهرات الموضوعية المدروسة . فاذا كانت السياسة بطبيعتها معيارية ، يصبح من واجب

---

(١) تكون الظاهرات الموضوعية بجميع فصائلها ـ واقعاً كانت الظاهرة ام حادثة ام علاقة بينهما ـ نوعاً واحداً من المقاييس الموضوعية التي يستعملها الباحثون للتحقق من هوية الفكرة (او الرمز) المتعلقة ـ اصواب هي ام خطأ . أما النوع الثاني من المقاييس الموضوعية المتداولة فهو مجموعة مبادىء المنطق وقواعد اللغة الاولية . انظر : ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، الفصل الثاني : « مقومات المنهجية » ، المقومات الموضوعية .

(٢) الحقيقة الموضوعية هي علاقة انسجام او تطابق او توافق بين الرمز المعبر عن فكرهما والشيء الذي تعبر عنه تلك الفكرة او مثله ذلك الرمز ـ الشيء الذي لا يتكل بوجوده او بصفاته المدروسة على ارادة الدارس طيلة وقت الدراسة او على اميانه او رغباته ، بل بالعكس ، يؤثر هذا الوجود وتلك الصفات تأثيراً يفرض نفسه على حواس الدارس ، وبالتالي يصحه ، شاء الدارس أم أبى ، تجاه مستلزمات الدراسة للتجربة الصحيحة .

السياسيين التورط باعمال يقصد منها تغيير[1] بعض الامور او الظاهرات السياسية ـ او على الاقل تغيير بعض مظاهرها وصفاتها . ولا نرى داعياً لاثبات المقدّمة المنطقية للجملة الشرطية السابقة . حتى نظرة عابرة سطحية على تطور الامور وطبيعتها تكفي لتدعيم صحة هذه المقدمة . وكلما تعمق الدارس بحثاً وتنقيباً وكشف حجب عن مبادىء جوهرية تجسد الاسس الصامدة للتصرفات السياسية النموذجية ، تبينت له ، في ضوء اقوى ، صحة هذا المعتقد . هذا من جهة : جهة الاستناد الى الواقع الموضوعي والحوادث التاريخية او التصرفات الاجتماعية بغية تبرير قبول مبدأ معين على انه مبدأ صحيح . ومن جهة ثانية : جهة الاستناد الى هذا المبدأ بالذات ، بعدما تبينت قوة ركائزه واسانيده الموضوعية ، في عملية بناء نظام فكرّي وربط المفاهيم العامة في اطار تفسيري عام، من هذه الجهة ، نرى انه لولا امكانية التغيير تلك لكانت التزاماتنا الايجابية التفاؤلية عمليات وهمية فحسب . واذا أنهار العنصر المعياري عن طبيعة السياسة ، انهارت معه اهمية وفاعلية التزامنا بتحسين العالم الذي قُسم لنا أن نسهم بتدبير بعض اموره . ويشرفنا ان نلتزم بالقيام ببعض المسؤوليات الصعبة بغية تكثيف الخير فيه . ويتضمن هذا ولا شك محاربة شره . ان عالماً اضمحلّت حرية ابنائه الى حد اصبحت معه مجرد وهم فحسب بات لا ينطوي التزام رجل الدولة فيه على مفاعيل موضوعية قيمة على الاطلاق : وتضمحل بالتالي فيه قيمة التزامات ابنائه بالسعي وراء تحسينه ، كما ان سياستهم تنحدر الى مستوى اللعبة التافهة . قد يبقى لهذه السياسة قيمة وهمية نفسية سلبية . ولكنها ، رافعة تؤثر في مجرى التاريخ وفي تكييف احداثه ، يُحكَم على جهودها سلفاً بالاخفاق ؛ بالاحرى ، باللامعقولية .

ولكن هذه الارادة ذاتها ـ أمّ التأثير الفعلي والتاريخي ـ تستجلب معها إلى الحقل السياسي معضلات توازي مغانمها . وطالما زادت شرور هذه المعضلات عن الخيرات التي تدرها تلك المغانم .

فارادة العامل في الحقل السياسي هي المسؤولة ، جزئياً على الاقل ، عن الفوضى التي تلازم الاجتماعيات ملازمة الشيء لظلّه .

فهذا مايبرر ، من جهة ، طلب التنظيم الاجتماعي تخلصاً من هذه الفوضى . ومن جهة ثانية ، من هنا تنشأ اهمية جعل السياسة علماً .

على هذا المستوى ايضاً تبرز تأثيرات الارادة الانسانية قوية فاتلة .

يضطرنا اذن بحث « الواقعية الوصفية » ، اي بحث المعنى الوصفي « للواقعية » ، إلى التورط في بحث المسألة : هل السياسة علم ؟[2] ولا شك بأن بحث هذه المسألة سيوضح المعنى التعبيري

(١) « لا تفترض الواقعية السياسية ان الظروف الحاضرة التي تتفاعل في نطاقها العلاقات الدولية الخارجية تفاعلا تطغى عليه صفة عدم الاستقرار ويهدد للذلك دائماً بحرب ذات نتائج هدامة ضخمة ـ نقول لا تفترض الواقعية السياسية ان هذه الظروف لا يمكن تغييرها » (Morgenthau, H., Ibid., p. 8.) . ان ترجمتنا الحاضر للواقعية السياسية لا يكتفي بهذا الموقف السلبي من الفكرة موضوع البحث ـ انه يلتزم بدراسة الوضع بغية تغيير هذه الظروف بقدر ما يكون بامكانه ترويضها لجعلها أفضل .

(٢) تراجع ايضا المنهجية والسياسة للمؤلف ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٩ ، الفصل السادس .

« للواقعية » . وسيكون هذا البحث أيضاً عامل متعددة على موقفنا من النظرية السياسية ـ ونعتقد انها بعيدة بعداً شاسعاً عن كونها نظرية بالمعنى التخصصي الدقيق « للنظرية » !

٦ ـ غاية السياسة :

ومن الواضح انه صعب جداً ان نجيب عن المسألة المثارة دون التعرض اولاً الى مسألة غاية السياسة . والجواب على المسألة الاولى يرتبط ارتباطاً علمياً بالجواب على المسألة الثانية ، وعلى الخصوص بصيغتها التالية : **هل غاية السياسة هي البحث عن الحقيقة والتثبت منها ام هي امر آخر ؟**

يعتقد البعض ان هدف السياسة هو التهيئة للمواطنة الصالحة[١] . ويعتقد آخرون ان الغاية السياسية القصوى والاولى بالأهمية هي تنظيم القوة الجماعية[٢] واستخدامها لفض النزاعات بين الفرقاء المتنازعين من ابناء المجتمع . وهنالك مذاهب متعددة متنوعة في هذا الجواب . ولا يهمنا استعراضها جميعاً . اذ ان المبدأ الذي سنستنتج منها يتضح من معالجتها المقتصرة على هذين الملحين .

فمن زاوية هاتين المدرستين في غاية السياسة نستنتج ان مهمة السياسة الاولية ليست كما هي في العلم الدقيق التخصصي ، وبحكم الضرورة ، البحث عن الحقيقة الموضوعية وبالتالي التثبت منها . هذا مع العلم ان هذه الحقيقة التجريبية قد تلعب دوراً[٣]، يصغر ويكبر حسب الظروف والاشخاص ، في تقرير الغايتين المشار اليهما . ولكن النقطة الهامة التي ينبغي ان نذكرها هنا هي ان فض النزاعات قد يتم ، والتهيئة للمواطنة الصالحة قد تتوفر جميع شروطها ، وفي عرف البعض من ذوي السلطان السياسي على الاقل ـ بمعزل عن معرفة الحقيقة الموضوعية . وحتى لو عرفت ، قد ينجح بعضهم بتحقيق اية من الغايتين ـ ولو الى حين ـ باساليب تتناقض مع الحقيقة التجريبية كل التناقض . في الواقع لقد كثرت الدلائل التاريخية التي تساند الادعاء ، بأن جهل تلك الحقيقة يجعل تطبيق الغايتين المذكورتين امراً اهون وأيسر على الفرقاء المعنيين مما يجعله العلم بها .

وما صح عن علاقة الغاية السياسية بالحقيقة يصح بالقوة العلمية ذاتها على علاقة هذه الغاية بالقيم الادبية الاخلاقية الاخرى كالعدالة مثلاً . .

وافترض ، فوق هذا ، ان الحقيقة الموضوعية قد أصرّ على التقيد بها من قبل ذوي السلطان السياسي ـ مع العلم ان هذا الافتراض ، لو صح ، لكان الشواذ أكثر مما هو القاعدة ـ أساساً ضرورياً لتحقيق اية من الغايتين المقصودتين ، فماذا يستتبع ذلك الاصرار فيما يتعلق بعلاقة السياسة بالعلم ؟

الاجابة عن هذه المسألة تتعلق بدورها بتفسير مسألة اخرى : ـ غاية ثالثة للسياسة . على الاقل

---

(١) ملحم قربان ، المصدر السابق ؛ و Heckscher, G., op. Cit., p. 18.

(٢) كثيرهم المفكرون السياسيون الذين يتبنون هذه النظرية . منهم «وأهمهم» في الفكر التحرري جميع المفكرين الذين يتبنون نظرية التعاقد الاجتماعي في أصل الاجتماع والسياسة . واذا صح هذا على الفكر التحرري فهو يصح بقوة أكثر على كتاب الفكر الديكتاتوري التوليتاري .

(٣) هناك موضع من عدة مواضع حيث تظهر ذاتها بوضوح قيمة الالتزام سبباً من أسباب الاستقصاء . فلا يقدر الالتزام ان ينفصل عن الاستقصاء » . . Hoffman, S. (ed), *Ibid.*, p. 187.

الصعوبات التي ستجابهها الاجابة عن مسألة فيها ، هي ذاتها الصعوبات التي ينبغي ان تجابهها الاجابة عن المسألة الثانية . فيا هي الصعوبات التي يجابهها من يعتقد عن حق ، كما يعتقد اجمالا جميع السياسيين رجال الدولة المسؤولين ، بأن غاية السياسة هي في الاصل تفهم الواقع السياسي وبالتالي ، وبناء على هذا التفهم ، محاولة تغيير هذا الواقع بحيث ينسجم اكثر واكثر مع مخططات رجالات المجتمع الفاهمين المسؤولين ؟ واذا تبين ان هذه الغاية السياسية هي ، كما هي في الواقع ، غاية غامضة بعض الشيء يظل تفهم الواقع السياسي عملية هامة على الاقل لهؤلاء الذين ، بالرغم من اخفاقهم في السيطرة على هذا الواقع من قريب او بعيد كلياً او جزئياً ، يوجهون تصرفاتهم الشخصية وسلوكهم بقدر ما هو داخل ضمن نطاق مقدرتهم الخاصة ، بوحي من هذا التفهم[1] . وهذا اضعف الايمان .

ستتاح لنا فرصة افضل لمعالجة المفهوم المعياري « أفضل » السابق ذكره . عندئذ ، وبعد تهيئة السياق المناسب ، سنعالج بطريقة اوضح او اسهل الصعوبات التي تجابه دارس السياسة من زاوية المبادىء المعيارية والتوصيات الاخلاقية والمتطلبات الادبية . غير اننا يجب ان نتذكر دائماً ، أننا الى الآن تهربنا من ، او بالاحرى اجلنا ، متجنبين الصعوبات ، معالجة اقسى واخطر صلة للسياسة بالعلوم او المحاولات الانسانية المرتبطة بها ارتباطا وثيقاً جداً . وهذه الصلة بالذات هي اكثر الصلات مزالق فكرية وعملية . وبالرغم من ذلك ، فلا يمكن تجاهلها التام . السياسة بطبيعتها معيارية . فالاختيار بين سياستين مختلفتين اوحزبين او مرشحين لمقعد برلماني هي ابسط الاختيارات السياسية[2] . ومع ذلك فهذا الاختيار هو عمل سياسي نموذجي . وينطوي هذا العمل ، لا على الصعيد العقلاني فحسب ، بل على الصعيد الاكثر بدائية ـ صعيد الفهم المشترك ، او التصرف على السليقة ـ درجة محدودة ولكن بينة من التنبه الى المقاييس الاخلاقية والمعيار الادبي . بالطبع قد يكون هذا الاختيار ، بعض الاحيان وعند بعضهم ، عملية ليس للعقل فيها من يد على الاطلاق[3] .

---

(١) Morgenthau, H., Op. Cit., p.4. . ويدخل هذا عنصراً حيوياً في مفهومنا « للالتزام » .

(٢) « هل تحرض معاهدة بين دولتين دولة ثالثة على اعلان الحرب ؟ وهل يشجّع عدم الالتزام من جهة دولة قوية للدفاع عن دولة اخرى دولة ثالثة على القيام بعمل عدواني ؟ » انظر :

Wolfers, Arnold, «Statesmanship and Moral Choice», *World Politics*, Vol. I, No. 2. (Jan. 1949). Also in S. Hoffman's C.T.I.R., p. 213 ff.

(٣) أ ـ « ان مفهوم الحرب وسيلة لتحقيق سياسة معينة يبدو انه يستند الى افتراض أبعد » اي الافتراض الزاعم بأن الاختيارات التي تقررها النخبة هي في جوهرها « عقلانية » . ولكن كاتريل (Cattrell) يشير الى ان هذه القرارات قد تحددها الأوهام والأساطير والأحكام المسبقة والتخيلات والتخمينات الخاطئة » .

Kelman, H.C., *Ibid.*, Quated in Hoffman, S., *Ibid.*, p. 21. : انظر

ب ـ « يبرهن هوبس (Hobbes) بما يكفيه من قوة البيان ان ظروف الحرب لا يمكن ان تمتد الى أبعد من الانتصار ـ الأمر الذي يبين عن تخيل ذكي ونيري ـ بعملية استدلال لا يصح أن يقال ان مقوماتها تساند بقوة صحة استنتاجها » . انظر :

Wolfers, Arnold, «The Anglo-American Tradition In Foreign Affairs», In S. Hoffman's C.T.I.R., pp. 240 ff. (Reprinted from Arnold Wolfers and Laurence W. Martin (ed), *The Anglo American Tradition in Foreign Affairs*, Yale University Press, 1956, p. 243.

وهذا عَمَلٌ ينبغي ان يتنبه له المنظّرون السياسيون . واهميةُ العبرة المستوحاة منه هي انها تجعل التنظير السياسي عملية ميؤوس من امكانيتها او نجاحها[1]. ومع هذا يظل خطأ فادحاً ان نُنكرَ ، بناء على تنبهنا لمثل هذه الحالة ، العناصر المعيارية التي تتشابك مع العناصر الجوهرية الأخرى للسلوك السياسي المسؤول .

دعنا ، اذن ، نحصر بحثنا الحاضر في الأنواع الأخرى من الصعوبات التي يتحتم على السياسة ، مدعية كونها علماً ، ان تجابهها .

فكيفما اتفق ان حددنا حقل التصرفات السياسية ، يبقى مشروعا وصل السلوك السياسي بالتنظيم للقوة الجماعية والسيطرة على هذه القوة وممارستها بطرق يبررها النظام القائم والتقاليد والاعراف . يدور التصرف السياسي حول نقطة ارتكاز موحدة : مصدر القرارات العليا او الدولة[2] ، او ما يشبهها - مطلق شيء يقوم بمهمات مماثلة بين الحكام والمحكومين .

٧ ـ الواقع السياسي :

تنقسم الوقائع الدالة على هذا التصرف إلى قسمين رئيسيين : الوقائع العامة والوقائع الخاصة .

أ ـ الواقع العام :

يمثل على هذا النوع من الوقائع الظاهرات العامة • الدعايات الانتخابية ، عملية التصويت ، المعاهدات الدفاعية او الهجومية ، ميزان القوى ، التدخل السياسي - سلمياً كان هذا التدخل ام عملية هجوم معادية - التنظيم العقائدي ، التطورات الانمائية - اقتصادية كانت ام تكنولوجية ام عسكرية - الثورات الصناعية او الذرية ، التحركات عبر الحدود القومية[3] ، الصراع ضد الاستعمار ، الثورات الثقافية ، او التنافر بين الانماط الثقافية ، والضغط الاجتماعي الناتج عن تزايد عدد السكان .

---

(١) ونظل نؤمن مع هذا ، ولأسباب منهجية وفكرية وعملية ، بأن مثل هذا النجاح ليس بمستحيل !

(٢) أ - «وما هي الدولة؟ لقد جمع مؤلف مئة وخمسة وأربعين تعريفاً مختلفاً لهذه الكلمة . قلما اختلف الناس على شيء مثل اختلافهم البين على تعريف « الدولة » أنظر : Easton, D. *Ibid.*, p. 18.

ب - « ان مفهوم الدولة ذاته لموضوع نقاش وحوار غامض . وهذا المفهوم هو من طبيعة معينة لكونه ينطبق على عهد معين من تنظيم المجتمعات الانسانية . وأخيراً ، والأمر الأهم ، كثيراً ما ينتج عنه التركيد على تحليل الظاهرات المؤسسية (وبالحقيقة ، الشكلية او الرسمية) وبالتالي الميل الانحيازي عن دراسات السلوكيات » . أنظر :
Jean Meynaud, «Methodological Uncertainties in Political Science», *Inquiry*, No. 2, Summer 1959, Vol. 2. p. 91.

(٣) انا نعرف القليل عن التحركات ، وخصوصاً غير المنظمة منها ، التي أضحت قوى فعالة في السياسة العالمية » .
Aron, Raymond, «Conflict and War From The Viewpoint of Historical Sociology», In S. Hoffman's *C.T.I.R.*, pp. 191 ff. (Reprinted from International Sociological Association, *The Nature of Conflict: Studies on Sociological Aspects of International Tensions*, pp. 177-203). (p. 197).

فإلى اي مدى تخضع هذه الظاهرات العامة من السلوك السياسي لعملية القياس الكمي الدقيقة ؟ كثيرة هي الاسباب التي تتجمع وتتساعد لتجعل اخضاع هذه الظاهرات لدراسة محددة دقيقة ، عملية على الغالب غير ممكنة ، وفي بعض الحالات وعند امكانية تحقيقها ، عملية صعبة جداً . وهذا بدوره يجعل تفهمها وبالتالي عملية السيطرة عليها امراً قريباً من المستحيل . من هذه الاسباب ان هذه الظاهرات تتغير بسرعة كما تتغير ايضاً انماط تغيرها ، وان هذا التغير يتأثر بمتغيرات لا عد لها ولا حصر ـ بعضها معروف ، وبعضها تخامرنا حوله شكوك كثيرة ومزعجة ، وبعضها غير معروف ، وبعضها عقلاني واع وبعضها ، اخيراً ، لا يمت إلى العقلانية بصلة لا من قريب ولا من بعيد ، وان المعرفة والارادة والتفضيل، تتأرجح بين مجرد طفرة لشهوة او لهوى من جهة ، وبين الاختيار المبني على دراسة عميقة وتبصر واع من جهة اخرى ـ ان هذه جميعها عناصر لا يمكن الفصل بينها وبين تلك الظاهرات . فلا غرو اذن الا تكون هذه الظاهرات مواد تنسجم بطبيعتها ، وحتى بعد ترويض مضن طويل ، لعملية القياس العلمية . وانه لمن التفاؤل بمكان ان نظل نعتقد ، كما نعتقد في الواقع ، بامكانية تطبيق المقاييس العلمية يوماً ما ، وبعد كثير من الجهد الاستقصائي والعبقرية النافذة إلى أعماق الامور وجواهرها ، على هذه الظاهرات السياسية . على كلٍّ ، يظلُّ هذا الاعتقاد ، او بالأحرى العمل على تحقيقه ، من ابرز التحديات التي تواجه المهتمّين .

ب ـ الواقع الخاص :

وتخضع أيضاً للأسباب المعرقلة للعملية العلمية ذاتها الأفكار ، والاحكام المسبقة ، والاساطير ، والاوهام ، والتقديرات الغامضة ، والمعتقدات ، والعواطف[1] التي يتصف بها العامل في الحقل السياسي . وبذلك تصبح عملية تفهم هذه الأمور عملية بعيدة المنال على الدارسين العلميين .

وطالما كانت هذه الامور ظاهرات فريدة من نوعها وظروفها ـ أسباباً ومسببات . ولا نود ، بناء على ذلك ، ان ننكر وجود قواعد[2] موضوعية تسيطر على تصرفات الناس بما فيها هذه الظواهر الفريدة . ما نعرفه عن هذه الامور يضعنا وجهاً لوجه تجاه مسؤولياتنا العلمية الصعبة التي تتطلبها عمليات التفتيش عن هذه القواعد ، وصيغتها نظريات تساعدنا على تفهمها وربطها بغيرها من الامور ذات العلاقة وتفسيرها ، وبالتالي ، واذا امكن ، السيطرة عليها .

---

(١) آ ـ « وكيف تؤثر الثقافة السياسية للوحدة السياسية على تكوين السياسة الخارجية ؟ وأشير هنا معاً إلى الاحكام والمعتقدات والعواطف التي تغذيها تلك الفئات التي تحاول ان تؤثر بالسياسة الخارجية لوحدة سياسية معينة تجاه الوحدات الخارجية ، وإلى أصل اولئك الذين يقومون باتخاذ القرارات ، وإلى تربيتهم وأفكارهم ـ ما هي آراؤهم فيما يختص بغايات سياستهم وبالوسائل التي يستعملون لتحقيق تلك الغايات ؟ »

Hoffman, S. (ed), *Ibid.*, pp. 181 and 184.

ب ـ « ولا تقود البطالة ، كما لا تقود الزيادة في عدد السكان ، إلى سياسة القيام بأعمال عدائية . الحلقة الضرورية التي تربط بين هذين الحدين هي طريقة خاصة في التفكير او في العمل عند الطبقة الحاكمة » Aron, R., *Ibid.*, p. 205 .

ج ـ ليست هنالك اية بينة ، بالمناسبة ، على ان توقع الحرب ، بصفته سبباً ثانوياً للحرب ، لم يكن سوى سبب قليل الأهمية في بعض الظروف (مثلاً قبل ١٩٣٩) على انه كان سبباً ذا اهمية كبرى ما بين ١٩١٠ و ١٩١٤ ـ المرجع نفسه ، ص ٢٩٨ .

Morgentau, H., *Ibid.*, p. 4. (٢)

وإذا عظمت مسؤولياتنا العلمية امام المهمات التي ذكرنا ، فانها تزداد جسامة امام المسؤولية الكبرى : المسؤولية التي تجبهنا من زاوية الجوهر في المحاولات العلمية . نعني بتلك المسؤولية استباق[1] معرفة الحوادث السياسية على اسس تؤمّن . فالفضل ما نؤمل به في ظروفنا المعرفية الحاضرة هو ان نلجأ إلى تقديرات قد تكون سعيدة الحظ وتوقعات [2] قد تنتهي بنا إلى معجزات نتمنّى الوصول اليها . ولكن يجدر بنا دائماً ان نميّز بين هذه التقديرات والتوقعات السعيدة الحظ وبين الاستباق العلمي لما نتمنّى تحقيقه . وان الاخفاق في هذا التمييز لهو من اخطر الاشكالات المنهجية . ويقع في خطأ منهجي مماثل من يتعدى ، في السياسة كما نعرفها اليوم ، حدود تلك التقديرات والتوقعات . أنه بذلك يتعدى الحدود التي ترسمها الواقعية السياسية . من فعل ذلك ، وقد اخفق هانس موغنتو في السيطرة على أعصابه امام هذا الاغراء ، اتهم عن حق بتأثره ببقايا اليوتوبية في الواقعية السياسية .

٨ ـ التشابك بين الموضوعيات والذاتيات :

والتشابك بين العناصر الموضوعية والعوامل الذاتية في التصرف الانساني يزيد في تعقيد العملية ، وبالتالي في صعوبة رسم الصورة الصحيحة للموضوع . ولنا في العلاقة بين العلة والمعلول في الاجتماعيات ومنها السياسة ، أبرز دليل على هذا التشابك المعقّد الذي لايدللعملية العلمية من ان تحلحل عقده .

وقد عبّر عن هذا التشابك المحير في هذه العلاقة بين العلة والمعلول في الاجتماعيات المقتبس التالي من كتاب نحو فلسفة التاريخ للمفكر الاسباني اورتيجا اي غاسيت (Ortega Y Gasset, J.) .

---

(1) أ ـ Thompson, K.W., *Ibid.*, p. 78.

ب ـ ليس هانس مورغنتو واضحاً تماماً فيما يتعلق بالاعتقاد بما اذا كانت أم لا امكانية استباق معرفة الحوادث قبل حدوثها مطلباً ضرورياً للصيغة العلمية للنظرية . فبحثه في الدوافع (ص ٦ و ص ١١ ـ ١٢ من كتابه السياسة بين الدول) يتطلب ذلك على ما يظهر . انه يجد الدوافع مستنداً الى اخفاقها في توفيرها لنا المفتاح الوحيد (؟) الذي يمكننا من هذا الاستباق .

ومن جهة ثانية فهو يعتقد ، على ما يظهر ، بأنه ، مستنداً إلى ما قد فعل السياسيون في الواقع وإلى ما يمكن « توقعه قبل أن يحصل من نتائج للعالم يمكنه ان يتخيل أو يستنتج ما كان يمكن ان تكون غاياتهم » (ص ٥ من المرجع ذاته) . بالطبع هناك فارق هام بين « التخيل » والاستباق العلمي . ايهما يتبنى هذا المرسوؤل بصحه تجاه مسؤولياته ؟ هذا سؤال تصعب علينا الاجابة عليه من زاوية ما كتب فحسب .

(2) « استمع الى هذه الكلمات : انه من المحتمل . . . ان يشغل استخلاف سير روسيا الى غاياتها التقليدية تجاه مرفأ على الاطلسي ، في بحر البلطيق وفي البلقان ، ونحو مخرج على البحر المتوسط في الشرقين الأدنى والاقصى ـ انه من المحتمل ان تشغل هذه المسيرة للخلفاء ، صفحات مهمة لما سيحدث في تاريخ القرن العشرين » .

Rowse, A.L., *The Use of History*, London, Hodder and Stoughton Ltd., 1946, pp. 26-27.

قال هذا المؤرخ البريطاني ذلك في ١٩٤٤ .

ولكن جورج كينان بعشر سنوات على وجه التحديد من أن يسبق معرفة الحركات الثورية في الامبراطورية الروسية ، وذلك قبل حصول الثورتين البولونية والهنغارية في ١٩٥٦ . أما الأسس التي انطلق منها إلى هذا الاستنتاج المسبق فهي ، اولاً ، معرفته للتاريخ الروسي ، وثانياً خبرته في تشريح الحكومات التوتاليتيرية . انظر :

Thompson, K., *Ibid.*, p. 11.

« لنقل اذن . . . ان الحياة تحتاج ، اكثر ما تحتاج ، إلى الفيض السمح . من يقنع بمجرد مجابهته للضروريات عندما تنشأ يُفسلْ من الوجود . لقد انتصرت الحياة على هذا الكوكب لأنها ، بدلاً من ان تكتفي بمجابهة الضروريات ، قد أمطرتها بوابل من الأمكانيات التي ، وان اخفق بعضها ، فقد سهّل بالرغم من هذا الاخفاق وعن طريقه ، القيام بعمل ايجابي . لقد بنى جسراً على ضحايا هذه الاخفاقات يقود إلى انتصار بعض الامكانات الباقية .

« وان التعبير الذي تفوح منه رائحة الحياة ، وأحد التعابير الاجمل ، في رأيي ، في معجم التعابير الاجتماعية الاصيلة هو الاثارة (Incitement) الاستفزاز او التحريض . ليس لهذا التعبير من معنى الا في مجال الحياة . فالفيزياء لا تعرفه .

« لا يستثير شيء في الفيزياء شيئاً آخر . والعلة تنتج معلولاً نسبياً لها . ان طابة البليارد تدفع الطابة التي تصطدم بها بقوة تساوي مبدئياً قوتها . فالعلة تساوي المعلول . اما عندما يلامس طرف المهماز خاصرة المهر الاصيل ، يندفع هذا عادياً بقوة سخية ليس بينها وبين قوة لمس المهماز من نسبة .

«فاستجابة الحصان لهذا المنبّه هي تدفق لطاقات غريزة نامية داخلية اكثر منها ردة فعل تساوي ، ولو نسبياً ، الوخزة الخارجية . وبالفعل ان مرأى الحصان النفور الجفول ذي الرأس العصبي والعينين النارتين ، هو الصورة الرائعة للحياة الفائرة المتأججة »[1] .

وفضلاً عن فكرة التشابك بين الموضوعيات والذاتيات التي يمثلها هذا المقتبس نقرأ فيه ، وربما لهذا التشابك، صفة تعقّد عملية اخضاع العلة والمعلول في الاجتماعيات لدراسة موضوعية كمية دقيقة . تلك هي صفة عدم التطابق والتوافق بين المحرّض او العلة من جهة ، وبين الاستجابة او المعلول من جهة ثانية .

ونقرأ عبرة مغايرة لهاتين العبرتين في المقتبس التالي من المفكّر الانكليزي الشهير ادمون بيرك (Edmond Burke) :

« ان العلم الذي يدرس بناء الجمهوريات (Commonwealths) او ترميمها او اصلاحها ، لا يصح ، ككل علم اختباري آخر ، ان يدرّس بطريقة قبليّة (A priori) . ولا يكفينا الاختبار القصير معلماً في هذا العلم التطبيقي العملي : ذلك لأن الاسباب او النتائج الحقيقية للمسببات الاخلاقية ليست دائماً مباشرة . فرب عمل بدا منحازاً غير صالح بادىء ذي بدء ، ثم تطور فأصبح بعدئذ عملاً ممتازاً حقاً - وفوق هذا قد يكتسب صفته الممتازة من سوء تأثيراته الاولى .

« وقد يحصل أيضاً عكس هذا : كثيراً ما تتحول الخطط مقبولة ، ومعتدلة وذات نتائج مرضية ، إلى نهايات محزنة يؤسف لها .

---

(1) (التوكيد لنا) Ortega Y Gasset, José, *Toward A Philosophy of History*, N.Y. , Norton, 1941.

« وفي الدولة كثيراً ما توجد علل مغمورة او مدفونة تقلب الاشياء التي تبدو في بدايتها غير ذات اهمية وتافهمة ، أموراً قد تتعلق بها رفاهية الدولة بأجمعها » . . .[1] .

وجاء في أثر مغاير :

« كل ما هنالك يحمل على الاعتقاد انه (اي روسو) كان ، مثل فولتير ، أميل الى انكار الثورة التي هتفت له . لكن الاعمال العظيمة دائماً تفوق صاحبها شهرة . ذلك ان الروح التي تحركها هذه الاعمال تطلق عواصف لا يمكن تبينها قبل وقوعها . والاضطرابات الاجتماعية التي تقوم بالطريقة عينها هي ايضاً وليدة تلك الاعمال .

« على ان روسو الناسك وحده سيظل بالرغم من احتجاجاته على الدور الذي قسمه له القدر ، في التاريخ ، رائد العاصفة العظيم ، ومبدع حقبة جديدة »[2] .

تمثل هذه العبرة للمعتبر ، فضلاً عما سبق ذكره ، بعداً ثالثاً للتشابك موضوع البحث . وهذا مما يزيد ، بالتالي ، في صعوبة قضية هي في الأساس صعبة ومعقّدة فوق اللزوم .

٩ ـ « علم » السياسة و « النظرية » السياسية :

أما الاستنتاج الطبيعي لهذا البحث المتشعب فهو استنتاج مزدوج اصبح الآن معروفاً لدينا : نفي كون السياسة « علماً » ، والنظرية السياسية « نظرية » بالمعنى الدقيق التقني المحدد لهذين التعبيرين . اذا كانت الظاهرات السياسية لا تعير نفسها احتياطياً بعد اكتشافها[3] ، لعملية القياس الكمية الدقيقة ، واذا كانت هذه العملية ضرورة لا يمكن لعملية التنظير ان تتحقق بدونها ، تصبح صيغة نظرية سياسية كافية وبالتالي صيرورة السياسة علماً ، غاية مخطط ينتظر تحقيقه من قبل ذوي الكفاءات اكثر منها حقيقتين واقعيتين ، جل ما يطلب منا هو وصفها وصفاً صحيحاً ودقيقاً . ولا شك بأن جهوداً جبارة متناسقة ومتواصلة ينبغي ان تتجنّد بغية تحقيق هذا الهدف البعيد المنال . ولا شك ايضاً بأن بذل هذه الجهود لتحقيق مثل هذا الهدف هو امر ملحاح . وفي مجابهة هذا التحدي بنجاح تتجلى مسؤوليات العبقرية

---

(١) آ ـ Burk, E., *Reflections on The French Revolution and Other Essays, Dent.*, London, 1916.

ب ـ Toynbee, A., *Ibid.*, pp. 257 ff.

(٢) رومان رولان ، افكار روسو الحية ، ترجمة محمود زايد ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٦١ ، ص ١٠ .

(٣) « وعلينا ، فوق ذلك ، أن نحسب حسابا للواقع الواضح ان معرفة الشخصية الانسانية لم تزل في عهد الطفولة . ان الدراسة المفضلة للجنس البشري هي دراسة الانسان . ولكن بالكاد ابتدأت الدراسة الحميمة للشخصية الانسانية بمساعدة الوسائل العلمية الحديثة وفي ضوئها . ونرى ان الذين تعمقوا في دراسة الشخصية الانسانية ، عبر التحليل النفساني ، وعلم النفس ، وعلم البيولوجيا النفسانية ، وعلم التركيب الفيزيائي النفساني ، وعلم النفس الاجتماعي ، وعلم العقد النفسانية وعالم ما وراء الوعي ـ وجميع هذه الحقول لم تزل علوماً لم تطأ سوى هوامشها أقدام المكتشفين ، على الرغم من انها مكامن عميقة ومظلمة لأسرار الحياة ، نرى ان الذين تعمقوا في هذه الدراسات هم اكثر الناس تحفظاً في اطلاق الاحكام على الشخصية الانسانية . » . انظر :

Merriam, Charles, *Political Power, Its Composition and Incidence*, N.Y., 1934. Quoted in Snyder, R.C. and Wilson, H.H., *Roots of Political Behaviour*, American Book Co., New York, 1949, p. 141 .

السياسية لهذا العصر وكفاءاتها ـ هذا اذا توفرت لنا مثل هذه الكفاءات .

١٠ ـ المبدأ والضرورة :

◆ ويظهر اننا مضطرون في هذا السياق على التمييز بين النظرية والتطبيق[١] وبين « المبدأ والضرورة »[٢] .

اعتيادياً يجد المراقب الفطن هوة بين ما نبشرّ به من مبادىء وقيم وعقائديات ، وبين ما نقوم به من اعمال حياتية وافعال تطبيقية . ولا غرو في ذلك لان افعالنا تحددها شروط اقسى وأصعب من الشروط التي تحدد تفكيرنا . والعراقيل التي تقف في وجه تحقيق الاعمال اشد عناداً واشرس مراساً من العراقيل التي تواجه الافكار .

وظاهرة من ظواهر الحكمة الواقعية ان تفصل مخططاتك تفصيلاً يمكنك معه ان تحققها ، وان بشيء من الصعوبة . وما الكسل من هذه الزاوية سوى عدم التخطيط او التخطيط بشكل يمكّن صاحبه من تحقيقه بأزهد الجهود . خطران ينبغي ان يتجنبها الانسان الذي يتعهد بالحفاظ على جدة الحياة واهميتها والنشوة الخارقة التي تنشأ عن النجاح في ركوب مخاطراتها من جهة ، وعلى عدم التألم من خيبة الامل فيها ومن الاخفاق المريع في مشاريعها ومن الشعور بالذنب تجاه شرورها من جهة ثانية .

أ ـ اليوتوبية الوهمية :

اليوتوبية الوهمية هي احد هذين التطرفين . وبالاختصار ينحصر هذا التطرف بالتعلق بمبادىء سامية وقيم عالية مترفعة بمعزل عن اي اعتبار للحقائق وللحوادث ذات العلاقة العلمية بتلك المبادىء والقيم . ومالت في السياسة المدارس العقلانية والاخلاقية والقانونية والتحررية المتطرفة نحو ارتكاب هذه الغلطة .

واما التطرف الثاني فهو الميكانيكية او الواقعية المهووسة . وبالاختصار ايضاً تقتصر هذه الواقعية المتطرفة على الاتباع التقليدي للمسالك المطروقة . ويتطلب هذا الامر القليل القليل من التفكير النقّاد او المبتكر كما يتطلب بالتالي النذر اليسير من الجهد الجدي او شبه الجدي . فعلى هذه المنعرجات السياسية التقليدية لا تجابه العامل في الحقل السياسي سوى ابسط المصاعب واقلها عدداً . ومن المدارس السياسية التقليدية التي مالت إلى ارتكاب مثل هذه الاخطاء في حياتها السياسية هي المحافظيّة المتطرفة .

---

(١) « اذا كان الانسان في الحالة الطبيعية حراً كما يزعم البعض . . . فلماذا يضطر الى التنازل عن امبراطوريته ؟ ويقرهم من انه يتمتع بهذا الحق في تلك الحالة ، فان تمتعه بثمار الطبيعة في الواقع هو أمر غير مضمون ومعرض دائماً وابداً الى تحدي الآخرين وبالتالي تعديهم عليه » . انظر : جون لوك ، في الحكم المدني ، المقالة الثانية . ترجمة ماجد فخري ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، بيروت ، ١٩٥٩ .

(٢) Thompson, K. *Ibid.*, pp. 7-8, 22, 95 and 135 ff.

ب ـ الحكمة العملية المثالية[1] :

فالحكمة المثالية هنا ـ المثالية العملية ـ تكمن على ما يظهر في حل وسط يتحاشى شوائب المتطرفين السابقين . وليس في هذا الاستنتاج من جديد . بالعكس ، أنه ربط لمجموعة من المعضلات السياسية الحديثة والمعاصرة بمبدأ سبق التعرف اليه حكماء الاغريق منذ الوف السنين . ولكن هذا المبدأ وبشكله العام لا يحل معضلاتنا حلا يفي بالغرض المطلوب . ما هي حدود ذلك الحل الوسط ؟ اين نجده بالضبط ؟ واذا تغير مع الظروف والاشخاص ـ الامر الذي لا يستبعد احتمال وقوعه ـ كيف نتوصل الى التعرّف اليه ؟ وهل نقدر ان وجدناه مرة من المرات ، ان نجده مرات متتالية ؟ ما هي القواعد والاسس التي نستند اليها في عملية تفتيشناعنه والتثبت من موضع تركيزه ؟ اذا كانت القرون التي تفصلنا عن ارسطو ـ المفكر الذي رُبِطَ اسمه بشهرة مبدأ الحل الوسط ربطاً وثيقاً ، وكان بذلك معبراً عن فكرة سيطرت على اشهر مفكري عصره ـ قد علمت الجنس البشري أيَّ جديد بالنسبة لهذا المبدأ ، ولا شك انها قد فعلت ، فيجب علينا ان نكون قادرين وبوحي من تلك الاستفادة المستجدة ، على معالجة هذه الاسئلة معالجة توحي بشيء من الاطمئنان والثقة والاعتزاز .

(١) راجع القسم الأول من هذه الدراسة ، الفصل الثاني ، صفات مميزة ، « اهلية موزونة » .

الفصل الرابع

المعنى التعبيري للواقعية

نرانا مقودين ، وبمنطق التحليل المبينّ ، إلى وضع نقف فيه وجهاً لوجه والمعنى التعبيري « للواقعية » . بهذا المعنى ، تعبر « الواقعية » عن موقف ذاتي : التزام تقريري ، ميل عاطفي ، تحمس لخدمة عقيدة معينة ، وما شاكل . وصاحب هذه المواقف قد يكون المتكلم ذاته عنها وقد يكون المنخرط في العمل السياسي الذي تخضع تصرفاته لتحليل المتكلم الدارس المخطط للدراسة وللتجارب التي تتطلبها .

١ ـ الوصول المباشر والوصول غير المباشر للذاتيات :

وغني عن الاشارة إلى أن الصواب ـ وللمنطق ذاته ، الخطأ ـ في هذا الاطار هو امر ذاتي . فبينما هو في اطار المعنى الوصفي « للواقعية » نوع من العلاقة[1] بين الرمز او الفكرة المعبّر عنها بالرمز من جهة ، وبين الظاهرات الموضوعية المتفتحة لمراقبة الكثيرين ودراساتهم من ذوي العلم والرغبة من جهة ثانية ، انما هو في اطار المعنى التعبيري « للواقعية » نوع من العلاقة بين الرمز وامر شخصي : ـ فكرة شخصية خاصة ـ ، انطباع خاص ، دافع نفساني او عاطفي ، حالة عقلية او نفسية معينة ، او موقف تقريري . وجميع هذه الأمور ـ على ما هو ظاهر الحال ـ ذاتية تتعلق بشخصية المتكلم او القائم بأعمال السياسة . لذلك فهي امور لا يمكن الوصول اليها على علاتها ـ هذا اذا امكن هذا الوصول اطلاقاً ـ الا للشخص صاحبها وحده . هذا اذا أصرّينا على الوصول المباشر . اما الوصول بوسائل غير مباشرة فهو أمر يمكن للآخرين ايضاً ان يقوموا به . فيتحققون عندها من وجود او عدم وجود هذه المزايا الذاتية . ومن أمكنه ذلك امكنه بالتالي التحري عن صفاتها وقواها وامداء تأثيراتها . واذا ميزنا ـ ويجب ان نميز ـ بين الوصول المباشر والوصول غير المباشر إلى هذه المزايا الشخصية فلأسباب منهجية في الاصل . ولكن هذه

---

(١) وينبغي ان تحدد شروط سلامة هذه العلاقة ومبادئه تحديد طبيعتها ، وبالتالي تقرير صحة الأفكار والعقائد في اطارها ـ ينبغي ان تحدد هذه الشروط جميعها بمعزل عن السؤال السياسي والقضية التي ينطوي عليها السؤال . هذا من أهم الضوابط لموضوعية البحث . انظر : ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، الفصل الثالث : « لغتنا ومشاكلنا » ، مقطع ٦ : « ثلاثة معان لكلمة حقيقة » .

الاسباب المنهجية اصلاً تتصل فعلاً بقضايا فكرية جوهرية . انه لواضح ان وسائل الوصول غير المباشر تورط الباحث المهتم بالتفتيش عن الحقائق وبصيغة النظريات التي تختزل هذه الحقائق في مصاعب تكثر مزالقها ـ المصاعب التي قد لا تنشأ ، وبعضها حتماً لا ينشأ في عملية الوصول المباشر . وعليه تختلف مبادىء عملية التحقق في نطاق الوصول غير المباشر للمزايا الشخصية عنها في نطاق الوصول المباشر . وهذه العملية حتى في اطار الوصول المباشر هي عملية صعبة معقدة توفر لنا النتائج ـ اذا توفقت او افلحت ـ بصيغ بعيدة جداً عن العلم اليقيني[1] . وتفتقر اقترابا مريعاً إلى الدقة العلمية حتى في احكامها غير اليقينية . وعليه فهانس مورغنتو مصيب جزئياً في قوله .

« ان البحث عن مفتاح السياسة الخارجية اذا ما اقتصر على دراسة الدوافع الذاتية لرجال الدولة كان في آن معاً عاقراً وغشاشاً . يكون عاقراً لأن الدوافع الذاتية هي اكثر الامور النفسانية تقلباً وتمويهاً لكونها مشوهة ، كما هي بالفعل ، الى حد لا يمكن معه التعرف الى حقيقتها . والمسؤول عن عملية التشويه هذه هو العواطف الذاتية والمصالح الخاصة للعامل في الحقل السياسي وللمراقب الدارس للظواهر السياسية على حد سواء . هل يمكننا ان نتعرف حقيقة الى حقيقة دوافعنا الخاصة ؟ وماذا نعرف عن دوافع الآخرين ؟ »[2] .

غير اننا يجب ان ننتبه هنا إلى ان لكلا السؤالين الاخيرين منطقاً يختلف عن منطق الآخر . انه لصحيح ولا شك اننا لا نعرف احياناً ما هي حقيقة دوافعنا الشخصية . ولكنه صحيح ايضاً اننا ، احياناً ، أفضل الحاكمين على صوابية او عدم صوابية النظريات او الجمل المفيدة التي تفسرها او تصفها ـ هذا على افتراض اننا ندرس هذه الدوافع في اطار افضل الظروف وانسبها : ـ مثل كوننا امناء فكرياً ، وجريئين ، وصادقين ، وكون العناصر التي ندرس مستلقية براحة واطمئنان على الصعيد الواعي . طبعاً جميع هذه المطاليب هي افتراضات يصح التساؤل حول صحتها . وقلما ندر تتوفر جميعها في حالة واحدة معينة لاي انسان . ما ينتج عن هذه الاعتبارات هو ان السياسة في اطار الشروط المتوفرة لدينا والوسائل الاستقصائية في متناول يدنا لا يصح ان تكون علماً بالمعنى الحصري الدقيق « للعلم » . ويقابل هذا الاستنتاج استنتاج توأم له : يمكننا ان نشك بوجود النظرية السياسية الحاضرة وبالتالي بصحتها وبمدى قوتها التفسيرية والترتيبية للظاهرات السياسية . ويمكننا ايضاً ان نشكل اذا شئنا ، بفاعلية هذه النظرية في توجيه التصرفات الانسانية ، وبالتالي في التأثير على مجرى التاريخ السياسي . ولكننا ـ وهذه نقطة هامة جداً ـ لا نقدر ان نستنتج مما سبق وبينا ان الآخرين ، حتى ولو توفرت لديهم الشروط التي تتوفر لنا

(١) ويصل الاستاذ ريمون ارون الى النتيجة ذاتها بالاستناد الى بينات مختلفة عن بيناتنا ومغايرة لها : « ولكن الواقع هو ان علماء الاجتماع لم يتمكنوا بعد من الوصول الى قائمة تامة كاملة للعوامل هذه . وهو واقع ايضاً ان علم الاجتماع لم يتوصل بعد الى نظرية مقبولة في الديناميات التي يمكن ان تنمو وتزدهر بمعزل عن الحروب . ـ وهذا يعني ، من جملة ما يعني ، ان مطلق نصيحة تعطى يجب ان تستند على الاقل الى تقديرات محتملة فحسب لا يقينية ، وان هذه النصيحة يجب ان تكون بحكم طبيعة الحال فاقدة المعنى مشكوكاً بصحتها » . انظر : Aron, R., *Ibid.*, p. 207. .

(٢) Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 6. .

والكفاءات التي تزاول ،يمكن ان يكونوا افضل منا حكماً[1] ـ الا في الحالات غير الاعتيادية والمرضية ـ فيما يتعلق بدوافعنا الشخصية الذاتية .

أ ـ الطريقة التقمصية :

لذلك ترتكب الطريقة التقمصية (the projective method) التي يستخدمها مورغنتو اكثر من غلطة .

فهي اولاً ، تمنح المراقب حقاً بأن يكون حكماً افضل من العامل نفسه في الحقل السياسي فيما يتعلق بدوافع هذا الاخير . وهكذا تعكس الآية الصحيحة . وهي ثانياً ، تفترض ان احكامها في ذلك هي احكام يقينية . في الواقع ليس الوصول الى احكام يقينية في متناول يدنا ههنا الآن . وهي ثالثاً تغازل الافتراض المخطىء ان جميع التصرفات السياسية هي تصرفات عقلانية . ألا يميل التاريخ بزنته الى تمثيل كفة الافتراض المعاكس ؟ لا ينكر احد مطلقاً ان بعض السياسيين يتصرفون بعض الاحيان تصرفاً عقلانياً بقدر ما يؤتون من مقدرة . ولكن هل هم دائماً فاعلون ذلك ؟ ألا يطفح كيل تجاربنا بالاختبارات التي لا تمت ابداً ، هذا اذا كانت تمت مطلقاً ، من قريب او بعيد إلى العقل بصلة ؟ واذا صح هذا اعتيادياً على الناس الاعتياديين ، فلماذا لا يصح ايضاً على السياسيين ؟ واننا لا نخال مورغنتو غير دار بهذا[2] .

وهي رابعاً تتبنى خطأ مبدأ حق التشريع للآخرين على كلا الصعيدين العقائدي والعملي ، وستتاح لنا فرصة توضيح هذا الخطأ . ولكنها مع ذلك ، ليست بخالية تماماً من الحسنات .

ب ـ محاكمة النوايا :

وتجد الطريقة التقمصية « تقمصاً » لبعض اخطائها في ما توفرت لنا تسميته بـ « محاكمة النوايا »[3] . فما هي بالضبط عناصر الخطأ في هذه المحاكمة .

اولا ينبغي ان نعترف ان محاكمة النوايا ليس بالمطلب المحظور في السياسة . انه امر مشروع . وهذه المحاكمة ، واذا اتبعت الطرق المنهجيّة المؤاتية ، تقود الى احكام صحيحة ، وبالتالي غير معترض عليها .

---

(١) «وما هي هذه الشروط ؟

يضع السياسي الواقعي نفسه في « مكان السياسي المجابه لمشاكل معينة » ، في ظروف معينة ، ويسأل نفسه : « ما هي الامكانات المعقلنة التي يجب ان يختار من بينها السياسي الذي يجب ان يعالج المشاكل في هذه الظروف (مفترضاً طبعاً انه يتصرف دائماً بطريقة متعقلة) وأي من هذه الامكانات المتعقلة هو أقرب الى اختياره وتفضيله ؟ » أنظر . Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 5. وهذه الطريقة ، في رأي مورغنتو ، تمكن غير المتحيز من تفهم أفكار السياسي المدروسة وتصرفاته وبالتالي تمكنه من تفسير هذه التصرفات تفسيراً يكون أفضل من تفسير السياسي القائم بهذه الأعمال نفسه » . أنظر : Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 7 .

(٢) *Ibid.*, pp. 5 and 7.

(٣) الدكتور ملحم قربان ، تاريخ لبنان السياسي الحديث ، الجزء الثالث ، القرار ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، ١٩٧٩ .

ومن هنا يتضح اننا لسنا ضد محاكمة النيّات . بل ضد التفسيرات الايديولوجية لها .

كما واننا لم نرجع عن رأينا القائل بأن للنيّات دور تلعبه في العمليات السياسيّة . وقد عبرنا عن هذا الرأي ضد موقف لبعض سياسيينا[1] ، زعموا فيه ان السياسة لا يُحكم فيها على النيّات .

ومن هذه الزاوية يصبح المقتبس التالي بحاجة الى إعادة نظر حتى يستقيم ومتطلبات العلم :

« ولا يحكم في العلاقات الدولية على حسن او سوء النيّة . الحكم على الممارسة »[2] . في الواقع يطال الحكم المسؤول جميع الامور ذات العلاقة بالموضوع : ومنها النوايا ، ومنها ايضا وبالتالي « حسن » او « سوء » تلك النوايا .

ذلك لان منطق التقييم السليم واحد في السياسيات كما في غيرها . وقد دافعنا في مناسبة مغايرة من هذا المؤلف عن الموقف القائل بأن منطق الاختيار السياسي ومنطق الاختيار الشخصي واحد[3] . ونقدر ان نعمم فنقول : منطق الاختيار واحد .

وكما ان للنيّات دورها في السياسة كذلك للتصريحات ادوارها . وتختلف هذه الادوار باختلاف المعطيات التاريخية والمتغيرات في الظروف وخصوصا في ما يتعلق بالسياسيين المصرّحين . ويبقى تقرير هذه الادوار المختلفة وبالتالي اطلاق الاحكام المسؤولة والتقييمات الصحيحة كلها من المشاكل الشائكة معا في السياسة كما في العلم والمنهجيّة .

غير انه من الخطأ ان ينتقل المقيّم ـ عالماً كان ام سياسياً ـ من التصريح الى النيّات المصرّح عنها على سلّم « مفترض » . السؤال المنهجي السليم ، السؤال الذي يصعب ان يتوصل اليه راغب في جواب سليم وصحيح عن طريق غيره ، هو في الواقع هذا السلّم ؟ ولما اختلفت انواع هذا السلم : اذ من هذه الانواع ما يعكس عكساً دقيقاً ، ومنها ما يقلب الصورة رأساً على عقب ، اصبح التعرف الى نوع السلم مسألة منهجيّة تتطلب الجهد والصبر حتى تتوصل في نهايتها الى موقف مأمون . ولذلك ربما كثرت في السياسة عمليات الاستقراب .

وتبقى عمليات الاستقراب تلك ، وعلى ما لها من مبررات (؟) عملية ، مزالق تورد القائمين بها موارد التيه .

ج ـ ايجابيات الطريقة التقمصيّة :

وينبغي ان نقر ، من جهة ثانية ، ان هذه الطريقة التقمصية بعض المحاسن . انها تحاول على الاقل ، ان تجتنب التنظير من زاوية ما وراء المكتب ـ التنظير الذي يفسح مجالات واسعة جداً للمخيلات الخصبة وللتفكير التجريدي غير المرتبط بأشد الروابط واوثقها بالواقع الحياتي الصامد وبالضرورات الاجتماعية المريرة . وبذلك فهي تشجع التخطيط المرتبط بهذه العوامل الموضوعية .

---

(١) ومن هؤلاء الاستاذ غسان تويني ، راجع كذلك ، لنا ، تاريخ لبنان السياسي الحديث ، الجزء الثاني ، بناء دولة الاستقلال .

(٢) « لماذا لا تتبنّى الهند جهاد باكستان ؟ » الحوادث ، العدد ١٢١٧ ، الجمعة ٢٩ شباط ، ١٩٨٠ ، ص ١٣

(٣) راجع كذلك الفصل التاسع من هذه الدراسات .

انها فوق ذلك لا تضيق ذرعا بالمعتقد الذي تبرره التجارب الاختبارية والذي يقود الى امكانية الوصول ، عن طريق قائمين متعددين بالاعمال السياسية او دارسين لها (اي متخصصين) ، إلى نتائج مختلفة وربما متعارضة حتى ولو كانت الظروف التي تحيط بهم جميعاً متشابهة تماما .

وهكذا نرانا قد تورطنا من جديد في بحث منطق السؤال الثاني الوارد في نهاية المقتبس السابق . ان عملية التثبت من صحة الجواب على هذا السؤال هي عملية غيرمباشرة بأكثر من معنى . بمعنى من هذه المعاني المتعددة ، يعبر الجواب لمثل هذا السؤال على جسر من الافتراضات إلى حيث يجد موطىء قدم . ونتيجة لهذا العبور على جسر من الافتراضات ، هذا اذا توفق وتم ، تكون النتيجة الحاصلة لدينا مجرد احتمال ضعيف او تقدير يتوقع بدرجة قليلة من الثقة ، تنقصه الدقة العلمية ، وبالتالي ، وبمقدار هذا النقص ، تقل قيمته التوجيهية لتصرفات الانسان العارف به .

وترتفع درجة الصعوبة في عملية هذا التأكد من نتائجها عندما نفترض ـ الامر الذي لا مهرب لنا منه ـ عدم الأمانة : فكرياً كان هذا الافتقار الى الامانة ام شخصياً ادبياً . وبذلك تتكاثر مزالق هذه العملية لتبتعد عن التأكدية .

٢ ـ الايديولوجيات :

لا شك بأن الاشارة الى الايديولوجيات تتردد(١) في السياسة المرّة تلو المرة . ولا شك ايضاً بأن هذا اللجوء الى الايديولوجيات ، في بعض الحالات على الاقل ، هو مجرد تغطية لمآرب ودوافع قد لا تشرّف صاحبها . ولكننا لا نقدر ان نعمّم هنا . لا نقدر ان نقول بأن هذا اللجوء الايديولوجي هو دائماً وابداً وبدون اي استثناء عملية تغطية . فعلينا اذن لا ان نميّز فحسب بين معنيين هامين مختلفين(٢) « للأيديولوجية » بل ان نحاكم اعمال السياسيين وتصرفاتهم وسياساتهم كُلاً على ضوء البينات ذات العلاقة العلمية بها ـ اللهم إلاّ اذا كنا لا نتورع عن محاكمة الناس محاكمة قبلية . واذا فعلنا ـ الامر الذي لن نفعل ـ نكون بذلك قد تنكرنا لمبادىء منهجيتنا ذاتها . فالواقعية المنهجية ينبغي ان تكون قادرة ، في معرض الادعاء والمفاخرة ، لا على التمييز بين مفهومين او اكثر « للأيديولوجية » فحسب ، وبالتالي على محاكمة سياسات السياسيين كلا بالنسبة للبينات التي هي ذات علاقة علمية بها ، وللنتائج التي تنشأ عنها ، بل وعلى الاحتراس أيضاً من التنقل الخفيف المتسرع من احد هذين المعنيين الى الآخر ، وبالتالي

---

(١) « ان الايديولوجيات هي عامل يجب ان يعالج في معرض البحث في العلاقات الدولية . وذلك بسبب تأثيراتها العضانية على الحكام ، وعلى الشعوب ، وبسبب التصارع الذي لا بد منه بين نوعي حكم يتبنى كل منهما ايديولوجية مناقضة لايديولوجية الآخر » . أنظر : Aron, R., *Ibid.*, p. 196.

(٢) « قد تعني « الايديولوجية » عملية تفكرية وقد تعني مجموعة من المثل او القيم يلتزم السياسي والعامل في الحقل السياسي لتحقيقها في مجتمعه بإخلاص وجدية » .

أ ـ Manheim, K., *Ideology and Utopia.*, Harcourt and Co., N.Y.; 1946, p. 49. Also quoted in Morgenthau, H., *Politics Among Nations*, Op. cit., p. 80.

ب ـ ملحم قربان ، المنهجية السياسية ، الفصل الخامس : « اساليب الاستقصاء » ، ص ص ١٥٠ ـ ١٥٤ .

على عدم التسرّع باتهام السياسيين الذين يعملون بفعل ايمان بأحداهما بأنهم، يعملون بفعل ايمان بالاخرى، واخيراً، على التنكر للتقليل غير المبرر لصعوبات التحقق من صحة او عدم صحة شكوكنا بهم[1].

٣ ـ الشك والادانة:

إن لنا كل الحق بأن نشكك بمطلق انسان ـ وذلك بناء على معلومات تاريخيّة عامّة وعلى بداهات تتعلّق بالاجتماع وبالطبيعة الانسانيّة. ولكن ان ندين مطلق انسان مستندين الى هذا الشك وحده هو ان نرتكب خطأ منهجياً كبيراً. ونرتكب جريمة هذا التخبط المنهجي ايضاً اذا ادنّا مطلق انسان بالاستناد الى بينات غير ذات علاقة بتصرفاته[2] ـ موضوع شكنا.

٤ ـ الدوافع والسياسة[3]:

ولا تنتهي مشاكلنا[4] المنهجية حتى عندما نتيقن من دوافعنا او من دوافع الآخرين وايديولوجياتهم.

---

(١) «وهكذا فقد يعتقد السياسيون مخلصين بأن اتجاهاً معيناً من التصرفات تفرضه مصالح حيوية، غير انهم قد يكونون باعتقادهم هذا، يؤكدون أكثر من اللازم قيمة بعض الامور المتعلقة بمصالح شعوبهم، او يقللون أكثر من اللازم ايضاً قيمة الامور التي لا تتصل بمصالح شعوبهم والتي تضحي بها سياساتهم عند تنفيذها. وبينا يجعل هذا الانتقاد بمعديه العام والذاتي أمراً ضرورياً جداً، فالصعوبات التي تقف حواجز مانعة لاستعماله للفصل في العلاقات الدولية ينبغي ان تؤكد. اذا كان من الصعب على السياسيين اتخاذ القرارات المناسبة في حقل السياسة الخارجية، فانه من الصعب ايضاً، وربما كان أكثر صعوبة، ان يحاكمهم آخرون، ويكونوا عادلين في هذه المحاكمة، على كيفية ممارستهم صلاحياتهم في اتخاذ هذه القرارات وتنفيذها».

Wolfers, A., «Statesmanship and Moral Choice». *op. cit.* Quoted in Hoffman, S. (ed). *Ibid.*, pp. 283-284.

ولا تنحصر هذه الصعوبات بالاحكام الاخلاقية الادبية وحدها.

(٢) أ ـ «نفترض ان السياسيين يفكرون ويعملون بمقتضى المصلحة تعرفها القوة. وبينة التاريخ تدعم هذا الافتراض. ويسمح لنا هذا الافتراض ان نتبع او ان نتوقع، كما هي الحال، الخطى التي مشاها او سيمشيها الرجل السياسي على المسرح السياسي ماضياً وحاضراً ومستقبلاً». Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 6.

ب ـ ألا تشبه حجة مورغنتو هذه حجة المرأة التي ترفض عرض رجل شريف ومخلص ونبيل لأنه اتفق انها لم تعرف عبر تجرباتها السابقة، سوى الانذال غير الشرفاء؟

ج ـ وقد بين كينيث تومبسون في كتابه الواقعية السياسية وأزمة السياسة العالمية (ص ٢٠٦ و ٢١٠) ان الذين، مثل مورغنتو، يتبنون الافتراض موضوع البحث، قد يرتكبون هم أنفسهم اخطاء فادحة في تفسيراتهم وتقديراتهم السياسية.

(٣) راجع ايضاً الفصل الثالث من هذا القسم (الثاني) «ارادة العامل في الحقل السياسي».

(٤) «ومع هذا حتى ولو توصلنا الى معرفة الدوافع الحقيقية، تظل معرفتنا هذه قليلة الفائدة في عملية تفهمنا للسياسات الخارجية. بل ربما ضللتنا تلك في تفهمنا هذه. وأنه لصحيح ان معرفة دوافع السياسي قد تعطينا احيانا فكرة أساسية، وربما مفتاحاً فيما، فيما يتعلق بالاتجاه العام الذي قد تتخذه سياساته الخارجية ... ولا يبين التاريخ اية علاقة وثيقة بين نوعية الدوافع ونوعية السياسات الخارجية. ويصح هذا فيما يتعلق بالصفات الأدبية للسياسة الخارجية كما يصح فيما يتعلق بصفاتها السياسية». Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 6.

تلك هي الحال لأن العلاقة بين ما يشار اليه بالمعنى التعبيري « للواقعية » وما يصفه المعنى الوصفي لها تخضع لعوامل متغيرة كثيرة : مثل الخط الثقافي الذي يسير في تياره السياسي موضوع الدراسة ، ما يستسيغ وما يستهجن ، التزاماته من جهة وتقديراته لواقع الحال من جهة ثانية ، توكيداته على امكاناته او امكانات امته ، وتسليمه بالاستجابة لتحديات الساعة من جهته او جهة حزبه او جهة الاحزاب المناوئة او من جهة الامة الصديقة او العدوة .

الاعتبارات هذه جميعها تزيد في قوة الاسانيد لمدعانا ان السياسة لم تزل بعيدة بعداً بيناً عن كونها علماً دقيقاً مركزاً . وتُسمّى « نظريتها » نظرية ، بالتالي ، بعد عملية متطرفة نوعاً في مط هذه الكلمة .

ولكنه يظل من الخطأ ان نرفض[1] الاشارة الى الدوافع لذلك السبب .

ويزدوج خطأ الذين يلومون معرفتنا[2] للدوافع ـ ناقصة وغير مركزة كما هي بالفعل ـ لعجزها عن مدنا « بالمفتاح » الوحيد الذي يسهل علينا استباق معرفة الحوادث في العلاقات الخارجية » .

٥ ـ الدوافع والتنبؤ[3] :

ان نفترض اننا يمكننا استباق معرفة الحوادث قبل حدوثها في السياسة لهو ان نفترض خطأ ـ كما اصبح على ما نأمل ، واضحاً مما سبق وكما سيصبح اوضح في بحوثنا اللاحقة . وتزدوج غلطتنا اذا اعتقدنا اننا بامكاننا استباق معرفة الحوادث منطلقين من مفتاح وحيد للتفسير . ان منطق الاستباق[4] هو عملية اكثر تعقيداً وتفصيلاً مما يفترض هذا التبسيط المعتادي في تبسيطه حتى درجة التشويه . ما ينبغي ان نلحظه في هذه المرحلة من تطور البحث ، هو ان هنالك علاقة تجريبية بين الحالات العقلية للناس وبين تصرفاتهم البينة العامة . في الحالات المثالية الممتازة ، وفي اطار الظروف الاكثر مناسبة وانسجاماً ، يأتلف الصعيدان ائتلافاً كاملاً وتاماً . ونعم الائتلاف . عندها فقط تترجم تصرفاتنا نوايانا ومثلنا ترجمة كاملة

---

(١) « لا بد للنظرية الواقعية في العلاقات الدولية من ان تتحصن ضد اغلوطتين شعبيتين في السياسة : الاهتمام القلق بالدوافع والاهتمام القلق بالتفضيلات الايديولوجية » . Morgenthau, H., *Ibid.*, pp. 5-6 .

(٢) « غير انها لا تقدر ان تعطينا المفتاح الوحيد الذي يمكننا من استباق معرفة الحوادث في السياسات الخارجية » . المصدر السابق .

(٣) راجع الفصل الثاني من القسم الأول من هذا الكتاب « التنبؤ » .

(٤) يجب أن تتوفر هذه الامور ليصبح استباق معرفة الحوادث قبل حدوثها عملية جدية مقبولة :

آ ـ مجموعة من الوقائع الاجتماعية او الحوادث التاريخية والعلاقات بينها : و١ ، و٢ ، و٣ ، . . . او ، ح١ ، ح٢ ، ح٣ . . . او ع ١ ، ع ٢ ، ع ٣ . . . على أن يكون كل منها شيئاً محدداً معيناً او يمكن تحديده وتعيينه .

ب ـ مجموعة ، او على الاقل واحدة ، من القوانين او الشرائع التي ثبتت صحتها وفاعليتها تجريبيا : ق١ . . . ق٢ . . . ق٣ او ش ١ . . . ش ٢ . . . ش ٣ . . . ش ٧ .

ج ـ مجموعة من القواعد المحددة والمعينة تساعد العالم على الاستنتاج استدلالياً او استقرائياً من (آ) او من (آ) و (ب) و (ج) . . . ما يلي :

(أ) إما وقائع او حوادث او علاقات من النوع المعروف سابقاً لدينا .

(أأ) وإما ايا من هذه الأمور ومن نوع مغاير تماماً لما نعرفه قبل هذا الاكتشاف .

تامة . كما وان مثلنا ونوايانا تتقمص افعالنا في العالم المأهول . ولكن ، يندر كثيراً جداً وجود مثل هذه الحالة المثالية التامة في حياتنا اليومية العادية . ولذلك فهو من اهم الامور ان نميز بين المعنى الوصفي والمعنى التعبيري « للواقعية » ـ حتى لو كان ذلك لا لسبب الا من اجل ايضاح التحليل وتنسيق التفكير .

وسنرى عن كثب ان لهذا التمييز ابعاداً متعلقة ذات اهمية فكرية وسياسية لا تنتسى .

الفصل الخامس

الواقعيّة الملتزمة

ينقسم بحثنا في هذا الفصل إلى قسمين رئيسين : الاول ، توضيح الصفات الرئيسية للواقعية بمعناها التعبيري وتفسير تلك الصفات ، والثاني تبيان اهمية الواقعية الملتزمة ، الواقعية التي تمتد جذورها عميقة في تربة تلك الصفات الرئيسية .

١ ـ صفات الواقعية التعبيرية :

لقد سبق وميّزنا بين الواقعية الوصفية والواقعية التعبيرية . ولن نكتفي بهذا التمييز . زيادة في التدقيق واستثناساً بعملية وضع النقاط على الحروف ، نبغي التوكيد على مزايا الموقف العقلاني للواقعي[1] السياسي كما نفهمه . اربع هي المزايا التي تفرض بحثها بشيء من التفصيل . وما لم يلزم الواقعي نفسه بالاخلاص لها فهو غير جدير ، في لغة قاموسنا ، لا بأن يحلم بصيرورته سياسياً او رجل دولة ، ولا بأن يتعرض لدراسة مسؤولة يهدف من ورائها الى محاكمة الساسة صانعي التاريخ ، وإلى اصدار احكام تقييمية لأفعالهم ومنجزاتهم . ما لم يلتزم الانسان ، بهذه الصفات الاربع يبقى ضائعاً في تصرفاته ، تختلط من زاوية رؤياه المقاييس ، وتتيه ارشاداته كما تتيه انتقاداته في خضم تتصارع فيه امواج العقائديات المتضاربة والقيم المتحاربة .

أ ـ الايجابية او الغائية :

وأولى هذه المزايا ، بمعزل عن اهميتها النسبية وخصوصاً بالمقابلة مع المزايا والصفات الاخرى وتأثيراتها في توجيه التصرف الانساني الملتزم بها ، **هي الايجابية** .

---

(١) ويصح أن يتحلى بهذا الموقف غير الواقعيين السياسيين . غير اننا نرى انه اكثر انسجاماً مع تلامذة الواقعية . ولذلك نبحثه في هذا السياق .

تلتزم الواقعية ، كما نفهمها بصفتها موقفاً مسؤولاً تجاه مشاكل الحياة السياسية ، بمحاولة جدية جداً . انها تواجه هذه المشاكل بقصد حلها والتخلص منها . انها تبحث بهذه المشاكل لتفهمها . وعدا تفهمها لها ، لغاية ابعد من هذا التفهم ـ غايتها الوصول الى اتفاقيات ، او الى التأليف بين وجهات النظر التي تنشأ عن اختلافاتها تلك المشاكل . في الحالات المثالية تستند هذه الاتفاقات الى معرفة الحقائق المتعلقة بالظاهرات والحوادث ذات العلاقة العلمية بتلك المشاكل . غير ان هذه الحقائق ليس من الضروري ان تكون الحقائق المطلقة . انه ليكفينا ان تكون هذه الحقائق موضوعية مقنعة كما تظهر للحكم المتجرد .

قد تفضي بعض الاختلافات[1] كما هو معلوم ومعمول به في السياسة ، بمعزل عن التطلع الى الحقيقة ـ او ، بهذه المناسبة ، إلى اية قيمة أدبية أخرى . اذا اتفق ان تم ذلك ، واذا اتفق ان قبل به جميع الفرقاء المعنيين ـ عندئذ ينتهي امر الاختلاف على الصعيد العملي السياسي . وهكذا يتحقق نوع من الحياة المسالمة بين الناس .

ولكن هذا النوع من الحياة المسالمة ليس بالنوع الذي يقبل به دائماً وابداً بعض الفرقاء ـ على الاقل الفرقاء الملتزمين . وهكذا تبرز مشكلة التفتيش عن تحقيق نوع آخر من الحياة المسالمة بين المتطرفين اللذين سبقت الاشارة اليهما ـ فض النزاعات بالاستناد الى الحقائق الموضوعية بقدر ما يتمكن القضاة المتجردون من التعرف اليها ، والتحقق منها ، وبالتالي بالاستناد الى جميع القيم الأدبية والانسانية ذات العلاقة بالموضوع ، هذا من جهة ، وفض النزاعات دون التطلع إلى أية من هذه القيم والملزمات الادبية ، من جهة ثانية .

أننا نعتبر هذه المشكلة الاكثر الحاحاً[2] والاكبر أهمية من جميع المشاكل التي يواجهها عصرنا الحديث . وعليه ، يجب ان نعتبر الحد الادنى من متطلبات الهدف البعيد للتنظير الكافي المقبول معاً في السياسة الخارجية والسياسة الداخلية . وتكوّن هكذا ، في رأينا ، لا مقياساً للتمييز بين انواع للنظريات التي يتفق ان نتعرف عليها في السياسة فحسب بل ومقياساً ايضاً ، نميّز على اساسه بين المشاكل

---

(١) تجدر الاشارة الى نوعين من الاختلافات : الأول هو النوع من الاختلافات التي تنشأ بين الناس لتضارب مصالحهم او التزاماتهم . وهذا هو النوع المشار اليه في الفقرة السابقة . اما النوع الثاني فهو نوع المشكلات التي تنشأ عن طبيعة الاستقصاء والتعرف الى الحقائق وتقييم البينات . . .

(٢) آ ـ « بالتأكيد معضلات الحرب والسلم هي معضلات الساعة الاكثر أهمية ـ المعضلات التي تستحوذ على تفكير جميع الناس في أي مكان من العالم » . انظر :

'Mills, C.W., *The Causes of World War Three*, New York, 1958, p. 21.

ب ـ « ولا يسعنا الا ان نؤكد على الأهمية النظرية للتمييز بين الوضع المتأزم والوضع غير المتوتر في السياسة . تميز الاول كونه اصطراعاً قومياً للمحافظة على الوجود المادي او البقاء السياسي مقصداً مباشراً للسياسة المتبعة . اما الثاني فيتصف بالمزاحمة والتنافر بين المصالح ولكن بشكل ثانوي . صفته الاولى هي التفتيش عن امكانات التعاون تحقيقاً لأهداف ابعد وغايات افضل : كالحريات الشخصية ، والتنمية العامة ، والعدالة الاجتماعية ، مقاصد بعيدة المدى للسياسات المتبعة . وبسبب اخفاق المفكرين السياسيين في جعل هذا التمييز واضحاً وفعالاً بخلق كثير من التخبطات الفكرية في المناقشات النظرية » انظر : Liska, G. *Ibid.*, Hoffman, S. (ed)., *Ibid.*, p. 144. .

التي يتفق ان نجابهنا في حياتنا السياسية . بقدر ما للمشكلة المجابهة محمل على هذه المشكلة ، او بقدر ما هي ذات علاقة بها ، بذلك القدر تكبر اهميتها العملية وتعظم .

اما المقصد الابعد للنظرية السياسية والسلوك السياسي فسيتطلب توفر شروط كثيرة مغايرة ولتحقيق قيم اعم واشمل - الامر الذي يزيد في صعوبات هذه النظرية بمقدار ازدياد عدد[1] المشكلات التي يتحتم عليها معالجتها معالجة ناجحة . ولما كانت اكثرية هذه الامور تتغير مع تطور الانسان الروحي والمادي ، تصبح صيغة هذا المقصد الابعد للنظرية السياسية صيغة محددة معينة في الوقت الحاضر - او في اي وقت آخر - عملية مستبعدة . وبقدر ما نصرّ على الدقة في هذه الصيغة مع عمق النظر طبعاً والسلامة المنطقية ، بقدر ما يستبعد اتمام هذه الصيغة اتماماً مرضياً . ولكن ، اذا اكتفينا ، وقد اكتفى البعض معرضين محاولاتهم لتهمة سطحية التفكير والتغاضي عن عمليات تدقيقية هامة جداً ، بصيغة عامة[2] شاملة - صيغة قد تكون ، بالرغم من تأثيرها السحري الكبير على صعيد النفسانيات ، جد مفتقرة ، منطقياً ، لتشحيلات كثيرة ، وتجريبياً ، لتركيزات صامدة متعددة - نقول اذا اكتفينا ، ولن نكتفي نحن ، بهذه الصيغة العامة المجملة لتمّ لنا ذلك في اي وقت . ولكن بأي ثمن ؟ بالتضحية بقيمة تلك النظرية مفتاحاً عملياً لسلوكنا السياسي المسؤول . لن تفتح نظرية عامة كهذه غامضة المفاهيم ، ايّ باب معين امامنا - ذلك لأنها تبقي جميع الابواب مفتوحة . النظرية التي لا تتمكن من اغلاق بعض الابواب في وجوهنا ، لعدم صلاحية تلك الابواب او بحجة كثرة المزالق التي يعرضنا لها ولوجنا اياها ، لا يحق لها شرف الادعاء بأنها ساعدتنا على تفضيل ولوج بعض الابواب على بعضها الآخر . **النظرية التي لا تحد ، لاسباب مشروعة ، من حريتنا ، لا يحق لها ان تشاركنا ، لاسباب مشروعة ايضاً ، شرف الاختيار ، والاعتزاز بالنجاح الناتج عنه .**

ويقطع النظر عما اذا كان من الممكن صيغة الغايات القصوى للنظرية السياسية صيغة دقيقة ذات تأثير فعّال في توجيه سلوكنا السياسي المباشر ، يظل صحيحاً ان التفاهم المتبادل ، والتعايش السلمي بين الآراء المتضاربة والنظريات المتناقضة ، وأشاعة جو من الثقة - هي شروط توفرها ضروري جداً لتحقيق تلك الغايات القصوى تدريجياً - اي بتحقيق أهداف وغايات أقرب منها مع مرّ الزمن وعلى التوالي وبقدر المستطاع .

وسيظل صحيحاً ايضاً ان الموقف الايجابي ، وسميناه الايجابية فيما مرّ ، هو العامل الاولي الذي يولّد الجهود على جميع الصعيد لمجابهة المشاكل التي تتحتم على الانسان معالجتها معالجة ناجحة في محاولاته

---

(١) وليس عدد هذه المشكلات بالعقد الوحيد لهذه العملية . هنالك معقدات اخرى منها تنوع هذه المشكلات وتشابك متغيراتها .

(٢) « هنالك ولا شك اهداف كثيرة قريبة المدى وغايات متعددة متوسطة المدى . كما ان هذه الاهداف والغايات تلبس رموزاً مختلفة وأسماء متناقضة . وهنالك ايضا مقترحات متعددة ومختلفة واساليب متباينة للوصول الى هذه الاهداف وتلك الغايات . اما المقصد الابعد والنهائي فسيظل تحقيق الحياة الفاضلة لجميع الافراد من الناس في مجتمعات حرة كبيرة كانت او صغيرة » . انظر : Ibid., p.149 .

المتعددة تحقيقا لغاياته واهدافه ـ القريبة منها ، والمتوسطة المدى ، والبعيدة . وسيظل هذا صحيحاً ما دامت السياسة عملية مسؤولة ، اي ما دامت لم تنحدر الى مستوى اللعبة المسلية فحسب . ولكن عندما تنحدر السياسة الى هذا الصعيد فهل تبقى مادة جديرة بالدراسة الايجابية الجديّة ؟

ب ـ الانفتاحية (او اللاأيقينية) :

ما لم يعتقد احدنا انه يعرف بالفعل الحقائق النهائية والمطلقة[1] ، ما لم يدّع ، بكلمة ثانية ، انه كلي المعرفة ـ الادعاء الذي يناقض التزاماتنا المنهجية ـ فعليه ، اما ان يتصف بالانفتاحية العقلية ، واما ان يعرّض نفسه لاتهام مخز ـ اتهام تعاميه عن قصد ، في حين او في آخر ، للبينات ذات العلاقة العلمية بموضوع اتفق ان كوّن عنه فكرة معينة . وهذا التعامي يشمل اهمال واقع جديد ذي علاقة بالموضوع ، كما يشمل تفسيراً جديداً لظاهرات قديمة . وهذه الصفة الالتزامية ، ونعني الانفتاحية ، من قبل الباحث او العامل في اي حقل على الاطلاق ـ ومن هذه الحقول السياسية ، تعني انه على استعداد دائماً وابداً لتغيير رأيه او موقفه على ضوء ما تطلبه منه الامانة الفكرية . وفي بعض الحالات ـ اي عندما تكون المعضلات موضوع البحث والتغيير معضلات ثانوية الاهمية ـ يكون هذا التغيير على الغالب سهلاً غير ذي تشعبات عسيرة . اما حينما تكون هذه المعضلات مركزة حول قضايا هامة هي تقليدياً مواضيع اعتزاز ، فعندها يكون هذا التغيير في الموقف او الرأي تغييراً صعباً جداً .

I ـ مقياس لقوة الشخصية :

لذلك نقرأ في هذه النقطة بالذات اشارة صادقة وقوية تصح ان تكون جزءاً من المقياس الذي نرجع اليه في عملية وزننا لقوة الشخصية عند رجل الدولة ـ او عند مطلق رجل . تقوى مبادؤه الى الأخذ بهذا التغيير ـ هذا بعدما يقتنع ، بالطبع ، بصحة مبرراته وسلامتها ، وبالاسباب الداعية اليه .

II ـ مفتاح الامانة الفكرية :

وفي هذه النقطة ذاتها ، نجد مفتاحاً لباب الامانة الفكرية عند الانسان ـ او على وجه التخصيص ، السياسي . ما هي متطلبات اقتناعه ؟ ما هي الشروط التي ، لو توفرت ، لأقنعته ؟ هل يتجاهل البينات المزعجة لرأيه او فكرته بقضية ما ؟ هل يحاول ، بعد ان يتنبه لهذه البينات ، ان يقلل من قيمتها التحقيقية ؟ بقدر ما يميل الى الاخذ بهذه الامور المشوّهة للحقيقة الواقعية بقدر ما تقل امانته الفكرية .

III ـ مقياس التزام :

ونكتشف في هذه النقطة بالذات ، ثالثاً ، قبساً من النور الهادي في اتجاه تقرير عمق النظر والحكمة عند الانسان ، وبالتالي مقدار الخير الكامن فيه . هل هو من الاشخاص الذين لا يترددون في التضحية بكل غال ورخيص تحقيقاً لمبدأ عظيم او وفاء بوعد كريم ؟ هل يقيم وزناً ، وزنة مناسبة ، للدوافع الانسانية ، عقلية كانت ام غير عقلية ؟ هل يحترم مصالح الآخرين وغاياتهم كما يحترم مصالحه الخاصة

---

(١) ويظل بحث للمطلقات ، وجودها وامكان معرفتها ، بحثاً يستقل لاهميته ، عن هذه القضية . انه ، ههنا ، مفترض وحسب .

وغاياته ؟ هل يقيمها جميعاً بالتساوي وبدون اي استثناء او امتيازات ، باللجوء الى مقاييس واحدة ؟ هل يتحسس بالعلاقات ، ظاهرة بينة كانت هذه العلاقات ام خفية عميقة ، بين وقائع الحياة ذات الشبه ؟ هل يرى اهمية الفوارق بين انواع هذه العلاقات ؟ هل بامكانه ان يقدّر نتائج اعماله وعواقبها عليه وعلى الآخرين ، فيقدر ان يتوقع بعض الاستجابات المحتملة لها ؟ وهل بامكانه اقتناص العبرة من تجارب الماضي ؟ - بقدر ما ينجح بهذه الأمور ، بذلك القدر بالذات تنم تصرفاته عن نضج وبلوغ .

بمعزل عن **هذا الاستعداد لتغيير المواقف** ، يصبح البحث عن الحقائق مهزلة . ومشابهاً لهذا المصير يكون مصير البحث المسؤول في الامور العامة .

وإذا اقتصرنا في تطبيق هذه الفكرة على السياسة نرى ان ملاحظات السفير السابق للولايات المتحدة في موسكو ، جورج كينان ، فيما يتعلق بمنظمات معاهدة شمال الاطلسي تخسر قيمتها واهميتها في أطار لا يتصف بالانفتاحية . إنف هذه الصفة عن الاطار المعالجة ضمنه هذه القضايا ، ينتفِ بذلك معنى الملاحظات المتعلقة بهذه القضايا[1] . وما يصح على هذه الملاحظات يصح على غيرها من الارشادات والتحذيرات[2] السياسية ، وعندها لا يجدي .

IV - الانفتاحية والعقائدية[3] :

لقد سبق واشرنا إلى ان هذه الانفتاحية عملية شاقة ومؤلمة في سياق عقائدية اما موروثة واما مختارة يعتبرها المتمرس بالانفتاحية مصدر اعتزاز . وتجدر الاشارة هنا - الاشارة التي ينبغي ان لا تغرب عن البال - إلى ان الفجوة بين **هذا الاستعداد للتغيير في الرأي او الموقف والتغيير الفعلي لهما** هي فجوة عريضة ، تشبه الهوة السحيقة الاعماق الكثيرة المزالق . التغيير الفعلي يجب ان لا يحدث ما لم يتحقق

---

(١) « ينبغي ان نجابه تهديدات الشيوعية الروسية على جبهة الوقائع البوليسية لا على جبهة الحرب الاعتيادية . وتدريب هذه القوى البوليسية ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار ، لا تدريبهم فحسب على المجابهة الواضحة للأعمال التخريبية البينة التي يقوم بها الغازي الغربي بل تكوينهم ايضاً قلباً لحركة مقاومة مدنية على اية قطعة من الأرض يمكن ان تتعرض لغزو العدو . ويجب أن تمارس فضيلة بعد النظر وتتوقع جميع الاحتمالات التي تساعد هذه الحركة على تحمل مسؤولياتها وتخولها تنفيذها تنفيذاً ناجحاً عند الضرورة . ولهذا السبب لا تحتاج إلى ان تثقل اكتافهم بالمعدات الثقيلة واحمال المؤونة الكبيرة ، ولا ينبغي ان تفعل ذلك . . .

« ولا اود ان اقترح تغييرات رتيبة شاملة . تختلف ظروف كل اثنين من البلدان المنتمية الى ناتو(NATO) . ولذلك فبعض هذه البلدان سيبقى على متطلباته ، لأسباب متعددة ، انواعاً مغايرة لأنواع من القوى المسلحة التي اقترحها . ما أعنيه هو اننا يجب أن نفتش عن مفهوم أكثر واقعية للمشكلة وعن استراتيجية تتطور بطريقة مباشرة في مجابهتها للتهديدات السوفياتية كما هي في حقيقة واقعها لا كما نتخيلها » . انظر :

Kennan, G., *Russia, The Atom, And The West*, London, 1957, pp. 65-66.

(٢) « ولكن الحقيقة ، كما سأحاول ان ابرهن ، هي ان افتقار الاشخاص الذين يقفون من وسائل صنع التاريخ موقف الفاعل المؤثر - ان افتقار هؤلاء الى المرونة هو ما خلق ، ولم يزل يخلق ، جو الحتمية - حتمية احتراق البشرية بالحرب العالمية الثالثة » . انظر : Mills, C.W., *Ibid.*, p. 21.

(٣) ا - راجع القسم الثاني ، الفصل الرابع « الايديولوجيات » من هذا الكتاب .

ب - ملحم قربان ، المشكلات ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، ١٩٨٠ ، القسم الثالث « الرأي العام العالمي - أوهم هو أم واقع ؟ » ، المقطع الرابع .

القائم به من شرعيته وامكانيته ـ القضيتين اللتين ينبغي ان تعالجهما الواقعية المنهجية كلا على حدة ، وبناء على المؤهلات والبينات والاسانيد ذات العلاقة . عندها ، وعندها فقط ، يترجم هذا الموقف ذاته ، بفضل جهود عامل مسؤول ، افعالاً ملموسة وتصرفات ذات جذور اجتماعية وعواقب . نوصي بالتغيير ، بكلمات مغايرة ، ونصرّ على القيام به عندما يكون **هذا التغيير للأفضل .**

واذا كان التغيير الفعلي لا يتم الا احياناً وضمن شروط وظروف مؤاتية مناسبة وفي اطار اعتبارات ملزمة ، فان **الاستعداد لهذا التغيير** وللقيام به ، عندما يحدث ، على افضل وجه ، هو امر يجب ان يكون متوافراً دائماً وابداً وبلا انقطاع او استثناء .

الافتقار الى هذا الاستعداد قد يؤدي الى مصائب كبيرة وجمة . ويظل هذا الافتقار صفة ضعف ومدعاة قلق او رثاء او شفقة حتى ولو كانت عواقبه الفعلية الاجتماعية ، كما هي على الغالب ، اقل تهديداً وشراً .

غير اننا نوصي بحضور هذا الاستعداد الدائم ، لدى الدارس ولدى الفاعل على السواء ، حباً باسهاماته الايجابية ومنجزاته البناءة ـ الاسهامات والمنجزات التي لولاها ، لوقفت المدنية المتقدمة دائماً وابداً وقفة الركود الآسن او المتجمّد صقيعاً يهدد بخطر الشلل المميت .

ج ـ التجرد او الامانة الفكرية :

لقد سبقت الاشارة الى التجرد او الامانة الفكرية . فهي تتضمن ، مع ما تتضمن ، لا ان يتنبه المتصف بها الى البينات المعادية لفكرته فحسب ، بل ان يعطي هذه البينات ايضا حقها من الوزن والقيمة والاعتبار .

اما على الصعيد السياسي فقد كان جورج كينان يشير إلى هذه الحالة العقلية المعقدة عندما قال :

« ليس الروس دائماً وابداً مخطئين ، كما واننا لسنا نحن دائماً وابداً على صواب . وواجبنا على كل حال هو ان نقرر مبتغياتنا بالاستقلال عما يفكرون به »[1] .

صفة ثانية تلازم الاستقلال الفكري او اذا شئت الامانة الفكرية . ان صاحبها يتجنب ، ملتزماً كما هو في الواقع بالتفسير المنتظم والواعي والحذر للأحداث والظواهر ، اتخاذ الاحكام المسبقة[2] .

ويستنتج من تلازم الامانة الفكرية والاستقلال التفكيري وتجنب الاحكام المسبقة بعض النقاط الهامة :

---

(1) Kennan, G. *Ibid.*, p. 12.

(2) آ ـ « وهنا نرى أن التأويل الغائي الذي يتجاوز عزلة الاستقصاء الباحث ويشوه الواقع لينسجم مع نمط سبق وعين ، نرى ان هذا التأويل يحل محل التفسير المنتظم الحريص الواعي . هو ، بكلمة ثانية ، مجموعة من الأحكام المسبقة » . انظر : Montegue, Ashly M.F., (ed), *Toynbee And History*, Boston, 1956, pp. 94-95. Also quoted in Hoffman, S., *Ibid.*, p. 38.

ب ـ راجع الفصل الثالث من هذه الدراسة : « ادوار كار والواقعية التقليدية » .

أ ـ الموقف التعبيري للواقعية والموقف العلمي :

يصبح ، اولا ، المعنى التعبيري للواقعية ، كما تفصلها هذه المحاولة في التقييم والترميم ، وثيق الصلات بالموقف العلمي من الأمور المدروسة . تشد بين الاثنين وشائج قربى متعددة . ولا يسعنا إلاَّ ان نعتبر هذا الرأي ابتكاراً جديداً . لقد سبق حقاً ووردت هذه الأفكار على لسان اكثر[1] من مفكّر معروف. ولكن الربط بينها وبين العلمية السياسية لم يكن مبتغى هؤلاء المفكرين الواضح ـ هذا مع العلم ان نتائج هذا الربط كانت موضوع رغبة غاوية لديهم .

« اللهفةً الجديدة هي الأهم حتى من العلم الجديد ومن التقنيةً الجديدة . لقد غيرّت المفترضات الميتافيزيكيةً والمحتويات التصوراتيةً لعقولنا . فاصبحت هكذا ، التحديات القديمة تُثير استجابات جديدة . وربما كان التشبيه الذي اوردته بخصوص اللون الجديد اقوى من اللازم . ما اقصده هو بالضبط ذلك التغيرُّ الابسط بالنغم الذي ، ومع ذلك ، يخلق الفارق الاكبر . . .

هذا الظلّ من لون الذي يميز العقول المعاصرة هو رغبة صاخبة وعنيفة بالنسبة لعلاقة المبادىء العامة بالوقائع العنيدة التي لا تختزل[2] . . .

« انها تلك الوحدة ما بين الرغبة القوية والعنيفة بالوقائع المفصّلة والتفصيلية وما بين ذلك التديُّن للتعميمات التجريديةً ـ ان فعل تلك الوحدة انما هو ما استجدُّ في مجتمعنا القائم .

«Its this union of passionate interest in the detailed facts with equal devation to abestract generalisation which forms the nonelty in our present society.[3]

---

(١) آ ـ « لهذا الطوفان من الاحداث معان أخرى ـ يميل ما حصل طيلة ثمانية عشر شهراً منذ صدور الكتاب حتى الآن الى اثبات التحليل المعطى هنا ، والى جعل نغمته الملحة أكثر تناسباً مع الواقع والى جعل مقترحاته ومشاريعه أكثر واقعية وأوثق علاقة بالوضع القائم » . انظر : Mills, C.W., *Ibid.*, p. 14. .

ب ـ « وفي اطار الظروف التي تسيطر اعتيادياً على النظام المتعدد الدول توضع شروط الهمة على سياسات التنكر للذات والكرم الهادي ، وضبط الاعصاب . وربما كان يوتوبياً ان نتوقع تغيرات جريئة بهذا الاتجاه . ومع هذا يظل القول بان حقل السياسات الدولية تستأثر به دوافع الانانية والوحشية والادعاء الاجوف الفارغ والطموح غير المتلجم في القوة قولاً غير واقعي ينم أكثر من اللزوم عن قلة الثقة وعدم الاطمئنان » . انظر

Wolfers, A., *Ibid.*, Quoted in Hoffman, S. (ed), *Ibid.*, pp. 285-286.

ج ـ .Kennan, G., *Ibid.*, pp. 65-66

(٢) آ ـ ملحم قربان ، المشكلات ، الطبعة الثانية ، مزيدة ومنقحة ، بيروت ١٩٨٠ ، « التمهيد » .

ب ـ الفردنورث هوايتهيد ، العلم والعالم المعاصر ، ١٩٢٧ ، ص ٢ .

Alfred North Whitehead, *Science and The Modern World*, Lowell Lectures 1925, Cambridge, University, Press, 1927, p. 2.

(٣) ولنا مثل رائع على ذلك ، مثل يقدره هوايتهيد نفسه ويستشهد به ، في قول « وليم جيمس » التالي :

« كان علي ان امسك مطلق جملة في براثن الوقائع العنيدة وغير القابلة للاختزال »

I have to forge every sentence in the teeth of irreducible and stubborn facts».

II ـ الموقف الملتزم والتاريخ :

ونعتقد ، ثانياً ، ان الموقف المتخذ تجاه الاحداث التاريخية ومشاكل الحياة يساوي بالاهمية ، بل تزيد أهميته[*][2] أهمية الاحداث[3] ذاتها . بكلمات مغايرة ، نعتقد أن التزام الانسان بأن يخضع للحق وبأن يحاول جهده الجدّي ان يطبق هذا الحق في مجرى تصرفاته الحياتية ـ ان هذا الالتزام يساوي على الاقل اهمية الحق ذاته ـ وفي كثير من الحالات تزيد اهمية هذا الالتزام أهمية معرفة الحقيقة . ذلك لان معرفة الحقيقة بمعزل عن ذلك الالتزام قد لا تكون ذات فعالية على الاطلاق .

ومع رجل الدولة تتسع دائرة التطبيق لهذا المبدأ حتى تعم تصرفات الدولة التي يتحمل مسؤولية تقرير مصيرها لزمن ما . وقد تتعدى هذه الدائرة حتى حدود تلك الدولة . ويتوقف ذلك على سعة رقعة نفوذها في العالم .

وما لم نفهم التاريخ تطوراً يحقق مخططاً سبق ووضعت جميع تفاصيله بحيث لا تقدم جهود الانسان ولا تؤخر فيه قيد شعرة ، وما لم نعتقد ان جميع الجهود الانسانية تخضع لحتمية قوى ـ مادية كانت هذه القوى ام مثالية عقلية ـ خارجة عن متناول يده وابعد من ان تتأثر بقراراته وتصرفاته ـ ما لم نعتقد ذلك ـ ولا نقدر على مثل هذا الاعتقاد في اطار المبادىء العامة لمنهجيتنا[1] ـ فنحن مضطرون ، وسنظل

Letters of William James, Vol. 1. p. 225. a leter from W. James to his brother H. James When «he was = finishing his great treatise on *The Principles of Psychology*».

(١) « مهمة الجامعات الاهم هي ان تَنقل هذا التقليد » الفرد نورث هوايتهيا ، العلم والعالم المعاصر ، ص ٣ .

(٢) آ ـ « ربما وجد شيء في القيم الأساسية والانماط الشخصية في امة معينة وفي نخبها او في مواقفهم الثقافية . العقلية ـ التقليدية تجاه الأمم الأخرى ـ شيء يضعهم في حالة سبق وتقررت لهم ، تساعدهم على تفهم بعض الاوضاع معطلة حرباً وتساعدهم على مقاومة الاساليب الأخرى غير الحرب لحل مشاكلهم مع الدول الأخرى ذات العلاقة بهذه المشاكل » . انظر :

Kelman, H.C., «Societal, Attitudinal, and Structural Factors in International Relations» , *The Journal of Social Issues*, Vol. VI, No. I, 1955. Also in S. Hoffman's C.T.I.R. pp. 209 ff. (pp. 210-211).

ب ـ « النمط الثقافي أقوى على البقاء والاستمرار من سياسة خارجية ، كانت هذه هجومية أم دفاعية ، استعمارية ام سلمية » . انظر : Aron, R., *Ibid.*, p. 197. .

ج ـ « واكثر اهمية من البنيان هو التزام الدول المشتركة في منظمة عالمية دولية ـ وفي حالتنا ، الالتزام بالمساهمة المتبادلة للوقوف في وجه التهديدات المختلفة للسلامة العامة . ما يهم هو ان يتجاوب الاستعداد العقلي للاعضاء للقيام بواجباتهم مع التزاماتهم الرسمية » أنظر :

Liska, G., *Ibid.*, Qoted in Hoffman, S. (ed), *Ibid.*, p. 140.

(٣) اننا لا نقول بخطأ هذه النظريات في التاريخ ، وبالتالي فنحن لا نتنكر لها بمعنى اننا نرفضها . كل ما نلزم به انفسنا ، بموقفنا هذا منها ، هو اننا لا نقدر ـ وهذا اعتراف صريح وصحيح من جهتنا ـ بما لدينا من معلومات وبينات ومبادىء ان نثبت صحتها او خطأها . فموقفنا منها يتقرر ، اذن ، بوحي مبادىء اخرى في نظامنا الفلسفي العام ـ المبادىء ذات العلاقة بها .

مضطرين ، لوضع نبرة قوية وتوكيد صريح على قرارات الانسان واختياراته وعلى جهوده الموجهة بهذه القرارات . الحق ، اذا كان له ان ينتصر في النهاية ، يجب ان يتجند في خدمتـه بعض الرجـال الحيويين المخلصين الفدائيين . واذا كانت هناك علاقة بين تطور التاريخ البشري والحق ، ونؤمن بوجود هذه العلاقة[1] ، اصبح من الضروري ان تكون الحركات الفاعلة في التاريخ قائمة على اكتاف الرجال الذين لقراراتهم تأثير في تحويل مجاري هذه الحركات وبالتالي في سير التاريخ .

III ـ تعميم :

وما صح ، ثالثاً ، مما سبق وبينا ، على الحق يصح للاسباب ذاتها على القيم الكبرى الاخرى : كالخير والجمال . ان التزامات الانسان وجهوده لذات اهمية ، تضخم وتضئل حسب الظروف والاشخاص لا شك ، توازي على الاقل ، اهمية الحوادث الموضوعية والظاهرات الاجتماعية ذات العلاقة بهذه القيم .

IV ـ عودة الى التاريخ :

ولكي لا يساء فهم موقفنا هذا فيفسر اتخاذاً لموقف معين بالنسبة للتاريخ ، نسارع الى توضيح مبينٍ . بمعنى دقيق وشامل ذي فائدة علمية لا نعرف ما هي طبيعة التاريخ واتجاهه المسيرّ ، وخططه ، وايقاعات حركاته ، او معناه[2] . ولا نعتقد ان مفكراً مسؤولاً يمكنه ان يأخذ موقفاً معيناً من هذه الامور دون ان يعرض اعتقاده لانتقادات مسوغة قاسية . غير اننا نلتزم ، بهذه المناسبة ، بعنصر واحد ، من العناصر المكونة لموقف عام . فمهما كانت طبيعة التاريخ وغاياته ومسيراته ، تظل للمعتقدات التالية على الصعيدين الفكري النظري والعملي التطبيقي معتقدات ذات اهمية وفاعلية :

أولاً : الاعتقاد بحرية الانسان .

ثانياً : الايمان بأن مقررات الانسان في اطار حريته تقدم وتؤخر على الاقل في كيفية نمط حياته .

ثالثاً : الايمان بأن سلوك الانسان وتصرفاته توجهها تلك المقررات المتخذة بمسؤولية وحرص في نطاق الواقع المدروس والحرية المحسوسة يبقى واقعاً حياتياً .

رابعاً ، الاعتقاد أن هذه الحرية ، وعبر تلك التصرفات ، يمكن ان تكيّف ، ضمن حدود بالطبع ، مسيرة الاحداث التاريخية .

خامساً : الايمان بأن هذه التكييفات الموضوعية تؤثر فتعدل بطبيعة الموقف النفساني العقلي وبالتالي بطبيعة صاحبه فتجعل منه احياناً ، وفي نطاق ظروف مناسبة ، انساناً اكثر ثقة بنفسه واكثر تفاؤلية تجاه مشاكل الحياة وصعابها .

سادساً : الايمان بأن هذا التفاعل بين الموضوعي والذاتي قد يقوي الالتزامات فيجعلها اكثر حرصاً ووفاء بجهودها ووعودها بجعل العالم مرتعاً افضل مما كان عليه بدونها للعيش الحر الشريف الموفور الكرامة .

---

(1) آ ـ وهي في الواقع نتيجة لالتزام المخلصين بخدمة الحقيقة او بغيرها من القيَم والمبادئ .
ب ـ ملحم قربان ، الحقوق الانسانية ، الجزء الثالث ، « القانون الطبيعي الجديد » .

(2) Thompson, K., *Ibid.*, pp. 8-11, 58; also Morgenthau, H. Ibid., p. 4.

يشير الواقعيون احياناً إلى التاريخ بغية اسناد آرائهم ونظرياتهم وتدعيمها . ولكنهم بهذا المعنى العام للتاريخ - مهد جميع الاحداث وأحدها - لا يجنون من هذه الاشارة اية فائدة على الاطلاق . يغمر التاريخ - مثل كشكول المستعطي او اكثر - جميع انواع الاحداث . فهو لذلك غني إلى حد أن مطلق نظرية[1] تجد بلا شك في زاوية مظلمة من زواياه او في اخرى ، بعض البينات المساندة لصحتها . وهكذا فهو دون جدوى فعلية خاصة لنظرية خاصة . الاهراء الذي يتسع لجميع انواع الغلة لا يمكنه ان يساعدك على تبرير تفضيلك لغلة معينة على بقية الغلال المغايرة .

وفوق ذلك تتغير[2] قيم التاريخ . هذا لا يبرر نكران مطلق قيمة للتاريخ . التاريخ ، بدون شك ، مفيد جداً . ولكنه ما زال سؤالاً قائماً وارداً السؤال : كيف يستفاد من التاريخ ؟ بالمعنى المحصور والمحدد للجواب . ربما كان قول بيكن[3] (Bacon) مصيباً : « ان التاريخ يجعل الناس حكماء » .

« ولكننا لم نزل نجهل ما اذا كان الرجال الحكماء هم الذين يستفيدون من التاريخ ام ان التاريخ ذاته يجعل من اي قارىء له دارس عليه تلميذاً متعقلاً حكيماً . وضد النظرية الثانية لدينا الكثير من البينات المزعجة المعادية . ولا نعتبر النظرية الاولى اطراء كبيراً للتاريخ .

ونرى تمثيلاً رائعاً على فكرة التعلم من التاريخ في المقتبس التالي :

---

(1) History can be made to serve every conceivable theory of temperamental peculiarity».
وترجمته : « بامكاننا ان نجعل التاريخ يساند اية نظرية نفكر بها على الاطلاق ، وأي مزاج في الطبع مهما كان غريباً » .
انظر : Geyl, P. Ibid., pp. 17, 63, 75 .

(2) آ - « التاريخ الوسيطي » يقول المؤرخ الشهير ستبس (Stubbs) « هو تاريخ صواب وخطأ ، تاريخ حقوق وأغاليط . اما التاريخ الحديث ، بالمقابلة مع التاريخ الوسيطي ، فهو تاريخ قوى ، تاريخ سلاطين وعائلات مالكة ، وتاريخ افكار . . . » انظر :
Wright, M. «Power Politics», The Royal Institute of International Affairs. *Looking Forward Series*, 1946. Also in Synder and Wilson R. P. B., pp. 135 ff. (136).
ب - « ما أقوله هو مجرد معرفة عامة مستحصلة من تيار الفكر الحالي . ولكن الحقيقة العميقة الكامنة وراءه . وقد سبق لي ان قلت انني استجد باختباراتي وتجربتي الخاصة - تكشفت لي عندما تفحصت ، ابان الاحتلال الالماني لهولندا ، التاريخيات الفرنسية المتعلقة بنابليون . لم يعزني فيه بمثل ما حزني اكتشافي لمدى تأثير تقييم هذا الرجل العظيم من قبل كل من المؤرخين بنظرته الخاصة المشروطة بظروفه السياسية وباهتماماته . ويصدق هذا على الكتاب الاختصاصيين كما يصدق على الكتاب الاميين اللامعين ، وكما يصدق أيضاً على الكتاب القانونيين . لقد رئي نابوليون تارة ابنا باراً للثورة وطوراً مروضاً لها ، مرة حاملاً لتباشير التحرر لدول اوروبا ومرة قضماً لها متحكماً بها ، حيناً محارباً عظيماً مندفعاً من قومنا ضد تحالفات يستبد بأربابها الحسد والبغض والحقد وحيناً مغامراً متعطشاً للمجد الشخصي ساحلاً بالتالي فرنسا على طريق انتصارات فارغة تنتهي حتما بكارثة عظمى ! » Geyl in Ibid., pp. 63-64.
ج - ملحم قربان ، المشكلات ، بحث « مفهوم التاريخ » .

(3) يوضح الاقصوصة ذاتها على قول لابريولا (Labriola) : « التاريخ هو عشيقة كل منا أبناء الجنس البشري . ونحن في الواقع نزيد التاريخ في عملية تعريتنا وبحثنا الحيوية فينا » . يقتبسها الفيلسوف الايطالي ب . كروتشي (Croce, Benedetto) ، اليوت (Elliot, W.Y.) في كتابه المشار اليه آنفاً ، ص ٣٥ .

« إذا كانت اختباراتنا في هذا القرن قد علمتنا شيئاً ما فهذا الشيء هو ان المفاعيل البعيدة المدى للحرب الحديثة لا تنحصر ابداً بالنهاية الرسمية للنزاع : ـ الانتصار ام الهزيمة فحسب . الحرب الحديثة ليست مجرد وسيلة سياسية . هي تجربة قائمة بذاتها . تؤثر تأثيرات هامة وباقية بمن يخوض غمارها بقطع النظر عن كونه رابحاً او خاسراً . هل بامكاننا ان نفترض عن حق بأن اوروبا القديمة والفقيرة والتي اضعفتها واوهنت قواها مفاعيل الحربين الكبيرتين في بداية هذا القـرن ، تقدر ان تجابه تجربة قاسية ، او اكثر وحشية من سابقتيها ؟ دعنا نفكر مرة على الاقل تفكيراً يتعدّى مجرد الحسابيات التهديمية ، ومجرد معادلات الضحايا العسكرية المحتملة الى التفكير بالناس على ما هم عليه ، بحدود قواهم ، بآمالهم ، بمقدرتهم على تحمل الآلام ، وبامكانات ايمانهم بالمستقبل . ودعنا نسأل انفسنا بكل جدّية عن مقدار ما يمكن انقاذه مما هو جدير بالانقاذ اذا اضرمت نار الحرب للمرة الثالثة في مدى نصف قرن فوق سطح القارة الاوروبية ، مع العلم ان الاساليب الهدامة التي ستستعمل هذه المرة ستفوق بمقدرتها التهديمية ومدى الدمار الذي تخلق ، جميع الاساليب التي عرفتها البشرية حتى الآن »[1] .

غير اننا ما زلنا لا نعرف بالضبط أالى التاريخ ينبغي ان نعزو هذه الحكمة ام الى عمق نظر جورج كينان ؟ ونثير السؤال ذاته فيما يختص بالحكم التاريخية[2] والعبر التي يشير اليها هانس مورغنثو من ناحية وكينيث تومبســون من ناحية ثانية .

ربما كان المخرج الاسهل والافيد من هذه المسألة هو القول بأن الاستفادة من التاريخ هي عملية يسهم فيها التاريخ من جهة ودارس التاريخ من جهة ثانية . وتختلف نسبة الاستفادة باختلاف الاشخاص وكفاءاتهم وظروفهم . تمنح قراءة التاريخ قارئيه الاكفاء « حساسية ومدى تخيلياً »[3] .

« . . . لا تفتش بين طيات التـاريخ وفي تلافيف عصـوره عن امثولات عملية تطبقها بحذافيرها . يشك بذلك للجدّة غير المستنفدة للظروف ، ولتعددية الامكانات التي يمكن ان تخلقها الاسباب . انما عقل القارىء يستمد من التاريخ حساسية ومدى تخيلياً » .

٧ ـ الطبيعة الانسانية :

وتجابهنا المعضلة ذاتها ، التي واجهناها ونحن نبحث في التاريخ ، عندما نميل عن بحث التاريخ ودوره في تكثيف الحكمة الانسـانية السياسية إلى تدارس الطبيعة الانسانية[4] . ان « الانسـان ، بطبيعته ، طموح جشع انتقامي مفترس . . . »[5] .

---

(١) Kennan, G., *Ibid.*, pp. 59-60.

(٢) Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 4, also Thompson, K., *Ibid.*, pp 11-12.

(٣) Gayl, P., Ibid P. 84

(٤) Kennann G., *Ibid.*, pp. 65-66

راجع الفصل الثاني من هذا الكتاب ، مقطع : « وصف صادق وأمل متفائل » ، حاشية .

(٥) Hamilton, A., Madison, J., and Jay, J. *The Federalist*, Beloff, M. (ed), Oxford, Basil Blackwell, 1948, p. 20.

« وهناك حقيقة يحسن ان نواجهها وان كانت معية للطبع البشري ، وهي ان الشعوب تلجأ للحروب كلها حسبت ان في ذلك منفعة لها ، لا بل ان الملوك والحكام المطلقين يزجون بشعوبهم في الحرب ، وان كانوا يعرفون جيداً الا فائدة تعود عليهم منها . يلقون بهم للموت والهلاك لاسباب تتصل بهم شخصياً ، كحب الظفر الحربي ، او الظمأ الى المجد العسكري ، او الانتقام لاذى وقع عليهم هم للملوك لا الشعوب ، او للطموح الشخصي ، او لاتفاق بينهم وبين اشباههم من المستبدين ، او لمناصرة اسرة ، لهم بها صلة ، او حزب»[1] .

ويستحق هذا المفهوم اعادة نظر في نظرنا . وقد قمنا بها في القانون الطبيعي .

٢ ـ اهمية الواقعية الملتزمة :

أ ـ التعبيرية أولى بالاهمية :

يصح معنا الاستنتاج ، اذن ، ان الواقعية بمعناها التعبيري هي أولى بالأهمية[2] من الواقعية الوصفية[3] ـ على ما هنالك من وشائج قربى بين المعنيين وبالتالي من علاقات متبادلة بينهما .

وما قيمة معرفة الحق اذا لم يلتزم العارف بتطبيقه ؟

ب ـ الدافع والضامن :

وما الدافع الاكبر للتثبت من هذه المعرفة ، بعد الجهود المتفانية في التفتيش عنها والحصول عليها ، ولغرس هذه المعرفة في أرض الواقع ، سوى التزام ينشأ عند انسان او جماعة ويكوّن جزءاً جوهرياً من موقف ذلك الانسان او تلك الجماعة تجاه مشاكل الحياة المجابهة . وهذا هو بالضبط أهمّ ما نعنيه بالواقعية التعبيرية . بالمختصر المفيد، لأن بامكان الانسان ان يتعرّف إلى الحقيقة وأن يتجاهلها[4] علماً وعملاً فيغضّ الطرف عن جدّية تطبيقها ـ وطالما وفر التاريخ فرصاً وبينات من هذا النوع لذوي العقول المعتبرة ـ لذلك السبب وحده ، حتى ولو لم تتوفر لنا أسباب أخر ، يصبح من الأهمية بمكان ان نصرّ على أهمية الموقف النفسي والعقلي والميول المتادة للعاملين في الحقل السياسي ، وعلى الخصوص ، على التزاماتهم ببعض القيم . ويصح ايضا ان نفضله على المعطيات الموضوعية .

---

(١) هاملتن وماديسون وجاي ، الدولة الاتحادية : أسسها ودستورها ، ترجمه وقدم له جمال محمد احمد ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٥٩ ، ص ٦٩ .

(٢) ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٨ .

(٣) آ ـ « وحتى البقاء القومي ذاته ، . . . ، ليس بالضرورة الاهمية الملزمة الا عندما يعلق عليه الشعب المختص أهمية عظمى » ب ـ ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، ص ٨٢ ـ ٨٣ . Wolfers, A., *Ibid.*, quoted in Hoffman, S. (ed), *Ibid.*, p. 283.

(٤) « وكانت هنالك مناسبات كثيرة توفرت البينات اثناءها للمراقب المتجرد على أن الحرب ليست عملية مرغوبا بها . ومع ذلك رفضت النخبة هذه البينات . » انظر :

Kelman, H.C., «Societal, Attitudinal, and Structural Factors in International Relations», *The Journal of Social Issues*, Vol. VI No. 1, 1955. Also in S. Hoffman's C.T.I.R., pp. 209 ff (210).

وتعظم هذه الأهمية في نظر العارفين عندما يتبينّ لهم ، بالاستناد الى الاختبار الشخصي المباشر او بالرجوع الى وثائق التاريخ وشهاداته ، أنه بامكان الانسان ، وبالرغم من معرفته للحقيقة ، ان يتصرف تصرفاً مناقضاً لمتطلباتها متنافراً معها .

وعرفت البشرية عبر تاريخها ـ المتمدّن منه وغير المتمدّن ـ حيلاً كثيرة وترتيبات متعددة متنوعة للحيلولة دون ذلك التصرف عن طرق القصاص والتشهير والعقاب الصارم او بواسطة المكافأة والشكر والاحترام . وتبين للدارسين المتعمقين ان جميع المحاولات ليست ، بالرغم من تعدد فوائدها الوقتية ، بالوسائل التي لا تخطىء ابداً اهدافها والغايات التي اتبعت من اجل تحقيقها . واتفق أننا نُصر على ان الضمانة الافضل ضد هذه التصرفات المعادية للحقيقة ومتطلباتها تكمن في اللجام الداخلي للنفس ـ الالتزام بتطبيق الحقيقة وموحياتها في السلوك الخاص والتصرفات العامة . من زاوية هذا الاعتبار بالذات تنجلي صفة هامة من صفات الالتزام[1] وتظهر اهمية مهمته التاريخية والانسانية .

مثل جميع النظريات العمليّة التجريبية ، اذن ، تكوّن الواقعية المفضلة ، واقعيتنا الواعية ، موقفاً انسانياً عقلياً وعملياً معيناً . فنلتزم تجاه ضرورات الحياة المرة ، وواقع التاريخ العاصف والطبيعة الانسانية المتضاربة الاهواء وحوادثها القاسية المعقدة والمحيرة ، بموقف يتصف بالانفتاحية والايجابية والتجرّد . ونلتزم بهذا الموقف لأنه يحقق افضل من غيره بعض الغايات المقررة. وأبرز هذه الغايات وأهمها وأكثرها الحاحاً علينا فض النزاعات . هذا أدنى مطالبها . أما أقصى مطلب ، فهو فض النزاعات لا بدون اية قيود او مطلق شروط ، بل بالاحرى ضمن أطار من الشروط القاسية والقيم المبينة . وبصفتها منطلقة من هذه الشروط وتلك القيم ، تستمدّ التحليلات للحوادث والتفهمات للواقع ، والتقييمات لهذا الواقع وتلك الحوادث ، والتأثيرات بالظاهرات الاجتماعية على مختلف انواعها ، وربما السيطرة على هذه الظاهرات حسب المستطاع ـ تستمد جميع هذه المحاولات عبر الواقعية الملتزمة ـ قيمتها الواقعية وأهميتها التطبيقية . وبذلك يتميّز هذا المقترب عن غيره من المقتربات الدراسية ، وبالتالي العملية ، في حقل السياسة .

ومن خلال ذلك تتبين الهوّة العميقة التي تفصل بين الواقعية تعبيراً عن موقف عقلي نفساني مسؤول تجاه مشاكل الحياة ، وبالرغم من كون هذا الموقف في جوهره عملية طوعية ، وبين القرارات الاختيارية الاعتباطية ومجرد فورات العاطفة والميول التي لا يلجمها لجام معينّ وتحليقات التصورات المهووسة للمخيلات الخصبة . وبذلك ايضاً ، وهذا المهم ، تتمكن من عبور هذه الهوة على جسر ، تدارس تخطيطه مهندسون ذوو خبرة وعلم وكفاءة وربطت بين جنباته قضبان قوية صامدة من المبادىء والقيم القوية التي توحي بالنسبة لمن يجرؤون على المرور عليه ، بالثقة والاطمئنان الى نجاح محاولتهم . ولتفهم طبيعة هذا الجسر وقوته ، ينبغي ان نلجأ ـ كما نلجأ عند تفهم طبيعة الهوة الفاصلة بين الموقف المسؤول الالتزامي والرغبة الجامحة التي لا تحدها حدود ـ الى الواقعية الوصفية . ولا تصعب علينا عملية هذا الرجوع من « الواقعيه التعبيرية » الى « الواقعية الوصفية » . ذلك لأن التفاعل والتأثير المتبادل بينهما

---

(1) ملحم الربان ، الحقوق الانسانية ، « الالتزام والأنا » ، ص ٧٧٠ وما يليها .

والعناصر التي تشترك بين الاثنتين هي عوامل جوهرية لا يحق لنا تناسيها . كما انها تسهّل علينا الانتقال من جهة الى جهة على ضفاف نهر الاختبار التاريخي والتجربة الانسانية . وقد نجد في تحليل عملية هذا الانتقال الشيء الكثير من جوهر الانسان القائم به . وقد يكون في هذه المخابيء كثير من الجواهر !

للواقعية الملتزمة ، اذن ، جناحان : التعبيري والوصفي . ولا يمكنها ان تحلّق التحليق المصمّم الفعّال الا بفضل تعاونهما .

القسم الثالث

السياسة

الفصل السادس

القُوة وَتعريفُ السِّياسَة

١ ـ تعريف السياسة :

تشير السياسة بمعناها الوصفي الى ما يقوم به السياسيون[1] من اعمال ـ وتحتاج هذه الصيغة ، كما هو واضح ، لكثير من التحفظات والتحديدات . غير ان عملية تضييق الرقعة الواسعة لمجالات الاستقصاء السياسي هي عملية صعبة ومرهقة . قد يفي بغرضنا ، وبطريقة تنسجم مع متطلبات واقع الحال ، ان نبدأ من نقطة الدائرة ونُوسع ، بعد ذلك ، دائرة استقصاءاتنا السياسي كلما دعت الحاجة المنطقية والعملية لذلك . وربما حققنا عن هذه الطريقة مكاسب اكثر وابقى من المكاسب التي يمكن ان نُحققها عن طريق الاسلوب الاول ـ على ما نعرف مما لهذا الاسلوب الاخير من مزالق وشوائب . وغرضنا هذا هو تحديد الحقل السياسي وبالتالي تعريف « السياسة » تعريفاً مقبولاً اذا لم نقل كافيا وشافياً .

---

(١) آ ـ « يختلف الدور الذي يلعبه رئيس الولايات المتحدة باختلاف الشخصيات التي تتولى مسؤوليات هذا المركز » . أنظر : Aron, R., *Ibid.*, p. 200.

ب ـ ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ٦٦ .

ج ـ « يكفينا أن نشير إلى سياسيين تشعبت معتقداتهما بمفاهيم القانون الطبيعي ، وارتكزت سياساتهما إلى تقاليده : ـ غلادستون في انكلترا القرن التاسع عشر وفرانكلين روزفلت في اميركا القرن العشرين . ولم يكن عرضياً مطلقاً سطوع نجم كليهما الاخلاقي في عهده وسلطان كليهما غير المنازع على الرأي العام العالمي ـ السلطان الذي تعدى حدود امكانات أي شخصية معاصرة ، والذي خلق نوعاً من الثقة والاخلاص في أبعاد من الأرض تتضاءل معها وتصغر حدود بلد كل منهما . . . ولا نقصد بذلك ان غلادستون وروزفلت لم يكن كلاهما مصراً وداهية بعيد النظر في السياسة الدولية . غير ان سياساتهما ترجع اصداء غريبة كل الغرابة عن سياسات تيودور روزفلت ، وسيسل رودس ، ولويد جورج ، وكليمنصو ، وبسمارك ، وكافور . فعندما نتدارس سياسات هؤلاء الخارجية ، نتحسس معهم الوطنية والعظمة والشهرة اللامعة ، والتبجح بالفضيلة ، وفوق هذا كله نفكر بالنجاح وبالاخفاق » . انظر . Wright, M., *Ibid.*, p. 139 ـ

أ ـ الانطلاق من المحور :

قد يتبينّ لنا ، فيما بعد ، انه ليس هنالك من مركز لدائرة منتظمة تحدد الحقل السياسي . في تلك الحالة يصبح من واجبنا ان يشتمل حقل دراستنا ، وبقطع النظر عن شكل حدوده وطبيعته ، على جميع النقاط التي تصح ان تعتبر مراكز ثقل تدور حولها تصرفات سياسية . ان نقتطع مطلق مركز للثقل من هذا النوع هو ان نرتكب خطأ لا يغتفر : خطأ البتر . ان ذلك لجديفة في وجه مبدأ اولي[1] هام نصاً وروحاً من مبادىء المنهجية الواقعية التي نعتمد .

افترض اننا سنتمكن من تحديد حقل السياسة ومن جعله يشتمل على جميع مراكز الثقل التي تدور حولها التصرفات السياسية ـ وهذه المغامرات الفكرية ستكون كما نعرف تمام المعرفة ، وقتية ، نسبية ، تخضع ، للملك ، لتعديلات متجددة وغربلات متتابعة وترتيبات متعاقبة[2] ـ افترض ، نقول للمرة الثانية ، اننا تمكنا من القيام بهذه الواجبات الضخمة جميعها بنجاح ، فهل تنتهي بذلك مشاكلنا ؟ بالطبع لا . تبقى علينا بعد ذلك معالجة الأهمية النسبية لهذه المراكز المحورية للسلوك السياسي . وذلك لكي لا نقع في ورطة وضع النبرة حيث لا يصح ان تكون النبرة . وتجنباً لهذا الخطر ينبغي ان لا ينسينا البحث ان مسألة الاهمية النسبية للمفاهيم المركزية في السياسة هي مسألة تجريبية تتغير بتغير الظروف والاشخاص . وهكذا ، واذا اردنا التحفظ ضد ارتكاب التخبطات المنهجية ، يجب علينا ان لا نقرر هذه القيمة النسبية قبلياً وان لا نتحمل مسؤولية التشريع للآخرين بالنسبة لها .

ب ـ الظاهرة السياسية النموذجية :

ما هي الظاهرة السياسية المميزة ؟ ما هي الظاهرة السياسيّة الاولية للتصرفات السياسية ـ الظاهرة الجوهرية والمشتركة التي ، متى وجدناها ، تعرفنا عبّرها على التصرف السياسي ، والظاهرة التي لا يمكننا ان نجد تصرفاً سياسياً لا يشتمل عليها ؟ قد يتبينّ لنا فيما بعد ، اي بعد التنقيب والبحث والاستقصاء ، ان هذا السؤال خاطىء . فبعد التدقيق والتحليل قد لا نتوفق بالتعرف الى مثل هذه الظاهرة « الجوهرية المشتركة المميزة » . اذا اتفق ان كانت هذه هي النتيجة التي ستتوصل اليها ببحوثنا ومحاولاتنا

---

(١) راجع الفصل الثاني ، مقطع « صفات مميزة » ، أ ـ « اصرار على جميع البينات » من هذه الدراسة .

(٢) ويتضمن مفترينا هذا رفض الادعاء بأن استقلال السياسة عن الحقول الانسانية الاخرى هو شرط ضروري لامكانية دراسة التصرف السياسي ، ولقد تبنى هذا الادعاء هانس مورغنتو في كتابه السياسة بين الدول ، ص ١٢ كما تبناه س . هوفمان في كتابه النظرية المعاصرة والعلاقات الدولية (ص ١ ـ ٤) ـ على ما يظهر . اننا نعتقد من جهتنا بأن تحديد رقعة السياسة هو نتيجة لعدة اعتبارات ، منها وأهمها ، اعتماد منهجية مسؤولة ومؤقتة : وليس كما هو متعارف عليه اليوم ، شرطاً ضرورياً لدراسة السياسات وتحليلها . نقدر ان نبدأ هذه الدراسة قبل أن تتم عملية التحديد للحقل السياسي .

ومع اننا نقر أ . هـ . كار (E.H. Carr) على رأيه القائل بأن الدولة تشتمل على حقل اوسع من ذي قبل للتصرفات الانسانية وتطلب من الإنسان الفرد اخلاصاً أقوى وتضحيات اضخم (وقد ورد له هذا الرأي في كتابه ازمة العشرين سنة واورده هوفمان في كتابه المشار اليه آنفاً ، ص ٣٦٥) ، فإننا لا نرانا مضطرين على القبول باستنتاجه ، أي ان الدولة تتمتع بأخلاقية تختلف اختلافاً نوعياً عما يذكر عن اخلاقية الانسان الفرد (المصدر السابق ص ٢٥٥) . جل ما يمكننا أن نقره عليه ـ في سياق بحوثنا هذه ـ هو ان الاختلاف بين الاخلاقيتين : اخلاقية الدولة واخلاقية الانسان الفرد هو اختلاف كمي تطبيقي فحسب . ومن السهل تفسير هذا الاختلاف

الاستئصالية ، عندها ، ينبغي ان نهمل السؤال . ولكن ، وحتى لو اهملنا هذا السؤال فيما بعد - الامر الذي هو في اعتقادنا محتمل جدا - من المفيد جداً ان نبدأ به . قد نضع الفكرة ذاتها وبصيغة مغايرة . ينبغي ان لا تلزمنا نقطة انطلاقنا بحكم طبيعتها ، بشكل قبلي باتخاذ اي موقف معين ، لا على المستوى الواعي والواضح ، ولا على مستوى اللاوعي او المستوى المضاميني تجاه طبيعة السياسة .

٢ ـ القوة وحدودها :

تجيب الواقعية السياسيّة التقليدية التي يعبر عنها بصيغة جريئة معاصرة كتاب هانس مورغنتو السياسة بين الدول - تجيب هذه الواقعية السياسية على سؤالنا بما يلي « السياسة هي بحكم الضرورة سياسة القوة »[١] .

« اللافتة الكبرى التي تساعد الواقعية السياسية على التعرف إلى طريق الخلاص عبر الصعاب المنثورة على منحدرات السياسة الدولية هي مفهوم المصلحة تعبّر عنها القوة . . . . بدون هذا التعبير تبقى النظرية السياسيّة ، دولية كانت ام قومية ، عملية غير ممكنة . ذلك لاننا بدونه لا يمكننا التمييز بين السياسي وغير السياسي من وقائع الحياة وحوادث التاريخ والظاهرات الاجتماعية . كما واننا بدونه لا يمكننا ان نستجلب الى الرقعة السياسية كميّة ، ولو قليلة ، من التنسيق المنتظم »[٢] .

من الانصاف ان نسأل ، حتى قبل أن نقترح اي تعليق على هذين المقتبسين[٣] ماذا تعني القوة بالضبط في سياق السياسة بين الأمم . وعلى وجه التخصيص ماذا تعني القوة بالاشارة الى المفهوم التوأم لها ، اي المصلحة ؟

أ ـ القوة والمصلحة :

يوحي المقتبس الذي سبقت الاشارة اليه نقطتين : الاولى ، هي ان المصلحة شيء والقوة شيء آخر . وبالتالي ينبغي الا يشكل علينا تمييز احداهما عن الاخرى . ذلك لاننا نعرّف « المصلحة » باللجوء الى « القوة » . وهذا لا يعني نكران وجود العلاقة الوثيقة ، التي قد توجد فعلاً احياناً ، بينهما .

والنقطة الثانية ، واستطراداً ، هي ان القوة اولى واسبق من « المصلحة » على الاقل منطقياً اذا لم يكن ايضاً واقعياً وعملياً .

غير ان مورغنتو نفسه تكلم احياناً لغة « المصلحة مرادفة للقوة » - أي المصلحة معرفة وكأنها

---

(١) آ ـ Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 29.

ب ـ Weldon, T.D., *Ibid.*, pp. 173-174.

(٢) Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 5.

(٣) واذا انتهى القرن التاسع عشر الى التقليل من قيمة السياسة القوية فان ذلك بسبب ان فلسفة ذلك العصر كانت تعتبر كل مناهضة للسياسة الارستقراطية مناهضة لمطلق نوع من السياسة . . . . . وعليه فكانت السياسة الارستقراطية ، بانكشافها وسفورها ، تعتبر مرادفة بالهوية للسياسة عامة . عندما ظهر الاصطراع من اجل القوة والسيطرة . . . بمظهر العرض التاريخي ليس الا . . . » انظر : Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 32. .

قوة[1] . وهذه اللغة ، عند التدقيق ، تُدخِل حيّة الشك إلى عقول القارئين المتبهين حول النقطتين اللتين يوحي بهما المقتبس السابق .

يمكن مورغنتو ان يدعي ، للخروج من هذا المأزق ، ان المصلحة والقوة هما وجهان مختلفان لقطعة واحدة من النقود . احداهما ، اي المصلحة ، هي الوجه الذاتي او الالتزامي لتلك القطعة المعدنية النقدية . وثانيتها ، اي القوة ، هي الوجه الموضوعي او الواقعي للقطعة ذاتها[2] .

ولما كنا سنستعير هذين المفهومين معاً أوليّين في حقل السلوك السياسي ، وذلك لأن اعتبارهما متميزين ينسجم مع الفهم المشترك اكثر مما ينسجم اعتبارهما اسمين لحقيقة واحدة ، يتضح اننا نعتقد ، كما يبين واقع الحال ، أن كليهما يؤثر بالافعال السياسية بطريقة او باخرى تأثيراً مرموقاً . ويتضح ايضاً ان تأثيرات كل منهما في السلوك السياسي تختلف اختلافاً يتغير بتغير الظروف والاشخاص . ومن الامور الواضحة ذات العلاقة بهذه المسألة ان الحكم في مدى هذه التأثيرات وكيفية تغيرها وقوانين هذا التغير هو حكم ، لكي يصح ويثبت ، يجب ان يؤخذ بعد دراسة موضوعية متجردة للامور ذات العلاقة .

هل يصح أن يقوم أي من هذين المفهومين أو كلاهما معا بعملية تحديد رقعة الحقل السياسي فيفصله بمعالمه الواضحة عن بقية الحقول ؟ ان الادعاء بصحة جواب ايجابي لهذا السؤال يظل مجرد ادعاء حتى تتبرهن صحته وتصمد أسانيده . ولنا مبررات عدة على الشك بصحة مثل هذا الادعاء . أولا ، سنرى ان مفاهيم مغايرة لهما ، وتوازيهما بالاهمية ، اذا لم تكن أولى منهما بها ، تتمتع بحق مساو لحقهما بالترشيح للمركز ذاته . ثانيا ، ان مهمة التحديد المعقول والمقبول لرقعة الحقل السياسي لا يصح أن تحدد بمعزل عن مهمة التقرير المنهجي للمسائل الاصيلة ولطرق معالجتها معالجة مسؤولة . ولا يكفي لذلك الاعتناء الفريد بمهمة مفهوم أو مجموعة من المفاهيم . اننا لا نقدر أن نحدد أو نعرف الا ما يقع في متناول مستطاعنا . وهذا ، بحكم طبيعة الحال ومنطق الظروف ، يجب أن يكون ضمن حدود معرفتنا ، وعلى مدى تصله مبادىء معالجتنا المسؤولة للامور . وتختلف ، ثالثا ، السياسات باختلاف الأشخاص الذين يمارسونها . ومن الطبيعي أن يحمل هؤلاء معهم مقاييسهم العملية ومدارج قيمهم ، ومقاصدهم ، ومخاوفهم ـ الأمور التي ، عندما تدخل المسرح السياسي ، تؤثر ولا شك بالسياسة المتبعة .

ب ـ المهمات الرئيسية للقوة .

يعطينا مورغنتو الانطباع بأنه يعتقد بـ للقوة ثلاث مهمات في الافعال السياسية . ولكنه لا يوضح

---

(١) بينما يتكلم مورغنتو في الحالة الاولى لغة الاولوية («interest defined in terms of power») يتكلم في الحالة الثانية لغة المرادفة («interest defined as power») . انظر : Morgenthau, H., *Ibid.*, pp. 5, 11, 32 .

(٢) مع العلم ان تحليل مورغنتو لمفهوم « المصلحة القومية » ـ التحليل الذي ينتهي به الى عنصرين « الأول متطلب منطقي وبهذا المعنى ضروري ، والثاني ، متغير ، ولذلك تحدده الظروف » ، يثير بعض الشكوك حول هذا التفسير لنظريته القائلة بأن « . . . السياسات الخارجية لجميع الامم يجب ان تستند الى مبدأ بقاء هذه الامم كمطلب واحد لوحد ادنى لها . وذلك بحكم الضرورة . وهكذا فجميع « الامم تفعل ما لا تقدر الا ان تفعله : اي أن تحمي هويتها الطبيعية والسياسية والثقافية ، ضد تعديات الدول الأخرى . » انظر :
Hoffman, S. (ed), *Ibid.*, pp. 73-74.

توضيحا تاما ما اذا كان يميز تمييزا بينا بين هذه المهمات الثلاث ، تمييزا يخوله ويخولنا أن نتعرف الى كل من هذه المهمات على حدة ، وان نتلمس تشعبات مفاعيلها منفردة في سياق المسيرة التاريخية للحوادث . ومتى تم لنا ذلك أصبح بامكاننا أن نتلمس مفاعيل المهمات الثلاث مجتمعة أو متشابكة كما هي بالفعل . ولكن ليس لهذا الأمر مفاعيل كبيرة الأهمية على صيغة نظريته السياسية من جهة ، وعلى صحة وصفه للواقع السياسي من جهة ثانية . نتعرض لهذه الامور مقدمة لبحث مفهوم « القوة » أو تعريفها الذي له تلك التأثيرات المزعجة .

ا ـ القوة علة مسببة :

قد تكون القوة ، اولا ، مسببا للفعل السياسي . فالدافع نحو السيطرة او الأمل [1] بالسيطرة القوية على الاخرين ، متغيرين كما هو بالفعل بنسبة المقدرة التي يتمتع بها المؤمل ، يكمنان في منشأ السلوك السياسي . « والسياسة هي نظام من التدافعات والتوازنات بين المصالح المتضاربة . » وبالرغم من ان الدافع نحو القوة او الامل بالقوة هو شيء مغاير تماماً للقوة ، يظل صحيحا المبدأ القائل بان القوة قد تكون احياناً مسببة بعمل سياسي او بمدى ذلك الأمل الذي يصبح بدوره علة مباشرة لعمل سياسي معين . ولنا الكثير من البينات على صحة هذا المبدأ في حياتنا السياسية اليومية .

ان القوة او الامل بالسيطرة قد يكونان من مسببات الاعمال السياسية احيانا ، هو مبدأ لا ينكره رجل عاقل منتبه لما يحيط به من امور، مهتم بتفسيرها من زاوية قواعد ومبادىء عقلانية تساندها التجربة الانسانية . ولكن الادعاء بان هذه القوة اوذاك الامل بالسيطرة هو(او هي) المسبب الوحيد الكامن وراء مطلق عمل سياسي هو ادعاء متطرف تسهل تخطئته .

مورغنتو نفسه يشير الى حادثتين تاريخيتين [2] كان المسبب الكامن وراء كل منها عاملا مغايرا للقوة اوللامل بالسيطرة . في احداهما كان المسبب اعتبارا قانونيا وفي ثانيتهما مطلبا ادبياً اخلاقياً .

« هاجم الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٣٩ فنلندا . وجابهت هذه العملية فرنسا وبريطانيا العظمى بمعضلتين : احداهما قانونية وثانيتهما سياسية . . . . توفقت فرنسا وبريطانيا الى طرد الاتحاد السوفياتي من عصبة الامم . غير انهما لم تتمكنا من الاشتراك مع فنلندا بالحرب الفعلية ضد الاتحاد السوفياتي . الحاجز الوحيد الذي منعهما من هذا الاشتراك المباشر بالحرب كان رفض حكومة السويد السماح لجيشهما بالانتقال عبر اراضيها السويدية للوصول الى فنلندا . . . »

« وكانت سياسة فرنسا وبريطانيا العظمى مثالا تقليدياً لتطبيق مبدأ المدرسة القانونية في السياسة . انها سمحتا لجواب السؤال القانوني بان يقرر ، وبالتالي يحدد ، اعمالها السياسية . فبدلا من ان تسألا سؤالين مختلفين : سؤال القانون وسؤال القوة ، سألتا سؤالا واحدا ، اي سؤال القانون . وعليه كان الجواب الذي تلقتاه غير ذي محمل هام على المعضلة التي كان من الممكن ان يتوقف عليها حتى بقاؤهما الوجودي دولتين مستقلتين في عائلة الدول العالمية . »

---

(١) كان ينبغي أن نميز بين « القوة » « وفكرة القوة » او الامل بتحقيقها ـ الامر الذي يزيد في توضيح القضية .

(٢) Morgenthau, *Ibid.*, pp. 11-12.

« والحادثة الثانية تمثل المدرسة الادبية في السياسة تمثيلا فصيحاً . انها تتعلق بالصفة الدولية لحكومة الصين الشيوعية . قيام هذه الحكومة جابه العالم الغربي بمعضلتين مختلفتين : احداهما ادبية اخلاقية وثانيتهما سياسية . . . والاجابة على السؤال السياسي بمقتضى متطلبات المعضلة الادبية الاخلاقية هو بالفعل مثال تقليدي للطريقة التي تعالج بواسطتها المدرسة الاخلاقية قضايا الساحة السياسية . »

ولهاتين الحادثتين محامل ذات زنة على موضوع ترميم الواقعية السياسية . ولا يصح ان يتجاهل مثل هاتين الحادثتين واقعي سياسي التزم بان يعبر عبر التاريخ اذناً صاغية . كما وانه لا يصح ايضاً ان يخطىء الواقعي المعتبر القائمين بها لخطة قبلية . كما ان هذه التخطئة لا تصمد الا بقدر ما يصمد النظام للمبادىء والقيم الذي يدعمها .

فئة اخرى من المسببات المؤثرة بالتصرفات السياسية تنبع من اعتبارات تتعلق بالطبيعة الانسانية . انه لصحيح اننا نعرف كثيرا مما يتعلق بالطبيعة الانسانية [1] ، ولكنه صحيح ايضاً اننا ما زلنا محيرين الى حد الدوخة تجاه الكثير من مظاهرها وتخبثاتها . وبعض الاشياء التي نعرف هي اشياء غير معقولة اي غير عقلانية [2] . العواطف ، والاحكام المسبقة ، والعقد النفسية ، والمعتقدات بجميع انواعها تؤثر بطرق متعددة على السلوك الانساني ـ وسلوكه السياسي غير مستثنى . وعليه فمطلق معتقد في السياسة او اطار عام للمفاهيم المفسرة للسلوك السياسي يستثني ، اعتباطياً او قبلياً ، الاشارات المتعددة لمثل هذه الامور ، مع كونها غير عقلانية ، بصفتها مسببات للسلوك السياسي ، سيخفق لا محالة سابقاً ام لاحقاً .

وتجعل هذه الحجة اقوى من ذي قبل بالتنبه الى واجب الاعتبار المشروع **للمجاهيل في الطبيعة** الانسانية ـ المجاهيل التي قد تؤثر في السلوك السياسي بطرق تحيرّ الى حد الترفزة أي مفكر سياسي اهمل

---

(1) يشير مورغنثو في بحثه بعنوان « حوار آخر مهم » الى مخلوقات المخيلة الانسانية بقوله : « ما يتحدى المصلحة القومية هنا هو مجرد مخلوق وهمي للمخيلة الانسانية ، مجرد انتاج للتفكير المتمني لما هو غير موجود وواقع ، منصباً مقياساً اصيلاً للتصرف الدولي بالرغم من انه غير اصيل لا في هذا الحقل ولا في غيره . وعند هذه النقطة بالذات نلمس جوهر الشجار الحالي بين اليوتوبية والواقعية في الشؤون الداخلية » . أنظر : Hoffman, S., (ed). *Ibid.*, p. 78. ولا يعدم مجرد كونها مخلوقات وهمية تأثيراتها الفعالة على التصرف السياسي . انظر : ملحم قربان ، المكافآت ، بحث : « الرأي العام ـ أوهم هو أم واقع ؟ » .

(2) آ ـ « ويمكننا ان نعبر عن الفكرة ذاتها بما يلي : لم تعرف مسيرة التاريخ سوى القليل من الدول العظمى التي كانت تريد ، او بالاحرى كانت قادرة على ، التوقف عند حد . فمشاعر الشعب وبواعثهم العقلية والنفسية ، وعواطف العامة المتأججة ، والنظام السياسي ، والضغط الناتج عن تكاثر عدد السكان قد أسهمت كل منها بتأثير ما على سير الشؤون الخارجية » انظر : Aron, R., *Ibid.*, p. 199 .

ب ـ « تحافظ الحكومة على سلطتها على عدد كبير من المواطنين لا بالرضى العقلي والطوعي والواعي للجماهير ، بل بذلك الاتفاق الغريزي ، وحد ما غير طوعي ، الذي ينشأ من مشاعر متشابهة وآراء متناسقة . لا يتمكن المجتمع من البقاء الا عندما ينظر عدد كبير من الناس بعقله الى عدد كبير من الأمور من زاوية واحدة ، والا عندما يتبنون الاراء ذاتها تقريباً فيما يتعلق بمواضيع متعددة ، وعندما توحي الحوادث ذاتها بأفكار متشابهة وتترك على عقولهم انطباعات غير متنافرة » انظر :

De Toqueville, Alexis, *Democracy In America*, Vol. II. Also Quoted In: Snyder, R. C. and Wilson, H.H., *Roots of Political Behaviour*, American Book Co., New York, 1949, p. 553.

هذه المجاهيل او تغاضى عن منافذ تأثيراتها .

وعليه فلا يمكن ان تكون القوة وحدها المسبب الوحيد للافعال السياسية . حتى الاوهام ومخلوقات المخيلات العجيبة والغريبة يمكنها ان تمثل هذا الدور . الهام هو السيطرة على نتائج هذه الاعمال . هذا من الزاوية العملية . اما من الزاوية النظرية فينبغي لكل اطار عام للمفاهيم والمبادىء والقيم يدعي شرف تفسير السلوك السياسي الا يجعلها مجرد ترهات غير ذات بال . ومتى اعتبرت «تبقى القيمة التي تستحقها موضوع بحث للمهتمين ومشروع اتفاق لذوي العلاقة .

II ـ القوة هدف :

وتقوم القوة ايضاً بمهمة المقصد المنشود او الغاية المقصودة . السياسة ، يزعم مورغنتو « هي اصطراع من اجل السيطرة . » ومهما تكن الغايات القصوى للسياسات ، تظل القوة دائماً وابداً « الهدف المباشر لها »[1] .

لا شك بان التمييز بين المقصد المباشر والغاية البعيدة المدى او القصوى هو تمييز مفيد ونافع نظرياً وعملياً . وفي اطار الجنس البشري ـ المخلوقات مثلنا بقوى محدودة مع مطامح واحلام غالباً ما تكون غير ذات حدود ، يصبح هذا التمييز ضرورة عملية . ولا يمكن لانسان ان يعيش دون ان يلجأ اليه في وقت او في آخر . ولكنه في السياق هذا للواقعية السياسية ، يظهر انه افتعل افتعالا تذرعياً . انه يعود مريضاً . لا يدخل حرم الواقعية دخول الزائر المسلم او دخول المدعو تعبيراً لحكمة واقعية . نخال ان مورغنتو يستجلبه ليساعد على تحصين مفهومه للقوة تحصيناً يدفع عنها غائلة الانتقادات . ولكنه لمر واضح من واقع التجربة الانسانية ان الانسان لا يصوب جهوده دائماً وابداً نحو التمركز في سدة السلطة . ولا يوجد سبب واحد وجيه يضطرنا على اعتبار الاختبار السياسي للانسان مجموعة من التجارب تختلف اختلافاً جوهرياً بالنسبة لهذه القضية بالذات عن تصرفاته الاجتماعية العادية . ما هي الغاية الحقيقية من مطلق عمل ، سياسي او غير سياسي ، يقوم به انسان ؟هذا سؤال تجريبي ، وبالتالي لا تصح الاجابة عنه ، هذا اذا كانت الحقيقة الموضوعية هي مقصد السائل ، الا بعد التدقيق في الامور ذات العلاقة العلمية به . تعلمنا تجاربنا الماضية ان هذه المقاصد قد تأرجحت تاريخياً بين اقصى متطرفين : التعقل التام الحكيم والهوس المندفع الاعمى . ولسنا نعلم مقدماً ، ما يمكن ان تكون مقاصد القائمين بالاعمال السياسية في العالم السياسي . وهكذا عندما نقول انها تكون دائماً وابداً من هذا النوع او ذاك نكون بذلك منزلقين على جليد الاغلوطة المعروفة بالغلوطة التبسيط المتطرف .

وقد انتشر هذا الميل الى التبسيط متلبساً صورة الغاية العلمية القصوى ـ اي السعي الى الوصول الى مبدأ واحد يفسر كل ما في الكون ـ انتشاراً كبيراً في العصر الحديث .

وكذلك القلق منه كما يبدو من التعليق التالي :

---

[1] Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 25.

« ينبغي ان نهمل البحث عن الفكرة الوحيدة المفسرة . ليس النظام القانون الواقعي مجرّد شيء بسيط عقلاني . . . . فمن جهة يجب ان نهتم بالاحتياجات الاجتماعية والثقافية في وقت محدد ومكان معين آخذين بعين الاعتبارات جميع الامكانيات التي يحتمل أن تتخللها هذه الاحتياجات من تناقض وتشابك وجميع مراحل تطورها من اقتصادية وسياسية ودينية وادبية اخلاقية . ومن جهة ثانية ، يجب ان لا نهمل الايحاء والتقليد والاعتقادات التقليدية او المعتقدات ، وعلى وجه الخصوص الاعتقاد بالسلطة المعبّرة عن الحاجة الاجتماعية ، الى الطمأنينة العامة[1] » .

وجليد هذا المنزلق صقيعي مُثيلٌ للاعصاب . والمهاوي على جنباته كثر . منها الوقوع في مهواة التشريع اللامبرر . فالحذر هنا من جوهر الواقعية الحكيمة .

III ـ اغلوطة الاختزال الموحد :

غير اننا سنتعرض هنا لبعدين فقط من ابعاد هذه الأغلوطة ذات الجنبات المتعددة . احدهما ، ان نختار مبدأ تفسير هدفاً واحداً من مجموعة كبيرة من الامور والقيم التي تصح جميعها أنْ تكون أهدافاً .

هذه هي **الاغلوطة الاختزالية** الموحدة . سميت هكذا لانها تختزل العديد من الامور بامر واحد . وقد تكون هذه الامور اسباباً ، كما قد تكون اهدافاً ، كما قد تكون عوامل ، كما قد تكون غير ذلك . هذه هي الاغلوطة ذاتها التي ترتكبها مطلق نظرية تلتزم بتفسير الاشياء باللجوء الى جوهر واحد او عنصر واحد . ونجد هذه الاغلوطة الثقافية تعبيراً عنها في الفكر السياسي عبر النظريات السياسية التي التزمت بتفسير السلوك السياسي والظاهرات السياسية باللجوء الى مقصد (او مسبب) واحد مباشر او غير مباشر . وليس الاصرار على السلطة او « التأثير السلطوي » صفة مميزة للظاهرات السياسية جمعاء ، سوى مثل بينّ من امثال كثيرة على ارتكاب هذه الاغلوطة .

---

(١) روسكو باوند في كتابه التفسير في التاريخ القانوني ص ٢١ وص ٩٠ (التوكيد لنا) . يقتبسها م . م . بوبر في كتابه تفسير كارل ماركس للتاريخ ، كمبريدج ، مطبعة جامعة هارفرد، ١٩٤٨ ، ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣ .

«We must give up the quest for the one *solving idea. The actual legal order is not a simple rational thing.... on the one hand, we must take account of the social or cultural needs of the time and place in all their possibilities of overlapping and of Conflict and in all their phases, economic, political, religious and moral.* On *the other* hand, we must take account of suggestion, imitation, traditional faiths or beliefs, and particularly of the belief in (logical necessity or) authority expressing the social want or demand for general security»

(R. Pound, *Interpretations of Legal History.*(Underlining Mine) P. P. 21, 90 quoted in *Karl Marx's Interpretation of History by* M.M. Bober,/Harvard University Press, Cambrdge, 1948, P.P. 352- 353.

أما البعد الثاني الذي نود الاشارة اليه من ابعاد الاغلوطة موضوع البحث ، فهو انها تتصور الهدف عنصراً بسيطاً غير معقد التركيب بينما نعلم انه على الغالب ، وخصوصاً في السياسيات ، كثير التعقيد لتعددية عناصره وتشابكها ولكثرة المفاعيل المتبادلة بينه وبين الاعتبارات الهامة ذات الفعالية الملموسة في تسيير الامور السياسية .

يتوقف كينيث تومبسون في كتابه **الواقعية السياسية وازمة السياسة العالمية** في التمثيل الرائع على تعقد العناصر التي تشترك في تكوين الغايات السياسية وتشابكها . فنرى مثلاً ، ان السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، حسب رأيه ، تضطر على مجابهة المشكلة المتعددة الاطراف والابعاد لكونها ينبغي ان تعير انتباهاً للتنسيق بين المبدأ والضرورة ، ولاختيار سياسة خارجية حكيمة في وقت تقدر فيه ان تقنع الشعب بمساندتها ، ولتخفيف حدة التوترات الناشئة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بفضل المؤسسات والنظم السياسية المعتمدة في البلدين وبفضل الفلسفات السياسية الملتزمة فيها ، ولتجنب التبجح بالاخلاقية من جهة ولتحاشي الشكيَّة من جهة اخرى وخصوصاً على صعيد العمل التطبيقي .

وما يصح على الولايات المتحدة بالنسبة لهذا الموضوع يصح ايضاً على الدول الاخرى[1] ، وعلى الصعيدين : صعيد العلاقات الخارجية وصعيد السياسة القومية الداخلية .

الاستنتاج ، اذن ، هو ان ارتكاب اغلوطة الاختزال الموحد هو خطأ مزدوج : منهجي وفكري . ولا فرق إن ارتكبت هذه الاغلوطة بالنسبة للاهداف ام بالنسبة للاسباب ام بالنسبة لاعتبارات اخرى . فكما انه من الخطأ[2] اختزال جميع الاهداف السياسية المحتمل تطبيقها في العمل السياسي في هدف وحيد ، كذلك من الخطأ اختزال جميع الاسباب السياسية للتصرف السياسي في سبب فريد . هذا هو الاستنتاج من جهته السلبية . اما اذا تطلعنا اليه من زاويته الايجابية فيكون استنتاجنا اعترافاً صادقاً بأن **تعددية الاسباب والدوافع مثل تعددية الاهداف والمقاصد** تنسجم اكثر من فرديتها مع واقع

---

(١) « ان الخطر السوفياتي للهند ... هو خطر مركب ... فهو عسكري كما هو سياسي » .
انظر : Kennan, G., *Ibid.*, p. 64.

(٢) آ ـ ولهذا الخطأ عواقب وخيمة . منها أن القائلين به يعملون بحث الاسباب بحثاً يليق بها وبالبحث الرصين . وهذه الظاهرة هي احدى « الصفات الغريبة » التي يرفضها س . هوفمان في نظريات الواقعية السياسية : « فعندما تعظم أهمية التركيد على الاهداف ، كما هي الحالة في عصرنا الحاضر ، تصبح هذه الصفة تعيباً فاضحاً » . انظر : Hoffman S. *Ibid.*, pp. 32, 34.

ب ـ « يشهد منتصف هذا القرن العشرين الانتقال الحاسم المغير لمجرى التاريخ المتعلق بالاسس الاولية للسياسات الدولية . ولهاملنا لبينات هذا الانتقال من التوازن القروي القومي الى العقائديات ، يشكل خطراً هاماً علنياً » . انظر : Carleton, W.G., «Ideology and Foreign Policy», From «Ideology or Balance of Power», *The Yale Review*, Summer, 1947. Also in Snyder and Wilson, *R.P.B.* pp. 545 ff. (552).

الحياة واحداث التاريخ[1] .

IV ـ القوة وسيلة :

هذه الاعتبارات تحامل متساوية الزنة مبدئياً على مفهوم القوة وسيلة تعبّر عن مسبب دفين او علة معلومة . وقد تكون القوة كذلك وسيلة فعّالة . في الواقع انها على الغالب اكثر الوسائل فعالية في عملية تحقيق غاية معينة او هدف محدد . فالقائمون بالأعمال السياسية ، في رأي مورغنتو ، لا بد من استخدام القوة[2] لتحقيق غاياتهم . في الواقع ، ومن زاوية صيغته المفضلة للواقعية السياسية ، تلك هي صفتهم المميزة . غير انه من الواضح ، مما سبق بحثه حتى الآن في هذه المحاولة الدراسية ، ان القائمين بالاعمال السياسية على مسرح السياسة العالمية والداخلية يتابعون القيام بادوارهم ، بالطبع معدلة بشكل او بآخر ، حتى ولو استخدموا وسائل مغايرة للقوة .

لكنه من الضروري الاعتراف بأن القوة هي مفهوم وسيلي اكثر منها مفهوم غائي[3] ، أكانت هذه

---

(١) آ ـ « يعترف كاتلين بعدم اهتمامه النظري بالاهداف ، ومع هذا نرى ان هدف العمل السياسي المضمون في تحليلاته هو الحرية الفردية في مجتمع موحد عبر توفيقه بين السلطة والحرية » ج . ليسكا، L iska, G. في مقاله « التوازن الدولي » يقتبسها ايضاً مرفيان ، ص ١٣٩ .

ب ـ « هناك معايير متعددة وأهداف كثيرة متوسطة المدى ، وتصف هذه وتلك أسماء كثيرة ورموز مختلفة . غير ان المقصد الأبعد يبقى الحياة الفاضلة للانسان الفرد في مجتمعات حرة ، سيان كانت هذه المجتمعات كبيرة ام صغيرة » المرجع ذاته ، ص ١٤٨ .

ج ـ « تبغي الدولة العظمى دائماً شيئاً أكثر من القوة والامن ومغايراً لها . انها تريد فكرة بالمعنى الارحب للكلمة » . انظر :

Aron, Raymond «The Quest for a Philosophy of Foreign Affairs», *Revue Française De Science Politique*, Vol. III, 1953, p. 87.

د ـ « ولكن ، في القرن العشرين ، تضعف الدولة العظمى ذاتها اذا رفضت الالتزام بخدمة فكرة » . انظر : المصدر السابق ص ٩١ .

هـ ـ « الدول القوية المتسلطة طالما حملت عقائدية دولية سلاحاً نافذاً . فلوى الهابسبرج قادت عقائدية الحركة المعادية للاصلاح الانجيلي ، وفرنسا نابوليون حملت مبادىء الثورة الفرنسية عبر اوروبا الاقطاعية . كذلك تزعمت انكلترا القرن التاسع عشر حركة الدعوة للتحررية . وبالطريقة ذاتها تمثل روسيا القرن العشرين مثل الاشتراكية » انظر : Wright, M., *Ibid.*, p. 138 .

(٢) « الصهيونيون . . . وودرو ولسون . . . والاشتراكيون القوميون جميعهم ، لانهم استخدموا القوة بغية تحقيق الأهداف ، كانوا يقومون بأعمال سياسية على مسرح السياسة العالمية » . انظر : Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 26 .

(٣) آ ـ « وان تقع في مركز محوري مفهوماً وسيلياً فحسب هو عمل محفوف بالمخاطر . القوة وسيلة تستخدم لتحقيق الكثير من الاهداف ـ الاهداف التي قد تشتمل على القوة ذاتها » . انظر : Hoffman, S., *Ibid.*, p. 31 .

ب ـ « القوة على الغالب هي أقل هدفاً منها وسيلة . فالعظمة او العقيدة (الفكرة) تبرر القوة التي ، بدون هذا التبرير ، قد تكون اما اداة أمن واستقرار واما أداة طغيان واستهتار » . أنظر :

الغائية غائية قصوى ام قريبة مباشرة . ان اعتبارها دائماً وابداً وسيلة ، كاعتبارها دائماً وابداً غاية ، هو عمل ، من زاوية منهجية ، غير حذر . من المحتمل جداً ان يدفع بمن يتبناه في مزالق الفكر وربما العمل . فاذا اردنا الاخلاص لمبادىء منهجيتنا المعتمدة ينبغي ان نلحظ أنّ القوّة تتغير ، وطالما تغيرت تاريخياً ، بتغير الاشخاص ذوي العلاقة ـ اصحاب القرارات الحاسمة .

وتجدر الاشارة الى ان دور القوة في التاريخ تعرّض ، في حقبة من الحقبات التاريخية ، إلى عملية تقصد التقليل من قيمته وقيمتها .

ويخسر التعبير « وسائل مغايرة للقوة » كثيراً من اهميته في الاطار العام للمفاهيم الواقعية التي يتعمد مورغنتو وضعها في صيغة معينة . ذلك لان مفهومه للقوة هو من السعة بحيث يشمل جميع العناصر التي نود ، على الغالب ، ان نميز بينها وبين القوة . لذلك سنراننا مضطرين على تبيان قضية هامة لتقييم الواقعية السياسية التقليديةّ ولترميمها . تلك هي قضية القوة . ومن الضروري ان نبدأ بالتعرف الى مدى اتساع مفهوم القوة وهلهلته عند مورغنتو . اما غايتنا من ذلك فمزدوجة : اولا ، نود ان نفصّل ثوب القوة النظري بطريقة ينسجم معها وواقع القوة الفعلي . وثانياً ، نضطر الى تشحيل مفهوم مورغنتو لها تشحيلاً قاسياً . واما اهمية هذا التقليم البعيدة المدى فتكمن في تفتيشنا عن ركيزة صامدة وقوية تساعد على حل للمهات الصارمة ـ فكرياً وعملياً ـ التي يفترض ان تجابه الواقعية السياسية .

ج ـ تعريف القوة :

فما هو مفهوم مورغنتو للقوة ؟ تساعدنا المقتبسات التالية على التعرف إلى الجواب :

« بالنظر لشمول العلاقات الاجتماعية جميعها ، وعلى جميع الصعد للتنظيم الاجتماعي ، على ظاهرة الاصطراع من اجل التسلط(Struggle for Power) هل من المستغرب ان تكون السياسة بحكم الضرورة سياسة قوة؟ »[1] .

ولا نحتاج إلى قراءة اكثر من مقطوعة ثانية من كتاب السياسة بين الدول لهانس مورغنتو لكي نتعرّف معاً إلى مفهومه للقوة ومدى اتساع رقعتها ، في رأيه ، وإلى تشعبات معتقده في السياسة الواقعية ، وإلى النتائج التي يقود منطقياً اليها :

« ان مفهوم القوة قد يحتوي على اي شيء على الاطلاق يساعد الانسان على توطيد سلطته على الناس »[2] .

= Aron, Raymond, «The Quest for a Philosophy of Foreign Affairs», *Revue Française de de Science Politique*, Vol. III, 1953. Also quoted in Hoffman, S., (ed) , *Ibid.*, p. 87.

ج ـ « لا تعتبر القوة كونها مجرد وسيلة لتحقيق التآلف المنسجم ما بين قيم ضرورية كالسلامة ، والعيش الرغيد ، والاحترام » . مقتبسة في Liska, G., *Ibid.*, p. 137

(١) Morgenthau, H., *Ibid.*, pp. 28-31.

(٢) *Ibid.*, p. 8.

واذا كان اتخاذ موقف محدد تجاه هذه المعضلة أمراً لا يزال صعباً على الدارس والقارىء ، فقد تساعدهما بعض الشيء قراءة المقتبسات المباشرة التالية ذات العلاقة المنطقية بالمسألة موضوع البحث :

« اننا لا نعني ، عندما نتكلم عن القوة في سياق هذا الكتاب ، سلطة الانسان على الطبيعة ، او على الاوساط والوسائل الفنية كاللغة والكلام او الصوت واللون ، او على وسائل الانتاج او الاستهلاك ، او على نفسه بمعنى السيطرة على النفس . عندما نتكلم عن القوة نعني سيطرة الانسان على عقول الناس الآخرين وافعالهم . ونشير « بالقوة السياسية » الى العلاقات المتبادلة في السيطرة ما بين ذوي السلطة العامة وما بين هؤلاء والشعب عامة »[1] .

ويقول :

« غير ان القوة السياسية يجب ان تمتاز عن القوة بمعناها ممارسة فعلية للعنف المادي »[2] .

« القوة السياسية هي علاقة نفسانية بين اولئك الذين يمارسونها واولئك الذين تمارس عليهم »[3] .

تلك هي محتويات تلك المفاهيم للقوة في رأي مورغنتو . وواضح انها تشمل على كل ما يمكن ان يقوم به انسان اجتماعياً .

I ـ قضيتان :

نبدأ بتقييم محاولة مورغنتو تعريف « القوة »[4] وبالتالي تعريف « السياسة » بالتعرض الى قضيتين . ونضع كل قضية على حدة بسؤال . هل يحاول مورغنتو باللجوء الى تلك المفاهيم ، ان يبينّ حدود الحقل السياسي ؟ ام انه يتمادى ، وقد بين تلك الحدود للحقل السياسي ، في توضيح معالمها ؟

فإذا كان مورغنتو يحاول بواسطتها لا ان يبين حدود الحقل السياسي بل ان يزيد في تعريفها امعاناً بالدقة ـ اذا كانت تلك غايته بالفعل عرّض نفسه مباشرة لانتقاد خطير . انه يثير مصاعب ضخمة بمنطق محاولته المزدوجة : ـ اي المحاولة التي توسع كثيراً من رقعة مفهوم القوة والتي ، فوق ذلك ، تجعل من القوة جوهر السياسة . **ان تعريفاً يتسع لكل ما يمكن ان ينطوي عليه سلوك الانسان تجاه الناس يخسر ، لهذا السبب بالذات ، قيمته واهميته** . تكمن اهمية التعريف السليم بكونه وسيلة تساعد العامل في الحقل السياسي او الدارس لمعالم هذا الحقل على التمييز بين ما يقع تحت طائلته وما لا يقع من

---

(١) Ibid., p. 26.

(٢) Ibid., p. 27.

(٣) Ibid.

(٤) تراجع « لتعاريف أكثر حصافة » للقوة « الأسفار التالية :

أ ـ Russell, Bertrand, Power, London, 1938.

ب ـ Parsons, T., «On The Concept of Political Power». *Proceedings of The American Philosophical Society*. Vol. 107, No. 3, June, 1963, p. 232.

ج ـ ملحم قربان ، محاضرات في تاريخ الفكر السياسي الحديث ، سنة ثانية علوم سياسية ، كلية الحقوق بالجامعة اللبنانية ، ١٩٧٠ . الفصل الأول : « العلاقة السياسية : نشوؤها وتطورها » .

معالم حدود تطبيقية . ولكن تعريف مورغنتو للقوة لا يمكنه ان يقوم بمثل هذه المهمة . وبالتالي فإنه لا يساعد من يستخدمه على التمييز بين هذين النوعين من الظاهرات . انه يخفق في المهمة الاهم التي يتطلب تحقيقها من مطلب تعريف مرشح لرتبة شرف القبول به .

II ـ رفض التنظير الانعزالي للسياسة :

فهل يقودنا هذا التحليل الى الاستنتاج الذي يجاهر به بعض المفكرين[١] المرموقين بأن الفارق بين السياسة ، او اذا شئت فقل طرق الدولة من جهة ، والقواعد الاجتماعية ، او اذا فضلت فقل طرق الشعب العامة من جهة اخرى هو في الواقع فارق اعتباطي عرضي وبالتالي يتغير بتغير ظروف الحال ؟ تلتقي هكذا صيغة الاستنتاج المقصود بصيغة سبق لنا ان بيناها في معرض انتقاداتنا للمدرسة الانعزالية في التنظير السياسي . وقد يكون في اعادة هذه الانتقادات بعض الافادة . ان بعض التصرفات المحورية الاساسية في السياسة ، كالاختيار بين بديلين او اكثر واتخاذ القرارات الحاسمة تجاه المشاكل الجوهرية بما فيها قرارات رجل الدولة واختياراته ، لا تختلف اختلافاً نوعياً هاماً ـ بمعنى انه يخلق مشاكل خاصة على صعيد الفكر او على صعيد الفعل ـ عن مماثلاتها من التصرفات الاولية المسؤولة التي يقوم بها عامة الناس .

هذا فيما يتعلق بالقضية الأولى .

اما القضية الثانية ، وقد اثيرت بصيغة السؤال : هل يحاول مورغنتو ان يبين ، عن طريق تعريفه للقوة ، حدود حقل السياسة ؟ فتغرق محاولة مورغنتو في خضم غضوب . على الخصوص عليه ان يواجه عندئذ عنف تيارين حقودين : الاول على صعيد النظرية والفكر ، والثاني على صعيد العقل التطبيقي والفعل . لا يحق لاحد ، مورغنتو غير مستثنى ، ان يعرف « السياسة » باللجوء الى مفهوم السياسة . اذا فعل ذلك ، فتح على نفسه كوةً يدخلها لهيب الانتقاد بأنه يقدّم تعريفاً يدور على نفسه . وهو بذلك كالدائر في دائرة مغلقة خبيثة . يصح به عندئذ قول الشاعر المازني : « عرف الماء بعد الجهد بالماء » .

هذا على المستوى النظري .

وعلى المستوى التطبيقي نقول : « حاول ان تبينّ حدود الحقل السياسي متكلاً على المقاييس والارشادات التي تقدمها لك المقتبسات المباشرة موضوع البحث » فماذا يتبين لك ؟ اذا اتفق وانقذت نفسك من خطر الانزلاق او الضلال فانك تقع ، ولا شك ، فريسة لتخبطات تورث الدوخة والصداع .

III ـ تعريف عقيم :

وجهدٌ مقصدهُ ، مستنداً على القوة ، « تطوير نظرية في السياسة »[٢] ، لا يعقل ان لا يكون مهتماً اهتماماً خاصاً بمثل الملاحظات النقدية المشار اليها هنا . وكذلك المحاولة التي « تبغي جعل الحقل السياسي

---

(١) آ ـ Weldon, T.D., *Ibid.*, pp. 49-50.
ب ـ Merriam, T., *The History of Political Theory*, pp. 404-405.
ج ـ Butterfield, H., quoted in Thompson, K., *Ibid.*, pp. 138-139.
(٢) Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 12.

حقلاً مستقلاً ، تفهماً وعملاً ، عن بقية الحقول كالاقتصاد والاخلاق ، والدين ، وعلم الجمال »[1] . واذا كانت « دوافع الحياة والتناسل والتسلط دوافع مشتركة بين الناس جميعاً »[2] ، واذا كان الميل إلى التسلط في وجه الخصوص هو عنصر يداخل جميع المجتمعات الانسانية من العائلة ، عبر الجمعيات الاخوية والاتحادات المهنية او الحرفية والتنظيمات السياسية الاقليمية ، الى الدولة »[3] ، فكيف يمكن لاحد ان يدعي بانه قادر ، بالاستناد إلى « الميل للتسلط » ، على التمييز بين حقل ، قل السياسة ، وحقل آخر ، قل الاخلاق او الاقتصاد ، من حقول التصرفات الانسانية والمجهودات الاجتماعية ؟ ان قليلاً من الفهم العام المشترك يحصّننا تجاه تخبط فاضح كهذا التخبط .

فالقوة اذن ، كما يفهمها ويعرّفها[4] مورغنثو ، لا تصح ان تعتبر الخاصية المميزة للتصرف السياسي . وهي لذلك ، ولو جزئياً ، تخفق في مهمة اشغالها المركز المحوري الوحيد لصيغة كافية في النظرية السياسية . هذا اذا كانت صيغة مثل هذه النظرية امراً ممكناً ـ القضية التي تثير حول امكانيتها الحاضرة شكوكا كثيرة قوية . وان تحاول ان تضع حدود الحقل السياسي ، باللجوء الى فكرة او مجموعة من الافكار ، هو ، في اعتقادنا ، ان تسلك طريقاً من المستبعد ان تصل بك في النهاية الى مقصدك . ان دور المنهجية المعتمدة تجاه هذه المهمة الشاقة هو اهم من دور الفكر والمفاهيم ، وبالتالي اقرب ابتداءاً بالفلاح .

هذا لا يعني ، من جهة ثانية ، ان القوة ، وحتى العنف ، لا دخل لها بالسياسة . اننا لأبعد ما نكون من رفض الاعتراف بذلك . نقر جورج كينان في ملاحظته : « القوة كانت ، وستبقى ، عنصراً لا يستغنى عنه في الشؤون الانسانية »[5] واذا كان واقعيا ان نلاحظ كرتها عاملاً لا يستغنى عنه في الاعتبارات السياسية ، فانه واقعي ايضاً ، وبذات المقدار ، ان نعترف بحدودها ـ الحدود التي تقرر مهمتها المناسبة . وهذه الحدود ، علينا ان نلمّح ، ينبغي ان تختلف عما يجاهر به مورغنثو بخصوصها اختلافاً بيناً وعلماً .

١٧ ـ تهزم القوة ذاتها :

وتزداد اصالة هذا الاستنتاج عندما تُنبّه إلى علّة مميتة تعانيها القوة . تهزم القوة ذاتها . مثل القوة في هذا السياق هو مثل الكذب تماماً . فكما يعيش الكذب على حساب الصدق ، كذلك تعيش القوة على حساب اعتبارات مغايرة لها تماماً بل مناقضة لها . وكما ان الكذب تنهار اعصابه بانهيار الصدق ، كذلك تصاب اعصاب القوة بالشلل عندما تموت الاعتبارات الاخرى التي تزدهر القوة على حسابها . والغريب ان مورغنثو يعترف بهذه العلة المميتة التي تعاني منها القوة كثيراً . فاذا كان مورغنثو يقدّر لتنبهه لهذه

---

(١) *Ibid.*, p. 5.

(٢) *Ibid.*, p. 30.

(٣) *Ibid.*, p. 31.

(٤) « وينبغي ان نلاحظ هنا ان التعبير « السياسة القوية » يعني استعمال العامة الشائع لا العلاقات بين القوى او الدول المستقلة فحسب بل شيئاً اكثر تهكمية . ولهذا الفارق اهمية تذكر . « السياسة القوية » هو في الواقع ترجمة للتعبير الالماني (Macht Politik) ـ الذي يعني سياسة العنف ـ أي تصريف الامور في العلاقات الدولية بالقوة او بواسطة التهديد باستعمال القوة دون أي اعتبار للحق والعدالة » . انظر : Wright, M., *Ibid.*, p. 137 .

(٥) Kennan. G., *Ibid.*, p. 58.

العلة ، فانه يلام لانه لم يتنبّه الى محاملها ـ وكلها ذات زنة ضخمة ـ على نظريته في السياسة وعلى صيغته المفضلة للواقعية السياسية . اما تنبهه للعلة فيظهر مما يلي :

ـ « . . . القوة هي طريقة خشنة ولا يصح الاعتماد عليها في عملية تحديد الآمال والمطامح بالسلطة على المسرح الدولي . . . » .

ـ « في الواقع . . . . ، التهديد ذاته لعالم كهذا تسيطر فيه القوة سيطرة غير منازعة ، يولّد الثورة ضد القوة التي هي شاملة عامة كما هي الآمال بالتسلط شاملة عامة »[1] .

وهكذا فالمطامح الصريحة في التسلط تورّط اصحابها في مجابهة صعاب تقود عاجلاً ام آجلاً إلى خسارات فادحة . ولا تنتهي الحالة بذوي تلك المطامح عند هذا الحد . ان القوة ، كالنار بالاحرى ، تلتهم القوة واصحاب القوة . وقد قيل : « كالنار تأكل ذاتها ان لم تجد ما تأكله » .

« ولكن في نهاية المطاف برهنت الفلسفات والانظمة السياسية التي تجعل من الشغف بالقوة وبالاصطراع من اجل التسلط والسيطرة ركائزها المساندة ـ لقد برهنت هذه الفلسفات على انها عاجزة ، او على انها تحفر قبرها بيديها »[2] .

تنتهي الدوافع نحو التسلط باصحابها ، إما إلى « تمزيق المجتمع فرقاً وشيعاً متنازعة »[3] ، وإما إلى « وضع حياة الضعفاء وسعادتهم تحت رحمة المتنفذين الاعتباطية »[4] . ولولا بعض الاعتبارات التي تحد من حدّة القوة ـ كالقوانين والشرائع والمبادىء الاخلاقية ، والملزمات العريقة في القدم والاجتماعية ـ لمزّقت القوة المجتمعات واستعبدت الافراد .

وربما ساعدنا تمييز برتراند رسل بين القوة المعرّاة والقوة المروّضة[5] على تلمس مخرج من هذه الصعوبة . غير ان مساعدته لنا هي مساعدة البرق الخلّب للمستميت من اجل الحصول على المطر الهطال ـ اللهم الا اذا اقرينا بفعالية العناصر المروضة والعوامل المبررة لممارسة القوة . وان نقرّ لهذه العناصر والعوامل بدور يشبه دور الايديولوجيات بالمعنى السلبي لهذا التعبير ـ كما يفعل مورغنتو ـ هو ان نقدّم لها احتراماً اسمياً فحسب . وذلك يضطرنا ـ كما يضطر مورغنتو ـ على البقاء متخبطين باوحال الصعوبة المشار اليها .

٣ ـ مروّضات القوّة :

ما هو العمل المناسب للقوة في صيغة كافية للنظرية السياسية ؟ ما هي مهمة القوة ـ المهمة المفصلة تفصيلا يتناسب وواقع الحال ـ في اطار عام للمفاهيم السياسية التي تساعد الدارس المنقب او العامل في

---

(١) Morgenthau, H., *Ibid.*, pp. 82, 205.

(٢) *Ibid.*, p. 206

(٣) *Ibid.*

(٤) *Ibid.*

(٥) Russell, B., *Ibid.*, p. 92.

الحقل السياسي على تفهم معالم هذا الحقل وتفسير ظاهراته ؟ ماذا يحدد مدى مشروعية ممارسة القوة ؟ هذه اسئلة يجب على المسؤولين اعتبارها بتأن زائد . واذا كان مورغنتو قد اخفق ، في رأينا ، بالاجابات الصحيحة على هذه الاسئلة فانه ، بالرغم من ذلك ، يعطي التقدير اللازم باعتباره احد المفكرين الذين دفعوا بمثل هذه الاسئلة الى مقدّمة مسرح التنظير السياسي .

أ ـ المصلحة :

لقد سبق وبينا التمييز بين المصلحة والقوة . فإذا صح هذا التمييز ، الامر الذي نعتبره صحيحاً ـ خصوصاً في نطاق توضيح المفاهيم وتفصيل التحليل ، يستنتج منه ان المصلحة هي احدى تلك الاعتبارات التي تحد تصرف القوة في تكييف التصرف السياسي وتقريره . لقد صح الاعتقاد ان القوة والمصلحة يمكن ان تنسجا في تغيير علاقاتهما المتبادلة : تنمو أحداهما بذات المقدار الذي تنمو به الثانية . والعكس يصح كذلك . ولكنه يصح أيضاً ان تغير علاقاتهما قد لا يكون منسجماً تماماً ودائماً . ففي بعض الحالات تنمو احداهما بقدر ما تضعف الاخرى . وفي حالات عدم الانسجام بالكمية والاتجاه لتغيرات الاثنتين : المصلحة والقوة ، ليس من المستبعد ابداً ان تلعب احداهما دور المحددة والمقيّدة لتصرفات الثانية . ويتغير دور كلتيهما تبعاً للاطار العام الذي يحصل ضمنه هذا التحديد ـ فبقدر ما يكون معقولاً ومتوازناً بقدر ما يكون الدور كذلك .

I ـ غامضة :

ولا يصعب على المصلحة ان تخلق مصائب ومصاعب للمعالجة المنهجية للسياسيات . فهي ، اولا ، مفهوم غامض[1] . وقد اتفق على هذا الرأي أكثر المفكرين . ويجهر بعض مشاهير الكتاب بأن « المصلحة » ، ثانياً ، اذا كانت واضحة بينة ، تلازم الايديولوجية ملازمة يصعب فصم عراها . فعلى رأي ريمون أرون :

« لا يمكننا بعد الآن ان نعرّف المصلحة القومية بمعزل عن التفضيلات الايديولوجية . ويصح ذلك على أغلب القوميات في العالم الحديث »[2] .

II ـ لا عقلانية :

ويتضمن هذا القول بعض التلميح إلى ان « المصلحة » مفهوم غير عقلاني .

III ـ مفهوم ادبي :

وعندما تنفذ المصلحة نفسها من ظلال اللاعقلانية وظلمتها تلتصق بها صفات الادبيات . فهي عندئذ ، وثالثاً ، تشارك الادبيات جميع مصاعبها المنهجية .

ففي بعض الاحيان تكون « المصلحة متمتة ادبياً حتى اكثر من الروح الصليبية »[3] .

---

(1) Aron, R., *Ibid.*, p. 85.

(2) *Ibid.*, p. 88.

(3) *Ibid*

ب ـ اللاعقلانيات :

وينبغي ان نقر بنوع آخر من العناصر اللاعقلانية المؤثرة بالسلوك السياسي وبالتالي المقيدة للقوة والمصلحة معاً . وقد لا يكون عبثاً تقسيمنا لعناصر هذا النوع الى فئتين : المجاهيل ، والعناصر المعروفة كليا او جزئياً .

I ـ المجاهيل :

فعن المجاهيل قليل هو الشيء ذو المعنى الذي نقدر ان نقوله . انها توجد ، هو امر اصبح مقبولاً نوعاً . وكذلك القول بأنها تؤثر بتصرفاتنا .

اما مدى هذا التأثير وكيفية فعله فهي من الامور التي ما زلنا نجهل كنهها . وهي لذلك تكوّن فرصاً تتحدى امكانات البحث والاستقصاء لدينا .

واهمية اشارتنا الى هذه المجاهيل لا تنحصر بتلك النتيجة السلبية . انها الآن ذات تأثير ايجابي بالنسبة لموقفنا لا منها فحسب بل ايضاً من نظرياتنا السياسية وتخطيطاتنا الاجتماعية . ينبغي ، ومن هذه الزاوية ، الا نندهش اذا ما اتفق ، وكثيراً ما يتفق ، ان تذر احدى المجاهيل قرنها لتقوّض مشاريعنا العملية وتبعثر تخطيطاتنا البناءة وبالتالي لتهدم نظرياتنا المبسطة والموضحة ـ اذا كان ابداً بامكانها ان تكون مبسطة موضحة . ولا يمكننا ، لهذا الاعتبار او لاي اعتبار آخر ، ان نتجاهل تلك المجاهيل . تلك عملية لا تسمح بها منهجيتنا . مورغنتو ينبذ هذه المجاهيل باسم العقلانية . ولكن ذلك غير واقعي ، ولا شك ، خصوصاً اذا اتفق وأثرت ، وليست لدينا اية بينات تنفي هذه الامكانية ، في التصرفات السياسية . وهكذا نضع اصبعنا على اصطدام مزعج في فكر مورغنتو . ويحصل هذا التصادم ، من زاوية بحثنا هذا ، بين ادعائه بتبني العقلانية في التنظير السياسي وادعائه بالاستناد الى الاختبارية التجريبية . وكلا الادعائين ركيزة اساسية لبنيان الواقعية السياسية حسب هندسته . اننا لا نقول الآن ان العقلانية والتجريبية هما مدرستان متناقضتان وبالتالي لا يمكن الربط المتجرد الفعّال بينهما . بل نقول ان الطريقة التي ربط بها مورغنتو بينهما تدفعه دفعاً إلى مجابهة تصادم بينهما .

ويجدر بنا ، وعلى هامش بحثنا في عقلانية مورغنتو ، ان نشير إلى خطأ مبدئي يجاهر به .

« رجل الدولة يتصرف دائماً بطريقة عقلانية »[١] هذا مبدأ تسهل تخطئته ، وبالتالي تخطئة مورغنتو المجاهر به ، بالرجوع العادي الى التجربة الانسانية اليومية[٢] ، وبالتنبه إلى العبر التي تقدمها لنا دراستنا لتاريخ التصرفات الانسانية ذات العلاقة الوثيقة بالسياسة .

وإذا انتشنا عن قيمة اشارتنا لهذه المفاهيم في مهمتها الاكثر ايجابية وجعلناها في ان هذه المجاهيل تكوّن الحدود التي تقف تجاهها معارفنا ـ الحدود التي لن تتسع دائرة علمنا ما لم ندفع بها دفعاً واعياً ومسؤولاً إلى الوراء . تلك هي منافذ استقصاءاتنا الموجهة ـ هذا اذا كانت لدينا الرغبة والجرأة باتخاذ خطوات ايجابية على تلك الطريق الموعر لتطورنا الفكري .

---

(١) Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 5.

(٢) «To follow the syllogism alone is a short cut to the bottomless pit». Lord Baldwin, *On England*, p. 153.

II ـ المعاريف :

اما فيا يتعلق بالفئة الثانية ، فئة المعاريف ، من اللاعقلانيات المؤثرة بتصرفاتنا الاجتاعية السياسية ، فحظنا اوفر قليلاً معها منه مع مجاهيل الفئة الاولى . العِقَد النفسية التي نعاني منها ، احكامنا المسبقة المنبثقة من معتقداتنا الدينية ، احتياجاتنا الاجتاعية ، الرغبات المادية والاقتصادية ، والميول الفنية التي ـ مجتمعة او منفصلة ـ تدافعنا وتجتذبنا باتجاهات بينة او خفية : ـ هذه المعاريف جميعها تقيِّد ، ولا شك ، ممارسة القوة والمصلحة والاعتبارات الاخرى سلطتها على تعيين تصرفاتنا السياسية وتكييفها .

إلى اي حد يتفاعل التزامنا الارادي او تفكيرنا المتمني لامور نفتقر اليها مع المتغيرات اللاعقلانية فينا ؟ نحن لا نعرف الجواب الصحيح لهذا السؤال . اننا نميل إلى الاعتقاد أن سؤلاً مثل هذا في اطار معرفتنا الحالية هو سؤال لا يصح تبني جواب مسؤول تجاهه . كما واننا لا نعرف إلى اي مدى يتمكن تفكيرنا العقلاني وتربيتنا القانونية ، وارشادات الاديين الاخلاقيين بيننا من ترويض اللاعقلانيات موضوع بحثنا . ويصح على هذا السؤال ، الجوابُ الذي اتفق ان اقترحنا بخصوص السؤال السابق .

تلك هي بعض الاسباب الاساسية التي تشد « الآراء السياسية » نحو التخمينات والتكهنات والتقديرات الاعتباطية والحدسيات فتبعد ، بذلك ، بينها وبين الاستباقات لمعرفة الحوادث ـ الاستباقات المستندة الى الحسابات الكمية الدقيقة والتجارب الماضية والمفترضات التي بينت تلك التجارب صحتها .

هذه هي احدى تأثيرات اللاعقلانيات على الفكر السياسي على الصعيد الفكري . ومع ذلك ، او مع كون هذه اللاعقلانيات مجهولة او مخشوشنة ، تظل وقائع ، وربما وقائع قاسية يتمرمر المجابه لها ، دون ان يكون له طلر منهجي مقبول لتجاهلها . فعليه مجابهتها ـ اللهم الا اذا اراد ان يعرِّض ادعاءاته وبالتالي مخططاته إلى خطر الاخفاق . ولا شك بأن الواقعية لا يحق لها اهمال هذه الاعتبارات حتى على مستوى الفهم العادي المشترك . وبقدر ما ترتفع في مراقي التنظير العقلاني ، بذلك القدر بالذات ، تزداد مسؤولية مواجهتها لها .

III ـ خليط :

ونعني به الخليط من المجاهيل والمعاريف والتخبُّطات التقييمية . نحصر هذا بمثَل : الأعمال :

« وهكذا ، وبالرغم من ان اعمال الخير كانت تعتبر غيرَ ذات قوّة بالنسبة لتأثيرها على تغيير المخطط الكبير للأمور ، فإن الحياة الموقوفة بمنهجيّة والمخططة بانتظام للقيام باعمال الله (god's work) كانت لتؤمن ، حسب الكلفنيين ، الشرط الضروري للحياة الخالدة ـ شرط الخلاص » . وهكذا كان الكلفِّيني دائماً طريدة الخوف مما اذا كان هو من المنتخبين ـ الخوف الذي دفعه بحمّى الحاجة اللاعقلانية الى عمل ما ، الى الحركة ، الى العمل الناجز .

وتظهر لاعقلانية هذا الجهد المفروض بأنه يُقام به لا تحقيقاً لغاية مرغوب بها ، بل امتحاناً لما اذا كان سيحصل أمرٌ كان قد سبق وتقرر بمعزل عن هذا الجهد . . . هذا على رأي Fromm .

« وبالفعل اصبح مع الزمن النجاح في العمل التجاري مقياس النعمة الالهيّة . . . »[1] .

وكتب كرين برنتون (Crane Brinton) يقول : اصبح هؤلاء المؤمنون بأن المجهودات الانسانية[2] غير قادرة على تغيير شيء من عداد العاملين الاكثر حماسة بغية جعل الناس يغيّرون تصرفاتهم .

ج ــ الشروط الاقتصادية :

ولا مفر من الاشارة الى أنّ الشروط الاقتصادية للعمل السياسي مقيلة للقوة ومدى ممارستها في تقدير اختيارات السياسيات وتسيير امورها . ولقد اصبحت معرفة عامة في هذا العصر ان الاعتبارات الاقتصادية تلعب دوراً هاماً في تحقيق الوحدة والانسجام بين ابناء المجتمع الواحد[3] او العكس . فلا بد اذاً من ان تلعب الاقتصاديات دورها في تكييف التصرف[4] السياسي للفرد والدولة . اما تقرير هذا الدور ومدى اهميته فهو من اختصاص الاقتصاديين .

د ــ العقل :

وهل يخفى دور العقل في عملية تقييد القوة والمصلحة[5] واللاعقلانيات في تأثيرها على اعمال الناس

---

(1) Harvey C. Bunk, *The Libleral Dilemma*, Prentice - Hall Inc. Englwood Cliffs, New Jersey, 1964, p.p. 15-16.

(2) « وهذا التركيز في الانتباه على الانجازات الجسدية ينبغي ان يُقرر من جملة القوى الكبرى الآيلة الى المجتمع المفتح والى الليبرالية التي يستند اليها » .

(3) « أ . هاملتون ورجال حكيمون كثيرون غيره اعتقدوا أن القوة الاقتصادية وحدها أساسية في السياسة « السيطرة على دفتر حسابات الانسان » ، كتب هاملتون في الفدرالي او الاتحادي ، « تعين السيطرة على ارادته » . وماديسون ايضاً ، مع كونه تعارض بالنسبة لنقاط كثيرة وهامة مع هاملتون ، وافقه على « ان عدم التساوي في توزيع الملكية الخاصة كان ولا يزال المصدر الأكثر شيوعاً واستمراراً للانقسامات الاجتماعية » . وبعض الأسماء العظمى في ادب السياسة مثل ارسطو وماكيافللي ، وهارنجتون ، وبيرك ، وماركس تشهد على عمق الآثار التي يطبعها الاقتصاد على السياسة » . انظر :
Mason , A.T., «Politics: Art Or Science?». In Snyder and Wilson, *R.P.B.*, *pp.* 114, ff. (p. 116).

(4) « من مرتقب مغاير ، يجب ان تصرف بعض الجهود لاكتشاف المدى الذي يلعب فيه النظام الاقتصادي او بالأحرى وعلى وجه التخصيص ، أولئك الذين يتحملون مسؤوليات القرارات الاقتصادية ، في عملية التأثير على التصرف الديلوماسي .
انظر : Aron, R., «Conflict and War from The Viewpoint of Historical Sociology». *Op. Cit.*, p. 203.

(5) أ ــ أن المفكرين أصحاب النظرات الدائرة حول المصلحة القومية لمحقون في تحذيرنا ضد الميل الى الانجراف بتيار التعصب الايديولوجي الاعمى » . انظر :
Aron, R., «The Quest for A Philosophy of International Affairs». *Op. Cit.*, p. 88.

ب ــ « بالرغم من القوة المستديمة للشعور القومي في جميع انحاء العالم ، ليس هناك سبب واحد وجيه يوجب الافتراض ان الناس يقدرون المغانم القومية وحدها » .
انظر : Wolfars, A., Quoted in Hoffman, S. (ed), *Ibid.*, p. 285.

في الحقل السياسي ؟ وتتضمن اشارة مورغنتو إلى الاستفتاء[1] والاجماع على رأي ما ، اعترافاً منه بأهمية العقل ـ مع كون هذا الاعتراف لا يفي العقل حقه . وكذلك اشاراته إلى الايديولوجيات[2] .

وبمعزل عن الاعتبارات الواقعيّة ، قد يفيدنا ، ان نستعرض بعض الرؤى حول العقل ، الرؤى التي قد نلجأ الى الاشارة اليها ولو بالمداورة .

حسب هيجل

« العقل ينبغي ان يحكم الواقع الحقيقي[3] » . . .

وفلسفات الثورة الفرنسية وعصر التنوير اعتقدت « ان قوّة العقل ، لا قوّة الاسلحة ، ستنشر مبادىء ثورتنا المجيدة »[4] .

« وتختفي جميع الاوهام والخرافات امام الحقّ ، وتسقط جميع الرعونات امام العقل »[5] .

« يفترض العقل الحريّة ، كقوّة على الفعل بمقتضى المعرفة ـ معرفة الحقيقة ، والقوّة على تكوين الواقع حسب امكاناته »[6] .

« يكون شيءٌ ما صحيحاً حينا يُصبح ما يقدر ان يكون متمماً جميع امكاناته الموضوعيّة . وبلغة هيجل ، انما هو عندئذ مترادف وفكرته (its notion »[7] .

« ان تحقيق العقل ليس واقعاً بل مهمّة وواجب . ان الشكل الذي تظهر به الاشياء مباشرةً ليس بعد شكلها الحقيقي . ما هو مجرّد معطى هو في البداية سلبيًا ، غير ما يمكن ان يكونه فعلا . لا يصبح صحيحاً إلا في عمليته تخطي هذه السلبيّة . وهكذا يتطلب مولد الحقيقة موت الحالة المعطاة .

« تستند تفاؤلية هيجل الى مفهوم سلبي بالمعطى (Given) .

« فلسفة هيجل هي بالفعل ما سمّتها ردّة الفعل اللاحقة : فلسفة سلبيّة »[8] .

« ليس للوقائع بحد ذاتها ، بالنسبة لهيجل ، اية سلطة »[9] .

« ينبغي ان يُبرّر كلُّ مُعْطى امام العقل ، الذي ما هو سوى مجموعة الإمكانات للطبيعة وللانسان[10] .

---

(١) Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 200.

(٢) *Ibid.*, pp. 13, 82.

(٣) Herbert Marcuse, op. Cit. 5-6

(٤) (a) *Ibid* P. 7
(b) Robes Pierre, quoted by George Michon , *Robespierre et la guerre révolutionnaire*, Paris, 1937, P. 134

(٥) (a) *Ibid*
(b) Robespierre, quoted by Albert Mathiez, *Autour de* Robespierre, Paris, 1936, P. 112

(٦) *Ibid.* P., 9

(٧) *Ibid.* P. 25

(٨) *Ibid.* P. 26

(٩) *Ibid.* P. 27*Ibid*

(١٠) Ibi

ومن هذه المشورات في العقل نتقل الى « الايديولوجية » .

لقد سبق وميزنا بين مفهومين مختلفين للايديولوجيات : المعنى الايجابي ، المعنى الذي تعبر بواسطته عن معتقدات عميقة الجذور وجدية تلتزم بتحقيق مثل وقيم ومبادىء سياسية ، والمعنى السلبي ، المعنى الذي تتلبس عبره المصلحة الفردية او الجماعية بلباس للمبادىء الادبية العالية فيتضمن للذلك غشا ومخادعة[1] .

بالرغم من ان التمييز بين هذين المفهومين للايديولوجية هو مسألة منهجية ذات مفاعيل هامة وعواقب خطيرة ، بالنسبة للنقطة موضوع البحث هنا ليس هذا التمييز بذي فائدة او اهمية . فالايديولوجيات بهذين المفهومين تفيد ، ولا شك ، دور القوة والمصلحة واقعين اساسيين للتصرف السياسي بطريقة او باخرى . وعبرهما ـ ولو إلى حد ـ يتدخل العقل بالتصرفات السياسية للانسان . السؤال الكبير هنا هو : إلى أي حد ؟ انه تقرير هذا الحدّ بدقّة علميّة .

غير ان التوكيد المتزايد لتأثير العقل هادياً في السياسة هو غلطة اصبحت اعتيادية ـ الغلطة التي يمكن ان تعتبر الواقعية السياسية مصححة لها .

ونكتفي بالاشارة الى مثل واحد تدعي واقعيتنا تصحيحه بمعنى انه يتمادى أكثر مما تسانده البنية الحياتية والتاريخيّة في اضفاء الأهميّة على العقل . اننا في الواقع لسنا « بعقلانيين » الى هذا الحد ، وربما ليس من الافضل لجميعنا إن نكون .

يقول المفكر الاميركي المعاصر س . آ . لويس (C.I.Lewis) ما يلي :

« لا يمكن للانسان الواعي لذاته ان يَدَعَ جانباً مطْلب ان يقوم بتقييمات تطال سلامة وقيمة ما يتعدى حدود ما هو ذاتي وحسب ونسبي له . ان يتملص من هكذا مطلب لهو ان يشوّه مطلق غاية يتبناها عن وعي وتصميم . المقصود يجب ان يكون أفضل مما وُجد ومّما سيوجد اذا لم يتحقق هذا القصد المبتغى ـ وإلا فهذا الهدف يكون أبلَه سخيفاً ويختزل بالتالي مطلق عمل يتوجّه اليه ـ حسب زعم شوبنهور ـ بعجز مُقرف يثير الاشمئزاز ويقهر الارادة القاهرة . لا . الحيوان البريء الذي يتصرف بفعل الغريزة ولا يعرف الخير والشر سوى شعورين ذاتيين وحسب يمكنه ان يتجاهل كل تساؤل . **إلا ان المخلوق الذي يجب ان يقر أحياناًأوجهة فعله لا يقدر ان يتجاهل مسألة الخير والشر بصفتها يتخطيان ميوله الذاتية : انه لا يقدر الا ان يحكم في معياريّة البدائل التي ينبغي له ان يختار بينها . انه قد يحسن في ذلك . وانه قد يسيء . ويمكن ان يفعل الأسوأ بالرغم من انه يعرف الافضل . ولكنه يجب ان يختار**[2] . ولذا خطر له في بال ، انه من وجهة نظر معينة ، حتى ولو كانت تبعد عن ايمانه بعد السماء عن الارض ، ليس هنالك ما هو افضل وما هو اسوأ وانما هما من مخاليق التفكير وحسب ، حتى عندها ، لا بُدَّ له من

---

(1) Manheim, K., *Ibid.*, p. 49. Also quoted in Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 8.

(2) هذا ليس ، عمليا ، بالفرض المحتوم عليه . وإلا ، فهو ليس بحر .

ويعود الاستاذ لويس نفسه في نهاية هذا المقتبس بالذات ليفسح المجال لما نذهب اليه .

أن يجابه اقسى حالات الخيبة اذا هو قرر انه من الافضل ألاّ يختار »[1] .

« The requirement to make assessment of worth and of validity beyond the bounds of what is merely subjective and relative to himself *is one which the self-conscious being can not set aside*. To repudiate it would vitiate his very prupose, consciously and deliberaty adopted. That which is aimed at must be better than what is, and better than what will be without the satisfaction of this aim; otherwise the aim is fatuous and any activity directed to it reduces-as Schopenhauer would have it-to a nauseous inability to quell the striving will, No; the innocent animal that acts on impluse and knows of good and evil only as feelings visited upon him, may espace all questions *but the creature that sometimes must decide his act can not repudiate the question* of a good and bad which is not relative to his inclination merely: he can not fail to judge of worth among the alternatives from which he has to make his *choice*. *He may do better or he may do worse, and knowing the better he may do the worse: but chose he must*. And if it occur to him that from some point of view, infinitely removed from his illusionment, there is no better and no worse but thinking makes it so, *still he will but commit the completest of all self-frustrations if he decide that it is better* not to chose. » [2]

ويقول مفكر فرنسي :

« ما الانسان الا يراع ، اوهى ما في الطبيعة ، ولكنه يراع مفكر ، لا حاجة ان يتجند الكون برمته ليسحقه : فلفحة بخار ، او قطرة ماء ، كافية لان تقتله . لكن الانسان ، وان سحقه الكون ، لا يبرح أعظم قدرا مما يقتله ، لانه يعرف انه يموت ، وافضلية الكون عليه لا يعرف الكون منها شيئاً .

قدرنا كله في الفكر . فالى هنا ينبغي ان ننتسب لا الى مدى ولا الى مدة نعجز عن ان نملأها . فلنعمل اذن على حسن التفكير ، فان فيه مبدأ الادبيات »[3] .

---

(1) س . أ . لويس ، ارثنا الاجتماعي ، مطبعة جامعة انديانا ، بلومنجتون ، ١٩٥٧ ، ص ص ٤٩ - ٥٠ (التوكيدات لنا)

(2)

C. I. Lewis, *OUR SOCIAL INHERITANCE*, Indiana University Press, Bloomington, 1957, pp. 49-50 (Underlining Mine).

(3) بليز بسكال (من كتابه « خواطر » ، ترجمه عن الفرنسية ادوار البستاني) المقطع ٣٤٧ اقتبسها النهار ، الاحد بتاريخ ١٩٧٧/١١/٦ ، ص ٧ .

هذا هو المفكر الفرنسي الشهير بليز باسكال يقرر ، على خطى الاغريق ، هويّة الانسان .
« قدرنا كله في الفكر ، فإلى هنا ينبغي ان ننتسب » .

تلك الهوية يختزلها الفكر ، لدى باسكال ، كما كانت لدى الاغريق وما ساد الفكر الحضاري بين عصريهما .

ولكن هل هذا وصف لواقع أم هو بالاحرى مطلب « ينبغي » تحقيقه لأنه افضل من الواقع ؟ و« الينبغي » في المقتبس المدروس ، لذلك ، ينبغي ان تعطي حقها من الاهتمام . فاذا كان موقف باسكال يعبّر عنه هذا المطلب ، فإنه بذلك يختلف ، بعض الشيء ، عن الموقف الاغريقي . وبمقتضى هذا المطلب تصبح الاسئلة التي توجه اليه غير الاسئلة التي يجابهها وصفاً لواقع .

وعلى الحالين : حال المطلب المبتغى تحقيقه ، وحال كونه وصفاً لواقع من الافضل ان يُرفض .

ولا ندري ، في الواقع ، ما اذا كان باسكال يعي هذا التمييز المنهجي بين الحالين وخصوصاً في مجال هذه القضية . ذلك لأنه في هذا المقطع المدروس يتكلم لغة المطلب ، والدليل على ذلك هو تعبير « الينبغي » المشار اليه . ولكنه في مقطع مغاير[1] يتكلم لغة وصف الواقع حيث يقول « . . . لا استطيع ان اتصور الرجل ولا فكر له »[2] . ولكن هذه قضية اخرى .

المقابلة التي تستدعي الانتباه والتي يعبّر عبرها المفكر الفرنسي الى تقرير غايته : هويّة الانسان ، هي المقابلة بين القوّة والفكر ،هذا من جهة ؛ثم وضعها على سلّم من القيم ، من جهة ثانية .

فالانسان ، على ضعفه ، اذ هو « اوهى ما في الطبيعة » ،« لا يبرح اعظم قدرا مما يقتله لأنه يعرف انه يموت » ، اذ هو « يراع » ، ولكنه « يراع مفكر » .

والكون الذي يسحق الانسان لا يعرف « افضليته » على الانسان . فهل جهله لهذه الافضليّة ينفيها ؟

اذا كانت المعرفة هي مقياس « العظمة » و « الافضلية » كما يتضمن القسم الاول من المقتبس السابق المدروس ، كان الجواب عن هذا التساؤل بالايجاب .

---

(1) المرجع المذكور ذاته المقطع ٣٣٩ .

(2) المرجع ذاته .

«غير ان قوله : «وافضلية الكون عليه لا يعرف الكون منها شيئاً» يضفي على الكون «افضلية» بالرغم من عدم معرفته لهذه «الافضلية» . ام انه يقول : «افضلية» ، ويعني «اقووية» ؟ اما هذا ؟ واما يناقض القسم الاول من المقتبس المدروس القسم الثاني منه .

ونرجع للمقابلة بين القوّة والفكر . فقد سبق ان تبين لنا ان المعرفة تحمل الانسان «اعظم قدراً» من الكون الذي يسحقه . والمقتبس الثاني قسمان : قسم يزكّي هذا التفسير والقسم الثاني يضفي على هذا التفسير ذاته ظلالاً من الشك .

«قَدْرُنا كله في الفكر ، فإلى هنا ينبغي ان ننتسب لا الى مدى ولا الى مدّة نعجز عن ان نملأها» .

التساؤل المشكك بالتفسير السابق هو : ماذا لو كنا لا نعجز عن ان نملأها؟ هل يصبح انتسابنا الى تلك المدّة ، وبفضل مقدرتنا على ان نملأها ، مشروعاً ؟ اذا كان الأمر كذلك ، وهذا ما يوحي به هذا المقتبس ، اصبحت المقدرة (القوّة) لا الفكر ، هي مقياس الانتساب . وعندها تبطل صحة المبدأ : «قدرنا كله في الفكر» . بالاحرى يصبح قدرنا ، ولو جزئياً ، متعلق بقدرتنا .

وهذا ، وان كان من الظاهر ان باسكال يتنكر له ، هو الأقرب الى وصف الواقع الانساني[1] مما يذهب اليه المفكر الفرنسي الشهير .

يبقى تعليقان سريعان ، بالنسبة للمقتبس المدروس ههنا ، يتعلقان بالقيم وبالتالي بالأدبيات .

الأول ، يتناول سلّم الأولويات . ومع الاعتراف بأن الرجوع الى المجتمع والمقاييس الحضارية المتعارف عليها ، والشرائع السماوية والى ما اليها من الترجحات ومطلقات او اوهام او ايديولوجيات - نقول ان الرجوع الى جميع هذه الاعتبارات او الى بعضها امر يفيد في وضع قيم معينة على مراتب مختلفة ومعينة على سلم الاولويات . غير انه ليس بالحاسم . الامر الحاسم في هذه القضية هو التفضيل الذي يتبناه صاحب العلاقة القائم بالاختيار - والذي تلعب فيه حريته الاصيلة دوراً ملموسا وهاما .

والثاني يتناول خاتمة هذا المقتبس التي تقول:

---

(١) راجع لتفصيل هذه القضية الدكتور ملحم قربان :

أ - الحقوق الانسانية ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٧٩ ، مقطع : «الالتزام و«الانا»» .

ب - المشكلات ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، بيروت ، ١٩٨٠ ، بحث : «الناس متساوون بأي معنى؟» .

ج - «الاخلاق والمجتمع» ، طبعة رابعة ، بيروت ، ١٩٧٤ .

د الواقعية السياسية ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٢٥٤ .

« فلنعمل اذن على حسن التفكير ، فإنّ فيه مبدأ الأدبيات » .

فمن جهة ، انه تحصيل حاصل ان « نعمل على حسن التفكير » ـ خصوصاً اذا عنى هذا ، مع ما يعني ، الاعتناء المنهجي بتفكيرنا سعياً وراء التخلص من شوائبه بقصد الاستقصاء عن صوابيته وصحته . وهذه مقدّمة حضاريّة تفترض الاساس لجميع تصرفاتنا الحضاريّة .

أما قوله ، من جهة ثانية ، « فإن فيه مبدأ الأدبيات » فهو قول فيه نظر : ان حسن التفكير ، او صحته وسلامته ، مبدأ يطال جميع ما يقوم به الانسان العاقل من امور . وبالتالي ، ومن هنا ، ارتباطه بالادبيات .

أما ان يكون « فيه مبدأ الادبيات » فهو مبدأ غامض بعض الشيء ـ وعلى وجه الخصوص تبغي الاشارة الى ان منطق الصحّة والصواب يختلف عن منطق الخير والشر . ومن هنا ينشأ اختلاف هام بين المنطق او علم السلامة في التفكير وبين الأدبيات او الاخلاق او علم التمييز بين الخير والشر وبالتالي بين ما يجب على الانسان ان يقوم به بصفته خيرا وما يتعين عليه محاربته والتنكر له بصفته شراً .

فعلى قول ج . ل . بريرلي « المبادىء التجريدية في السياسة هي مرشدات غير جديرة[1] » ، وبالتالي تعرّض من يرغب بتطبيقها لمخاطر مهلكة » . بالامكان التوسع في مشروعية تطبيق هذه الوصية حتى تشمل حقولاً كثيرة من مرامي الانسان الاجتماعية غير الحقل السياسي . ويتم هذا التوسع في تطبيق هذه الوصية الصالحة دون التعرض الى اخطار محرجة . ولكننا يجب ان نتذكر دائماً وأبداً ان المبادىء المجردة ، وبالرغم من كونها مضللة احياناً ، تظل مرشحة لان تقوم بمهمة الهداية الموجهة للتصرفات الانسانية . ويقوى تأثير هذه المبادىء الملموس عندما تتلبس بلباس الايديولوجيات[2] .

القوّة ، وحدها ، كالنار قد تلتهم ذاتها .

« كالنار تأكل ذاتها إنْ لم تجدْ ما تأكله »

والعقل بالمقابل وحده ، قد يعجز عن الوقوف صامدا وجامداً امام تيارات الضرورات الحياتية المتوحشة .

---

(١) آ ـ Brierly, J.L., *The Law of Nations*, Oxford, 1949, p. 104.

ب ـ ينبغي ان محاكم النظرية لا تقتضي مبادىء مسبقة او مفاهيم مسبقة وغير ذات علاقة بالحقيقة الواقعية » . انظر : Morgenthau, Ibid. .

(٢) لم تلعب الايديولوجية الدور الاولي في العلاقات الدولية التاريخية . ولكن هل يمكننا ان نستنتج من هذه المقدمة ان الايديولوجية لم تلعب مطلق دور في هذه العلاقات ؟ لو فعلنا ذلك لارتكبنا خطأ بينا . لقد لعبت دورها ، دوراً هاماً . وحيثما تتوافق المصالح القومية والايديولوجيات الملازمة في امة ما ، يصبح ممكناً جعل الحرب القومية تظهر بمظهر الحرب الايديولوجية . عندها تقوى معنويات الشعب ويشتد حماسهم . وبانت أهمية نتائج الحروب الدولية بمظاهرها القومية والقوية أكثر منها بمظاهرها الايديولوجية . فالاتحاد الكبير ضد فرنسا نابوليون صد فرنسا وأنقذ التوازن الضروري الاوروبي ولكنه لم ينجح في وقف انتشار الافكار الثورية . انظر Carleton, W. G., *Ibid.*, pp. 547-548 .

تبقى الدرجة التي ينبغي ان تمازج[1] نسبتها عبرها بشكل يخدم الالتزامات الحضارية المعنية بافضل وجه . والجواب الصحيح عن هذا التساؤل يتساند فيه الموقف النظري القبلي من جهة ، والمعطيات الموضوعية لواقع الحال من جهة ثانية . فالجواب المؤمّن للسؤال هذا الملح لا يمكن ان يعطى بطريقة تشفي غليل ذلك الالحاح ـ اللهم الا اذا استخففت بمطالب المنهجية المؤمّنة . وفي عملية ترويض ذلك الالحاح يتعاون العلم والفن ـ العلم لتقرير الامور الكمية بدقة متناهية ، والفن لتنسيق هذه الدقيقات وما يصعب عليه التحديد الدقيق مما هو من نوع نزوة الحصان الجموح .

هـ ـ الاخلاق :

وماذا عن الادبيات ؟ ومرة ثانية تعتبر اشارات مورغنتو الى الضمير الحي[2] ، والى العنصر المعياري[3] « في الحقل السياسي المستقل والى الاخلاقيات السياسية[4] اعترافات بقيمة الادبيات وبفاعليتها عوامل مقيدة للقوة وللمصلحة في تسييرهما للتصرفات السياسية . ومرة ثانية تخفق اعترافات مورغنتو في ان تكون عادلة . ان هذه الاعترافات لا تفي الادبيات حقها .

وكذلك تخفق ، ولكن لدرجة اقل تعسفاً ، التشريعات التي يستعرضها كينيث تومبسون بمناسبة مروره على الادبيات[5] .

غير أننا بومن زاوية الواقعية المرمّة ، لا نذهب الى حدّ القول بأن توفّر الاسس الاخلاقية ، كالعدالة مثلاً ، يضمن الحل النهائي للمنازعات بين المتخاصمين . وقد بيّنا في مناسبات مغايرة[6] ان وجود مثل هذه الاسس ليس حتى بالشرط الضروري لمثل تلك الحلول . قد تحصل مثل هذه الحلول حتى بمعزل عن مثل تلك الاسس . لحصول مثل هذه الحلول منطق معقّد وكثير المتغيرات ، وبالتالي يصعب التنظير العام بالنسبة اليه . ومن جملة المتغيرات ذات الاهمية وذات العلاقة بهذا الموضوع هم الناس انفسهم اصحاب القضية ـ فرقاء النزاع .

ولذلك يصح طلب تعديل قول كيلنغ في المقتبس التالي :

---

(١) يفترض هذا ان المزج والتنسيق بينهما هو عملية ممكنة . راجع لذلك كتابنا القانون الطبيعي في سلسلة قضايا الفكر السياسي . قيد النشر . وكذلك كتابنا الحقوق الانسانية ، طبعة ثانية ، بيروت ١٩٦٩ ، بحث : القانون الطبيعي الجديد » .

(٢) Morgenthau, H., *Ibid.*, pp. 82, 8, 23.

(٣) *Ibid.*, p. 7.

(٤) *Ibid.*, p. 9.

(٥) Thompson, K., *Ibid.*, p. 135.

(٦) الدكتور ملحم قربان :

أ ـ المنهجية والسياسة ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٧ ، بحوث : « ضرورة المنهجية » ، « وتعريف السياسة » و « الثورة » .

ب ـ المشكلات ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، ١٩٨٠ ، بحوث : « مفهوم التاريخ في نحن والتاريخ » ، مقطع ١٢ ، و « نظرية التوازن الأدبي في التاريخ » و « سياسة التحرر » .

« وليست الازمة الايرانية الاميركية سوى تمهيد لاعادة ترتيب الاوضاع السياسية الجغرافية التي اوجدتها خدمة لمصالحها ، البلاد المنتصرة اثر الحربين العالميتين . وقد عملت هذه البلاد باسم حقوق الانسان ، التي كانت تنتهكها في الواقع ، وباسم الحرية ، التي كانت تقتلها ، وباسم مبدأ في التعاون كان يرفض عملياً الحوار مع الضعفاء . نحن على ابواب ازمنة جديدة . وعلى المسؤولين السياسيين ان يعوا ذلك قبل ان يفوت الاوان . اذ « لا شيء يحل ابدا ، طالما النتيجة غير عادلة » كما يقول كيلينغ »(1).

فحتّى يصح قول كيلنغ ينبغي ، على الأقل ، أن تدعمه الالتزامية : اي ان يكون الاطراف المعنيين بالحل ملتزمون بالقبول « بالحل العادل » .

وتبقى التهم المساقة في القسم الاول من المقتبس المدروس تهماً تطال المدرسة الواقعيةَ التقليديةَ ـ وان ببعض من التحفظات . ومن هنا ، وان ضمنا ، نتفق نحن وكيلينغ والمفكر الفرنسي الكبير بيار روسي على ضرورة تعديل مبادىء تلك المدرسة حتى تصبح الية. بنا ـ ابناء حضارة القرن العشرين .

اننا نبغي سد عجزها الحضاري .

أمّا كيف يسد هذا العجز في فواتير الواقعية السياسية فهو امر سنتاح لهذه المحاولة فرص كثيرة لمعالجته .

و ـ القانون :

والقانون هو دون شك عنصر اولي من العناصر المقيدة للتصرف الانساني السياسي . وحتى على الصعيد الدولي ، حيث تضعف فعالية القانون ، حتى على ذلك الصعيد ، نرى ان لاعتبار الاتفاقيات والمعاهدات الزاماً . وذلك عبّر مفهوم القانون الدولي . وأما المقابل الملازم لهذا الاعتبار فهو الثقة المتبادلة للناس بعضهم ببعض وللدول بعضها ببعض .

ولكن الشروط المحدودة لهذه الفعالية ـ الشروط التي تصح على العناصر المحدودة الاخرى التي سبق ذكرها ـ تمد جذورها عميقاً في تربة الديناميكية للظروف المتغيرة ، وتعير اذناً صاغية للمزايا المعلومة في الطبيعة الانسانية ، وتتلمس بشيء من الحذر ، عوامل القوة ، والعوامل الأخرى المؤثرة في حدة التنافس ، بين المتنافسين . والا تعرضت لمخاطر الهلاك :

« اذا اصر القانون الدولي بشيء من التزمت على القوة الالزامية للمعاهدات » فلا بُدَّ وأن يعزم معصبه . لان ذلك يقود المتضررين من تطبيقه الى التنكر له ومخالفته .

« ينبغي على مطلق نظام قانوني ان يحلّق بقارب الخلاص بين صخرتين :

« تعطيل التزامات الثقة المتبادلة بالتدخل بشروط التعاقد بين فريقين ، هذا من جهة ، ومن

---

(1) بيار روسي ، « تأملات حول الأزمة الاميركية ـ الايرانية » ، الحوادث ، العدد ١٢٠٨ ، الجمعة ٢٨ كانون الاول ١٩٧٩ ، ص ١٩ .

جهة ثانية ، اجبار تنفيذ التعاقدات المجحفة او التعاقدات التي عفى عليها الزمن »[1] .

إننا نعرف ، ولا شك ، حوادث كثيرة تبين ان الدول تنكرت لتعهداتها فانكرتها بقطع النظر عما اذا كان أو لو لم يكن لها مبررات ادبية تخولها طلب تعديل بنود هذه الاتفاقات ، وبالرغم من ان لديها بينات قوية تدل على عدم امكانية القيام بهذه التعديلات ضمن اطار القانون . ما يشكل خطراً اكبر ، بالنسبة للنقطة موضوع البحث ، هو ان هذه « التنكُرات » قد قبلت وعفي عنها .

اذا عنى هذا شيئاً ، فظاهرة على الاقل من ظواهر معناه ان القانونية المتطرفة تهزم غاياتها . انها تشعل ناراً قد تنتهي بالتهامها . فمن هذه الزاوية هي والقوة توأمان . منطق مصيرهما واحد . ومن هنا تنشأ حاجة احداهما للثانية .

ومن جهة اخرى ان الشيء ذاته المبحوث ، او بالاحرى المستنتج ، لا يعني حتماً ، كما تصور مورغنتو ، ان القانون هو مجرد وسيلة ايديولوجية تنكرية تخفي بدخانها المكثف بدعاية المتبني لها « قوة معبرة عن مصلحة » .

ينّهي بيرسي كوربيت دراسته الواقعية في كتابه **القانون في الدبلوماسية** بالمقطع الاستنتاجي التالي :

« تبين دراستنا ان الحكومات لم تتوان في ميلها نحو صيغة علاقاتها المتبادلة بمقتضى القانون . وتبين لنا ان الدول قد حققت نجاحاً تقدمياً معتبراً بما يتعلق بتنظيم التفاصيل لهذه العلاقات المتبادلة بينها ، كما تبين انها خطت خطى واسعة نحو قبول الاساليب السلمية لفض النزاعات ، ونحو تحسين هذه الطرق السلمية وتشذيبها . . . بقدر ما يلعب القانون دوراً ما بين الدول ، فهو يفعل ذلك بفضل مرونته الزائدة ـ المرونة التي يقضي بها المسؤولون المتجردون بروحة وتؤدة في ضوء المصلحة العامة . بل المرونة التي يقصد منها ان تخدم المصلحة وقد حددتها كل دولة من زاوية مصلحتها الخاصة والذاتية . . .

« ولا يترك الدرس المنتظم للدبلوماسية أيَّ شك بما يتعلق بالتفكير المتبع في التنكر للقواعد القانونية المزعومة »[2]

وكذلك يستنتج ا . نسبوم بعد اشاراته المقصودة للحوادث في الحرب العالمية الاولى ذات العلاقة العلمية بالشريعة الدولية ، العِبَر المعبر عنها بالمقتبس التالي :

« ينبغي ان نقر ، ودون ان نتعرض للسؤال المحرج : لاي مدى يمكن ان يبرر استخدام كل وسيلة من الوسائل المذكورة سابقاً باللجوء الى القانون الدولي ، بأن القانون الدولي يهمل اهمالاً تاماً . وعلى العموم ظل القانون الدولي ، وللدول المحايدة على الاقل ، مرشداً مقبولاً وموجهاً يطاع ، ومبرراً للسياسات التي تتبع ـ هذا عدا الاحترام للمجهولين

---

(1) Brierly, J.L., *Ibid.*, p. 141.

(2) Corbett, P. E., *Law in Diplomacy*, Princeton, N. J., 1959, pp. 24, 56, 57, 75. 95, 190- 191, 252, 271.

السياسيين وللحصانات التي يتمتع بها الدبلوماسيون . بالطبع كانت هنالك حوادث بسيطة وشاذة وبعض التعديات على القانون تعدحت احياناً . . .

ولكن الاخطاء كانت دائماً من طبيعة الحوادث المعزولة . وبدون شك تمتع القانون الدولي في الحرب العالمية الاولى باعتبار اكبر واحترام ازود مما تمتع به ابان الحرب الثانية ـ هذا مع العلم انه ابان هذه الحرب الثانية حتى حكومة هتلر ، وحتى قبيل شهريها الاخيرين حين عانت غيبوبة المنازعة الاخيرة ، التزمت الى حد ، بواجباتها حسب مؤتمرات الصليب الاحمر في جنيف . وبالنسبة لسجناء الحرب ، بواجباتها حسب معاهدات الهاج [1] .

ز ـ الوهم :

وقد لعب الوهم ، عبر التاريخ وكطريقة تربويّة ، مروِّضاً بارعاً من مروضات القوة . و«البعبع» هو المثل الابرز في هذا المجال . ان الام التي تخيف ولدها « المتشيطن » بأمثال متعددة من هذا البعبع لتقدم لعقول المتأملين المثل الاكبر سذاجة والاوضح وهميّة في تاريخ الانسان .

وعلى الرغم من سذاجة المثل وبساطة من سلكت عليه الحيلة وطفوليّة تفكيره تبقى العبرة عبرة حيّة للمتأملين .

صحيح اننا لا نريد ان نقع فريسة الوهم ، ولكن الواقع هو ان تاريخ البشريّة يعج بأمثال تحكمه بمصائر الكثيرين .

وتحتاج هذه القضيّة لمعالجة مستقلة .

غير اننا ، وكمدخل لتلك المعالجة ، نتعرّض لبعض مظاهرها .

« وحقيقة مقبولة لدى ملايين الناس لا تظل تتميّز ، نفسانياً واجتماعياً ، عن مفهوم ميثولوجي معتاد » [2] .

«A Scientific truth, accepted by millions of men, no longer differs psychologically or socially from an accustomed mythological concept» [3]

وماذا يمنع وهماً كهذا ان يلعب دور المثال او الغاية المرتجاة في اطار الحالة الادبية ؟

اولم تصبح ، بفضل تطور العلم الحديث والتكنولوجيا المتقدمة لهذا العصر ، بعض الاوهام اقدر من كثير من الوقائع الموضوعيّة على خلق الآثار الرهيبة والنتائج المرعبة ؟

٤ ـ استقطاب :

نعود الآن إلى همنا القلق المباشر . ومحور هذا الهم هو تبرير قبول المبادىء الادبية ، على المستوى ذاته من الاهمية الذي تشغله المصلحة القومية او القوة في معرض تأثيراتها على التصرف

---

(1) Nussbaum, A., *A Concise History of The Law of Nations*, N. Y., 1947, p. 247 .

(2) ريمون آرون .

(3) Raymon Aron, «The Diffusion of Ideologies», p.4. *Political Thought Since World War II*, Ed. by W. J. Stankiewicz, The Free press of Glencoe, London, 1964 See also *Confluence*, Vol.2 1953 . March , pp.3-12

السياسي ، وبالتالي في معرض تفتيشنا عن القوى او الاعتبارات المحددة للاصطراع بين المصالح والدوافع وراء السيطرة . بالطبع هذا على الصعيد الفكري المبدئي فحسب .

اما على الصعيد العملي فقد تختلف الصورة باختلاف القائمين بالاعمال السياسية . ذلك لأن امام القائم بالاعمال السياسية فرص اختيار هائلة . وبناء عليه فقد يقرر ، مستغلاً حقه هذا في الاختيار ، ان يهمل اما المبادىء الادبية ، واما اعتبار التصارع القووي ، واما الدوافع الانسانية نحو التسلط ، واما المبادىء العقلانية ، واما القواعد القانونية ، واما اللاعقلانيات . فهذا من حقه في سياق مبادىء منهجيتنا المعتمدة . ولذلك يصبح التشريع[1] من جهة شخص اومفكر لما هو واجب على الآخرين فعله في ظروف معينة اغلوطة لا تليق بالواعين السياسيين عملياً او فكرياً . اذن ما يهمنا الآن هو ان نفسح المجال على صعيد المبدأ فحسب ـ لجميع الاعتبارات[2] المار ذكرها ـ بأن تكون مرشحة للاختيار من قبل العاملين في الحقل السياسي . اما السؤال : « ما هي الاعتبارات التي اتخذت ، او تتخذ ، في حالة معينة من قبل سياسي معين ؟ » ، ام هذا السؤال ، فهو سؤال تجريبي . ولا تصح الاجابة عليه ـ بالرغم من اننا نحاول ان نضع شروط هذه الاجابة وقواعدها العامة ـ الا بعد دراسة تجريبية للوقائع والظاهرات والحوادث ذات العلاقة العلمية به .

اذن ، وعلى صعيد النظرية ، يصح ترميم الواقعية السياسية بطريقة تحقق شيئاً من التوازن المقبول بين هذه الاعتبارات جميعها بمعنى اننا نفسح المجال أمامها جميعاً ـ وحتى للاعتبارات التي لا نعرف حتى الآن ، ولكن يمكن أن يتبين ان لها علاقة علمية بالتصرف السياسي ـ لكي ترشح نفسها للقبول ، وذلك لأنها لها حق بذلك ، من قبل السياسي ـ نقول يُصبح ترميم الواقعية السياسية بهذه الطريقة من ابرز واوضح اهداف هذه الدراسة . وغني عن الايضاح ان الواقعية التقليدية هدمت هذا التوازن ، بل قضت عليه .

ولكن ، ومع تحقيق هذا الهدف ـ هدف التوازن على صعيد المبدأ ـ بين الاعتبارات المار ذكرها ، تلز مصاعب عديدة لزومها ـ عند تلك النقطة بالذات ، تبدأ صعوبات من نوع آخر ، وبعضها طبعاً صعوبات منهجية .

وانه لتحصيل حاصل ان يكون موقفنا سلبياً بالنسبة للسؤال : « هل تعرّف القوةُ السياسةَ ؟ ان القوة لتعجز عن القيامَ بهذه المهمة . ولا عجب في ذلك بالنسبة لنا ، هذه مسألة ، بالرغم من انها هامة وحيوية ، بالامكان ان تنتظر معالجتها مناسبة افضل .

واذا كانت القوة لا تعرّف السياسة ، فما هي علاقة القوة بالسياسة ؟ انها بها لذات علاقة وثيقة ، ووثيقة جداً ، هذا امر اصبح واضحاً . اما ما العلاقة العملية الدقيقة ، وبشكل محدد ومثبت ما بين السياسة والقوة ؟ فهذا سؤال لا يصح ان يجاب عليه قبلياً في نطاق ترميمنا هذا ،

---

(1) براجع لتفصيل هذا المبدأ للمؤلف المنهجية والسياسة ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧ ، بحث ٤ « بحث التشريع المنهجي » .

(2) ونرى هنا بالضبط مكمن التبرير المنطقي للمبدأ : « تحدّ القوة القوة » .

للواقعية السياسية . وذلك لأن هذه العلاقة ، وخصوصاً على الصعيد العملي ، يمكنها ان تتلبس اصباغاً وظلالاً متعددة . وحسبُ هذا الاطار العام للقواعد والمفاهيم السياسية انه يوفر المبررات النظرية لهذا الامر المرن والواقع الديناميكي المتغير دائما وابدا لكثرة الاعاصير التي تعصف به

الفصل السابع

المسألة السياسية

رتبة القوة في السياسة تتأثر إلى حد بعيد بمواقف السياسيين منها . انها متغيرة تتبدل تحت تأثيرات اكثر من عامل ، في سياق منتظم من مقاصد التقنية لعناصر الفوضى كي تصب في خزانات تسهل السيطرة عليها . هذه نتيجة طبيعية لبحوثنا السابقة .

والتواصل بين العنف واللاعنف من اهم الاعتبارات التي يسوقها التاريخ قوافل في ادغال العصور التي قطعتها البشرية تفتيشاً عن احلامها .

« ان مهمة الديبلوماسيين ، على مذهب البعض ، هي ان ينقلوا السلم ، حتى اذا ما خسروه ، يتنحون عن مسرح السياسة العالمية حتى يستعيده العسكريون ثانية . تصبح عند ذلك مهمة العسكريين ان يربحوا الحرب ، حتى اذا ما ربحوها تواروا عن الانظار حتى يعود الديبلوماسيون فيخسروها ثانية »[1] .

وهكذا علق وزير الخارجية الاميركية ، كورديل هل (Cordell Hull) على نهاية اتصالاته باليابانيين قبيل بيرل هاربر (Pearl Harbor) :

« كان علي ان اتحمل مسؤولية الاستنتاج بأن المرحلة الديبلوماسية من المحادثات قد انتهت ، والقرار بأن مهمة حماية الامة قد انتقلت الى يدي الجيش والبحرية »[2] .

اما النتائج الاخرى التي توصلنا اليها من غربلة المبادىء والمفاهيم الأولية للواقعية السياسية كما يعبر عنها كتاب السياسة بين الأمم وكتاب الواقعية السياسية وازمة السياسة العالمية ، ومن اعادة النظر في ترتيب هذه المفاهيم بمقتضى الاهمية التي تليق بكل منها ، ومن تشذيب المفاهيم التي نمت على الطبيعة زوائدها ، ومن رفض الافتراضات الفضفاضة التي تستند اليها قواعدها المتطلعة بشغف الى

---

(1) Fox, W.T.R., «Diplomatists and Military People», in Kertesz, S.D. and Fitzsimons, M.A., *Ibid.*, p. 35

(2) Hull, C., Memoirs, N. Y., 1948, II, P.1109. (Also PP. 1080, 1101-1106)

اسانيد ، ومن التنكر الى بعض النتائج المستنكرة التي يتحتم على الملتزمين بمباديء الواقعية ان يتحملوا مسؤولياتها ، فينبغي ان لا تغيب عن ذهن الدارس المفهم .

١ ـ الادبيات :

لقد سبقت الاشارة الى عناقيد القضايا المتعلقة بالاعتبارات المقيدة للقوة في التصرفات السياسية على الصعيد الدولي وعلى المستوى القومي . ومن ابرز هذه القضايا اعادة النظر في الدور الذي تلعبه ، او يمكن ان تلعبه الاخلاق والادبيات في السلوك السياسي . وما صح على الاخلاق يصح على الاعتبارات المغايرة لها ، كالاقتصاديات ، والقانون ، والعقلانيات ، واللاعقلانيات . ولا تكرر الاشارة الى المصلحة القومية .

٢ ـ طبيعة السياسة :

أ ـ تعريف السياسة :

من عواقب بحوثنا السابقة ما يتعلق بمفهوم الطبيعة السياسية او الدبلوماسية . عندما تكون القوة الوسيلة ، والغاية المباشرة ، وربما الدافع ، للعمل السياسي ـ كانت هذه المكيفات واضحة ظاهرة جريئة ام كانت مضمونة تتلبس الايديولوجيات متنكرة ـ يصبح القائم بالاعمال السياسية على المسرح السياسي مضطراً للتمثيل ـ التمثيل الذي يخفي طبيعة افعاله السياسية الحقيقية[1] . انه يلبس القناع في الحالة الثانية ولا شك ، بحكم طبيعة دوره . والقناع هذا هو الايديولوجية السياسية ـ التلبس الواعي ، بقدر يقوى ويخف مع الظروف طبعاً ، بملابس تخفي تحتها الطبيعة الحقيقية للسياسة ـ الطبيعة التي عرفت ، لما انسجمت مع مصلحة الممثل ، اي مصلحة القائم بالاعمال السياسية[2] . المقصود اذن ان يعكس القناع او اللباس الفكري لا ما ينطوي عليه اللابس من حقائق ، كما هو مفترض ، بل ما يستسيغه الجمهور ، حسب تقدير الممثل ، من الوان واضواء . بكلمة ، يقصد بهذه الحالة تجنب العواقب الوخيمة التي تنتج عن الاعتراف الجريء الصريح وبطبيعة السياسة الحقة .

الا ترمي هذه النظرية ، اذا صحت ، ظلاً ثقيلاً واسود على طبيعة السياسة والسياسيين ؟[3] انها تجعل من السياسة لعبة قذرة ـ لعبة يحتكرها ، او بالاصح يحتكر النجاح فيها ، المراؤون .

لقد عرّفنا السياسة في مناسبة مغايرة[4] . تهمنا الآن مقابلة ذات علاقات بهذه الموضوعية .

ب ـ ت . هـ . غرين(T.H. Green) والسياسة والاخلاق :

« ان التقدّم الأخلاقي للإنسانية لا يتحقق واقعياً إلا في تكوين الافراد (الناس) ذوي الشخصيةً

---

(1) Morgenthau, H., *Ibid.*, pp 13, 80, 81, 205.

(2) *Ibid.*

(3) ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧ ، الفصل الأول مقطع « تعريف السياسة » . وكذلك بحث « الثورة » .

(4) المرجع ذاته .

المتكاملة »[1] .

«The moral progress of mankind has no reality except as resulting in the formation of mor perfect individinal characters (1)

« . . . الدعوى (او الحق) من قِبَل الفرد بأن تكون له سلطات يؤمّنها له المجتمع الذي يعيش فيه والدعوى المقابلة من قبل المجتمع بأن يمارس بعض السلطات على الفرد ، تستندان معا الى واقع ان هذه السلطات ضرورية لتحقيق مهمة الانسان (الفرد (ككائن ادبي (اخلاقي) : أي لكي يكرس نفسه تكريساً فعلياً للعمل على تطوير الشخصية الكاملة (المتكاملة) في نفسه وفي الاخرين»[2] .

«... The claim or right of the individual to have certain powers sectured to him by society, and the couter- claim of society to exercise certain powers over the individual, alike rest on the fact that these powers are necessary to the fulfilmant of man's vocation as a moral being, to an effectual self- devotion to the work of developing the perfect character in himself and others»[2]

اذا سلمنا بما يقدّمه الفيلسوف الانكليزي الشهير المنتمي الى المدرسة المثالية تبينت لنا بعض الأمور (المبادىء) الهامة . ولكي نتحاشى الوقوع في شرك التشريع المنهجي لا نسلم بما سبق بصفته الموقف السليم الوحيد الذي ينبغي ان يتبناه السياسي : مواطناً او مسؤولاً ، بل بصفته تصوراً من مجموعة تصورات يمكن ان يختاره اذا تناسق مع قيمه وسلم تلك القيم واختياراته السابقة ونظرته المستقبلية للحياة الفضلى التي يقرر المفاخرة بتحقيق مآثرها واهدافها .

ويبقى للتسليم بما سبق اكثر من فائدة . الاولى ان يجعل تحقيق المصلحة[3] العامة شرطاً من شروط تطبيق الحقوق الطبيعية وممارستها . وقد لاحظ[4] الاستاذ غرين نفسه هذا الأمر . وكنا نحن بدورنا ، وبمعزل عن الاعتبارات التي يستند هو لها قد توصلنا ، ولاعتبارات منهجية في الاصل وفكرية كذلك ، الى الاستنتاج ذاته [5]

والثانية ، أن يجعل التطور الاخلاقي للشخصية الانسانية غاية المجتمع السياسي ومقصد تطوره والمقياس الذي ، بالنسبة اليه وبمقتضاه ، يقاس هذا التطور .

---

(1) ت . هـ . غرين ، محاضرات في مبادىء الالتزام السياسي ، مرجع مذكور ، ص ٢٤ .

(2) T.H. Green, *Lectures on the Principles of Political Obligation*, New York, 1927, P. 24

(3) المرجع ذاته ، ص Ibid., PP. 41 and 42, 43

(4) المرجع ذاته Ibid., 44 and 45 40 .

«Thus morality and political subjection have a common source». And *both* imply the twofold conception, (a), «I must though I do not Like», (b), «I must *because* it is for the common good which is also my good.» (Ibid. Sect. 117 and 118, pp 124- 126).

(5) الدكتور ملحم قربان ، المشكلات ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، مرجع مذكور سابقاً ، بحث « سيادة الدستور في لبنان وشرعية قانون الاصلاح » .

ونحن لسنا ببعيدين كل البعد عن هذه الاعتبارات . غير أننا ، ولتحاشي الوقوع في شرك التشريع ، نتركها مقترحات تتمنى على اصحاب العلاقة من السياسيّين والمواطنين على حدّ سواء ان يأخذوا بها . فإن أخذوا كنا سعداء بتبنيهم لها ، وان رفضوها ، وهذا من حقهم بفضل الحرية التي يتمتعون بحقهم بممارستها ، تبقى علينا مهمة المقارنة بينها وبين ما يتبنون . وربّما اختاروا مبادىء أفضل منها وأنسب .

والثالثة ، أن تطوير الشخصيّة المتكاملة وتنمية مقوماتها الايجابيّة ، هو الغاية القصوى من السياسيات ، وربما الأدبيات كذلك ، وهذا مما ندعو اليه في معالجتنا للمسألة الاخلاقيّة .

والرابعة ، ربط السياسة بالاخلاق ، بل بالاحرى جعل الاخلاق او بعض مبادئها ، من الاسس الضروريّة للسياسة .

ان السياسة عمل تقييمي هو من المسلمات عندنا . غير اننا ، من جهة ثانية ، نعترف ، بأن للسياسي ، والحريته في الاختيار ، يمكن ان يكون سياسياً دون ان يتبنى هذا او ذاك من المبادىء الاخلاقية العامّة . وقد عرف التاريخ السياسي الانساني امثلة كثيرة من هذا النوع . يكفي ان تذكر المكيافلليين بينهم لتدلل على وفرة شواهدك والبينات .

ومن هنا تنشأ مهمّة مزدوجة للالتزاميين : فكريّة ، تقدّم بديلاً للميكيافلليّة ، وعمليّة ، تدحض ، بالافعال والاعمال ، المبررات او شبهها ، التي يحتمي بخيالاتها مكيافللي ، وان بفضل تخبطات منهجيّة لا تخفى على المدققين ، لعناصر النظريّة المكيافلّلية ويلبسها أثواباً مقبولة . وليس كالاعمال المعبّرة عن الالتزاميّة ما يعري المكيافلّلية ويكشف شوائبها .

ج ـ من تعارضات الواقعية السياسية التقليدية :

تعليقان غير مرحب بقدومها يقتحمان ، من زاوية المفهوم الواقعي للسياسة ، صالة الشرف في حرمه :

1 ـ كشف الكذب يقتل فاعليته :

الاول يذكرنا بطبيعة الكذب ويدعونا الى اتخاذ العبرة منها . الكذبة ـ بيضاء كانت ام سوداء ـ كالتمويه اجمالاً ، تظل ذات فعالية في تأثيرها على السلوك الانساني ما دامت طبيعتها مجهولة ـ خصوصاً من قبل الشخص الذي يقصد بها ان تؤثر على سلوكه ـ ومتى افتضح امرها قلت فعاليتها ـ هذا اذا بقيت لها اية فعالية . متى كشفت الكاذب قلت فعالية كذبته ـ على الاقل .

اما العبرة من ذلك فعبّر عنها تساؤل العارف : الا يبدو من السذاجة بمكان ان يكشف طبيعة السياسة ، من يعتقد باخلاص ان تلك هي بالفعل طبيعتها ـ على الخصوص للسياسيين ؟

وعلى كل حال ، لنقلب الاسطوانة من وجهها النقدي المتشائم الى وجهها الايجابي البناء ، يمكننا ان نستفيد من بحثنا السابق . إنه يجعلنا نقدر موقف مورغنتو المتشائم من طبيعة السياسة ، حتى ولو لم نقره على كل ما يصوره لنا ، وعلى الشكل الذي يعرضه فيه امامنا . « تحاول السياسة جاهدة » ، في رأي

مورغنتو ، « ان تحقق الشر الاخف اكثر منها الخير المطلق»[1] انه لمن السهل ان يرى القارىء مدى الانسجام بين مفهوم مورغنتو للطبيعة السياسية من جهة ،وبين مفهومه للغاية التي يمكنها ان تحقق من جهة ثانية . وغني عن الايضاح ان واقعية مورغنتو هي بحكم مفهومه للطبيعة السياسية ومنطق غايتها واقعية متشائمة .

ولما كنا من الذين يتبنون الواقعية السياسية المتفائلة ، على الاقل بما يتعلق بمعناها التعبيري ، اي بقدر ما تفسح امام القائم بالاعمال السياسية مجال اختيار التفاؤلية لا التشاؤمية موقفاً من الحياة وبالتالي من السياسة ، وذلك لا منحة بل عن ممارسة حق من حقوق العامل السياسي ، حق ينشأ عن حريته في الاختيار ، ولما كنا نتبنى هذه التفاؤلية ليس فحسب لما سبق وبناء وهو بحد ذاته كافياً لاسناد صحة ما نذهب اليه ، بل ايضاً لفتح باب واسع امام المتفائل بالمعنى الالتزامي ، لكي يجني ، اذا اختار ذلك ، وجاهد من اجله فتوفق ، مغانم التفاؤلية ، على صعيد الواقعية بالمعنى الوصفي ـ المعنى الذي يفسح المجال امام الخلاقين العباقرة ـ وان قلوا بيننا ـ لتحسين وضع العالم ولقطف بعض ثمار هذا التحسين ، لذلك يتحتم علينا ان نشير الى خطأ فادح يظهر ان مورغنتو يتجاهله . هذا اذا كان قد تنبه له .

II ـ بين الخير المطلق والشر الاكبر كثير من الظلال والرتب :

يظهر ان مورغنتو يعتقد أن من اخفق في تحقيق الخير المطلق فلا بد له من ان يكتفيء على مجرد محاولة التخلص من الشر الاعظم بالاكتفاء بتحقيق الشر الاخف وطأة من هذا الشر الاكبر . وعند هذه النقطة بالذات يعرض مورغنتو نفسه ونظريته لسهام قاتلة من الانتقاد . ان الحالات المتعددة والاحتمالات لا حد لها ، التي تكمن في ظلال الممكن تحقيقه بين « الخير المطلق » و« الخير الموضوعي » واستطراداً « الحيادي ادبياً » و « الشر » و « والشر الاخف » وأخيراً « الشر الاكبر » . فالسياسي الذي يخفق في تحقيق « الخير الاعظم او المطلق » لا يكتفيء ، بحكم الضرورة ، وقد يفعل ذلك لاسباب متعددة ، على تحقيق « الشر الاخف » لانه الاختيار الوحيد الباقي امامه . ذلك لأنه تبقى امكانات متعددة كثيرة وخيرة مفتوحة امامه . فأي من هذه الامكانات سيختار ؟ وما هو مدى نجاحه في تحقيق هذا الاختيار ؟ وهل يعني اخفاق جميع من حاولوا قبله انه هو ايضاً سيخفق ؟ وإلى اي حد ستحد هذه الاعتبارات من مدى فعاليته ومن جرأة تخطيطه ـ ان جميع هذه الاسئلة سيظل لها معنى ، وستظل محاولة الاجابة عليها من اهم الاسئلة التي ستشغل الدارسين والعاملين معاً في الحقل السياسي . ولكنها جميعها اسئلة اختبارية لا يمكن ان يجاب عليها الآن ـ ويكون الجواب سلماً معصوماً فكرياً او منهجياً .

المهم هنا انها تخسر كثيرا من سحرها واهميتها في سياق نظرية مورغنتو . والمهم اكثر هو ان هذه الخسارة لا تبررها مبررات لا منهجية ولا اختبارية ولا فكرية . والمهم اكثر فأكثر هو ان التفاؤلية التي نقول بها على الصعيد الالزامي لن تقف مكتوفة اليدين ، وهذا مما يزيد في اهميتها ولا شك ، عندما يجابه المعتقد بها مصاعب مجتمعه[2] ومشاكله السياسية . انها ولا شك ستطبع خالقها وشارتها عبر تصرفاته على

---

(1) Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 6.

(2) ملحم قربان « المواقف الحاسمة » ، العدالة (عدد ممتاز) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة اللبنانية ، ١٩٧٠ .

جميع المخططات الايجابية التي يحاول ان يجابه هذه المصاعب والمشاكل من زاويتها .

٣ ـ الدبلوماسية والبهلوانية :

ولكن ، انه لمدهش حقاً ، وهذه لغة الاعتراض التعليق الثاني ، ان تسمع مورغنتو وفي سياق مفهومه لطبيعة السياسي المرائية ، وفي اطار مفهومه لغايتها المتشائمة ، يتطلب من الدبلوماسي الكفاءات العقلية والصفات الادبية الخارقة شروطاً للنجاح .

« ان النجاح المستمر للدبلوماسية في حفظها للسلام يستند . . . الى صفات ادبية خارقة وكفاءات عقلية ينبغي ان يتحلى بها جميع الطلائعيين العاملين في حقلها »[1] .

الم يكن الاحرى بمورغنتو ، لكي يظل منسجماً مع نفسه ، ولكي تظل متطلبات نظريته منسجمة مع اهم مبادئها ، ان يطلب من الدبلوماسي ، لكي ينجح ، ان يكون ساحراً او بهلواناً ؟

ام ان هذا المطلب ، على لسان التعليق الثاني على نظرية مورغنتو في طبيعة السياسة وغايتها ، ينطوي على الكثير من التزمت والقساوة والسخرية ؟

من الحسنات التي يفخر بها هذا الترميم للواقعية السياسية ، التخلص من مثل هذه التناقضات التي ، ان دلت على شيء وهي دالة ولا شك على اشياء متعددة ، تدل على سطحية فكرية وتسرع في معالجة الامور . ان طبيعة السياسة كما يصورها لنا « مورغنتو »[2] تدعو الى الشفقة ، فعليها ان تغير ذلك الزيّ التعيس . وغاية السياسة كما يصورها تدفع بالمتحمسين الى اليأس والقنوط ، فعليها ان تغير قناعها الاسود . واذا تم ذلك لاسباب جوهرية وبطُرق مشروعة ومؤتمنة كان ذلك احسن واحسن . تصبح الواقعية عندها ، اكثر انسجاماً مع نفسها وتتقوى بذلك علاقتها بالواقع الحياتي بعد ان تصبح ايضاً اكثر انسجاماً معه . ومن نتائج ذلك انها تكبر ثقتها بنفسها ، وتصبح قادرة على فرض احترامها على ذوي الأمانة الفكرية من الدارسين للسياسة ومن القائمين بالأعمال السياسية .

٤ ـ الواقعية والعلم :

ومن عواقب هذا الترميم للواقعية السياسية خلق علاقات اوثق واقوى بينها وبين العلم .

لقد سبق واتضح ان المواقف العقلية النفسية التي تتضمنها الواقعية بمعناها التعبيري قد ترادف بشيء من الحق ، المواقف العقلية والنفسية التي يتطلبها العلم ويطورها وينميها . كما وان الواقعي ، وعبر جميع مراحل تطور هذه المدرسة ، كان ولم يزل ، يذكر باعتزاز التزاماته بالاستناد الى الواقع والتاريخ والطبيعة الانسانية .

أ ـ المرونة :

واذا كانت ابرز فضائل الاسلوب العلمي مرونته ـ المرونة التي تخوله حق تصحيح الاخطاء التي يمكن ان يكون قد ارتكبها في عملياته التدقيقية السابقة ، فان الواقعية المنهجية التي تمد يد المساعدة

---

(1) Morgenthau, H., *Ibid.*, 534.

(٢) راجع هذا الفصل حاشية المقطع « مدى فعالية الانسان التاريخية » .

الدائمة للواقعية الفكرية ، تفتح صدرها لمثل هذه المرونة . ومن هذه الزاوية يصبح فرضاً واجباً تعرضنا لاخطاء من سبقونا في التنظير السياسي ضمن اطار الواقعية السياسية ـ خصوصاً اذا كان هدفنا تجنيب هذه المدرسة من الانزلاق بهذه المزالق ؟ ، او تقوية عضلاتها لتصبح معافاة قادرة على مجابهة الصعوبات التي تجابه اية محاولة ايجابية تحسينية في المجتمع والعالم .

ب ـ شمول مفهوم القوة ، سبب لا مغزويته :

ومن الافتراضات الضعيفة التي تخفف ولا شك من فعالية الواقعية السياسية في تأثيرها على التفسير الصحيح للظاهرات السياسية هو الاعتقاد بشمولية القوة . ولكن ما هي الظروف ، واقعية كانت ام تخيلية ، التي يقبل بها من قالوا بهذه الفكرة ، امثال مورغنتو ، بينات تدحض ، اذا صح تحليلها ، هذه الفكرة ، او تساعد في عملية تخطئتها ؟

اذا اخفق هؤلاء في تقديم مثل هذه الشروط التي تخطىء ، اذا صح تحليلها ، افتراضياتهم الاساسية ، قلّلوا عبر هذا الاخفاق كثيراً من قيمة هذه الافتراضيات ، هذا لكي لا نقول : « محوا هذه القيمة محواً تاماً » . ومورغنتو هو احد هؤلاء حسب علمي . وعليه ، فافتراضياته الاساسية ، وخصوصاً المعبرة عن شمولية القوة ، هي جمل تحليلية[1] : اي جمل صحيحة بفضل تعاريف رموزها الاولية . ما ينتج عن ذلك هو ان هذه الافتراضيات ستبقى صحيحة بقطع النظر عن اي اعتبار اختباري . وقد يعتقد البعض ، من غير[2] المنطقيين طبعاً ، بأن هذا ربح كبير . ولكن هذا الاعتقاد ، كالبرق الخلب ، لا بد ان يخيب امل صاحبه . اذ تختزل به الواقعية السياسية ذاتها الى جمل تعريفية قد تنطبق وقد لا تنطبق على واقع الحال . وبذلك تنعدم قيمتها التطبيقية التوجيهية .

ج ـ فعل إيمان :

قد يتبنّى القائلون بمسؤوليات التنظير في الواقعية السياسية اعتبارها معتقداً ايمانياً مخرجاً لهم ولها من هذا المأزق . ولكن مثلهم في ذلك مثل المستجير من الرمضاء بالنار . ان تعتبر الواقعية السياسية بنداً من بنود الايمان هو ان تنوي الدفاع عنها طريقة تتراوح بين الاعتباطية والتعريرية الملتزمة ، تنظر بمنظارها الى اختبارات الانسان الفنية في الحقل السياسي . انك تقوم هنا بانتقال من المعنى الوضعي للواقعية الى المعنى التعبيري لها . وبذلك تخسر الواقعية شرف ادعاء انها صحيحة او انها تخضع لمبادىء التثبت ـ والتحقيق . ومع انك بذلك قد تقدر على جعلها ملزمة بعض الشيء على الآخرين فان هذا الالتزام لا يحق له اقناع الآخرين باللجوء الى مقولات الصحة او الخطأ . لكل الحق بأن يستخدم « الواقعية » او ان يتبناها بهذا المعنى اذا هو شاء ذلك . ولكنه ينبغي ان يتنبه عندئذ ، إلى انه لا يتمم بذلك تقليداً في الواقعية السياسية ، بل بالعكس ، انه يتنكر لهذا التقليد ويثور عليه ويناقضه وينبذه . وذلك لان الواقعية السياسية قد تصبح من تلك الزاوية « وسيلة تذرعية » اكثر منها « نظرية متعقلة » . والتذرّع غير التعقّل . واذا ما اعتبر تعقلاً على الاطلاق فهو ، إذن ، تعقلٌ خانه أدبهُ .

---

(١) ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، بحث « لغتنا ومشاكلنا » .

(٢) ملحم قربان ، المشكلات ، بحث : « التحدي والاستجابة في فلسفة التاريخ » .

د ـ هذا التفاؤل بعدان :

وتبنى ترميمنا هذا ، كما مر معنا ، التمييز بين المعنى التعبيري والمعنى الوصفي للواقعية . وان كان المبرر المبدئي لهذا التمييز منهجياً بحتاً ، فإن هذا المبرر له مفاعيله حتى على صعيدَي الفكر التنظيري والعمل التطبيقي . في البدء ميزنا بين هذين المفهومين سعياً وراء الوضوح في الافكار ، وبالتالي في نطاق عملية التحليل العلمي فحسب . اما الآن فنرى ان لهذا التمييز نتائج صحية مشكورة على مستويات ابعد ، وفي مغاور اعمق .

اننا نرى مثلاً ، ان واقعيتنا[1] ليست بمتشائمة لا على صعيد التعبير عن التزامات متبناة ، ولا على صعيد وصفها للواقع وقد وضعت عليه جهودنا خاتمها المميز . فبمقدار التزامها بتحقيق مثل عليا كالحق او الخير او المبادىء الاخلاقية او الاساليب القانونية وما شابهها ، وبمقدار ما هي السياسة في نظرها ، تصرّف معياري ، يهدف عاجلاً ام آجلاً لجعل العالم عالماً افضل للعيش فيه ، وبمقدار ما هي مصممة على ان تفعل المستطاع مؤثرة على مجرى الامور بمقتضى هذه الاعتبارات ـ بذلك المقدار هي ملتزمة بالتفاؤلية متنكرة للتشاؤمية .

وبقطع النظر عن مقدار سوء الامور التي نعاني من صعوبات مجابهتها في الحياة ، تظل التزاماتنا السابقة ذات تأثير مقصود في تكييفها وصيغتها وتسييرها . وبفعلها هذا تدمغ تلك الامور التي تعالجها بشارتها المميزة . والمأمول في هذه الحالة هو ان ذلك التأثير قد ادى الى الاحسن . هذا هو الهدف المصمم . وهذا هو المأمول ـ ولكن الواقع الناتج قد يختلف عن الاثنين . وعندما يحصل هذا الاختلاف ينبغي ان نقسم اسبابه الى فئتين مختلفتين : فئة تقع خارج نطاق مقدرتنا ومعرفتنا ، وفئة تقع ضمن نطاقهما . فإذا كان ناتج الاختلاف بين ما ينبغي انْ يكون وما يحصل في الواقع مصدره علل من الفئة الاولى فإننا لا نلام عليه . ولا يحق للسياسيين بيننا ان تكثر ملاماتهم من هذه الزاوية . اذا اردنا وضع هذا المقياس بصيغة اكثر حذراً نقول : بقدر ما تخف الملامات التي نطلقها عن حق ومن هذا المرتقب على القائم بالاعمال السياسية توجيهياً وتنفيذياً بيننا ، بقدر ما يبين هذا عن جدارة واستحقاق صفة من صفات رجل الدولة البارزة .

٥ ـ مخرج لا يتسم لا باليوتوبية ولا بالاستخفافية :

وهكذا يتبين لنا ان تفاؤليتنا لا تورطنا في مزالق اليوتوبية بحكم مبادئها . انها تضع حواجز متعددة بين الاراضي الصامدة التي لا تعرض المتنزهين القائمين باعمال مسؤولة عليها لاخطار وبين المستنقعات التي تكثر اخطارها .

فواقعيتنا السياسية مثلاً ملتزمة لا بالايمان بأن التاريخ لا بد سائر سيراً تقدمياً . هذا هو غايتها . وهذا ما نرجوه . وهذا ما سنفعل المستطاع لتحقيقه . ولكنها لا تضمن ، ولا يمكنها ان تضمن ،

---

(١) ربما كان من الافضل هنا الإشارة لا الى « واقعيتنا » او الى « تفاؤليتنا » ، بل الى « البعض » ممن يتبنون الإطار العام للمفاهيم والمقاييس ـ الإطار الذي تفصله هذه الدراسة .

ولاسباب منهجية فكرية وجيهة ، لحقيق تلك الغاية . فتلك الامل ، وتلك المجهودات المبذولة من جهتها سعياً وراء تنفيذه قد تقصر باعا عنه . ولذلك فقد لا يتحقق حتا ذاك التقدم . ذلك لانها تعتقد بوجود هوة عميقة بين المتوقع والواقع . واذا فضلت ، انها ترى حاجزا قويا ضخما متعدد الجنبات والدرجات ، يفصل بين ذلك التقدم الفعلي الواقعي وبين تلك الالتزامات والمجهودات .

انها ملتزمة بموقف ايجابي متفائل من التقدم الانساني ، وانها تلتزم بالسعي وراء لحقيق هذا الموقف وبالتالي ذلك التقدم . ولكنها لا تعرف اذا كانت ستنجح ام لا . كما انها لا تعرف اذا ما نجحت ، إلى اي مدى يطال ويطول نجاحها . هذه اسئلة اختبارية ينبغي ان تعالج من زوايا الحوادث والظاهرات ذات العلاقة العلمية بها .

وتميزها عن اليوتوبية صفة ثانية ـ او مجموعة من الصفات . انها تتوقع ، بناء على اعتبارات سبق وتثبت سلامتها ، وبناء على العبر التي تستخلصها من التاريخ ، وبناء على عمق النظر وبعده اللذين يمكنانها من تكوين فكرة شبه مصيبة عن الطبيعة الانسانية ، انها تتوقع بناء على هذه الامور وغيرها ان تصاب بخيبة امل وربما اكثر من مرة . ان الاخفاق في المساعي هو نتيجة غير مستبعدة تماماً . نعم انها تعمل للنجاح . ولكنها لا تحذف من قاموسها كلمة الاخفاق . والاكثر اهمية ، انها تستعد له عقلياً ونفسياً . وهكذا فإن دستورها في النجاح يتضمن بنوداً متعددة في مجابهة الاخفاق[1] .

ولفوق ذلك انها تعرف كيف تميز بين الاخفاق الذي يلام عليه المسؤولون ، فكرياً وعملياً ، عن التخطيط لتنفيذ مشاريعها ، وبين الإخفاق الذي لا يصح ان يلام عليه هؤلاء . اما الاخفاق من النوع الثاني فيحتم عليها ، في ضوء مبدأ الامانة الفكرية ، ان تقرّ به وتتقبله ولو إلى حين . واللوم في نظرها هو اول خطوات عملية المعالجة لهذا الاخفاق . اما الخطوات التالية للوم فينبغي أن تكون ايجابية تطمر حفرة الاخفاق وتنتقل منه إلى نجاح يكون بنجاحه سبباً لانجاح المخطط العام . وكذلك فيما يتعلق في قبولها للاخفاق الذي لا تلام عليه .

وهكذا نراها تتجنب لا اليوتوبية فحسب بل الاستخفافية أيضاً . فهي ، من جهة ، لا تضمن النجاح ، بالرغم من انها تلتزم به كفاية وتسعى اليه بقدر المستطاع . وهي ، من جهة ثانية ، لا ترضخ للاخفاق فيسبغ على مواقفها صبغة الحداد اليائس .

٦ ـ محمل هذا المخرج : تصميم لجواب على المسألة الثقافية الكبرى :

وهي بالطريقة نفسها وعلى ضوء المبادىء ذاتها تحاول ان تواجه المشكلة الثقافية للقرن العشرين . كيف تتجنب الخطرين التقليديين : المطلقية والاستخفافية ؟ غير ان اعتزازاً في هذا النوع وبهذه الصيغة ، نعرف تماماً ، هو في الوقت ذاته مدعاة لاثارة الكثير من سوء التفاهم والأسئلة المستفهمة . انه يحتاج إلى تفصيل وتركيز . ولكننا لسنا بوارده الآن .

---

(١) ملحم قربان ، « المواقف الخامسة » ، الحداثة (عند كتاز) ، المرجع ذاته .

٧ ـ لا يتهم بالقبلية :

ويتحاشى هذا الترميم المبدئيّ للواقعية السياسية خطأً منهجياً يظهر ان الواقعية السياسية التقليدية قد تبنته . وقعت الواقعية السياسية التقليدية في عادة اتهام أصحاب النظريات المنافسة لها ، لمجرد اختيارهم مقتربات مختلفة عن مقترباتها ، بأنهم اما مخطئون[1] واما يمارسون خدعة ايديولوجية .

٨ ـ يؤمن بالحرية ويميزها عن الفوضى :

يقر هذا الترميم بحق كل مفكر او صاحب نظرية في اختيار مقتربه الخاص . وهذا الاقرار تابع منطقي لمبدأين أكثر أهمية سبق وتبناهما : مبدأ المساواة المنهجية ومبدأ الحرية . ولكن هذا لا يعني اننا نعترف بوجود الفوضى الفكرية في حقل التنظير السياسي وبأننا ، وهذا المهم ، نحبذ هذه الفوضى وبالتالي نحاول ان نبررها . ان من يستنتج هذه الامور من اقرارنا بحق الاختيار لكل مفكر يسيء فهمنا اساءة مفضوحة .

ذلك اننا نصر ، ونعتقد ان هذا الاصرار هو الوجه الملازم لاقرار الاعتراف بالحق ، على ان هذا الحق ينطوي على مسؤولية كبرى ـ المسؤولية التي ، بالرجوع اليها ، نميز بين الاختيارات المتعددة ونفضل بالتالي احدها على الاختيارات الباقية . تلك هي مسؤولية متشعبة الابعاد والاطراف ـ مسؤولية التفسير الصحيح الخالي من الاحكام المسبقة والمنسجم مع ذاته ، ومع الاحداث والظواهر الموضوعية ، ومع الالتزامات الشخصية الذاتية للسلوك السياسي المعقد .

٩ ـ يتجنب المأزق اللامهرب منه :

والمطلب الاهم في عرفنا المقيد لاختيار موضوع البحث ـ المطلب الذي يعتز ترميمنا هذا بأنه يفي بشروطه ـ **هو الايقود المقترب المختار وعلى ضوء مبادئه** ، وبحكم الضرورة وعلى وجه التخصيص في ضوء مبدأ المساواة المنهجية ، الى مأزق التساوي ، بالقوة العلمية ، منطقية وتجريبية ، لنظرتين متناقضتين . ان مقترباً يقود بمنطق مبادئه وبحكم طبيعته الى مثل هذا المأزق اللامهرب منه لا يصح اعتباره مقترباً يحق له الترشيح لمركز الافتراضية التجريبية .

١٠ ـ السؤال السياسي الملجوج :

وذلك لانه لا يفيدنا ، من قريب او بعيد ، في مجابهة السؤال الأكثر احراجاً لنا أبناء الجنس البشري المدّعين بالسير على سبل المدنية ، السؤال الذي تدور حوله أكثر المشاكل السياسية وأهمها ، السؤال : كيف نفض النزاعات ، فكرية كانت هذه النزاعات أم عملية ، بطريقة تستوحي الحقيقة وتبغي تحقيق العدالة وتتوسل طرق التجرّد والانفتاحية والامانة الفكرية ؟

• يجب أن يوفّر ، بكلمة ثانية ، أيُّ مقترب جدير بالاعتبار شروط الحل المتجرد لجميع المشاكل الاصيلة التي تنشأ عن ظروفنا الحياتية ، وعلى الاخص المشاكل السياسية .

---

(١) Morgenthau, H., *Ibid*., pp. 7,11, 12, 32.

١١ ـ تأليف :

أ ـ على صعيد النظرية :

وتجدر الاشارة إلى نتيجة هامة جداً للترميم الذي يشغلنا الآن للواقعية السياسية . انه يوفر اطاراً عاماً للمفاهيم المحورية المطلوبة لتفسير السلوك السياسي يصبح أن يؤلف[١] في نطاقه بين الواقعية السياسية التقليدية والقانونية ، والعقلانية ، والاخلاقية . ان جميع هذه المدارس تجد ، لمبادئها الجوهرية ، مراكز مفضلة ، وعن حق وليس كهبة ، في اطار هذا الترميم . وبالتالي فإنها تفسح المجال لجميعها بالتأثير المشروع ، متى توافرت لها شروطه ، في التصرفات السياسية ، وبالتالي في مسيرة التاريخ السياسي العام . هذا على صعيد النظرية البحت .

ب ـ على صعيد التطبيق العملي :

أما على صعيد التطبيق الفعلي فإنها تعتقد ، ولأسباب جوهرية بحثت في سياقاتها الخاصة ، بأن من واجبها أن تترك المجال مفتوحاً أمام الشخصيات السياسية المختلفة لتقرر اختياراتها على ضوء كفاءاتها الخاصة والظروف المحيطة بها . لذلك تترك للظروف العامة في كل حالة ، وقد تختلف هذه الظروف دائماً وقد يكون احياناً هذا الاختلاف هاماً جداً ، تقرير أي من هذه المبادىء او القيم يستحوذ على عقول القائمين بالمسؤوليات السياسية ويدعي ، بحق ، التطبيق العملي إما منفرداً او متعاونا مع المبادىء والقيم الباقية . وكثيرة هي الاحتمالات التي تتوقع شرعاً من هذه الزاوية . الكلمة البدائية الاولية في تقريرها تظل من حق الشخص العامل في الحقل السياسي . ولكن هذا الحق ، وعبر نتائجه وتبعاته الفكرية والفعلية ، يبقى بدوره دائما موضوع تقييم مسؤول .

I ـ ثلاث حالات :

نذكر من هذه الحالات المتعددة ثلاثاً فحسب : ـ اولاً ، لأن هذه الحالات الثلاث تساعدنا على تصور هذه الاحتمالات جميعها مع ما يميز بينها من ظلال وألوان بطريقة سهلة ، وثانياً ، لأنها تساعدنا على التعرف إلى السياسي ورجل الدولة الذي نفتش عنه بجهد ودأب ومثابرة .

الحالة الاولى هي تطرف من جهة ـ جهة الهوس والتهور ـ وهي حالة التنكر التام لجميع هذه المبادىء والقيم . هذه الحالة عقيمة فكرياً وربما سياسياً . انها لا تثير اية قضايا فكرية . يمكن حتى للمجنون ان يتبناها . واذا نجحت سياسياً فإن نجاحها يجب أن يكون وقتياً لأنها بطبيعتها لا تدعو إلى الاستقرار والاستمرار ولا تشجعها .

الحالة الثانية هي تطرف ايضاً . وقد تتميز بشيء من الهوس . غير ان الهوس في هذه الحالة يختلف

---

(١) ويبدو ان هذا الاطار العام للمفاهيم إزاء الواقعية السياسية، على مايفرق بينه وبين نظرية مورغنثو بالنسبة للمبادىء الفكرية والمنهجية ، وللطبع وللتوجيه السياسيين ، يحافظ على ادعاء مورغنثو المشروع بأن الفرق بين الواقعية والمدارس الفكرية السياسية المغايرة لها هو فرق حقيقي وعميق . . . وليس مجرد وهم من خلائق المخيلة المخصبة . انظر : Morgenthau, H., *Ibid.*, pp. 1 and 4.

عنه في الحالة الاولى . الهوس الذي نراه هنا ، اذا وجد ، هو هوس المثالي المتفاني باقتناعه بالمطلق الوحيد لا هوس غير المفكر . في هذه الحالة نرى التزام السياسي بمبدأ واحد اوحد يقرر على ضوئه جميع قراراته وفي جميع الظروف .

أمّا الحالة الثالثة وهي بأكثر من معنى الحد الوسط ، أو يمكن أن تكونه ، بين الاثنتين السابقتين ، فهي أصعبها استقصاء علمياً وتطبيقاً عملياً . تنطوي هذه الحالة على الاعتراف بقيم متفاوتة لجميع هذه المبادىء والقيم ، وبتغير امكانية انطباقها على الظروف والحوادث المختلفة ، وبالتالي بتبديل التوكيد المركز على كل منها في اطارات متباينة المقومات .

وفضلاً عن كونها صعبة مرهقة للعامل السياسي وللدارس معاً لتعددية المتغيرات التي تعترف بحقها بالتأثير على الاطار السياسي ولاعترافها بمرونة هذا الاطار وبالتالي بتنوع انماطه ونماذجه فهي ، وربما لهذه الاسباب ، تتطلب من معالجيها نفساً قوياً وطويلاً ومصراراً .

II ــ اهمية الاشارة الى هذه الحالات :- .

ولانه من السهل أن تنحط العملية هذه إلى مجرّد بهلوانيات او تقريرات اعتباطية ، ولأنه من الضروري الحفاظ عليها ، بصفتها من المقاييس التي تساعدنا على تقييم السياسيين ، وبالتالي التثبت ممن هو بينهم جديرٌ بأن يكون ، ويسمى وجل دولة ، تنشأ في نظرنا أهمية المنهجية ومبادئها المعتمدة التي تساعد السياسي نفسه القائم بالاعمال السياسية على التحفظ من هذا الانحدار وعلى المحافظة على المستوى اللائق به ، والتي تساعد أيضا الدارسين المحللين للسلوك السياسي على وضع النبرة والأهمية حيث يجدر وضعها .

وهذا سبب من أسباب متعددة ، نفضل على أساسه اللجوء الى المنهجية لا إلى المفاهيم المحورية الاولية في عملية تحديدنا للحقل السياسي ـ هذا مع العلم بأننا لا نهمل تماماً اللجوء الى المفاهيم المركزية .

ج ــ تطعيم براغماتي :

ويتبنى الترميم الذي نقوم به للواقعية السياسية تطعيم هذه المبادىء ، عن وعي وحيث يبدو هذا مشروعاً من زاوية المنهجية الواقعية ، بقيم ومبادىء براغماتيه خرافية كانت أم عواقبية . ويتم ذلك في اكثر من حالة وعلى أكثر من صعيد . ولكن بغية التمثيل على نقطة تساعدنا على تبيان بعض النتائج الهامة التي تميز ترميمنا هذا عن الواقعية السياسية التقليدية ، نعرض المجموعة التالية من المعتقدات التي نجد نفسنا منسجمين مع جوهرها ـ هذا مع العلم اننا نضعها في سياق منهجية اكثر مرونة ممّا يتضمنه المقتبس التالي من التلميح :

« وتهدف هذه الدراسة للثورة على النظريات العقلانية وعلى السيطرة الفعلية على الدولة الدستورية إلى اقتراح مقترب يصح ان نتدارس ، من زاويته ، المشاكل المركزية للنظرية السياسية المعاصرة وبالتالي ان نعالج ، عن كثب بُعَيد هذا التداوس ، القضايا العملية التطبيقية . وتتوقف هذه الدراسة ذاتها على التدقيق في اهم النظريات السياسية البراغماتية وفي سياقاتها الاقتصادية والثقافية ، او على الاقل في بعض هذه السياقات . وتنطلق هذه الدراسة من الاعتقاد الراسخ بأن تجريد الافكار عن

الواقع ، كفصل الواقع عن الافكار ، هو عملية عاقر ولا تؤتي ثماراً ولا مغانم . وطبع هذه الدراسة براغماتي الى حد ابها ، بدلاً من ان تحاول صنع علم سياسي « مبني على التجريدات » ، تريد وضع جميع المشاكل السياسية في محيطاتها التاريخية والثقافية والاقتصادية . وتقبل الانسان مخلوقاً بيولوجياً عاملاً في اطار من الاحتياجات الاقتصادية وعلى مستويات متعددة ، او ضمن انواع مختلفة ، للتطورات الثقافية .

« ولكنها تصر ، معاكسة بذلك المتطرفين في الثورة على العقل ، على ان هنالك واقعاً مهملاً بعض الشيء ، وربما اكثره ، بالرغم من ان سلامة هذا الواقع وصحته تساويان سلامة المعطى من محيط الانسان الجغرافي والبيولوجي والثقافي . والواقع ان الانسان حيوان غائي حتى في السياسة ، موهوب بقصد لخيره اكثر فأكثر ، حاجات اخلاقية وعقلاً « تصورياً » . وتصر هذه الدراسة وفوق ذلك ، على ان الوقائع تكيّف وتستعمل كما تؤول او تفسر »[1] .

لقد سبقت اشارتنا الى ان السياسة هي عمل السياسيين[2] . اما الآن فنحن في مركز يخولنا ، اكثر من ذي قبل ، توضيح هذه الفكرة وتبيان اهميتها . يجاهر هذا الترميم بأن القائم بالاعمال السياسية في الحقل السياسي (ولا نقول « الممثل على المسرح السياسي » لاننا نعتبر هذا التعبير حكماً مسبقاً وبالتالي خطئاً ، من الزاوية المنهجية على الاقل) ، له دور خاص يلعبه في معاملاته السياسية . فإذا قرر القيام به ، اثر ، بمنطق هذا القرار ، في توجيه العملية السياسية . فإذا قرر ونفذ كان تأثيره اكبر . وبقدر ما يكون قراره موفقاً في نطاق مبادىء معتمدة ، وبقدر ما يكون تنفيذه ناجحاً في ضوء تلك المبادىء والقيم ، بذلك القدر بالذات يلام او يطرى ، يلم أو يحترم .

د ـ مدى فعالية الانسان التاريخية :

وهكذا فإننا نرى ان تأثير الانسان في مجريات الامور يتراوح بين السلبي والحيادي والايجابي .

على الاقل يقدر ، وبمقدار من النجاح يتوقف على شخصيته ، ان يقرر موقفه تجاه الحوادث والوقائع التي توجهه في أية مرحلة من مراحل حياته . بامكانه ، مثلاً ، أن يتخذ موقفاً ايجابياً مسؤولاً منها ، كما انه يقدر ان يتجاهل مسؤولياته تجاهها . من اختار البديل الثاني ، ومن حقه أن يفعل ذلك ، فهو استخفافي لا يحق له الدخول في حركة أصدقاء المدرسة الواقعية في السياسة . وبهذا المعنى ، وربما السلبي ، نقول ان الانتماء إلى الواقعية السياسية ، كلياً او جزئياً ، او التقرب منها ، هو عمل طوعي اختياري[3] في جوهره .

---

(١) آ ـ Elliot, W.Y., *Ibid.*, p.5.

ب ـ Marx, K., *Theses on Feuerbach*, Thesis XI, in Hook, S., *From Hegel to Marx : Studies in The Intellectual Development of Karl Marx*. N.Y., The Humanities Press, 1950, p. 303.

ج ـ هذه الدراسة ، الفصل الثاني ، مقطع : « صفات مميزة » .

(٢) ملحم قربان (أ) المنهجية والسياسة ؛ (ب) الحقوق الانسانية ، ص ١٣٩ .

(٣) وانا ان انتقدنا تشاؤمية مورجنثو ـ كما سبق وفعلنا ـ فليس لانه يقرر أن يكون تشاؤمياً ملتزماً ، وله الحق كل الحق في ذلك ، بل لأنه يضع تشاؤميته وصفاً للواقع السياسي وللحياة السياسية ، وهو بذلك مخطىء كما نجهد ان نبيّن .

وفي هذا نرى أيضاً نقطة من النقاط المساندة للرأي المعتمد في هذا الترسيم ان الواقعية هذه ، واقعيتنا ، تسعى عن وعي وسابق تصور وتصميم أن تتجنب لا المطلقية فحسب بل الاستخفافية ايضا .

ومن اختار البديل الاول ، أي تبنى مجابهة الحياة ومشاكلها بجرأة وحزم ومسؤولية ، ورّط نفسه في سلسلة من المشاكل والعراقيل التي ، ان لم ينجح بمعالجتها بشكل او بآخر ، تتغلب عليه وقد لا ترحمه . ولكن هذه ليست ، لحسن الحظ ، لتقرر الا مصير القليلين من أبناء جنسنا . على الغالب يعاني الانسان من نتائج الاخفاق أقل خطراً - وقد يريد ، وهذه حال أكثرنا ، أن يقوم باعمال هامة جداً . ومع ذلك يخفق ذلك لأن مجرد التقرير بالقيام بالمهمات الخطيرة لا يتضمن نجاح تحقيقها . ومع ذلك يظل هنالك فارق هام وواقع بين التقرير الايجابي واللامبالاة تجاه مصاعب الحياة . ولو لم يكن هذا الفارق واقعاً ، ولو لم يكن ايضاً هاماً ، لما كانت لنا أسباب مبررة للتمييز بين الواقعية التعبيرية والواقعية الوصفية . وتزداد أهمية هذا التمييز المزدوج على صعيد الالتزامات وعلى صعيد التنظير ، عندما نتنبه إلى الفارق الذي ينبثق عن الفارق الاول ويزيده حدة وأهمية - الفارق الذي نتبنى صحته وسلامته بين الاخفاق بعد المحاولة الجدية الواعية ، وبين مجرد الاخفاق أو عدم الالتزام او عدم المبالاة . وقد يقوم الاول بمهمة ايجابية[1] او اكثر - اما الثاني فصاحبه ، على أحسن تقدير ، ريشة في مهب الريح .

هـ - تعريف رجل الدولة :

وهكذا ، وبهذا المعنى ، يكون القائمون بالأعمال السياسية مسؤولين عن اختياراتهم - او بالاحرى عما يكمن وراءها من مواقف عقلية نفسية او التزامات . فالايجابية ، وعلى أعمق وأبسط المستويات ، وقد يكون بالاعادة افادة ، هي تلك الحالة التي يضع الانسان نفسه فيها على استعداد دائم لمواجهة الحوادث مواجهة المقرر على توجيهها بفضل جهوده ، والجهود التي يمكنه أن يجندها من حوله لتلك الغاية ، توجيهاً ينتهي عن طريقه إلى تحقيق مبادىء قيمة وقيم عليا سبق والتزم بها . والايجابية السياسية هي تطبيق هذه الحالة في الحقل السياسي . وتصلح أن تكون الايجابية السياسية مقياساً يساعدنا على التعرف إلى رجل الدولة . النجاح المستحقّ هو نجاح تكمن جذوره في تربة هذه الايجابية العميقة . فتستمد منها الغذاء والقوة والحيوية . واذا صح ان السياسيين كغيرهم من الناس ، قد ينجحون نتيجة لنجدة الحظ العرضية لهم ، فإن هذا القول وان صح مراراً فلا يحتمل أن يصح تكراراً إلى حد يستحق رجل معه ، وبناء عليه فحسب ، أن يلقب بالسياسي أو برجل دولة . ومعنى هذا ان الايجابية السياسية ، مقياساً يعتمد للتعرف إلى رجل الدولة ، ينبغي أن تتبلور لديه ميلاً **يكتسب صفة العادة الطبيعية** ، ولا يكفي أن تكون خاصية وقتية تصف موقفه تجاه مشكلة فريدة - هذا مع العلم ان هذه الأخيرة قيمة لا تنكر .

ويطلب من السياسي ، بحكم طبيعة الامور ، أكثر من أن يكون ايجابياً فحسب . الايجابية ذاتها

---

(١) Ortega Y Gasset, J., *Ibid.*, p. 21. راجع مقتبسه الوارد في الفصل الثالث من هذه الدراسة ، مقطع « التشابك بين الموضوعيّات والذاتيات » .

تخسر قيمتها اذا انتهت عند هذا الحد . أهميتها تكمن في كونها خطوة اولى صحيحة مفعمة بالمفاجآت ، على طريق طويلة وحبلى بالنتائج الغنية والمحاصيل السمحة الوفيرة . ومن الطبيعي أن تعد مثل هذه الطريق ، او بالاحرى أن تتوعد السائرين عليها ، بكثير من الصعاب والمزالق والمهاوير . لو كان الالتزام بالايجابية ينتهي عند اتخاذ موقف عقلي ونفسي من حوادث الحياة ، لما كان بامكاننا التمييز القوي والمعقول بين رجل الدولة وبين مطلق متحمس يطلق العنان لاحلامه ـ أكانت هذه الاحلام بنات غفوة ام بنات يقظة . لو كان الأمر كذلك نكرر ونعيد ، لوقعت المنهجية في مأزق محرج . ولكن الامر ليس كذلك . ينبغي على السياسي أن يبرهن عن كفاءاته على مستويات أكثر صعوبة وواقعي تحدياً من ذلك المستوى الذاتي والشخصي الخاص . نتعرض فيما يلي الى بعض الامور التي ، وهي ذات العلاقة بموضوع بحثنا ، تجمع بين النظرية والواقع ، والتي ينبغي أن ينجح في امتحاناتها السياسي ليستحق شرف هذا اللقب .

النجاح في تنفيذ المخططات هو دائماً وأبداً صفة مرغوب فيها . ولكنه مع ذلك ليس امتحاناً نهائياً للسياسي . قد ينجح المتسيّس . وقد يخفق رجل الدولة ـ يصبح النجاح مقياساً للسياسيّة (Statesmanship) عندما يحصل عن سابق تصور وتصميم وفي ضوء التزامات عقائدية ، تستوحي مثلاً عليا وقيماً بناءة مثالية . قد يضطر القائم بالأعمال السياسية أن يضحي بأحد تلك المبادىء . ولكن هذه التضحية ذاتها تصبح ان تكون موضوع دراسة وتقييم . فاذا ضحى القائم بالأعمال السياسية مبدأ ليُحقق مبدأ أسمى فإن تضحيته هذه ليست ، وبالنسبة لهذا الأمر بالذات ، عملية يدان عليها . وان ضحى مبدأ او عدة مبادىء سعياً وراء النجاح فحسب خفت موازينه . وبقدر ما يسعى وراء النجاح المجرد بمعزل عن جميع القيم والمبادىء المغايرة ـ بقدر ما ينحدر الى مستوى كونه متسيساً لا سياسياً . ففي لغة هذا الترميم للواقعية السياسية يصبح المبدأ التالي مبدأ يناقض ذاته بذاته ، ولذلك ، فهو يتضمن الكثير من الحذر والهذيان . ولذلك ، فهو مبدأ مرفوض ـ بقطع النظر عن شيوعه وشعبيته . ان تهدف الى تحقيق النجاح السياسي على حساب القيم العليا والمبادىء الادبية وان تدعي ، في الوقت ذاته ، حق كونك سياسياً . إن ذلك هو جريمة فكرية وعملية معاً . ومن أبرز النقاط التي تعتز بها هذه الدراسة هي كشفها لهذه الجريمة السياسية المزدوجة . من سعى وراء النجاح المعرّى خسر لقب رجل دولة . ومن تمنى هذا اللقب عن جدارة واستحقاق عمل على تحقيق النجاح في اطار تلك القيم والمبادىء .

وينطبق هذا المبدأ على دراسة الوسائل وتقييمها ، كما ينطبق على دراسة الغايات وتقويمها .

والأهم من الاثنتين معاً هو اصرارنا على تطبيقه في العلاقات الرابطة بين الغايات والوسائل .

وـ خطأ المرادفة بين الناجح والجيد والعقلاني :

للقائم بالأعمال السياسية الحق مبدئياً في اختيار أية سياسة معينة يفضل . ولكن مطلق اختيار يلزم المختار بتحمل مسؤولية جميع نتائجه . ومن هذه النتائج ، وأهمها من زاوية الدارس المحلل ، هو تقييم هذا الاختيار ونتائجه . وحكم العارفين المختصين هو على الغالب أقرب الاحكام الى الحقيقة .

والنظرية السياسية ، او بالاحرى المفاهيم السياسية التي يلفها اطار عام ، لا يحق لها أن تتنكر لهذا الحق . فإذا فعلت ، جابهتها الوقائع مباشرة لتبين خطلها . فإذا استحالت على هذه الوقائع وقعت في مأزق يضطرها الى التنكر ، ضمناً ، لجميع الوقائع . لتحافظ على ادعائها الصحة والسلامة تهمل الوقائع

وترتكز على مجرد التعاريف المنتقاة . ولكنها لا يمكنها أن تقبل بهذا المصير فتعود لتبني جسوراً بينها وبين الواقع - الجسور التي لا يخفى زيفها على المتقنين المدققين .

فالاخلاقيات السياسية[1] ، في عرف « مورغنتو » ، هي « الاخلاقيات التي تحاكم الفعل السياسي بمقتضي عواقبه السياسية »[2] . للذلك تجعل هذه الاخلاقيات من الحذر « الفضيلة العظمى » . وهذا بدوره يجعل الادبيات ، بالمفهوم التقليدي لها ، أمة للسياسة ، ويظل هذا الاستنتاج صحيحاً ، بالرغم من الانطباع شبه المعاكس الذي تخلقه قراءة بعض الفقرات[3] من كتاب السياسة بين الامم .

I ــ لغة الواقعية التقليدية :

ربما كان من المفيد أن نعبر عن هذه الفكرة ذاتها بصيغة مغايرة . ترادف لغة السياسة بين الأمم ، مفهوم العقلاني ومفهوم الناجح ومفهوم الخير[1] . وهذه المرادفة بحد ذاتها هي ضرب من التجني على التفكير والأخلاقيات والسياسة معاً .

قد يكون قلق مورغنتو الشديد على مفهوم « الحقل السياسي المستقل » ، واهتمامه الزائد بتحديد معالم هذا الحقل المستقل وتوضيحه هو الذي قاده إلى هذه المرادفة المثلثة الأبعاد . ولكن اذا كانت هذه المرادفة ، كما هي بالفعل خطأً فاضحاً ، فإن معرفتنا للدوافع التي قادت اليها سوف لا تغير شيئاً من كونها خطأ . وستبقى خطأً فادحاً حتى ولو كان وراءها من الدوافع ما هو الافضل والاكثر اخلاقية والمبرر الى أسمى درجات التبرير .

II ــ مقياس بطولة :

والخطأ الأساسي المنهجي هنا يكمن في محاولة تقديم حكم قبلي على مسألة هي في الأصل تجريبية . وقد يتفق أن تحصل أعمال نتحقق من كونها ، بعد البحث والاستقصاء ، عقلانية خيرّة وناجحة . ولكن هذه الأعمال ، وحين تتم ، ينبغي أن تدرس وتقيم لا قبلياً ، بل بالاستناد إلى الوقائع والظاهرات الموضوعية ذات العلاقة بها . وعندما يقوم انسان بهذه الأعمال تحتم علينا ، اذا كنا مخلصين لمبدأ الامانة

---

(١) تبقى للاخلاقيات وحتى بصفتها ايديولوجية بالمعنى الضعيف والسلبي ، ينبغي أن نتذكر ، مهمة في تحقيق غاية - ولو سلبية . هذا معنى القول التالي « لجوليان بندا . (Julien Benda) الفيلسوف الفرنسي : « لقد تنكرت الانسانية دائماً وأبداً لالتزاماتها . ولكن هذا التنكر ، وان كان طرداً للمدنية ، لم يسد دونها جميع المنافذ . ما دامت الانسانية تعترف بهذه الالتزامات وتؤمن بها ، سيظل شق مفتوحاً - الشق الذي ستتمكن المدنية يوماً ، وعبره ، من الزحف » . أنظر : Wright, M., *Ibid.*, p. 140. وتنتقل مهمة الاخلاقيات ، عبر الانسان الملتزم ، الى مهمة ايجابية خلاقة . فإذا صح قول الاستاذ هول : « السياسة الخارجية تعبر عن ذاتها في علكة الواقع . والاخلاقيات تعبر عن ذاتها في الحكم على الواقع - الحكم الذي نمارسه حيثما نميز بين واقع وواقع » . يبرز دور الانسان بكونه الفاعل الواصل بينهما . أنظر :

Halle, L.J., «Morality and Contemporary Diplomacy» in Kertesz, S.D. and Fitzsimons, M.A. (ed), *Ibid.*, p. 22.

(٢) Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 9.

(٣) *Ibid.*

(٤) *Ibid.*, pp. 7,9.

الفكرية ، أن نحترمه ونقدره حتى ولو كان عدونا الاجتماعي والسياسي . ذلك لأن الجمع بين تلك القيم الأولية في عمل واحد هو عمل جريء وواع وصعب وبالتالي يتطلب جهداً وتخطيطاً . ولذلك نلجأ إلى هذا المقياس للتمييز بين السياسي والمتسيس ، بين رجل الدولة والمتعاطي السياسة لرغبة عابرة . فالسياسي هو الذي يسعى وراء النجاح . ولكنه يصرّ دائماً على أن يكون نجاحه محققاً ضمن اطار الاخلاقية والشرعية . هذا هو المبدأ الذي نعتمد في عملية ذلك التمييز . ومن الواضح ان هذا المبدأ يصح تعميمه للتمييز بين الناس في جميع الحقول . ولا يهمنا هذا التعميم الآن . ولكننا يجب ان لا ننسى ، لذلك ، ان العالم الذي نعيش فيه ، وبحكم الطبيعة الانسانية السريعة العطب ، غير المتحكمة بقوة خارقة تجترح العجائب ، بل هي أعجز حتى من أن تعالج معالجة مسيطرة على الشؤون السياسية ! وبمقتضى التعقيدات المتعددة للضرورات السياسية ـ يجب أن لا ننسى في اطار هذه الاعتبارات وغيرها ـ ان الجمع بين العقلانية والخير والنجاح هو أمر يتطلب تحقيقه بنجاح جهود الابطال . ربما كان هذا هو السبب المفسرّ لافتقار العالم شبه الدائم لسياسيين رجال دولة .

أما على صعيد التاريخ العالمي فهذا المبدأ المميز للسياسيين من المتسيّسين والجامع لمقاييس العقلانية والخير والنجاح ، هو مبدأ يستبعد تطبيقه إلى حد الاستحالة[1] إلا في العصور التي يتفق الجنس البشري اجمالاً على المشاركة بقيم عامة شاملة .

ولتكن حالة العالم التاريخية كيفما يتفق لها أن تكون ، وليهمان تطبيق المبدأ المذكور من علل وصعوبات ما طاب له او للانسانية أن يعاني . ولكن تظلُّ تلك عناقيد من الاسئلة ، تفتح أمامنا منافذ معالجتها ومبادىء تلك المعالجة ، لأنها تهّأت لأسئلة جوهرية حول قضايا تعانيها السياسة بمعناها الحصري . اذا كان من أهمية لهذا التنبه فإن أبرز ظاهرة لتلك الاهمية هي ان السعي وراء تحديد واضح للسياسة يفصل بينها وبين المرامي لانسانية الاخرى والمحاولات الفكرية المدنية العظمى ، هو سعي مؤدي بالمتعنتين المتطرفين في تطبيقه الى جريمة بتر السياسة ، او على الاقل بتر وشائج قربى جوهرية ومتعددة بينها وبين الحقول الاخرى للتصرفات الانسانية .

هذا عود شبه متطرف إلى التنظير الانعزالي للسياسة .

وهكذا نرى أنه لا يكفي الاطار العام للمفاهيم أن يُقرّ بحق القائمين بالأعمال السياسية باختيار مطلق بديل سياسي يستهوي مخيلاتهم . ينبغي أن يوفر هذا الاطار المبادىء والوسائل التي تمكنه من التمييز بين أنواع هذه الاختيارات ، هذا ليصبح قادراً على الغربلة بين الغث والسمين منها .

III ـ بين « الناجح » و « العقلاني » :

يستتبع ذلك مباشرة ان المرادفة بين « الناجح » و « العقلاني » هي عملية تنهار تحت ضغط التحقيق الناقد . طالما كان النجاح نتيجة لمساعدة الحظ السعيد العرضية . ولو لم يكن هنالك غير هذا الاعتبار

---

(١) « الاعتقاد بأن المصلحة القومية تنطوي على مبادىء أدبية خاصة بها ، هو ايضاً اعتقاد لا يقبل الا في أزمنة تاريخية تتصف بالاستقرار ، أي الازمنة التي حققت فيها الانسانية نوعاً من الاجماع الدولي العام حول بعض القيم العظمى » . انظر : Hoffman, S., *Ibid.*, p. 33.

لكفي ، وحيداً ، ليثبت ان المرادفة تلك هي خطأ فكري هام . ولكن هنالك اعتبارات مغايرة له تزيده أهمية وقوة . فطالما أخفقت المساعي الحميدة المدروسة درساً وافياً وعميقاً . فإذا كانت لهذا الواقع المرير في الاجتماعيات عبرة ، وكثرت عبره ، فقد تنكر للايجابية وللانفتاحية وللامانة الفكرية معاً من انكفأ ، نتيجة لقراءتها ، على تفسيرها مشيرة الى ان النجاح المعرّي هو غاية السياسة . وكذلك من وادف ، مستعيناً بتلك العدة ، بين « النجاح » و« العقلانية » . الاتجاه الصحيح هو الانطلاق من الاقرار بالفارق الواضح والمميز بين « العقلاني » و« الناجح » ، والقبول بجميع ما يحتم هذا التمييز من نتائج علمية وعملية . ومن هذه النتائج ذات العلاقة بمعضلات بحثنا هذا ، اننا ما زلنا في حقول الاجتماع نجهل كيف يمكننا الجمع المنسجم بين « الناجح » و « العقلاني » . هل هذا يعني ان السياسة لم تصبح بعد علماً صحيحاً . ربما ؟ ولكن ليس هذا المهم في نظرنا الآن . الاهم من ذلك أن نتفهم من هذه الزاوية ، وانطلاقاً من هذه النقطة بالذات ، المأزق الذي يجد السياسي نفسه فيه . لذلك ولأننا ، بعدئذ ، نصبح في حالة عقلية نفسية تساعدنا على تقدير موقفه وصعوبة التحدي الذي يجابه . وهذا بدوره يجعلنا أكثر تفهماً لمصير جهوده ومقدار أهميتها .

IV ـ بين « الناجح » و « الخيّر » :

ولا تصح المرادفة ، كذلك بين « الناجح » و « الخير »[1] . تقود هذه المرادفة ، فضلاً عن كونها خطأ بالنسبة لواقع الحال ، إلى نتائج مزعجة غير سعيدة . او لسنا مضطرين على التمييز بين « النجاح الخير » و « النجاح الشرير » ؟ وطالما نجح المفسدون . وأن يخفق اطار عام للمفاهيم في التنبه إلى هذا التمييز ، او في جعله واضحاً بالاستناد إلى مبادىء منهجية وقيم ومفترضات مبينة ـ أن يُخفق اطار عام للمفاهيم في ذلك ، هو ان يعترف بعجزه عن مجابهة مسؤولياته . وعليه تصبح ادعاءاته المتعلقة بتفسير السلوك الانساني ، وتوضيح غاياته وغربلة أنواع الرجال القيمين على اموره ، ادعاءات دعائية أكثر منها علمية . ومتى أخذ العالم بالدعاية خسر قيمته . وكذلك العلم الذي تستحوذ الدعاية عليه : ينقطع غالباً عن كونه علماً .

V ـ الحرب ضد الرياء :

وتكره واقعيتنا ان تخدع ذاتها أكثر مما تكره ـ او بذات المعيار الذي تكره به ـ ان تخدع الاخرين . فهي تكره ان تقلل من قيمة ادعاءاتهم اوجهودهم ، أوترمي سهام شكوكها المسمومة في صميم نواياهم . تعتبر ان العقل الانساني ملزم في اطارها ، أن يبحث عن الحقيقة حيثما وجدت . ومن ثم ينظر في وجهها متأملاً معجباً ، مستوحياً مصيره . لا نعتقد أن من واجبها أن تبرّج تلك الحقيقة ـ أن تلبسها عباءة التنكر ، او أن تشوهها ، أو ان تحقرها ، أو ان تطليها بألوان براقة جذابة .

وفضلاً عن ذلك ، فإنها تعتز بأنها قادرة احياناً ـ بما لديها من قواعد منهجية ووسائل فكرية ـ على كشف من يحاولون هذه الأمور . هذا بالرغم من انها تقر بأن لهم حقاً منطقياً ووجودياً ومبدئياً باختيار

---

(١) آ ـ راجع للمقطع : « خطأ المرادفة بين الخيّر والناجح والعقلاني » . من هذا الفصل . ثم
. Morgenthau, H., *Scientific Man V S Power Politics*, *Op. Cit.* p. 13.

القيام بهذه الأعمال ، اذا هم أرادوا أن تكون هذه تعبيراً عن نوعية الحياة التي يفضلون . ولكنهم ، وهنا تكمن النقطة الجوهرية ، لا يحق لهم في عرفها ، أن يموهوا على الناس . ولكن من يقومون بهذه العمليات يقومون بها غالباً بقصد التمويه . فاكتشافهم اذن ، وكشفهم للناس هو عملية جريئة تستحق عليها الثناء . خصوصاً من جانب الذين مثلنا ، التزموا بتفضيل مغاير . وهكذا فإننا وان اقررنا بحق كل انسان باختيار نوع الحياة الذي يريد ، فإننا لسنا ملزمين بمشاركته بأي نوع من الحياة يختار . في الواقع نرانا احيانا ملزمين بالاصطدام مع بعضهم وباعلانها حرباً شعواء على قيم ذلك البعض ، ومسلكية المنضوين تحت لوائها . وسيان عندها ، أنالت واقعيتنا ، هذا الثناء على ذلك فعلاً ، ام تلقت ، ولهذا السبب بالذات ، كثيراً من أنواع الاضطهاد[1] . في الحالين يظل الاعتقاد صحيحاً ، بأن عملية الكشف هذه عملية تستحق الثناء . ويظل أيضاً في نظرها ، تطبيق هذا المقياس عليها وعلى مناقضيها من النظريات ، عملاً من أعمال الامانة الفكرية . او لم تصرّ على مبدأ المساواة المنهجية ؟

ز ـ القيم والسياسة :

وأخيراً من نتائج ترميمنا هذا للواقعية السياسية ـ النتائج التي تستحق الذكر ـ هو الرأي الناتج عن موقفنا من طبيعة السياسة[2] .

لقد سبق ان أشرنا إلى ان السياسة في جوهرها عملية معيارية . فنستنتج من ذلك ان « نظرية في

---

(١) آ ـ في الواقع ان ترميمنا هذا للواقعية هو واقعي إلى حد انه يتوقع ، في نطاق ما نعرفه عن الطبيعة الانسانية وما يصح أن نستفيد به من عبر التاريخ ، ان يجازى بهذا البديل أكثر مما يجازى بالبديل الأول الأكثر عنفاً وليونة .

ب ـ ملحم قربان ، « المواقف الحاسمة » ، العدالة (عدد ممتاز) كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة اللبنانية ، بيروت ، ١٩٧٠ .

(٢) آ ـ « في نهاية البحث والتدقيق ، اذن ، يظهر ان الحوار المتعلق بالتسلح يعطري او يجب ان يعطري ، على اشارة إلى سلم قيم ـ أي نظام ادبي اخلاقي » . انظر :

Levine, Robert. A., «Facts and Morals in The Arms Debate», *World Politics*, Vol., XIV, No. 2, 1961- 1962, pp. 239 ff.

ب ـ « وهكذا لا يمكننا الافتراض بأن المشكلة المتعلقة بكيف يجب ان يكون العالم ، او بكيف ينبغي ان تتصرف الدول تصرفاً ادبياً ، هي مشكلة غير ذات علاقة او اهمية » . انظر : Hoffman, S., *Ibid.*, p. 186.

ج ـ « ان التفضيلات الادبية والاخلاقية . . هي نقط انطلاق لا مهرب منها حتى للمحاولات التجريبية البحتة في الأمور المتعلقة بالتصرف القومي . أصبح هذا واضحاً تتزايد قيمته مع الأيام . . حتى الكلمات المستعملة ذاتها ـ كالحفاظ على الذات ، والتحدي ، والاستعمار ، والمصلحة القومية ـ مفعمة بالتلميحات العاطفية والاحكام الادبية والافتراضات التوجيهية . ولولا الافتراض المضمون الخفي بأن الوضع القائم هو افضل ادبياً من اللجوء الى العنف الدولي ، لما صدرت على الارجح أية دراسة تحاول أن تجيب على السؤال : كيف يمكننا ان نمنع الحرب العدائية بجعلها مخالفة للقانون ؟ وبمعزل عن وضع قيمة خاصة وهامة على وجود الدول المستقلة ، فلا معنى للقول او الافتراض بأن الدول ينبغي أن تبني قوى تتناسب ومتطلبات بقائها . ولا يمكن ان تصاغ توقعات تتعلق بتصرفات الدول دون أن تتأثر هذه الصيغة اما بتخمين لوك المتفائل . . . واما بتكهن هوبس المتشائم . وبهذا المعنى ينتمي جميع العلماء في الحقل السياسي ، عن وعي منهم او عن غير وعي ، الى مدارس في الفكر الفلسفي والادبي والاخلاقي » . انظر :

Wolfers, A., «The Anglo-American Tradition in Foreign Affairs». *Op. Cit.*, pp. 244-245.

القيم » ، او على الاقل ، ان مخططاً عاماً يصح ان يستند اليه لتعيين القيمة والتثبت من أصالتها ، تلقى فيه المبادىء الاولية والقواعد الأساسية ما تستحقه من الاعتبار ، هو شرط أساسي لا يستغنى عن تحقيقه بتاتاً أساساً صامداً صلداً لبنيان نظرية أو شبه نظرية كافية معقولة في السياسة . وتتساند ـ « النظرية » في القيم و « النظرية » في السياسة في تحقيق نجاح مرموق اذا ما اتفق ووفرنا لنا مخرجا[1] مقبولاً من خطري المطلقية والاستخفافية . ولما كان هذا المأزق مشكلة الفكر الثقافي عامة للقرن العشرين ، يكون المخرج المقبول منها حلاً تدور حول محوره فلسفة ثقافية عامة تجابه أبرز مشاكل العصر في صميم جوهرها .

ولا ننسى ، في هذا السياق ، البعد الاجتماعي السياسي لهذه المشكلة . ولما كان منشأ هذا البعد هو نشوء الاختلافات بين فرقاء تباينت آراؤهم وربما اصطدمت مصالحهم وقواهم ، أصبح ، من الضروري أن يسهم الحل المعني اسهاماً جدياً وملموساً في عملية فض النزاعات .

وهكذا ترتبط ، كما يجب ، مشكلة هذا العصر الثقافية بمشكلة السياسة لكل عصر .

---

(١) « في الواقع اذا أراد احدهم ان يبحث حية « فلسفة سياسية للعلاقات الدولية » ، فينبغي أن يحاول الجمع بين المخططين : لعلم الاجتماع التاريخي واليوتوبيات ، وان يتم هذا التأليف بينهما . وذلك لأنه اذا انطلقت تلك المحاولة من بعض القيم المفترضة صحتها قبلياً وبشكل مجرد ، لادت اما إلى مخاطر الالتصاق بأشياء عديمة الفائدة مع كونها ذات نوايا حسنة ، واما إلى مخاطرات الانتقال إلى « اخلاقية كمالية» ـ وفي كلا الحالين تضيع جانباً المشكلة الصعبة المتعلقة باستخدام الوسائل الوسخة لتحقيق اليوتوبيا . واذا انطلقت ، من جهة ثانية ، من دراسة تجريبية صرف للعالم السياسي المعاصر ، لدفعت صاحبها ، إلى خطر المدمن على حشيشة « العلمية المتطرفة » في صيغة سياسات ـ العلمية المحتة الزمنة بأن « ما يجب أن يكون » ينبعث ، مما هو » او المتضمّنة بأن احدنا يمكنه ان يقود السياسة التي ينبغي أن تتبع بدون أي قرار مسبق فيما يتعلق بالاهداف الادبية التي يجب أن تنشد » .

« يجب ان نحاول بناء اليوتوبيات . وسنحقق هدفاً مثلث الابعاد بعرضنا وتوضيحنا لآرائنا فيما يتعلق بالغايات وبالمفترضات ، وبالامكانات ، وبالوسائل التي يجب ان تتوفر في نظام دولي . عندها نجيب على مطلب توضيحنا لمواقفنا الشخصية بالنسبة للقيم ، وعندها نتجنب للتقرب المستوحى من العلمية المحتة والذي يختلس سياساتنا ، كل جزء منها على حدة . وعندها أخيراً نتجنب توأم التهريبة « الواقعية » التي تفترض ، عباسة يائسة ، انه لا مهرب لنا من المعادات الرتيبة ، و« المثالية » التي تجاهر بسلامة مهروسة ، بوجود طريق سهلة لتحقيق التقدم المثلي » ـ Hoffman, S. *Ibid.*, pp. 188, 189. وواضح اننا لا نوافق الكاتب على جميع آرائه وتفاصيلها . يهمنا من هذا المقتبس على وجه الخصوص ما نؤكد عليه وهو احساسه الفلسفي نوعاً ، فكراً وصيغة ، بمشكلة العصر .

ب ـ « ان هذا المؤتمر لاستجابة لمطلب واسع الانتشار بحثاً عن بديل يقوم مقام الديانات التي تدعي بأنها تستند إلى الوحي من جهة ، ويحل محل الانظمة الكلية من جهة ثانية . ان البديل الذي يقدم طريقاً ثالثاً من الازمة الحاضرة للحضارة الانسانية هو « الانسانية » (Humanism) [التي تستند إلى] احترام الانسان كائنا روحياً وأدبياً » . انظر : *International Humanism*, Vol. III, Two, 1968 .

ج ـ « لذا فهمنا واجبنا يجب أن نشق الطريق ، بالتلازم (او الانصهار) مع الاحتجاج والنقد ، بقدر ما يجبران عن تقصيرات ، حتى ولو لم يكن التعبير عنهما دائماً مقنعاً . غير ان الانصهار لا يعني دائماً مرادفة بالهوية . ذلك لأننا لا نستمد قواتنا من الاحتجاج والنقد ، بل من مفهوم خلاق للتوجيه الذاتي وللمشاركة الانسانية اللذين بامكانهما توفير الاساس لحياة انسانية بامكانها أن تكفي الاحتياجات الانسانية » . انظر :

Prof. Dr. J.P. Van Praag, Chairman I.H.E.U., «Changing World», *International Humanism*, Vol. III, Two, 1968, p. 19.

القسم الرابع

قِيَم وأعمَال

الفصل الثامن

المسألة الأخلاقية

« انما هو امر غريب يدعو الى التفكير ان يكون بيننا ، معشر الناس ، اناس يضعون بأنفسهم قوانين ، بعد تنكرهم لجميع قوانين الله والطبيعة ، يطيعونها بصرامة ودقة »[1] .

باسكال

١ ـ تقديم وتصميم :

لا بد من أن تكون السياسة في جوهرها معيارية ـ على الاقل في نظر بعض القائمين بالأعمال على مسرح السياسة ـ لأنها تنطوي على اختيارات مسؤولة . وعليه يكون الاطار العام للمبادىء التقييمية جزءاً لا غنى عنه من نظام أوسع للمفاهيم التي تساعدنا على ترتيب تصرفاتنا السياسية وتبويبها وتفسيرها وتقييمها ، واذا أمكن ، السيطرة عليها .

نعالج في هذا الفصل وبالتتابع المواضيع التالية :

أولاً ـ الاطار العام للمفاهيم التقييمية ، مؤكدين في سياقه على الحد الادنى من المتطلبات الجوهرية للوضع الادبي ، او الحالة الاخلاقية .

---

(١)
« It is odd when one thinks of it that there are people in the world who, having renounced all the law of God and nature, have themselves made laws which they rigorously obey... » (Blaise Pascal, as quoted by D'Encreves, A.P., *Natural Law.*, Huchinson and Co., London, 1957.)

راجع كذلك :

Alfred Sowvey, *Coût et Valeur de la vie Humaine, et*, christian Combay, *J'Informe*, Dimanche 30-Lundi 31, Octobre, 1977, -pp. 149.

ثانياً ـ الوسائل والغايات في سياق مسألة التبرير ـ المسألة الاخلاقية التي تكاد تكون محور العمل السياسي .

ثالثاً ـ المحاولة التي يقوم بها المفكر الانكليزي ت . د . ولدن بغية التجديف بقارب الفكر المعاصر عبر خطرين متقابلين قد يتحطم على صخرة احدهما هذا القارب اذا ما اتفق فاصطدم بها . تلك هي محاولة التجنب للمطلقية من جهة وللشكيّة ، او الاستخفافية ، من جهة ثانية .

رابعاً ـ واخيراً ، ملاحظات نقدية تقييمية تتعلق ببعض المواقف ذات العلاقة بمشكلتنا الاولية في هذا الفصل ، المواقف التي يتخذها بعض المفكرين أمثال باسكال ، ج . ل . بريرلي ، وكلوفيل وليمز .

٢ ـ مفترض عام :

اذا صح الاعتقاد أن « مطلق شيء او فعل ، حتى ولو أمكن وجوده منعزلاً[1] عن أي شيء او فعل مغاير له ، ليس بحالة الانعزال التامة هذه ، جيداً او سيئاً ، خيراً او شراً . ان قيمته لتحدد في اطار يجمع بينه وبين أشياء اخرى ، او افعال مختلفة عنه » . اذا صح ذلك الاعتقاد « لكان من الضروري منطقياً أن نلتزم بصحة القول : بأن جميع الأشياء والافعال ، مقطوعة الوشائج بينها وبين أشياء وأعمال مغايرة لها ، هي أشياء وأعمال « حيادية ادبياً » ؛ أي انها تقف من الخير عن يمينها والشر عن يسارها وقفة تتساوى بأبعادها عن أي منهما . وقد تكون هذه الوقفة وقفة المتفرج اللامبالي . كما وإنها قد تكون وقفة المحقق الدارس الوازن للاحتمالات التي تنشأ عن ميلها لليمين بالمقابلة مع الاحتمالات التي تنشأ عن ميلها لليسار . ولكنها ، وهذا المهم ، تبقى محايدة ما بقيت غير ميالة لهذه او لتلك .

تبدأ قيمتها برهة تميل . وابعاد ميلها هي الاعتبارات التي تقرر قيمتها .

يصبح ضرورياً ، من هذه المطلة الاستشرافية على القيم ، ان يُسأل ما هو محمل موقف كالتالي على ما يترتب عليها من مواقف ، او بالعكس ، ما يترتب عليه مما ينشأ عنها من مواقف .

الموقف هو التالي ، وهو للدكتور و . د . روس (W.D.Ross) احد أبرز المتعاطين بالاخلاق في الفكر الانكليزي :

« نقدر ان نجزم ، بأننا نعي مباشرة ان الفعل النابع من الضمير ، (اي الفعل المسؤول) مثلاً ، له قيمة خاصة به ـ قيمة ليست بمرادفة لكوننا لنا مصلحة بذلك العمل او لكون مطلق انسان تربطه مصلحة به ـ قيمة ليست حتى متكلة على ذلك . إن عقلنا ينبئُنا بذلك بدرجة من التأكد تضاهي درجة تأكدنا من مطلق شيء ـ وانْ لا نثق بالعقل هنا هو مبدئياً ان لا نثق بمقدرة العقل

(١) تعزّز الاكتشافات الحديثة في علم الفيزياء هذا الشك . راجع كذلك :

John Elf Boodin, «Functional Realism», in *The Philosophical Review*, vol. 43, 1934, p.p. 148-166.

مطلقا على معرفة الحقيقة »[1] .

غير ان التساؤل حول المترتبات المتبادلة بين هكذا موقف وبين مقوّمات النظرية في القيم المتبناة في هذه المعالجة تفترض البحث في اسانيد هذا الموقف . وعلى هذا الصعيد يطال تحفظان لنا هذا الموقف ـ التحفظان اللذان يميلان به نحو بعض مقومات النظريّة المتبناة من قبلنا .

التحفظ الاول ، هو ان العقل والعقل وحده لا « ينبئنا بالتأكيد وبالنسبة للقضايا الحياتية التجريبية » شيئاً يستحق الاتكال الكامل المطلق عليه . وهب انه فعل ذلك ، فإن هذه المعرفة تبقى بدون فائدة تستحق الذكر ما لم تدخل في شبكة متشابكة الاطراف والجذور للتصرفات الانسانية .

إن ثقتنا بالعقل ليست منعزلة عن معرفة العقل لماهيات ومفاعيل تلك المسلكيّات. ومردود هذه وتلك على مواقفنا العامة من انفسنا وقيمنا وتصرفاتنا والحياة والتاريخ .

والتحفظ الثاني ، هو ان العقل يعرف ، كما نعرف ، حقائق كثيرة ، ولكن بعض هذه الحقائق غير ذي بال بالنسبة لموضوع البحث . وبقدر ما لتلك الحقائق ذات العلاقة بموضوع البحث قيمة ، بقدر ما تصب في مجموعة من الاعتبارات التي ينطبق عليها التحفظ الأول .

ولما كان الشيء بالشيء يذكر يتبادر الى الذهن ههنا « الامر اللامشروط »[2] الذي ترتبط شهرته في تاريخ الفكر الاخلاقي باسم الفيلسوف الالماني الكبير عمانوئيل كانت (Immanuel Kant's «Categorical Imperative») .

ومرّة اخرى[3] نرانا مدينين للمنهجيّة بفضل عميم .

اوليست صيغة هذا الامر اللامشروط ـ ومطلق امر لا مشروط ـ تتضمن تشريعا للانسان ؟ ربما كان هذا مقبولاً في إطار الحضارة التي يفترش الالزام أسُسها .

أما وقد تفتحت عيوننا على مغانم الالتزام ، اساسا بديلاً ومفضلاً للحضارة الجديدة فقد أصبح ضرورياً ان نقف وقفة المتأمل في ، ولا نقول الرافض ، مطالب هذا الأمر اللامشروط الذي خصص له حيّز مرموق في أدب الاخلاق العالمي .

وللانسان المعاصر موقفه من التشريع الذي يفرضه هذا الأمر . وقد يقبله بعض الناس بسرور .

---

(1) I.W.D. Ross, *The Right and the good*, p. 82. .

يقتبسها ايضاً عبكا ، ولذا نحيره من انصار هذا الموقف :

(2) C.A. Compell, «Moral and Non-Moral Values», *Mind*, vol. 44, 1935, p. 275.

I. Kant, *Critique of Pratical Reason*,.

(3) كانت المرّة الاولى عندما فتحت المنهجيّة عيننا على تأثير الالزام في صيغة القانون الطبيعي . راجع لذلك كتابنا المنهجية والسياسة بحث : « القانون الطبيعي » ، وكذلك محاضراتنا في تاريخ الفكر السياسي لطلبة الدراسات العاليّة للعام الدارسي ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ . كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية .

وربما قبله بعضهم على مضض . أما الملتزمون ، خصوصاً بمفهومنا الحضاري للالتزام[1] ، فأغلب الظن أنهم يقترحون تعديله .

إذا كان الانسان بالفعل قد أُعطي امكانية التمتع بالمغامرة في هذه الحياة على اساس ان الحريّة ، بأكثر من معنى وعلى اكثر من صعيد ، من خصائصه المميزة ، او بامكانه انّ يجعلها كذلك ، فإن من المواقف المعدودة والحاسمة في تاريخه ، وبقطع النظر عن قلتها ، لا بد ان تكون في مجابهته القضايا تتمثل فيها عزته وكرامته في الثورة على مطلب هذا الأمر اللامشروط .

واذا كان التمرّد على هذا الامر اللامشروط ، باسم الحرّية والعزّة والكرامة ، مبرراً مرّة واحدة ، فقد يبرر كذلك مرات .

وهكذا نعود ، بعد هذا الاستدراك التاريخي الهام ، الى موضوعنا : ان تصرفاتنا ، اجمالاً ، تبقى حياديّة ادبياً واخلاقياً ما بقيت هنا بين مملكتي الخير والشر . تقرر قيمتها الأدبية الاعتبارات التي تميل من اجلها ، وما يتعلق بهذه الاعتبارات ، نحو هذه او تلك .

نستنتج من ذلك ، اذا صح بالطبع ، ان قيمة الاشياء والاعمال هي نتيجة لما تقوم به من مهمات في شبكة متشعبة العوامل والتأثيرات المتبادلة . ونسمي هذه الشبكة ، بجميع ما تشتمل عليه من علاقات ، وعناصر ، بالوضع الادبي او الحالة الادبية .

ولكن هل هذا صحيح ؟ ان برهان صحته او تبيان المبررات التي تدعو الى اتخاذه موقفاً سليماً في الانسانيات ، هو من مهمات النظرية الادبية ـ نظرية تبحث في مبررات القيم الادبية وفي القواعد المعتمدة في تقرير سلامة هذه القيم .

وهكذا فإننا نرى الآن بوضوح ما عنيناه[2] بقولنا ان نظرية مقبولة في السياسات لا بد لها من أن تستند الى نظرية في القيم .

غير انه بامكاننا الآن ، وبالاستناد الى مبادىء سبق لنظريتنا في القيم ان فصلتها عن غيرها من المبادىء ، ان نختصر بحثنا للادبيات ، بما هو ذو علاقة مباشرة بالسياسة .

لذلك سنؤكد فيما يلي على بحثنا في قيمة الافعال مهملين البحث في قيمة الأشياء .

٣ ـ القيم نتائج لمتغيرات متشباكة التفاعل :

ولذلك لن نثير ، مثلاً ، السؤال المحرج المتعلق بقيمة الأشياء الجوهرية : هل هنالك أشياء قيمة بحد ذاتها ؟ وما هي هذه الأشياء ؟

ولكي لا نظهر بمظهر المتهربين من بحث الأسس الادبية التي تستند اليها واقعيتنا السياسية ، بعد أن رفضنا أن نكون فرضيين ، نحاول الانطلاق من نقطة يقل حولها الجدل ، وبالتالي يسهل انتقالنا منها

---

(١) ملحم قربان ، « الاخلاق والمجتمع » . والحقوق الانسانية . و« المواقف الحاسمة » ، والمشكلات : بحث : « اي التزام » ؟

جع الفصل السادس ، مقطع : « مروضات القوة ، هـ ـ « الاخلاق » .

الى قضايا ذات علاقة مباشرة ببحثنا الحالي . واذا فعلنا ذلك فرصة بالقارىء ـ ان عملنا هذا يوفّر عليه الدخول في مناقشة بعض الصعوبات الخاصة بالحقل الأدبي الاخلاقي .

٤ ـ قيمة الاعمال مهماتها :[1]

ان أكثر الأعمال التي يقوم بها الناس ، هذا اذا لم تكن جميع الاعمال ، حيادية أدبياً . اذا عرفنا ما نعني بتعبير « الحياد الادبي » ، وقد وضحنا معناه ، واذا تدارسنا أعمال الناس اجمالاً ، تبينت لنا صحة هذا القول .

للتمثيل على صحة هذا المبدأ يستحسن تدارس الحالات التالية :

أ ـ يلتقط صبي حجراً ويرميه بعيداً عنه . ولا يحصل عن عمله هذا أية نتائج تستدعي البحث والتدقيق .

ب ـ يعيد الصبي العمل ذاته . ولكن ، هذه المرة ، يتفق صدفة ، أن تسقط ، نتيجة لعمله ، ثلاث تفاحات عن شجرة تخصه .

ج ـ يعيد الصبي العمل ذاته ، ولكن ، هذه المرة ، تسقط التفاحات الثلاث نتيجة لمخطط واع دبر مسبقاً . وهكذا فقد نجح في تحقيق بغيته .

د ـ يعيد الصبي العمل ذاته ، ولكن ، وصدفة هذه المرة ، يُسقط الصبي بالحجر ثلاث ثمار عن تفاحة جيرانه .

هـ ـ يعيد الصبي العمل ذاته . وعن قصد يسقط الثمار الثلاث عن تفاحة الجيران[2] .

و ـ يعيد الصبي العمل ذاته . ولكن ، وصدفة ، يصيب الحجر عنزة جارته .

ز ـ العمل ذاته يقتل ، وعن قصد وتصميم ، عنزة جارته .

حـ ـ العمل ذاته يقتل ، ولكن صدفة وعن غير قصد وتصميم ، ولد الجيران .

ط ـ والعمل ذاته ، أخيراً ، يقتل وعن سابق قصد وتصميم ، ذلك الولد .

ان تحليل هذه الحالات تحليلاً دقيقاً مفصلاً هو من مهمات نظرية متعمقة في القيم . يهمنا منها الآن أمران واضحان : الأول ، هو ان العمل ذاته يترد في جميعها . (ونقصد بالعمل ـ جميع الامور التي تشترك في عملية الانحناء ، ولمّ الحجر ، ومن ثم رميه) . والثاني ، هو ان قيمة هذا العمل[3] بالذات لا

---

(١) وهكذا تخضع الاعمال للمبدأ ذاته الذي يتحكم ، من هذه الزاوية ، بالانسان . راجع لذلك كتابنا المشكلات ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، ص ٢٧٠ ـ هذا بالطبع مع التعديلات التي يتطلبها المقام .

(٢) وغني عن الاشارة اننا نقدر ان نعقد القضية الادبية أكثر وأكثر في هذا المثل باستبدال « الصبي » « بالرجل » ، او بوصف الجيران اما « بالعداوة » ، تقليدية كانت هذه العداوة ام عابرة ، واما « بالصداقة » ، كانت هذه الصداقة مستحكمة ام مستحدثة .

(٣) ولا تدخل في إطار هذه المعالجة ما اذا كانت القيم الاخلاقية متميزة ام لا عن القيم غير الاخلاقية . راجع كذلك :
Campbell, C.A., «Moral and Non- Moral Values» in *Mind*, vol.XLIV, (44), 1035, p.p. 293 ff.

تبقى هي هي في جميع الحالات ، بل بالاحرى قد تغيرت في كل من هذه الحالات عنها في الحالات المغايرة .

فالفعل ذاته الذي هو بالاصل عمل حيادي ادبياً ، تلبّس ، في سياقات مختلفة ، قيماً مختلفة .

ومن المفيد أن تنبّه الى نقطة ثالثة هامة نقدر على استنتاجها بسهولة من الأمثلة موضوع البحث . تلك هي ان القيمة لم تتغير باتجاه معين ، أي باتجاه الخير دائماً او باتجاه الشر دائماً . انها تغيرت ايضاً بمعنى انها قطعت حدود المنطقة المحايدة بين الخير والشر . فكانت حيناً خيراً وكانت احياناً شراً . ان تغيرها بكلمة ثانية لم يكن تغيراً كمياً فحسب بل نوعياً ايضاً . **لقد تغيرت قيمة هذه القيمة كما تغيرت طبيعتها** .

٥ ـ التنافر مصدر القيمة :

وننتقل من هذا المبدأ العام إلى قضية مشتركة بين الادبيات والسياسات .

تنشأ الحالة الادبية ، على الغالب ، عن وجود عنصر تنافري غير منسجم . وحينما يوجد تنافر تغدو المقارنة والمقابلة عملية طبيعية . وربما كانت حتى عملية لا مهرب[1] منها : اولاً ، بين عناصر الحالة الادبية ذاتها ، بين المنسجم وغير المنسجم فيها ، وثانياً ، بين هذه الحالة ، غير الكاملة بمعنى من معاني هذه الكلمة ، وبين حالات أدبية مغايرة ، وخصوصاً الحالات الكاملة أدبياً . واذا كان القائم بهذه العملية المقارنة هو ذاته المعاني للحالة غير الكاملة نشأت عنده ، طبيعياً ، حالة عدم ارتياح للوضع الذي يعيشه . وبقدر ما تشتد لدى شخص ما حدة الاصطراع الناشيء عن التنافر وعدم الانسجام ، بذلك القدر تتبلور عنده أوجه الاختلاف بين الأمور المقابلة ، وبذلك القدر ، وربما أكثر ، يتأزم عدم الرضى لديه .

يقوم الإنسان ، وبشكل طبيعي ، بهذه المقابلات تقصياً للمشتركات بينها وللفوارق ؛ وعبرها تلبية لحاجات نفسانية او سداً لبعض هذه الحاجات .

« فخطة التمييز بين الماضي والحاضر والمستقبل هي عملية عقلانية لا يتمتع بامتيازاتها سوى العقول ذات المستوى الراقي »[2] .

«Bu the schema of past, present, and future is an ideal construction on the part of high- grade minds»(2)

---

(١) اننا لا نؤمن لا بحق التشريع للآخرين ولا بصوابيته . لذلك ، ولأن الجواب على السؤال : « ماذا يحدث لشخص ما قل « نعم » عندما يعاني من مثل هذه الحالة ؟ » هو جواب على سؤال تجريبي ، فينبغي ان يستند الى دراسة وتحقيق في الأسباب التجريبية ذات العلاقة . وأغلب الظن أن استجابة « نعم » لهذه الاشارة المحرضة قد تختلف عن ردة فعل « اسد » او « سمير » نحوها . راجع الفصل التاسع ، مقطع (٢ ، أ ، ١٧) « ضد التشريع للآخرين » من هذا الكتاب .

(٢) جون الف بودن ، « الواقعية المهنائية » ، المجلة الفلسفية ، العدد ٤٣ (١٩٣٤) ص ١٦٣

John Elf Boodin, Functional Realism», *The philosophical Review*, Vol, 43 (1934) , P. 163.

ومن هذا المنطلق ، وبخطوة سهلة جداً ، نصل الى التالي :

« تخلق ذاكرتنا وعينا للماضي وتوقعاتُنا وعيًنا للمستقبل . تلك أبعاد يخلقها العقل وليست اشكالاً جاهزة تعطى له . وتبقى التغيرات والتطورات التي تنشأ في الطبيعة اكثر اساسية واهميةً من بناءاتنا العقلية : المستقبليةّ والماضويةّ . وتلك التغيرات الطبيعية تبلور، من جهة ، في البناءات العضويةّ المتراكمة التي تخولنا العيش مرة ثانية وفي اوضاع جديدة لحالات نعي اننا سبق ومررنا بتجاربها . ومن جهة ثانية ، تنبعث تلك التغيرات مستجدّات على الاطار العام لحقل تجربتنا المعاصرة »[1] .

«Our memory Makes the conciousness of the past and our expectancy makes the conciousness of the future. These are dimentions which the mind creates, they are not forms which are given to it. More Fundamontal than our ideal constructions of pastness and futurity are the transformations in nature which , on the one hand, condense into the cumulative organic structures which enable us to relive in a new situation occasions which we are concious of having previously experienced, and, on the other hand, emerge as novelty on the Background of the present field of experience.» [2]

ويظهر هنا التفاعل المتبادل بين الطبيعة والانسان بفضل محاولات العقل الانساني المتعددة الابعاد : الزمني بين الماضي والمستقبل عبر الحاضر ، والذاتي ـ الموضوعي عبر النفساني ، والواقعي ـ المتخيَّل عبر التوقعات ، مدروسة كانت ام مهووسة ، والمرفوض ـ والمرغوب فيه ، عبر المتوقع[3] .

والمقابلة او المقارنة ، على كونها نسبية ، تتفتح امكاناتها أمام الكائن الواعي . والانسان ، لا شك ، جدير بها . فالانسان ، لكونه واعياً ، لا يخضع اجمالاً لقوانين الطبيعة خضوعاً أعمى . ان الامكانات غير المحققة تسترعي انتباهه وتتملك مخيلته . تلك هي حالة الانسان لا تجاه الطبيعيات فحسب بل تجاه الاجتماعيات . وتتعدى ايضاً محاولات هذه المقارنات او المقابلات مع الانسان ، حدود الطبيعيات والاجتماعيات الى اجواء أفسح وآفاق أبعد . وكثيراً ما تكون هذه المغامرات مصادر صعوبات او أمراض لديه . **ولكنها ، وهنا تكمن مهمتها الايجابية تجاهه ، يمكنها أن تخلق تحديات تشحذ العزائم عند البعض بعدما تقدم شرراً عبقرياً باحتكاكها بعقولهم الخلاقة .**

يستبعد ، لذلك ، أن يكتفي الانسان بالمقابلة او المقارنة . فعلى الصعيد الفكري ، قلما تنتهي هذه المقارنة بمطابقة الوضعين المقابلين مطابقة يرتاح لها العقل الناقد . عندئذ يبدأ هذا العقل مغامراته

---

(١) جون الف بودن ، المرجع المذكور ذاته ، ص ١٦٣ ـ ١٦٤ .

(٢) 4. Jhon Elf Boodin › OP. Cit, P.P 163- 164

(٣) بامكانك مع غيره من التساهل ، تسمية هذا البعد «بين المرفوض » و«المفروض » وان يعني مختلف نوعا .

التفتيشية والخلاقة . ومتى انتهى الى صورة لوضع يستحوذ على مخيلته إلى حد يدفعه إلى الالتزام ، فقد ولّد بذلك تياراً كهربائياً تتصل اشرطته بجميع كفاءاته فتتحرك ، محركة معها جهوده وامكاناته ، لتحقيق تلك الصورة واقعاً حياتياً .

تحصل تلك الحالة على الغالب لان الانسان ليس مجرد كائن واع . انه مع ذلك كائن عامل فعال . وقد تكون فعالية الانسان وديناميكيته أكثر أهمية في نطاق الحالة الادبية ، من وعيه . ايهما أهم ؟ ذلك سؤال نقدر أن نتحاشى الخوض فيه الآن ـ هذا مع العلم انه ، في اطار نظرية في القيم ، سؤال أولي وهام . يكفينا أن نقر الآن ، وهذا أمر واضح ، ان كلا الامرين : ـ وعي الانسان وفعاليته ، لا غنى للانسان السياسي عنهما . ومهم ايضاً أن الانسان بامكانه أن يربط بينهما . وقواعد هذا الربط ومبادؤه الصحيحة تستحق الدراسة المفصّلة . ولكننا لن ندخل في بحث هذا التفصيل هنا . غير اننا نعرف انه عندما يحصل هذا الربط ، ينشأ عنه العمل الغائي . وعندما يتم هذا الربط على قواعد صحيحة ومبادىء صامدة يتعرف الانسان إلى أفضل مخططاته الغائية .

فالفعل الغائي هو الجسر الذي تعبر عليه المُثُل والغايات والقيم إلى عالم الواقع ، عالم الاجتماع والسياسة . وذلك عبر الانسان .وهو هو الفعل الغائي الذي يربط المبدأ بالاعمال والتصرفات التي يوحي بها ذلك المبدأ . واذا كان التنافر وعدم الانسجام هو مصدر الحالة الادبية لدى الانسان ، فإن العمل الغائي ، من جهة الانسان ، هو العلاج لذلك التنافر ـ العلاج الذي يحقق ، عند نجاحه ، غاية الانسان المسؤول في وضع أدبي متكامل . انه يقضي على ذاك التنافر او يقلل من مداه وحدته . ولكن ، وعلى الأكثر ، ليخلق تنافرات مغايرة .

٦ ـ مقومات الحالة الادبية :

الاهتمام القلق ، الخاصية المميزة للوعي المتمركز في حالة أدبية ، يصبح هكذا نتيجة لتعامل متبادل متجاوب بين متغيرات ثلاثة على الاقل في الحالة الادبية . تلك المتغيرات الركائز الاولية ، التي لا يمكن أن يستغنى عن أيّة منها في تكوين الحالة الادبية ، هي **مثال وواقع وانسان** .

أ ـ المثال :

وليس المثال بحكم الضرورة فكرة افلاطونية : حقيقة ابدية ازلية ثابتة لا تتغير ولا تتبدل ، وتسكن عالماًخاصاً غير عالمناالزمني . كما وانه ليس ، بمنطق طبيعته ، جوهراً هارتمانياً[1] يتصف بموضوعية خاصة ويلزم من زاويتها الناس على قبوله . وما عليه أن يتلبس بلباس ميتافيزيكي ما ورائي . حتى الحلم[2] ذاته يمكن أن يقوم بمهمة المثال . وقد يكون المثال مشكلة من نوع المشاكل التي جاهر بها جون ديوي وشدّد . كما وانه قد يكون موضوعاً طبيعياً او شيئاً مادياً . **بالاختصار ، مطلق شيء او امر او علاقة يمكن ان يلعب**

---

(١) نسبة الى الفيلسوف الالماني هارتمان (Hartmann, N.) .

(٢) وقد يعني « الحلم » هنا مجرد الوهم . راجع كذلك ملحم قربان ، مشكلات ، بحث ، « الرأي العام اوهم هو أم واقع ؟ » وعلمانية دركهايم الاخلاقية ومتضمناتها الاجتماعية ، القسم الثالث ، المقطع الثامن ، « الوهم والتاريخ » .

دور المثال في الوضعية القيمية . بالطبع اننا لا نقصد بذلك ان تتساوى مقدار سلامة هذه الاشياء جميعها ، وبالتالي فلا فرق عندنا اذا تبنى انسان أحدها او الثاني . لا شك ان قيم هذه الأشياء تختلف . وبمقدار ما يكون اختيار الانسان لأحدها او لآخر موفقاً ، فبذلك المقدار يحاكم متبصراً . ولكن مقدار هذا التوفيق تقرره القيمة[1] المختلفة لكل من هذه الأشياء . ما نقصده الآن هو ان للانسان حقا باختيار أي منها بقطع النظر عن قيمته وطبيعته . بكلمة ثانية ، كل من هذه الأشياء والأمور مرشح أن يكون مثالاً لانسان او لآخر . الشرط الاساسي الوحيد الذي ينبغي أن يتوفر للشيء حتى يصبح بالواقع مثالاً لانسان في حالة أدبية ، هو أن يستحوذ هذا الشيء على مخيلة ذلك الانسان أو عقله . وبقدر ما تزداد حدة هذا الاستحواذ بقدر ما يندفع الانسان محققاً في حياته ذلك المثال ـ بقطع النظر عن قيمة ذلك الشيء وطبيعته ، وبالتالي بقطع النظر عما اذا كان ذلك الانسان محقاً في اختياره أم غير محق . ان هذه الاعتبارات ـ طبيعة الشيء وقيمته وصحة (او عدم صحة) اختيار الانسان القائم بالأعمال المحققة لذلك الاختيار ـ هذه الاعتبارات تأتي في مرحلة تقييم هذا الاختيار أدبياً وعبر عملية اخضاعه لمبادىء التحقيق المنهجي .

ب ـ انتقاد متوقع :

رب شيء من الحكمة يكمن في استباق انتقاد . ومعالجة هذا الانتقاد الآن قد توفر علينا بعض المتاعب اللاحقة . كيف يمكن لحلم ، وقد يكون هذا الحلم أحياناً تشخيصاً لأوهام الانسان الحالم ورغباته غير المشروعة والأصيلة ، أن يقوم بمهمة مثال في الوضعية الادبية .

الجواب هو ان التجربة العظمى التي تفرق في نهاية المطاف ، بين المخططات الواقعية والاوهام الجنونية ، هي تجربة تحقيق المثال ذاك في عالم الواقع . وقبل هذا التحقيق او اخفاق محاولة هذا التحقيق ، كل حكم يصدر على هذا المثال ، بهذا المعنى ، هو حكم مسبق ، وبالتالي تشوبه جميع الشوائب التي يتصف بها الحكم المسبق بحكم منطقه . فمخططات الجنائن المعلقة مثلاً ، لو عُمِّمتْ على العامة من قبل الرجل الذي حلم بها وقبل تحقيقها في عالم الواقع ، لظهرت لعامة ذلك الزمن من أغرب الظاهرات وأبعد الاوهام . وربما كان اعتقدها بعضهم ضرباً من الجنون المطبق . وكذلك حلم الانسان بالصعود الى القمر .

وحتى لو تحقق حلم ، فهذا التحقيق لا يعني أنه أمر خير . كثيراً ما ينتصر الشر . ولذلك يظل تحقيقه ، مع انه برهان ضد وهميته ، غير كاف لبرهان قيمته الفضلى . ليبرهن هذه ، يحتاج العامل والدارس الى أكثر من فعالية وقوة تحقيق . يحتاج الى فلسفة مدنية .

ج ـ المصدر الافضل للالزام هو الالتزام :

وأبعد من ذلك ، انه لحكم مسبق ايضاً ان يُعتقد بأن الالزاميات تأتي دائماً وأبداً من عل او من خارج الانسان . وقد ارتكب الانسان المتمدن ، بارتكابه هذا الخطأ الفكري ، كثيراً من الجرائم ضد المدنية عبر تاريخه سعياً وراء المدنية . حتى ولو أعطيت هذه الالزامات ، ومنها الأوامر والوصايا ، من عل او فرضت من الخارج على الانسان ، يظل في امكان الانسان على الاقل تعطيل مفعولها عليه ، لأنه

---

(١) وتقاس القيمة بالنسبة لمعيار متعدد الابعاد متشابك التشعبات ـ موضوعية وذاتية .

يتمتع بالحرية التي تخوله حق القبول أو الرفض لهذه الالزامات . ففي النهاية ، **الانسان نفسه هو المصدر النهائي للملزم له**[1] هذا مع العلم أولاً ، ان الكثيرين منا لا يعرفون ذلك ، وثانياً ، ان من أولئك الذين يعرفونه يشركون به اعتبارات اخرى خارجية . لهذا كان الخطأ التقليدي مقبولاً ومعمولاً به الى حين . وربما زاد في انتشار الخطأ التقليدي ، فكرياً وعملياً ، ميل الانسان معاً الى الكسل والى الهرب من المسؤولية ، لأن الانسان ، عندما يعرف انه هو في الاصل وفي النهاية مصدر كل سلطة ملزمة له ، تصبح ، نتيجة لهذه المعرفة ، مسؤوليته ضخمة جداً على صعيد التفكير المفتش عن الاختيارات الانسب والاصح حتى لا نقول الافضل والامثل ، وعلى صعيد الاستجاد ، إستعارة أو خلقاً متبكراً ، بالوسائل التي تحقق هذه الاختيارات . ومهما يكن من أمر ، فإنه مبدأ لا مفر من الاعتراف به وتحمل مسؤولية تطبيقه أو عدم تطبيقه في الحياة ، أن يجاهر كل منا لنفسه وبالتالي للناس[2] : **— لا يلزمني ملزم بقوة واصالة الا ما يتفق معي وامهره بخاتم قبولي . ان مصدر الزامي ومبرره هو التزامي .**

صح بأن الانسان ، احيانا ، يجد نفسه مكرهاً في وضعيات أبعد ما تكون عما تبرره ارادته المسؤولة . ولكنه صح ايضاً انه ، حيثما يجد نفسه في مثل هذه الورطات الاضطرارية ، يبقى أمامه أكثر من احتمال يقرر مصيره في ضوئه . البديل الافضل لا يضطرنا الى قبول البديل الأسوأ . مع ان هذا البديل الاخير يظل امكانية مفتوحة أمامنا مذكرة ايانا بحقنا في التصرف الجنوني . وتلك هي الجزية أو بعضها ، التي ندفعها ضريبة على حقنا في الحرية . والبديل الأسوأ يضطرنا فقط الى اللجوء الى البديل الأقل سوءا . وهكذا يبقى أمام الانسان أكثر من بديل . فمهما كان مصدر الامر الملزم وطبيعته وقيمته ، يظل للانسان الحق دائماً وابداً ، والقوة أيضاً واحياناً ، أما برفضه ، متحملاً طبعاً عواقب هذا الرفض ، واما بقبوله مع نتائج هذا القبول وتبعاته .

أ — سابقات تاريخية للإلتزام :

يقول عمانوئيل كانط « الذي لم يع مفكر كما وعى هو الفارق المميّز بين القانون والاخلاق »[3] « ان مفهوم الخير وحده يتحكم بالارادة الخيّرة كلياً وذلك بفضل تكوينها الذاتي ؛ وبالتالي لا يمكن ان نتصور لتحديد فعل هذه الارادة بقانون .

ولهذا ، ليست هنالك أوامر تتقيّد بها **الارادة الالهية** او على العموم ، **الارادة المقدّسة** :

« يجب علي » تعبير لا ينطبق عليها . ذلك لأن « انا اريد » بحد ذاته وبحكم الضرورة هو في الواقع انسجام مع القانون .

---

(١) هذا هو في الاصل الموقف الذي ، استناداً اليه ، يصح الانتقاد الموجه سابقاً ، الى الأمر اللامشروط : مبدأ عمانوئيل كانت المشهور .

(٢) واذا كان المعترف هذا مؤمناً ، فإنه بطبيعة اعترافه لنفسه وللناس قد اعترف ايضاً لله ـ او بالاحرى ينبغي ، ومن زاوية دينية ، أن تعكس الآية فيأتي الله في سلم الاهمية أولاً والناس آخراً .

(٣) P. D'Entrèves, *Natural Law: an Introduction to Legal Philosophy*, Hutchinson, London, 4 th Impression, 1927.p. 121-1 122.

وعلى هذا تكون الأوامر معادلات فقط للتعبير عن العلاقة بين قوانين موضوعية لفعل الارادة وبين الارادة غير الكاملة لهذا الكائن العاقل او ذاك ـ مثل الارادة الانسانية[1] .

إنَّ العالم المثالي هو العالم الذي وصف واقعه يتطابق ووصف ما ينبغي ان يكون عليه . بكلمة ثانية وصف الواقع فيه لا يختلف عن المطلب التفضيلي او الادبي او الاخلاقي .

تختلف الصورة اختلافاً يُذكر مع عالمنا ، بما فيه ارادات الناس . في هذا العالم الواقعي ليست هنالك « ارادات خيرة كلياً » .

إذن ، هنا ، الافتراض الاقرب الى الواقع ، هو ان ارادات الناس تتداخلها شوائب متعددة .

وتكثر للملك الاوامر ، او المطالب التفضيليّة .

وتصبح الاستجابة لمفهوم الخير عمليّة تتطلب بعض الجهود .

وتتطلب جهوداً اكثر واقسى عملية الالتزام بالعمل في ضوء مفهوم الخير ، على تحقيق الخير في العالم .

وتضرب جذور هذه المسألة ـ مسألة العلاقة بين القانون والادبيات جذورها اعمق مما يوحيه الرجوع الى عمانوئيل كانت تلميحاً الى سابقات تاريخية لفكرة الالتزام الحديثة .

وليس همنا الآن تبيان الخط البياني لتطور تاريخ هذه الفكرة الرائعة ذات المغازي المتعددة في الاجتماع والسياسية والاخلاق والقانون . يكفينا الآن التذكر لبضعة وحسب من تلك السابقات التاريخية ـ تمثيلاً لكونها مسألة ثابتة في تاريخ الحضارة الانسانية تدعم تاريخيتها تقاليد عريقة .

« إن المدى الشرعي للعدالة هو أن تُساعد على توطيد نظام موضوعي بين الناس . فالعدالة هي هكذا ، جوهرياً *ad alterum* غيرية . ومع هذا يمكننا أن نتكلم ، رمزياً ، عن عدالة تتوجد « داخل انسان يعيش حياة العزلة » : ذلك لأن القانون ليس سوى العقل السليم »[2] .

وهكذا يصح ان نعتمد ، حسب القديس توما الاكويني ، كما حسب افلاطون ، على وجود « عدالة » داخل الانسان ـ حتى وان انعزل عن اخوانه الناس جميعهم ، كما يمكننا ان نعتمد على وجود « عدالة » اجتماعية ، وإن بمعان مختلفة نوعاً .

قيمة العدالة الداخلية ، (الذاتية) بالمقابل مع العدالة الاجتماعية ، (الموضوعية) ـ أنها تدفع الى داخل الانسان نفسه ذلك التداخل المحيرّ بين حقل الاخلاق ، وجوهره الحريّة والمبادرة العفويّة ، وبين حقل القانون حيث تتجلى ، مع مواصفات اخرى طبقاً ، صفة الاكراه او الالزام .

وماذا ينتج عن ذلك ؟ أن الطاعة هي من مفاصل الإكراه ؟ من يكتفِ بجواب ايجابي عن هذا

---

(1) I. Kant, *The Moral Law* Translated by H. J. paton, p. 81

(2) Thomas Aquinas, *Summa Theologica*, 2a 2ae, 58, 2.

السؤال يبسّط قضية الطاعة تبسيطاً غير مشروع يورطه بالاستنتاج الذي قد لا يصمد امام معطيات الحالة المدروسة .

ويتساند العقل السليم والاكراه في هذه العمليّة - خصوصاً في إطارها الاجتماعي - اي في المدى الموضوعي للعدالة . ذلك لأن للعقل السليم مفاعيله الترويضية . ويصح هذا الوصف لمهمة العقل السليم على نفسية الانسان الذي يعيش حتى في عزلة تامة .

وتبقى للعقل مهمته الترويضية هذه في اطار الالتزامية . وتساندها اعتبارات الصحّة والسلامة المنهجية من جهة ومتطلبات العلميّة من جهة ثانية .

« اين نجد التمييز بين الادبيات والقانونيات ؟ » .

« وَجَدَ المنظّرون في القانون الطبيعي هذا التمييز » ، حسب المفكر الايطالي المعروف دانتريف [1] ، « لا في المفاهيم والقواعد ذاتها ، بل في مفاعيلها »[2] .

« الشرائع السليمة » ، هكذا يجب ان تطاع وبقصد ارضاء الضمير »[3] .

« وهكذا تظهر الشرائع والقوانين للرجال الاشرار وحدهم شرائع وقوانين إكراهيّة وحسب »[4] .

« وبهذا المعنى الرجال الفاضلون والعادلون لا يخضعون[5] للقانون ، بل يخضع له الرجال الاشرار وحدهم . وذلك لان ما يتعلق به الضغط والقهر هو ضد الارادة . ولكن ارادة الخير تتطابق[6] والقانون . وبهذا المعنى ، هكذا ، لا يكون الاخيار تحت القانون بل الاشرار وحدهم »[7] .

وتذكر هذه النظريّة كذلك بفكرة افلاطون وتصوره للحاكم « فيلسوفاً - ملكاً » .

نحن لا ننكر امكانية حصول مثل هذا الحدث : سياسياً وانسانياً . واذا ما حدث يتحقق الالتزام . عندها يبلغ تحققه حد الكمال . ولكننا لواقعيتنا ، نعرف ، اولاً ، انه بعيد الاحتمال، وثانياً، ان تحقيقه يتطلب جهوداً جبّارة وتخطيطات مضنية .

ومن هذه الزاوية بالذات ، زاوية الانطلاق من معطيات واقعيّة بعيدة شاسع البعد عن الكمال ،

---

(1) A.P. D'Entrève, *Natural Law (An Introduction to Legal Philosophy)*, Hutchinson, London, 4 th, ed. 1957, p. 91.

(2) «... In their working» .

(3) «.. for conscience sake» .

(4) A. P. D'Entrève, *op. cit.* p. 92.

(5) «Are not subject» .

(6) «.. is at one» .

(7) Thomas Aquinas, *Summa Theologica* , 7 a 2ae, 96, 5).

ونجد هذه الفكرة سابقة تاريخية لها في التالي

«If ye be led of the Spirit, ye are
not under the law» (Gal , V, 18)
Quoted in A.P.D'Entrève, op. cit., p. 92.

تبيّنُ المهمّات الضخمة التي يترتّب على الالتزام ان يقوم بها دفعا للتنظيم السياسي والاجتماعي على مَراقي الحضارة الانسانيّة . ونقصد بالكمال هنا ذلك الصعيد الذي يتناغم عليه القانون العادل والارادة الخيّرة . وعلى هذا الصعيد ، وحيث يُحصل وحين يحصل ، يصبح الالتزام واقعاً محققا بعد ان كان طيلة الفترة التاريخية الفاصلة بينه وبين جميع المراحل المؤدية اليه ، غاية مرتجاة .

II ـ الوفاء بالعهد

« احترامك لكلمتك بعض من احترامك لنفسك »[1]

«إحترامك لكلمتك بعض من احترامك لنفسك ، أم اننا نشترع لك ؟ »[2]

« احترامك لكلمتك بعض من احترامي لك »[3]

«ان الايمان الحق في نظر محمد كما هو في نظر غيره من الرسل جميعاً انما يجد المحك الصادق في السجايا والاعمال . . . . . وسقنا اليه ذلك التعريف الشامل للبر في تلك الآية العظيمة (٢ : ١٧٧) (ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة، والموفون بعهدهم اذا عاهدوا[4] والصابرون في البأساء والضراء وحين البأس اولئك الذين صدقوا واولئك هم المتقون) فالبر اذن تاج الايمان الحق ، حين يدرك المؤمن اخيراً ان الله شاهد[5] ابداً ، ويستجيب لشهوده في كل افكاره واعماله »[6] .

الوفاء بالعهد عنصر مشترك بين الاسلام والالتزاميّة ـ وهكذا ، فهما ، بطبيعة هذا المشترك ، يناهضان المكيافلليّة[7] .

غير ان مصدر هذا المشترك في الاسلام ، وكذلك في المسيحية ومطلق دين ، هو مصدر ميتافيزيكي

---

(١) المنهجية والسياسة : الطبعة الأولى ، المقدمة : توجيه .

(٢) الطبعة الثالثة المقدمة : توجيه .

(٣) الطبعة الرابعة : تتخلص من خطأ التشريع .

(٤) التوكيد لنا .

(٥) راجع دراستنا الناقدة : « اية ثقافة هي ثقافة » و بيان قصر الثقافة في لبنان » النهار ، ١٩ و٢٥ حزيران ، ١٩٧٧ ، والمشكلات ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، المؤسسة الجامعيّة للدراسات ، بيروت ، ١٩٨٠ . للمؤلف .

(٦) هاملتون جب ، المرجع المذكور سابقاً ، ص ٢٥٣ - ٢٥٤ .

(٧) راجع الامير ، لمكيافللي ، وكذلك للمؤلف . القانون الطبيعي .

وبالتالي يبتعد عن متناول التحقيق العلمي . ولهذا السبب ، السبب المنهجي ، وحسب نقدّم مصدراً بديلاً له يتناغم والتحقيق العلمي من جهة ويجنّب المؤمن الاسئلة المحرجة - هذا المصدر هو تقرير التزامي من قبل الانسان الملتزم .

« ولم يعد المثل الاعلى الاخلاقي الذي يتمثل في هذه الوصية : « تخلقوا باخلاق الله » يقنع بمحض قبول قاعدة مفروضة من خارج وانما تطلّب انسجاماً مع محتوى تجربة روحيّة عميقة سليمة ، واصبحت القاعدة المفروضة من خارج على المرء من لدن طبيعة ذاتية علياً وقدرة ذاتية استبصاريّة ، تدرك العلاقة الصحيحة بالله »[1] .

« فكان التصوف بهذا العمل يكمل التوحيد السنّي . وعندما تقبل الصوفية علم الكلام والشريعة وعدوهما محددين للاوامر العقلّية والخلقية الاسلاميّة بمصطلح خارجي ووقفوا انفسهم للبحث عن محتواهما الداخلي ولممارسته عملياً،رفعوا مستوى الفكر الديني والتطبيق الديني الى فلك عالٍ من الوعي الذاتي »[2] .

وهكذا ، قد اسهموا ، توضيحاً في خلق الشخصيّة الانسانية المنصهرة .

III من مهمّات الالتزاميّة : التصحيح لخلق التوازن :

يقول الرئيس شارل حلو في استقباله للعام ١٩٨٠ ، ويترشّح هذا القول تحت ثقل عدم التوازن :

« أما مكان لبنان ، فهو مكان البلد الصغير الذي لا تهوله مرارة الحقيقة وجفاء الواقع ، فيسعى الى الانتصار عليهما بما اوتيه من قوّة الارادة ، لا بكثرة الاحلام »[3] .

على العموم من التشاؤم ان تصف « الحقيقة » بالمرارة و« الواقع » بالجفاء . ومع ذلك لهذا الوصف التشاؤمي مبرراته - كون لبنان لم يبرأ بعد من معاناته المرضيّة التي بدأها منذ العام ١٩٧٥ ؛ وجميع اسباب تلك المعاناة .

وكيف يمكن لبنان انّ ينتصر على « مرارة الحقيقة وجفاء الواقع » ، بما « اوتيه من قوّة الارادة » - وهذه الارادة - ارادته ، اذا ما كانت له ارادة على الاطلاق ، ممزقة متشرذمة ؟

« ثم اليس هذا التوّق ، هو ذاته ، ضرب من الحلم ؟ إنه توّق الحالم أكثر مما هو تقرير المصمّم على تخطي هذا « الواقع الجافي وتلك الحقيقة المرّة » . ذلك لانه ليس هو المسؤول عن هذا التقرير المصمم .

وتأتي الالتزاميّة ، مصحّحة لهذا اللاتوازن ، فتعترف بالواقع وتستلهم الحقيقة وتدعم استقصاء الاثنين بالارادة الالتزامية الهادفة الى تحقيق « حلم » مدروس يرتبط بهذا الواقع بمعنى انه ينطلق منه . وهكذا يمكن تحقيق هذا الحلم فيتميّز عن فصيلة اخرى من الاحلام - فصيلة الاحلام الطوباوية اليوتوبيّة التي تزيد من تعقيدات الواقع بدلاً من ان تتخطاه عملياً .

---

(١) هاملتون جب ، دراسات في الحضارة الاسلامية ، ترجمة محمد نجم واحسان عباس ومحمود زايد ،

(٢) المرجع ذاته ، ص ٣٣٦ .

(٣) شارل حلو ، « ١٩٨٠ » ، النهار ، الثلاثاء ١ كانون الثاني ، ١٩٨٠ .

IV التقوى :

« إن الاجلال يحتاج شيئين آخرين مع الرهبة هما : احساس بأن الله مصدر الخير واحساس بعلاقة شخصية مع الله »[1] .

« ها هنا ايضاً تناول محمد بجرأة المصطلحات النسميّة القديمة واعادة تأويلها . أخذ مصطلح « التقوى » ، وكان في الاصل يعني حماية ذات الفرد من غضب المعبود عن طريق القيام بمراضاته . . . .

ولكن ورود لفظة « تقوى » في احدى السور الاولى (٩٦ : ١٢) يوحي بأنها كانت لفظة قائمة في الاستعمال الديني ، ولعلها كانت قد انتحلت معنى الرهبة الدينيّة قبل عهد القرآن ، وكانت اسسها لدى محمد نفسه الخوف من يوم القيامة ومن نار جهنّم ، والحاحه على هذه الفكرة وانها اساسيّة في الحياة الدينيّة يتمثل في المقام البارز الذي احرزته في فكر الاجيال المتأخرة . غير ان لفظة « تقوى » ، وان لم تفقد ملابسات الخوف من جهنم ، اصبحت تعني في السور القرآنية التي نزلت من بعد الاجلال بمعناه الاوسع ، واقترنت في آيتين (٥ : ٣ / ٥٨ : ١٠) بلفظة « البر » لتدل على تلك العلاقة بالله التي تنجم عن الطاعة الارادية وتكون حافزاً الى جميع اعمال الخير »[2].

V الايمان :

« الايمان هو الثقة بما يُرجى والايقان بامور لا ترى »[3]

« ولكن تلك الخرافات ليست ـ بأي حال ـ الموروث الوحيد من النسميّة ، ولا هي اعظم تلك الموروثات خطراً . ونكاد نكون في غير حاجة الى ان نؤكّد في هذا العصر ان الأساس النسمي ليس وقفاً على الشعوب التي تدين بالاسلام، ذلك ان النسميّة بكل ما فيها من مخاوف ومن مظاهر لا عقليّة ومن قوى خياليّة ، تكمن في العقل الباطن من كل دين لانها جزء لا مخلص منه من موروث البشر ، هي تراث خمسمائة الف عام سابقة على الخمسة الاف عام التي شهدت تطور الاديان . ومهمّة الدين الاولى ان ينظم هذه البقايا البدائية ويسيطر عليها ، وهي بقايا تكمن تحت وجودنا الواعي . فالدين يحكم ويوجه الدوافع المستكنة في تلك البقايا لتتخلّ عن غاياتها المتمركزة حول الذات ، ولولا الدين وتوجيهه لظلّت تلك الغايات ذاتية فوضويّة ، فإذا حقق الدين ذلك تحولت المخاوف اللاعقلية التي تلوح واضحة في النزاعات النسميّة الى اجلال ديني اخلاقي . وكلما كان الدين « اعلى » ، اي كلما كانت محمولاته الفكريّة كليّة ، زادت قدرته على ان ينقل الخيال من دائرة المصالح التي لا تتعدى حدود الذات ، حيث تكون البقايا النسميّة في اقوى صورها ، الى موضوعات وغايات كليّة .

ولا يستطيع تحقيق هذا إلا الدين ، لان الدين نفسه ينبع من الحياة الخياليّة ويظل في الأساس جزءاً منها . وقد يستطيع العقل أن يقوي صور السيطرة التي يحققها الدين على هذه الدوافع ولكنّه لا يستطيع

---

(١) هاملتون جب ، دراسات في الحضارة الاسلامية ، ترجمة احسان عباس ومحمد نجم ومحمود زايد ، دار العلم للملايين ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٢٥٣ .

(٢) المرجع ذاته .

(٣) يقتبسها هاملتون جب ، دراسات في الحضارة الاسلامية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٣٣٦ .

أن يسيطر عليها ، بل ولا ان يحوّلها ، لان حياة الخيال مستقلة عن العقل . وقد دلت التجربة حتى اليوم ان العقل حين حاول أن يأخذ السيطرة الكاملة على عاتقه لم تعد الدوافع الخياليّة تجري في روافد مخصبة بقوّة الدين واستيصاواته ، بل انفجرت بين جميع الشعوب في اشكال عنيفة شاذّة متقلبة ، وتعلقت بأسباب اشد الرموز بعداً عن العقليّة ، على الرغم من كل ما يشاء العقل تحقيقه .

وليس هناك اي دين حتى غابت عن عينيه هذه الحقائق او اهمل مهمته في رفع الوعي الناقص وتصعيده . فالمسيحية تمسكت وما تزال تتمسك بمبدأ الخطيئة الاصليّة ، والاسلام ينكر هذا المعتقد ، غير ان فكرة « النفس الأمّارة بالسوء » تتخلل جميع المؤلفات الاسلامية الدينية والاخلاقية »[1] .

« . . . كان الاسلام خلال وجوده كله منهمكاً بقوّة في مصارعة النسمية الساذجة . . . »[2] .

VI من مهمّات الالتزام : ضد التردد :

تختصر مهمّات الالتزام ، كما وردت في مناسبات مغايرة[3] بأنه مكمّل ، في إطار فلسفة اجتماعيّة معاصرة تفاخر الايديولوجيّات الحديثة ، للاستنتاجات المؤتمنة التي يقدّمها العلم بناء على منهجيّة مدروسة .

وقد كثرت الثغرات التي يتركها العلم المنهج في دائرة المعارف التي تتطلبها التصرفات الحياتية المسؤولة لابناء القرن العشرين . احدى هذه الثغرات يشير اليها المقتبس التالي :

« ووصلت الامور الى درجة ان هارولد براون ، وزير الدفاع ، قد اتهم في حفلة خاصة بريزنسكي[4] بأنه رجل متردد يقفز من اقصى اليمين الى اقصى اليسار . وهذا داء المثقفين . وهو عدم اتخاذ القرار . فالمثقف يرى فضائل الشيء وعيوبه . فيحتار ، وتفوته فرصة اتخاذ القرار »[5] .

إنَّ الإشارة الى بريزنسكي لاتهمنا هنا إلا بقدر محدود . وقد تكون صحيحة فعلاً . وقد لا تكون ـ من الوجهة العلميّة . بيد انها تشير الى ان الموضوعة التي تهمّنا ـ حيث يتدخّل الالتزام ليكمل نتائج العلم ـ ليست قضيّة مدرسيّة وحسب . انها تحصل في الحياة : العامة منها والخاصة . وتحصل على اعلى مستويات المسؤوليّة حيث تترتب عليها نتائج خطيرة .

---

(١) المرجع ذاته ، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧ .
(٢) المرجع ذاته ، ص ٢٤٧ .
(٣) الدكتور ملحم قربان :
أ ـ الحقوق الانسانية ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٦٩ ، بحث : « الالتزامية » و« الأنا » .
ب ـ « المواقف الحاسمة » ، خطبة تخرج في الكلية اللبنانية ، العدالة ، عدد تموز ، ١٩٧٠ .
ج ـ « الواقعية السياسية » ، طبعة اول دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٠ ، « التمهيد » .
د ـ تاريخ لبنان السياسي الحديث ، الجزء الثاني ، بناء دولة الاستقلال ، المؤسسة الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٠ ، « القوميّة » .
هـ ـ المنهجية والسياسة ، طبعة ثالثة ، مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٠ . « الثورة » و« السياسة » .
و ـ « الاخلاق والمجتمع » ، طبعة رابعة بيروت ، ١٩٧٧ .
(٤) هو مستشار الرئيس كارتر ، رئيس الولايات المتحدة الاميركيّة ، لشؤون الامن القومي .
(٥) الحوادث ، العدد ١٢٠٦ ، الجمعة ١٤ كانون الأول ، ١٩٧٩ ، ص ٣٠ : ٢ .

إطارها المأزق ، وكيفية الخروج منه ، الذي وجدت اميركا نفسها متورطة فيه نتيجة لاحتجاز الطلاب الايرانيين لموظفي السفارة الاميركيّة في طهران ، وقدمضى على هذه العمليّة ثلاثة وثلاثون يوماً »[1] .

وهذه المناسبة ليست سوى صدفة من صدف التاريخ . يمكن ان تنشأ الموضوعة المدروسة في مناسبة مغايرة جداً لهذه المناسبة . كما وانها قد تحصل في نوع مغاير لهذا النوع من المناسبات . فهذه المناسبة اذن ، بحد ذاتها ، ليست ذات اهميّة تنظيريّة بالنسبة للقضيّة المدروسة .

وعلى افتراض ان التهمة صحت على بريزنسكي . فهل يصح تعميمها ؟ هذا « داء المثقفين » . ان هذا التعميم خطأ منهجيّ ضخم . ذلك لان المثقفين انواع . وتكاثرت طبيعات شخصياتهم ، وبالتالي ما يصح على بعضهم قد لا يصح على الآخرين .

صح ان الثقافة توسع آفاق الانسان. والعلم، احد أركانها ، يروض تفكيره ، اي تفكير ذلك الانسان المثقف ، بمقتضيات الانفتاح ، فيرى حسنات البدائل المتعدّدة التي يمكن لصاحب العلاقة ، ان يختار من بينها طريقه . وقد يقود هذا الانفتاح على حسنات البدائل ، وخصوصاً على حسنات الحل المقترح والحل الذي يناقضه بعض المثقفين، الى عدم القدرة على اتخاذ القرار الحاسم والحازم .

غير ان الانفتاح شيء وعدم القدرة على اتخاذ القرار الحاسم الحازم شيء مختلف . وقد يتمكن الواعون من المثقفين على الفصل بين الاثنين . وهكذا قد تصح التهمة على بعض المثقفين. وحتى هؤلاء اللذين تصح فيهم التهمة ، يبقى بامكانهم التخلص من مرض التردد .

وهنا ، عند هذه النقطة بالذات يتقدّم الالتزام ليقوم بابرز مهماته . ذلك لأن قرار الملتزم يستند لا الى المعلومات والخصال العلميّة والثقافية وحسب، بل وبالنسبة لما يترتب على التردد ذاته من تبعات حياتية عمليّة .

وهكذا فبامكان الملتزم ان يقتنص هذه الفرصة فيقضي على التردد ـ هذا مع الاعتراف بأن ملتزما قد يكون اكثر حنكة من ملتزم آخر ، او بالاحرى اقدر على القضاء على التردد ، من ملتزم آخر . وهكذا يختلف الملتزمون فيما بينهم بالنسبة لهذه القضيّة . ولكن مع الالتزام يبقى القضاء على التردد ، وخصوصاً في القضايا الهامة ، اقرب مخرجاً منه بدونه .

اذن نقترح الالتزام مخرجاً او بعضه من هذا التردد .

هذه هي ، بكلمات مغايرة ، ثغرة هامة يفتحها العلم الحديث في يقينيات التفكير المعاصر ، وتتطلب مسؤوليات الحياة ملأها عن طريق القرار الشجاع . وربما رأينا في هذه الثغرة بالذات ملمساً لتحدي العصرنة لتقاليد التفكير التقليدي العريق لدى الانسان . واقتراحاتنا لمواجهته ، او بعض هذه المواجهة ، لهذا التحدي تشتمل على الالتزام .

إن المنهجيّة العلميّة بوجه خاص ، تُصرُّ على معرفة الاسباب المساندة لاستنتاج معين وللاسباب

(١) في الواقع امتدت هذه الأزمة اكثر من هذه الأيام بكثير .

المعاندة لهذا الاستنتاج . وربما كانَ هذا الاصرار هو المشار اليه في المقتبس المدروس بالتعبير : « فالمثقف يرى فضائل الشيء وعيوبه » . غير ان هذا المعطى العلمي ليس ، بحكم الضرورة ، ليتهي بالتردد لدى مطلق مثقف . ويضعف تأثير جرثومة هذا المرض ـ التردد ـ بفضل الالتزام والمناعة التي يشجعها في الملتزمين .

ولا ننكر ان بعض الملتزمين ، ومن باب اولى المثقفين ، قد يتأثرون ، بهذه المعطيات العلمية والمتطلبات المنهجيّة بطريقة تصح معها تهمة براون لبريزنسكي ، فتصح عندها فيهم حتى وان لم تصح ، عملياً وتجريبياً ، في بريزنسكي نفسه »[1] .

ويبقى الاهم في نظرنا محمل الالتزام عليها . يمكن الالتزام ، هنا بالذات ، ومع بعض الملتزمين على الأقل ، ان ينقذ الموقف ـ فيتخلص صاحبه ، وبالطريقة المناسبة ، من التردد ، ليتخذ القرار المناسب .

VII الشهادة ضد النفس :

ومن زاوية الالتزام تصبح الفكرة :

« ان يشهد الانسان ضد نفسه » والتي لنا مثلٌ عليها في تصرف بشوع[2] ، والتي تستبعد تطبيقها العادات الشائعة بين اغلبية العامة من الناس[3] ، ضرباً من المطلوب المعمول به .

---

(١) ويبقى السؤال هل تصح في بريزنسكي هذه التهمة ام لا تصح ؟ قضية مرهونة بالاستقصاء العلمي للمعطيات ذات العلاقة بها .

(٢) « برنامج « تأملات «Reflections, BBC, London, Sunday 4 July 1976» .

(٣) وتزكّي هذا الاعتقاد حادثتان تاريخيتان :

في الأولى يسأل وديع الياس مخاصص ، وهو حزبي ، سوري قومي ، اضطر الى التخفي مع رفقائه تحت ضغط تفتيش السلطات اللبنانية عنهم ، كما اضطر هو ورفقاؤه الى تضليل رجال الأمن اكثر من مرة ، سأل وديع هذا توفيق عبد النور وزوجته ، وهما من السبتيين ماذا يفعل احدهما لو سأله احد رجال الامن العام عن الآخر ـ وهو يعلم انه لو اقرّ بما يعرف عن مكان رفيقه، لكانت النتيجة انه ينتهي في السجن ؟ فاجاب كلاهما انه يقول الصدق . فاستغرب وديع الياس هذا الجواب ، واعتبره ضرب من التقليعة غير الواقعية .

اما من زاوية الالتزام فهذا الجواب هو الجواب الاسلم .

وفي الثانية ، سأل احد اصحاب الدعاوي الجزائية القائمة ضد توفيق طانيوس توما احد اقربائه ـ وديك سليم صوايا ـ ان يدلي الى رئيس المخفر بشهادة تطال ما يعرفه بالنسبة للدعوى وموضوعها ، خصوصا وكان هذا مطّلعاً على بعض حوادثها ، فكان جواب وديك الرفض ، بحجة ان توفيق هو ابن عمه . واذا قال الحقيقة فقد ورّط هذا « الابن العم » في ما خومة جزائية .

في هذه الحادثة الثانية تُقدَّم الاعتبارات القبليّة على قول الحقيقة .

وفي الحادثة الأولى يدل موقف السائل من محاوريه السبتيين على انه يقدّم اعتبارات اخرى ربما الحزبيّة وربما غيرها كذلك على اعتبار قول الصدق .

وفي المقابل يدل موقف يشوع ، بشهادته ضد نفسه ، وموقف السبتيين بقول الحقيقة على الاخذ بالالتزام وتقديمه على ما عداه من الاعتبارات .

VIII– الالتزام بديل من اسس الحضارة :

إن نصيحة الإمام علي التالية :

« لا تكن عبد غيرك وقد جعلك الله حراً » .

تعبّر تعبيراً قوياً عن الإطار الحضاري الذي حملته الينا الاجيال التاريخية ـ وهو الإطار الذي يشبعه الالزام ويشغل اهتماماته .

فالله هو مصدر السلطة او السيادة وبالتالي فهو الذي جعل الانسان حراً . فعليه اذن ، اي الانسان ، ان يكون حراً . هذا في التقليد الديني .

وللتدليل على عمق الجذور التي يضربها الإلزام في تقاليد حضارتنا ـ قديمها وحديثها ـ نشير الى مثل او اثنين في التقليد المعاصر العلماني .

خذ مثلاً المفكر الاجتماعي الفرنسي الشهير اميل دركهايم . ان مصدر الالزام لديه هو المجتمع وليس الله . ومع هذا يبقى الانسان حراً ، في تصوره ، بالرغم من ، وحتى بفضل ، الالزام الذي يخيم عليه بحكم انتمائه الى مجتمع معين[1] .

ويصل هذا الجمع بين الالزام والحريّة الى درجة تفوح منها روائح التناقض مع روسو . وذلك في المهمّة التي يكلف الاداوة العامّة القيام بها ، بطريقة يصبح معه هذا التكليف نوعاً من الامتياز :

« الارادة العامّة وحدها تقدر ان تلزم الأفراد ، حتى ان يصبحوا احراراً »[2] .

صح ان هذا الالزام ، وبأكثر من معنى وعلى أكثر من صعيد ، ضروري جداً للتنظيم السياسي . ومن هنا منشأ المسألة السياسيّة المحوريّة ، ما هي مبررات الالزام السياسي ؟

غير أن مصدر هذا الإلزام ، وطريقة ممارسته ينبغي أن يُعنى بهما الاعتناء الكافي حتى لا يقضيا على الحريّة او ان يضعا حدوداً غير مبررة لممارستها .

وتوفر ، في تقديرنا ، الالتزاميّة هذه المتطلبات .

ان التقليد الانساني الحضاري يستند بالنسبة لهذه القضية ، الى ركن اساسي يؤثر بأكثر الفروع الحضاوية تأثيراً يحمل عامل ذات نتائج سلبيّة على الحريّة .

---

(١) (a) Emile Durkheim

Moral Education (A study in the Theory and Application of The Sociology of Education), Tra. Everest. K. Wilson, The Free Press, 1961.

(b) Raymon Aron, *Les etapes de la Pensée Sociologique*

c- Emile Durkheim,

-*De la Division du Travail Social*, 2 em ed., Paris, 32, chap.

- *Le suicide: Etude de Sociology*, Paris, BK. 2, chap. 5.

(٢) جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، الكتاب الثاني ، الفصل السابع .

راجع كذلك كتابنا ، الحقوق الانسانية ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ٤٩ .

تختلف هذه الصورة من الزاوية الالتزامية . ما هو هذا الاختلاف ؟

الحريّة ، بأبعادها المتعددة[1] ، هي معطى تجريبي اختباري للواقع الانساني . وهي ببعد آخر من ابعادها امكانية بمقدور الانسان ان يمارسها . ولهذه الممارسة ثمنها اي شروطها . الحرية حق من حقوق الانسان ، كما نعرفه عبر الاختبار والتجربة ، وعليه ان يحملها استحقاقاً . واذا فضلت لغة ارسطو تقول : هي حق بالقوّة ، معطلة ، اما بعد ممارستها ، واذا ما مورست بالفعل وبحكمة وروّية ، فتصبح حقاً بالفعل !

فهل هذا ينفي كونها هبة سماوية او منحة وهبها الله الى الانسان ؟ كلا . يمكن الملتزم المؤمن ان يتبنى هذا الموقف ـ ولكن عن طريق الالتزام به . وهذا يعني ان الحريّة التي يتمتع بها الانسان تمتد الى حد يصبح معه الانسان قادراً حتى على نكران الله او اذا فضلت على اعتماده وبالتالي الاعتماد عليه .

ويبقى هذا الموقف سلبياً ، من زاوية المنهجيّة اي من زاوية النظرية الفلسفية في المعرفة العلميّة ـ بمعزل عن صحة النظرة الدينية او صحة النظرة الملحدة والماديّة . ان الصراع بين المادية الملحدة والدينيّة المؤمنة ـ يصبح ـ كما ينبغي ان يكون من الزاوية العلمية صراعا ميتافيزيكياً .

وينسجم هذا الموقف افضل انسجام مع الحريّة الدينية . « ان صحة الاسلام تستند الى حرية (الاختيار)»[2] .

« لا إكراه في الدين »[3] .

وما صح بالنسبة لهذه القضية على الاسلام يصحُّ على المسيحيّة وبالقوّة ذاتها .

ومن هنا تصبح الحريّة مقياس القيمة الانسانية . « قيمة الانسان في عالم عادل ما انجز »[4] .

ومن باب اولى ، واذا لم تكن نصيحة الامام : « لا تكن عبد غيرك » واذا اراد بها لا مشروعيّة هذا العمل من قبل الانسان ، تصبح ضرباً من التشريع . اذ ان الانسان اذا كان حراً فعلاً ، يستتبع كونه حراً بكونه صاحب لحق وبناء على هذه الحرية وانطلاقاً منها ، حراً في ان يختار العبودية . وقد لا يكون هذا الاختيار واضحا ومعلنا . اذ ان الانسان بتكاسله وعدم تلبيته لمطالب الحرية ، يخنع وينكفىء على العبودية .

د ـ الانسان :

هكذا يقودنا بحثنا إلى نقطة نقف فيها وجهاً لوجه مع الانسان ، العنصر الأكثر فعالية في الوضعية الادبية . لا نرى أنه من الضروري أن نحصر اختيار القيمة بالمستوى الانساني . مطلق جسم عضوي

(١) الدكتور ملحم قربان ، الحقوق الانسانية ، بيروت ، طبعة ثانية ، بحث « الحرية وابعادها » على العبودية .
(٢) عبد المتعال الصعيدي ، حرية الفكر في الاسلام ، دار الثقافة العربية ، ص ٩٢.
(٣) سورة البقرة .
(٤) الدكتور ملحم قربان ، المشكلات ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، ١٩٨٠ ، بحث : « الناس متساوون : بأي معنى ؟ » .

يمكنه المقارنة او المقابلة بين بديلين أو أكثر مفضلاً أحدهما على الآخر ، ويمكنه بالتالي تحقيق البديل المفضل - مطلق جسم عضوي يقوم بهاتين المهمتين يتمتع ، من زاوية هذه النظرية ، بحق ترشيح نفسه لاشغال مركز الثقل في حالة أدبية تقييمية . غير أننا ، بشيء من الاعتباطية ومن الحكمة المكتفية ببحث الضروري من الامور ، نحصر بحثنا بالانسان مركزاً للوضعية الادبية - خصوصا وغايتنا الاولية هنا تدور حول محور السياسية .

حقاً ان التقاليد والاعتبارات الاجتماعية والمقاييس المعتمدة في مجتمع ما تحد من تصرفات الانسان . ولكنها لا تحدد حتما تلك التصرفات . بقدر ما يكون الانسان مبتكرا خلاقا ، وبقدر ما يكون قلبه مغامرا جريئاً ، بقدر ما تصبح التقاليد[1] المسوّغة والاعتبارات الاجتماعية الاصيلة والمقاييس المعتمدة الصحيحة ، اجنحة تساعده على التحليق في انجاز المآثر لا قيودا وأغلالا تقيد يديه ورجليه وتربطه ، للملك ، في مستنقعات الماضي السحيق والسخيف والرتيب . وبذلك القدر تُشبهُ هذه الاعتبارات اهراء غنية لاختبارات أجداده المليئة بالعبر ، لا قوانين مقيدة لابتكاراته وقواعد خانقة لعبقرياته .

ونتنقل من محيط الانسان الثقافي الى طبيعته - وان عالجنا الاثنين باختصار وايجاز ، لنقول : يقدر الانسان ، بفضل امكانات حريته وظروفه ان لا يختار . يقدر بكليات مغايرة ان يتنازل عن حقه في الخيار . وكثيرة هي المغريات التي تدفع بالانسان العادي في هذا الاتجاه .

ويتضارب هذا القول ومبدأ جهد احد الفلاسفة الاخلاقيين الحديثين على تعميمه والدفاع عنه في منعطف القرن الحالي في كبريات الجامعات الاميركية . يقول هذا العلاّمة :

« الانسان ، الكائن الواعي لذاته ، قادراً على وزن او رَوز تصرفه وموقفه ، يضطر على الخيار وعلى التعرف الى خير يبرِّر خياره »[2] .

غير ان هذا التضارب بين الموقفين المذكورين ليس ، في رأينا ، تضارباً لا يمكن للفلسفة الاجتماعيّة التي نوضح ملامحها ان تتخطاه وتتجاوزه وحتى تقوم بذلك ليس عليها ان تتكبد المشقات الجسام . انها لقادرة على تفادي هذا التضارب او على تخطيه بمجرّد تذكرها لمبدئين اثنين سبق لها ان لفتت اليهما الانظار النافذة والانتباه المدقّق .

---

(1) وتبقى قضية منهجية ضخمة ان يقدر الانسان ان يميز بين المبرر والصحي من هذه التقاليد وبين غير المبرر والمرضي . وما يصح على هذه يصح كذلك على مظاهر اخرى كالعقد النفسية .
«ومكذا كان التغلّب عندي على تلك العقدة النفسيّة التي هي عقدة جهل لبناني كامل ، عقدة الصاغر ازاء فلسفة الأخيار» .
(كمال يوسف الحاج ، « الفلسفة اللبنانية » ، القضايا المعاصرة ، العدد ٥ ، المجلّد الثاني ديسمبر ١٩٧٠ ، ص ٨٠) .

(2) «The self-conscious being, able to deliberate his act and attitude, is stuck with the necessity of doing so: *he has no alternative but to choose, and to recognize a better which holds a mandate for his choosing*».

(C. I. Lewis *Our Social Inheritance*, Indiana University Press, Blomington, 1957, P. 51.

المبدأ الأول هو المبدأ الاجتماعي العام الذي سبقت الاشارة اليه في معرض البحث في تاريخ لبنان[1] ، وهو ان نجمل المفاهيم الاجتماعية الاوليّة كالحريّة والسعادة والديمقراطية والوحدة الوطنيّة والمشاركة وما اليها هي مفاهيم ، وخصوصاً اذا ارادت ان تتجاوب من التجارب الحياتية ، مرنة تقبل بالرتب والدرجات . قلما نجد ، بكلمات مغايرة ، الحريّة متمثّلة مئة بالمئة في تصرفاتنا الحرّة . وبعض اعمالنا تتوفر فيها الحريّة أكثر مما تتوفر في البعض الآخر . والسعادة ، هل نتلاقى واياها ، حيثما نتلاقى ، وهي في اقصى حدودها ؟

اذا كان الامر كذلك ، وهو لكذلك ، اصبح بالامكان تجاوز التضارب بين الرأيين السابقين : ان المقتبس من المفكر الاميركي المشهور س. أي . لويس ، يصف الانسان في مرحلة معينة من تطوره الموزون بتحمل مسؤولياته ، ونحن ، مثلاً ، نوافقه عليه وصفاً للانسان الملتزم . غير اننا لا نريد ان نقول ان كل انسان ملتزم . والملتزم في عرفنا قد ارتفع في مراقي المواطنيّة المدنية الى حدٍّ اصبح وصف لويس ينطبق عليه ـ خصوصاً في بعض تصرفاته .

ولا نريد ان نقول : « في جميع تصرفاته » لاننا لا نريد ان نشترع له . ويظل هذا الملتزم وامثاله نوعاً خاصاً من الناس !

أما المبدأ الثاني فيعبّر عن ذاته في مبدأ الحرّية التوفيقيّة[2] وهو المبدأ الفلسفي الذي تفتحت عينانا عليه في إطار المعالجة المستحدثة للقانون الطبيعي الجديد الذي رأت الفلسفة الاجتماعيّة المتبنّية للالتزامية انها بمقدورها ان تدافع عنه بقوّة وصمود .

ومن هذه الشرفة يصبح تخطي التضارب المدروس ضرباً من تحمل للمسؤوليات من قبل الأناس الذين ، لولا علمهم بهذا التضارب ، لارتاحوا الى اغراءات الكسل وعدم تحمل المسؤوليات الحياتية المطلوبة من الملتزمين .

ويبقى تحصل حاصل ان الانسان في إطار هذا الاطار العام للوضعيّة القيميّة ليس متغيراً بمعنى ان سعيد يختلف عن سمير او انطوان وحسب بل ايضاً بمعنى ان سعيد نفسه ، وبفضل التحديات التي يجابه والتجارب التي يمرّ بها ، والآمال التي يعقدان تستولي على مخيلته، يتغيرّ من حين الى حين،وعبر تاريخه .

وتتغير طبيعة الانسان وتتطور معبرة عن ذاتها في مواقف مسؤولة تجاه قضايا هامة ، بتغير اختباراته وتطورها .

هـ ـ الواقع المتغير ومسؤولية الانسان :

الواقع هو الركن الثالث للوضع الادبي كما يواجهه الانسان . ولكن قلما يكتفي الانسان بواقعه .

---

(1) ملحم قربان ، تاريخ لبنان السياسي الحديث ، الجزء الأول ، الاستقلال السياسي ، الأهلية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨ .

(2) راجع محاضراتنا في تاريخ الفكر السياسي ، ديبلوم الدراسات السياسيّة ، دراسات عليا ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية ، في الجامعة اللبنانية ، للعام الدراسي ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ .

ويفعل فعاليته يتمكن الانسان الذي سبق واستحوذ على مخيلته وعقله مثال مُغر ، والذي سبق وأحس احساساً مزعجاً بعض الشيء بعدم كفاية واقعه لتحقيق سعادته او معنى حياته ، أن يربط بينه وبين واقعه وبين مثاله في عملية دائبة مستمرة تبغي تكييف الواقع ـ هذه العملية هي الواقع المتغير .

وإنه لهام جداً أن نتنبه إلى أمر جوهري عند هذه النقطة بالذات . ان تغير الواقع على يد الانسان ويوحي المثال قد يؤدي ، وخصوصاً عند بعض الناس ذوي الصفات المناسبة ، إلى تغير في الانسان ذاته ، وبالتالي بمفهومه للمثال ذاته وكيفية تحمسه له ، وربما ، احيانا ، في طبيعة ذلك المثال او نوعه .

I ـ تغير في جميع زوايا الحالة الأدبية :

وننتهي عبر هذه الاعتبارات ، بعدما نعطي التفصيل الكامل والتحليل الذي يستحقه التنبه الواعي للقضايا ، ننتهي الى استنتاج جوهري وهام : الى ان الحالة الادبية بكليتها ، وبكل من اركانها الثلاثة ، هي عملية تطورية دائمة او بالاحرى يمكنها ان تكون كذلك . وتختلف تغيرات تلك العملية ، مدى وعمقاً وحدة ، باختلاف مقوماتها والظروف ذات العلاقة العلمية بها . فمشكلة المنهجية الادبية هنا هي أن تصيغ المبادىء النظرية ، وتضع التوصيات العملية ، التي تجعل من هذه العملية عملية مسؤولة ، وسليمة لا بالنسبة لتركيبها الداخلي فحسب بل ايضا بالنسبة لعلاقاتها بما سبقها ويتبعها من حالات أدبية . ولكننا بذلك نستبق بحوثنا وربما كان من الانسب تأجيلها .

II ـ السببية العلمية والحرية :

لنعد الى بحث الواقع . ينبغي أن نتنبه الى أن هذا المتغير ، في الحالات الطبيعية ، يمكن ان يكون حدثاً تاريخيا قد تقرر مصيره وانتهى . كما وانه قد يكون حادثا الان لم تنته صيرورته بعد . ومن الواضح ان الاول يقيّد جهودنا وحريتنا بطريقة أقسى وأعنف مما يفعل الثاني . وينبغي أن نتنبه ايضا الى أن تحقيق المثال في الواقع ، بقطع النظر عن مدى نجاحه ، هو دائما وأبدا أمر مرهون ومربوط بقوانين الطبيعة وشرائعها ـ القوانين والشرائع التي يساعدنا العلم على التعرف اليها وعلى طريقة التعامل معها وبها . وهذا ايضا من الاعتبارات التي تقيد [1] جهودنا وحريتنا . هذا اذا نظرنا اليها بمنظار سلبي ـ واما من زاوية اسهامها الايجابي ، فهي تساعدنا على توسيع آفاق حريتنا على المستوى الوجودي [2] وربما على الصعيد الاجتماعي كذلك . ولكن الانسان ، من جهة ثانية ، هو مخلوق يتمتع بمقدرة فائقة على ابتكار البديلات المتعددة . فهو يعرف مثلا ان المادة ذاتها باخضاعها للقوانين ذاتها في ظروف مختلفة تعطي نتائج مختلفة . وهكذا يقدر الانسان أن يحقق ، حتى ومطيعاً « لحتمية » الطبيعة الكونية (ولحتمية) طبيعته ـ او بالاحرى لضرورة التقيد بقوانينها السببية ومتطلباتها التي لا مهرب منها ـ بعضا من حريته . ويختلف كذلك مقدار هذه الحرية المعتمدة باختلاف الظروف ، وعلى وجه الخصوص مقدار عبقريته ومدى فعالية جهوده وحيويته .

---

(١) التقييد هنا يعني الظنية لا وضع القيود او الاغلال .

(٢) يراجع للمؤلف كتاب الحقوق الانسانية ـ بحث : « ابعاد الحرية » .

III ـ كرامة الانسان ومعنى حياته :

هنا يكمن مصدر كرامة الانسان . ومن هنا تنطلق العملية التي تقرر في النهاية معنى حياته . ومن هنا يسهم الانسان في تنويع المبتكرات والمنجزات في العالم . ومن هنا تنطلق مسؤوليته في تكييف العالم وتغيير معالمه . وهذا هو البرهان القاطع بأن له يداً في تكوين مصيره وتهيئة المحيط الذي يؤثر ـ سلبا او ايجابا ـ حسب الأشخاص ، على هذا المصير . من قال ان الله خلق الكون بجميع تفاصيله ؟ انها ، في رأي بعضهم ، لاهانة للانسان وتجديفة في وجه مسؤوليته وتهمة لحيويته وجهوده ان يقال : « ان الكون قد خلق ، بالماضي ولم يزل ، على افضل ما يمكنه ان يكون » . لم تزل عملية الخلق قائمة على قدم وساق ، تحديا مستديما لذوي الهمم والكفاءات . وتجاه هذه العملية ، لا يسع الانسان الملتزم الا أن يسهم ، مهما ضؤل هذا الاسهام ، بشيء ما . وهذا هو مقياس قيمته [1] ـ هذا اذا أراد ان تكون له قيمة في هذه الحياة . وهب ان الله خلق الكون والعالم بجميع ما فيه ، فهل يعني هذا ان على الانسان ان يفرج وحسب ؟ السؤال الأهم من زاوية منطلقنا في هذا الترميم للواقعية ومن زاوية الغاية التي نتطلع الى تحقيقها هو السؤال : ماذا تتضمن هذه العملية ، عملية الخلق ، من مغاز ينبغي على الانسان الموهوب عقلا واجحا وارادة قوية وقلبا كبيرا ان يستوحيها ؟ نعم لا يتمتع جميع الناس بهذه النعم . ولكن المعدمين هؤلاء لا يلامون ولا يدانون . وهل أفقر العالم ممن تتأجج فيهم هذه المواهب لهبا يكهرب التاريخ ؟ لو كانت الأرض قد اجدبت منهم ، لكان الاحرى بنا ان نتألم صامتين [2] . ولكان الاحرى بهذه الاطروحة أن تحرق . ولكن همسها الخافت ، في اذن واحد فريد منهم ، اذ ما وجد ، وظننا أنهم هنالك كثر ، سينقلب عواصف وأعاصير . وماذا يقرأ هؤلاء في الحدث الاعظم ـ حدث الخلق الالهي ذاك ؟ لكل منهم استجابتهُ الخاصة ولا شك . ولكن ، الا نجد عنصرا قد يتفقون عليه ؟ انه التصدي لواقع عاصف مخشوشن بغية تطويعه وترويضه وتحسينه !

IV ـ القضية المبررة لجميع المبررات :

والاعتقاد الاقرب الى الواقع يشرك الانسان بشرف تلك الامتيازات .

من جهتنا ، لا يسعنا التهرب من تلك المسؤوليات مهما عظمت . واننا لندين ، وبقساوة أحيانا ، من يجبن أمامها ـ اللهم الا اذا عظمت مبرراته بذلك المقدار أو أكثر . **وهل من مبررات اصيلة للتنكر لقضية تستند اليها ، في النهاية ، اصالة جميع المبررات ؟**

V ـ انتقاد ثان :

وهكذا يخسر أهميته السؤال الهام التقليدي : ماذا يميز بين السؤال الادبي والسؤال غير الادبي ؟ وبالتالي يخسر التمييز بين الحقل الادبي والحقل العلمي مثلا أهميته . وهكذا ، كما في السياسة كذلك في

---

(١) ملحم قربان ، المشكلات ، بحث : الناس متساوون : بأي معنى ؟ ، خصوصاً المقطع الأخير .

(٢) راجع المقتبس من « موت قلب » ، الفردهي لمبتي الفصل الثاني ، المقطع ٦ ، فقرة ز ٢ من هذا السفر . وفي هذا بعض تشريع !

الاخلاق . اننا نرفض الابتداء من فكرة التمييز المحدد المعالم بين الحقل السياسي والحقل الادبي من جهة ، والحقول المغايرة لكل منها من جهة ثانية .

فاذا قبلنا التحليل السابق للحالة الادبية ولجوهرية الثالوث الذي تتألف منه ، تصبح أكثر الحالات ، ان لم نقل كلها ، حالات أدبية بالقوة ان لم تكن بالفعل . حتى ولو كانت جميع الحالات التي يواجهها الانسان في اختباراته اليومية حالات يمكن أن تكون أدبية ، تظل أمام نظرية في القيم مشكلة هامة تتطلب حلا مقنعا . تلك هي التمييز بين كميات القيمة التي تتصف بها تلك الحالات . وهذا أمر لا مهرب منه عمليا ، وبذلك ترتبط بالسياسة ارتباطا لا تنفصم عراه . فبعض هذه الحالات تتصف بقيمة زهيدة ، وبعضها بقيمة ضخمة . فكيف السبيل الى هذا التمييز ؟ وما هي القواعد التي يصح الاعتماد عليها بغية تدارس هذا التمييز وتبريره ؟

٧ ـ مقياس القيمة : المعاناة الشخصية :

من العلامات المشيرة إلى هذا التمييز الحيوية . فبقدر ما يكون الاختيار حيوياً وهاما بقدر ما تزداد قيمة الحالة الادبية . وبالعكس . ومن الاشارات الدالة إلى حيوية الاختيار التورط الشخصي . فقبول الشهيد مثلاً ، بالتعذيب والموت هو أكثر أهمية من اختيار تلميذ أن يذهب إلى المدرسة . وتجاه الأثنين ، يقف، في كلا الحالين بديلان على الاقل ليختار بينهما . فقد كان بامكان الشهيد مثلاً ان يغير معتقداته بدلا من أن يتعذب أو يموت ، كما ان بامكان التلميذ أن يختار الزواج أو مهنة ما بدلاً من الذهاب إلى المدرسة . على ما يظهر للدارس ، ان لكل من القرارين بُعْدين . وتصح القاعدة المتبناة هنا عليهما معا . فبقدر ما تتضمن الحالة الادبية أعمالاً حيوية وتحمساً لها بقرارات مسؤولة ، وبقدر ما تستند هذه القرارات إلى التورط الشخصي ، وبقدر ما يهدد هذا التورط من قيمة ومصالح مقابل ما يعد به تنفيذه من مغانم ـ بذلك القدر تزداد قيمة الحالة الادبية .

وفي جميع هذه الحالات ، القيمة التي تؤثر في مجرى التاريخ هي القيمة المعتمدة من قبل القائم بالعمل أو المواجه للصعوبة . ولكن ، ولأن القيمة التي يعتمدها الشخص المتورط بالقضية قد لا تكون دائماً مصيبة ومبرَّرة ، ينبغي اللجوء الى الدارس الواعي المثقف وبالتالي المقيِّم لهذه القضايا بتجرد وانصاف . ولكن أحكام هذا الدارس تظل عقيمة واقعياً وتطبيقاً ما لم يقيض لها الله من يتبناها من صانعي التاريخ .

والحل الأنسب في هذا السياق هو التوفيق بين عمل الدارس وعمل الفاعل .

ولا نشك أبدا بأن مصاعب الحياة هي غالباً أكثر تعقيداً مما سبق ان عرضنا . ولكن ، تظل القاعدة أو مجموعة القواعد التي ذكرنا صحيحة تنطبق على تلك الحالات بالرغم من كثرة تعقيدها .

٨ ـ تعريف القيمة :

ولا تنتهي ، باتخاذ القرار ، القرار المتعلق بالغاية أو المثال ، مشاكل الحالة كما يواجهها الدارس والفاعل . ان هذا القرار يضع نصب عيني الفاعل الهدف المقصود . ولكن ، لا يمكن أن يُضمن تحقيق هذا الهدف ولا حتى قيمته . حتى لحكم العمال المجربين قد يخطىء ، بالرغم من جميع الاحتياطات التي يتخذها ، في تقديراته المتعلقة بالأهداف ، أو بعلاقة تلك الأهداف بعضها ببعض ، او بالوسائل

المستعملة لتحقيقها ـ خصوصاً وهذه العلاقة خاضعة لعملية صيرورة مستديمة . كما ان الانسان قد يخطىء في تقدير امكاناته المجندة لتحقيق ذلك الهدف . وحتى لو تحقق ذلك الهدف بنجاح تام ، فهذا لا يضمن أن هذا الهدف سيحقق ما يتوقع منه تحقيقه ـ خدمة لمثال أسمى وقيمة أعلى . رب هدف تحقق وأخفق في القيام بما يرجى منه من مهمات ومسؤوليات . وكل من هذه الاخفاقات يحول دون تحقيق ذلك الانسجام المطلوب لجعل تلك الحالة حالة قيمة كاملة . فالقيمة في نظرنا ، ومن زاوية هذا التحليل ، هي نوع من الانسجام بين أركان الوضعية الادبية الثلاثة ـ الانسان والمثال والواقع . وذاك الاخفاق يتمثل على درجات مختلفة . ولولا ذلك ، لكانت حياة الانسان مأساة متعددة الفصول متتابعتها . ما ينقذ الانسان من معاناة هذه المأساة الكبرى المتكونة من سلسلة متتابعة من المآسي الصغرى هو تحقيقه ، لبعض من القيمة ، حتى ولو أخفق في تحقيق القيمة الكاملة ، أي الانسجام التام ، في أية من الحالات الادبية . وتحقيق بعض القيمة هذا ، كالاخفاق ، يعكس تأثيراته المختلفة على شخصية الانسان العامل . والعلاقة بين هذا الشخص وتلك التأثيرات تختلف لا بالنسبة لعدد تلك التأثيرات وحسب ، بل بالنسبة لدرجة حدتها أيضاً ، وتوترها ، ولطبيعة الشخص ذاته ، ولنوعية تربيته .

أ ـ نحن والحياة :

ولكن ، في بعض من هذه الحالات المختلفة ، من المرجّح أن يحس القائم بالأعمال ، وربما تعبا من اندفاعه بالاحساس بعدم الاكتفاء بالوضع القائم ، بالاكتفاء التام . عندما يحصل ذلك ، اذا حصل ، يأخذ الانسان نزهة ادبية عملية يرتاح عبّرها لمنجزاته فينام عليها . اما هذه الحالات لقليلة في حياة الناس كما نعرفها . وكذلك قليلة أيضاً هي تلك الحالات التي يكون الاخفاق فيها كاملاً . عندما تجابه الانسان أصعب ازمات حياته . وباستثناء هاتين الحالتين تكون حياة الانسان سلسلة متتابعة من الاختبارات التي تختلف بعضها عن بعض بالنسبة التي يمتزج فيها فرح الانسان بترحه ـ الفرح الجزئي الناتج عن تحقيقه شيئاً من القيمة في اختبار معين مع الترح المنبثق عن خيبة امله ، الجزئية ايضاً ، لاخفاقه بتحقيق القيمة الكاملة لتلك الحالة .

والمعدل النهائي لهذا المزيج ، هو مقياس نجاح الانسان في الحياة او اذا شئت مقياس اخفاقه .

ب ـ التاريخ :

ونرى في هذه القاعدة ايضاً مفتاح تفهم التقدم[1] في فلسفة التاريخ . ونستنجد بها مقياساً نزين به ، اولاً ، اذا كان هنالك اي تقدم في حقبة معينة من حقبات التاريخ أم كانت تلك الحقبة تقهقرية ، وثانياً ، ما هو مقدار هذا التقدم او التأخر ؟

فمن هذه الزاوية ، واستنتاجاً سريعاً قد لا يثبت امام التحقيق الرصين ، نقدم لفكرة عامة تتعلق بمجرى التاريخ . ان جهود الانسان ومخططاته الرامية إلى تحقيق التقدم لم تكن جميعها ناجحة دائماً . لم تنجح نجاحاً كاملاً ولا بعصر من العصور . ان ابرز نجاحاته كانت وستبقى ، على الارجح ، نجاحات جزئية تمتزج بمرارات مختلفة الظلال لخيبة الامال . ثم أن المدنية قد اصيبت بنكسات متعددة وهائلة .

---

(1) ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، الفصل التاسع ، المقطع في « الطفمية » .

يتقدم الانسان مدنياً ، عندما يتقدم ، بخطى غير كاملة مترددة مجهودة . وطالما اخفقنا في تحقيق غاياتنا تحقيقاً كاملاً وسريعاً . فالتاريخ بكلمة ملخصة ومشوهة نوعاً ، **هو اصطراع بين المتوقع والواقع** . وصانع التاريخ[1] هو من تصدى لذلك الواقع ساكباً اياه في بوتقة من الغائية الملتزمة . وقد افلح ذو المهارة بيننا اذ عجن مادته عجناً لا يسيء إلى مقوماتها ، وطبخها كالفخاري الماهر ، طبخاً يحفظ الشكل المراد لخدمة الغاية المنشودة .

ج ـ الجدة والحالة الادبية :

وحتى حينما تُحقق تلك الانسجامية الكاملة وذلك التوازن السليم في حالات ادبية تتمثل باختيارات كافية لمطامعنا ـ حتى حينما يحصل ذلك فعلاً ، غالباً ما تجد ان التوتر وعدم التآلف يختبيء وراء القناعة ويترصد مجهوداتنا . ونرجع إلى انفسنا لنتذكر حكمة منهجية مفادها ان الناس اجناس . ففي حالة البعض منهم ، بمجرد ان تتحقق بعض آمالهم وقيمهم ، تستحوذ مخططات مغايرة لما حققوا على عقولهم ، فتستلهم ديناميكيتهم . لهؤلاء ، الحياة تبقى صراعاً متواصلاً لمجهودات لا تنقطع ولا تكل ، تحقيقاً لحالات ادبية يظلّل كلا منها لونٌ خاص من الجدة والابتكار .

اما الاجناس الاخرى من الناس فلا تثير ، لا في نظرية القيم ، ولا في فلسفة التاريخ ، ولا في الفكر السياسي ، مشكلات ذات اهمية تستحق الذكر ـ اللهم الا مشكلة تحويلها إلى النصف الآنف الوصف .

٦ ـ انتقاد ثالث :

تضمنا الفكرة الجوهرية في المقطع السابق في متناول انتقاد ثالث يوجه ضد مخططنا العام لنظرية في القيم . وهذا الانتقاد اعمق واقسى من الانتقادين السابقين . الانتقاد الاول تركز على طبيعة المثال ، والثاني على عملية رفضنا للحدود التقليدية التي اضطر مفكر و نظرية في القيمة على رسمها بين ما يميز منطقة القيمة في الحياة الانسانية عن المناطق المغايرة لها . وزعم هذا التقليد ، ومعه الانتقاد الثاني ضد نظريتنا ، ان انهيار صرح القيم مرتبط بشكل وثيق بانهيار تلك الحدود . كيف يمكننا ان نبحث في القيم ما لم نعرف حدود منطقتها ؟ ذلك هو الخطأ ذاته الذي يرتكبه المفكرون السياسيون حين يتعلق تفكيرهم بالنظرية المفسرة للسلوك السياسي . الخطئان من فصيلة منطقية واحدة . يدور كلاهما على الفكرة الانعزالية : ـ الاولى تفترض عزل السياسة عن بقية الحقول ، والثانية تفترض عزل الاخلاق او الادبيات عن غيرها من الانسانيات . يبني هذا الترميم « للواقعية السياسية » ان يتخلص من الاغلوطتين معاً .

لقد بحثنا في القيمة بمعزل عن حدود رقعة حقل القيم . وكانت النتيجة ان ليس لهذا الحقل حدود تحلّل البحث ضمنها بالقيم ، وتحرم بالتالي البحث خارجها بهذه القيم . لقد تبين لنا ان اية علاقة او حادثة او جملة[2] قد تكون ادبية قيمة وقد لا تكون . وبناء عليه نشأ الانتقاد التالي ـ اذا كان مطلق شيء

---

(١) ملحم قربان ، المشكلات ، بحث : « مفهوم التاريخ في نحن والتاريخ » .

(٢) «Dr. Welby» in «my name is pauly» مسلسل تلفزيوني ، القناة ١١ مساء الاربعاء في ٢٤ آذار سنة ١٩٧١ . الساعة الثامنة والنصف . also, My theory of Value.

مرشحاً لان يكون قيّماً ، تخسر النظرية التحليلية في القيمة بعض مسائلها . جوابنا على ذلك : « في هذا شيء من الكسب » ـ التخلص من المسائل غير الاصيلة ربح لا يقدر بثمن . ونشكر المنهجية على ذلك . فنحن مدينون لها بتبيان عدم اهمية هذا النوع من الاسئلة . ولكن هذا لا يعني كما يفترض الانتقاد الاول ، أن الحقل الأدبي سيمحى عن الخريطة . يظل للبحث في القيم اهمية ، وتتمركز هذه الأهمية ، من زاوية الاطار العام الذي نتبنى ، حول التمييز بين الحالات ذات القيمة المزيفة والضئيلة والزهيدة والحالات ذات القيمة الاصلية او المهمة الكبرى . وقد بينا بعض القواعد المساعدة لذلك . وغني عن الذكر ان لهذه القواعد اهمية سياسية تذكر .

اما السؤال الثالث الذي نواجهه الآن ، وتحدّيه لنظريتنا اقسى من التحدي السابق فهو التالي : اذا كانت كل حالة ادبية فريدة نوعاً ، وحيدة بأهم ما فيها من زاوية الاطار التحليلي الذي تقدم ، فما هي اذن اهمية التقاليد والعادات والاختبارات السابقة والتاريخ ؟ هل يقدر الانسان ، بكلمات مغايرة ومتطرفة ، ان يتهيأ للمجهول ؟

جوابنا : « نعم » . بامكان الانسان ان يستعد لمجابهة مجهول . انه لصحيح انني لا اعرف ما يباغتني به الغد من مفاجآت متحديّة . ولكن ، وبقطع النظر عما سأفاجأ به انني اعرف تمام المعرفة انه من

الافضل لي ان اجابه حوادث الغد تساندني مجموعة من الاصدقاء المخلصين الحميمين ، وكمية من الدراهم ، وبعض من المهارات والكفاءات التي يصح ان اعتمد عليها بعدما اثبتت تجاربي الماضية سلامتها وصحتها . ان مجابهتي للمجهول ، حتى ولو كان مجهولاً تماماً تعضدني هذه الامور ، هي افضل من مجابهتي له منعزلاً مفتقراً لها . هذا على صعيد الجهل التام « للمجهول » المنتظر .

اما على صعيد الجهل الجزئي ، فتدبُّري امري معه اسهل . فهو بالتالي اخف قساوة على الاطار العام للمفاهيم الذي اتبنى لتفسير القيمة وتزويد الحياة بالمعنى والاتجاه . ذلك لأن الحالة الاختبارية ، على الغالب ، تشتمل على عنصر من الجدّة ـ العنصر الذي يجعل جديدةً أيضاً علاقة هذا العنصر بالعناصر الباقية ، وغير الجديدة في الاختبار الذي تتمثل فيه الحالة الادبية المدروسة . في هذه الحالة تربط العناصر غير الجديدة ربطاً قد توثق صلاته وقد تضعف ، بين هذه الحالة التي اعانيها في اختباري الحاضر ، وبين الحالات التي تمثلت في اختبارات سابقة . وعن هذا الجسر ، وبمقادير مختلفة ، تمرّ الافادة من التقاليد والعادات ودراسة الماضي ـ الشخصي والتاريخي[1] .

---

(١) هذا ما يقدم الأساس الانطولوجي لجميع التفاسير التي تذهب الى اننا نستفيد من التاريخ . من هذه التفاسير مذهب بيتر جيل(Pieter Geyl) في كتابه استعمال التاريخ وسوء استعماله(Use and Abuse of History) : (يكتسب العقل المتمرس في التاريخ رهافة في الحساسية وسعة مدى في الافق التخيّل (Imaginative range) Geyl, p., ibid., pp. 63, 84.) .

II ـ نحن والمطلقات :

رب سائل منتقد يثير التعليق التالي : هنالك مجموعة من القوانين المطلقة الشاملة والاوامر الجزمية التي ، سماوية ربانية كانت ام لا ، تدعي التطبيق الشامل الذي لا يتساهل بأي تدبير شاذ معاند لها . فما هو موقف هذه النظرية المدروسة والمقترحة الآن منها ؟ انها لا تتنكر لها باتهاماتها غير ذات معنى كما يفعل المنطقيون الوضعيون .

واذا رفضنا موقف المنطقيين الوضعيين بأنها ـ تلك القوانين المطلقة الشاملة والجزمية ـ غير ذات مغزى موضوعي ، فانّنا ننقذ الحضارة الالتزامية من الاستخفافية تجاه هذه المطلقات . غير أن هذا المكسب ليس هو الذي دفعنا الى ذلك الرفض ـ إذ لو كان الامر كذلك لكان تفسيرنا له تفسيراً أيديولوجياً لا تفسيراً علمياً . والأوّل تهمة مشينة ، بينما الثاني هو التصرف المشروع والمسؤول .

ويبقى لهذا الموقف نتائج أخرى مستحسنة . غير أن هذا المقام ليس بالمقام المناسب لتفصيلها . كما وان مقومات التفسير العلمي[1] له غير مطلوب ههنا ، وقد تعرضنا لها في أكثر من مناسبة في هذه الدراسة .

الامر الأهم في هذه المناسبة هو توضيح موقف الواقعية الإلتزامية من تيار آخر ، عريق جداً في تاريخ الحضارة البشريّة ، وما زال ، بالرغم من كثرة التحدّيات التي تجابهه ، يسيطر على عقليات الكثيرين من ذوي الوزن الفكري والقيادي في عالمنا المعاصر .

تتشابك اعتبارات كثيرة في تفكير هذا التيار . يهمّنا من هذه الاعتبارات ، واحد نقطهها هنا . يساند الاصرار على القوانين المطلقة الشاملة والجزميّة الاعتقاد بأن قوانين كهذه تلزم الانسان فلا يتساءل أمامها ولا يتردد في تطبيقها .

إن هذا الاعتقاد بالذات هو ما تختلف معه الواقعية الالتزاميّة . ولنا ضده ملاحظات كثيرة ومختلفة : منهجيّة وفكريّة وحضاريّة .

نكتفي هنا بذكر أهمها . ويتعلق هذا بالحريّة . وبالرغم من أن حضارتنا ، وحتى في تقاليدها القديمة العريقة قد اهتمت بالحريّة وتكلمت عنها بلغات ذات بريق وشغف وحماسة ، إلى حد انها ، أو بعضها على الأقل ، رادف بينها وبين هويّة الانسان ومعنى حياته ، بالرغم من ذلك لم تعط الحريّة

---

(١) لتفصيل هذا التمييز راجع كتابنا تاريخ لبنان السياسي الحديث ، الجزء الثالث ، القرار، التمهيد ، وبحوث القسم الثاني : « ملاحظات منهجيّة حول كتابة تاريخ لبنان » .

أهميتها التي تستحقها على صعيد المبادىء كما على صعيد الفعل والممارسة إلا بنشوء الإلتزامية ـ التزاميتنا .

ومن البينات الحاسمة على صحة هذه الموضوعة رفع علم الحرية هذه ، وهي على صعيد معين معطى معيوش وعلى صعُده أخرى مخططات وغايات يؤمّل تحقيقها ، حتى في وجه تلك القوانين المطلقة والشرائع الشاملة الجزمية . ورفع هذه الراية ليس ، من زاوية هذه الالتزامية ، فعل رفض أو عملية تمردية بل بالأحرى ، ومع احترام تلك القوانين والشرائع ، عملية إقرار بمسؤولية وعدم التهرب من القرار الذي ينتج عنه ، ترتيبات ونتائج ، تصرّفات تقرر في نهاية المطاف أهم ما يكشف عن حقيقة الانسان : هويةً ومعنى .

والإلتزامية النابعة من الحرية الأصيلة وأبعادها تتمثل أمام هذه المطلقات بالوقوف الرصين والمتأمل والمحاكم بغية تقرير المصير الأفضل ، كما أعطي صاحب العلاقة أن يقرره ، وزرع هذا القرار أعمالاً معيوشة . ولا يعني هذا الوقوف امكانية اتخاذ موقف لا نرضى عنه كلياً تلك الشرائع المطلقة والقوانين الجزمية .

إن حرية الاختيار ، في أقصى حدودها ، تتضمن امكانية الخطأ في الحكم وامكانية سوء التقدير في قيم المعطيات التي توفرها الحياة أسانيد للقرار المختار . ومن هنا مسؤولية المقرر ومن هنا قيمة الإلتزام ضابطاً ضد هذه الانحرافات . ولكن هذا الضابط يبقى ذا فائدة في إطار الإقرار بامكانية هذه الانحرافات . الحرية الأصيلة تفترض وجود هذه الامكانيات ، ولا يصح أن تسلط المطلقات الى حد نفيها عن الانسان : الى حد نفي هاجسها عنه . تلك بعض من ضرائب الحرية وممارستها الممارسة المسؤولة .

الحرية الأصيلة هي حرّية التصرف حتى وان كان خطئاً أو شريراً .

صح أنه من الأفضل أن يكون لدينا أكثر من وازع ضد التصرف الشرير أو المخطىء . ويبقى تساؤل مهم التساؤل عما اذا كانت التصورات التقليدية ، كفرض المطلقات على الانسان ، هي من جملة تلك الوازعات . ولكن هذه مسألة ثانية .

وهكذا تكون الحرية أسبق بالأهمية من المطلق ـ ويبقى من حق الانسان ، بصفته حراً ، حتى أن يتنكر لجميع المطلقات . من حقه ، إذا هو رضي بالتبعات المترتبة على جحوده هذا ، ان يرفضها إن جملة وان تفصيلاً .

إننا ، واذا واجهنا انساناً كهذا ، لنأسف لحالته . ولكننا نقر له بحقه في تقرير هذه الحالة . وتاريخ الحضارة الانسانية ، يمكن أن يعتبر محاولات لجعل الناس تميل عن مثل هذا التقرير الى ما هو أفضل منه . ونعتقد أن هذا هو أيضاً ما تقوم به الالتزامية التي نتبناها . ولكننا نعتقد أننا اذا ذهبنا مذهب أن الشرائع المطلقة والقوانين الجزمية تعطل عمل الحرية على هذا الصعيد ـ نعتقد مخلصين أننا نحجّم الحرية ونقلل من قيمتها .

ومن هنا ينشأ التمييز المنهجي لدينا بين وجود المطلقات ومعرفتنا بها . هذا ، خطوة أولى ، وثانية ، التمييز بين معرفتها أو وجودها من جهة وقبولنا بها ، أي قبول سلطتها علينا ، من جهة ثانية .

نهمل السؤالين الأولين ههنا لأنها يستحقان معالجة أدق وأطول نفساً . نفترض أن تلك القوانين المطلقة والشرائع الجزمية موجودة ونعرفها معاً . . ومع هذا ، وبالرغم منه ، يبقى من حق الانسان الحرّ ، من شرفة التزاميتنا ، أن لا يقبلها مسيرة لتصرف أو لآخر من تصرفاته .

بكلمات ثانية ، ومن هنا تنشأ تساؤلات حول الجهود التي صرفها أمثال المفكر الالماني عمانوئيل كانط لاثبات الأمر الجزمي اللامشروط *(The Categorical Imperative)* .

قبول الانسان الحرّ بالمطلق هو شرط ضروري ، لدخول هذا المطلق في ممارسات هـذا الانسان وطرق حياته ومنعطفات مصيره .

ويبقى هذا الاعتبار الهام ـ الاعتبار المصحّح لتقليد ، أو بعضه ، حضاري عريق ـ الأساس الفلسفي على صعيد التنظير ، والأساس الأونطولوجي ، على صعيد الواقع الكوني لمعالجة السؤال الأهم في الفكر السياسي وبالتالي ، العمل السياسي : نعني السؤال عن مبررات الإلزام السياسي .

وكثرت هذه المحاولات . وقد ذكر بعضها في ثنايا هذه الدراسة .

ونذكر ، بهذه المناسبة ، محاولة لزميل [١] لنا :

« يفسرّ الشرعيّة بأنها ثقة الشعب بالحاكم ، ويعتبر الشرعيّة السياسيّة هي اليوم المشكلة الكبرى للحكم في الوطن العربي ، ويعزو أزمة الشرعيّة إلى عمق الهوّة القائمة بين الأنظمة السياسيّة داخل الحكم من جهة ، والقيم الثوريّة والقوميّة التي يتمسك بها الشعب العربي من جهة أخرى » . [٢]

ويستلفت انتباهنا في هذا المقتبس تعريف الشرعيّة . وذلك لأنها الوجه الآخر للتساؤل الذي ذكرنا ـ ما هي مبررات الإلزام السياسي ؟

يقول : « يفسرّ الشرعيّة بأنها ثقة الشعب بالحاكم » .

في الواقع يبقى الاستاذ هدسون[٣] بريئاً من دم هذا الصديق . انه وبكل حذر يرجع إلى كتابات ماكس فيبر (Max Weber) ليقتبس التالي :

---

(١) الاستاذ مايكل هدسون ، راجع تلبياً لكتابه في المستقبل العربي ، العدد الثالث ، ص ١٨٤ .
M. Hudson, Arab Politics (The Search for Legitimacy), New Haven, Yale University Press, 1977.

(٢) مايكل هدسون ، السياسات العربية والبحث عن الشرعية ، يترجمها عنه الدكتور محمد المجذوب ، في الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٣٢ ـ ٣٣ . (التوكيد لنا) .

(٣) Michael Hudson, *Arab Politics (The Search for Legitimacy)*, New Haven and London, Yale University

«Without legitimacy...

«... the optimal or most harmonious relationship between the ruler and the ruled is that in which the ruled *accept* the rightness of the rulers'superior power» (1)

وهكذا يكفي القبول مقياساً للشرعيّة لدى ماكس فيبر وعبره لدى الاستاذ مايكل هدسون . ويدعم هذا المدعى باستشهادات كذلك للاستاذ دايفيد ايستن[2] وللاستاذ تيد روبرت كر[3] .

وتبقى تعليقاتنا مع هذه التوضيحات ذات مغزى خصوصاً في الإطار العربي للفكر السياسي .

ليَصّحَّ ذاك القول ، القول المعزو إلى الاستاذ هدسون ، وصفاً صحيحاً للواقع ، ينبغي التركيز على مفهوم ثقة الشعب . هل هذه الصفة مطلوبة حقاً شرطاً لتحقيق الشرعيّة ؟ ان في هذا لبعض تعنّت .

ويتضح هذا التعنّت في إطار يميز ، كما ينبغي للباحث السياسي أن يميز ، بين درجات ورتب لهذه الثقة . إنها تبدأ ، ربما ، بالقبول بالأمر الواقع ، حتى ولو لم يكن قبولاً إيجابياً . هذه حالة تعرفها جميع الديكتاتوريات وكثيراً ما انزلقت الديمقراطيات التي بدأت بقبول ايجابي بالحكم الى حالات يصح فيها القول أنها راضية بالحكم : ولكن لأنه ليس في اليد حيلة للتخلص منه باللتي هي أحسن . هذه حالة قبول ـ ولكنه قبول سلبي ـ ويختلف اختلافاً هاماً عن القبول الايجابي : الرضى بالحكم بمعنى أنك ، لو أعطيت حريّة الاختيار وحرية الكلمة لما ترددت بالدفاع عنه والافصاح عن رأيك بدعمه . والرضى السلبي هو الرضى التي تسكت عنه طالما لا ترى لك مخرجاً سياسياً منه ، وإذا توفرت لك الحريّة لما ترددت بالاعراب عن رفضه والتنكر له .

وقيمة هذا التمييز تكتسب قيمة في إطار التمييز بين أنواع الحكم [4]

يهمنا الآن ، ولكي لا نضيع عن الموضوعة المدروسة ، ان نلفت النظر إلى أن أساس الشرعيّة ليس الثقة بالحكام . إذ لو أصرينا على هذا المطلب لما توفر لنا إلا في القليل القليل من أنظمة الحكم التي يعرفها التاريخ .

نكتفي بالقبول شرطاً لتحقق الشرعيّة . عندها تصبح الشرعيّة لا ثقة الشعب بالحاكم ، إذ أن هذا أمر متعذّر على الغالب ، بل قبول[*] الشعب بالحاكم .

وإذا كان القبول بالقوانين المطلقة والشرائع الجزمية ـ حتى وان وجدت وعرفناها ـ هو الشرط

Press, 1977, P. 1.

(1) Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, (Trs. by A.M. Henderson and T. Parsons, ed. with an introduction by T. Parsons), New York, Oxford University Press, 1947, PP. 124-126; Reinhard Bendix, *Max Weber*, N.Y., Dou,bleday, 1960, PP. 294- 95.

(2) David Easton, *A Systems Analysis of Political Life*, New York, Wily, 1965, P. 278.

(3) Ted Robert Gurr, *Why Men Rebel*, Princeton, Princeton University Press, 1970, PP. 183- 185.

(4) راجع لذلك كتابنا اشكالات ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، بحث : «مشاكل الديمقراطية» .

(*) والمقصود هنا هو القبول أو الرضى الايجابي طبعاً .

الضروري لامكانية دخولها إلى هيكل الاحترام الذي يجعل منها ذات سلطات توجه تصرفاتنا ، أصبحت هذه المطلقات وعن طريق قبولنا بها ، من العوامل التي تساند ودعم الشرعيّة السياسيّة التي توجه تصرفات البلدان التي ننتمي إليها .

وإذا ما توفرت الثقة بها ، وهو أمر ، نستصعب حصوله ، فتكون من فصيلة زيادة الخير خير .

ويبقى القبول في الحالين تعبيراً عن حريّة أصيلة ومدخلاً مشروعاً تتلمسه معاً المطلقات للدخول المشروع الى هيكل حياتنا ومحاريب كرامتنا والشرعيّة السياسيّة لتقرر شروط حياتنا السياسية تقريراً واقعياً .

فإذا توفر لتلك المطلقات اناس يلتزمون بتطبيقها ، وإذا نجحوا بهذا التطبيق ، فلا يسع مبادىء هذا الترميم للواقعية السياسية المتضمن قواعد معتمدة في القيم الا أن نحترم منجزاتهم . في الواقع لقد سبق وإشارت هذه النظرية الى أن شيئاً من هذا يجب أن يتحلى به السياسي رجل الدولة .

فنظريتنا في القيم والسياسة لا تنكر قيمة الاختبارات الماضية والقواعد التي برهن التاريخ سلامتها . ووفرت لربط هذه القيم باعمالنا الحاضرة جسراً ذا شأن تدعمه ركائز تقوم على صخرة الواقع الانساني . ولكنها ، وهذا الاهم عندها ، تترك لحكمة القائم بالعمل السياسي أو المعاني للحالة الادبية المنطوي عليها ذلك العمل ، ان يقرر نوع التوازن الذي يمكن ان يقوم به او يحققه بابعاده المختلفة ـ الربط بين الجديد المبتكر والقديم الرتيب في الحالة الادبية ذاتها ، الربط بين الماضي والحاضر والمستقبل ، والربط بين النظرية والواقع ، والربط بين المطلق المعتمد والمسلكية التي تثبت اقدام هذا المطلق على ارض الواقع . **انه لفن ان نتقن الحفاظ على توازن مقبول بين هذه الابعاد جميعها ، وانه لمن مسؤوليتنا ان نمارس هذا الفن .** ولكننا ، وبالرغم من ان القائم بالعمل نفسه هو المسؤول الاخير بتقرير انواع هذا التوازن بجميع ابعاده ـ وذلك حتى اننا لا نقدر ان نحرمه منه ، لا نؤمن بأنه هو نفسه الحكم النهائي بصحة هذا القرار وسلامته . **ينبغي ان نكون جميعنا فنانين بالمعنى الذي ذكر ، وينبغي ان نكون مسؤولين بممارسة هذا الفن . وذلك لاننا نواجه حتماً من يحق له ايضاً ، وبمنطق الطبيعة الانسانية والاجتماع الانساني ، ان يحاسبنا نظرياً وعملياً على ما نمارس .**

وفي هذا السياق ـ سياق الاحتكام ـ ليس ارتكاب الاعمال الشاذة التي لا تنطبق عليها القوانين المطلقة الشاملة جريمة ادبية بحد ذاتها . **قد تكون جريمة وقد لا تكون . يتوقف ذلك على طبيعتها وعلى نوعية مبرراتها ـ اذا كانت لها مبررات .**

---

(١) راجع كذلك كتابنا الحقوق الانسانية . ودراستنا « المواقف الحاسمة » .

(٢) او ان تنفيها ، كما يفعل كامو :

«Camu's poston is that «There are no absolute values, and that absolute values are foreign to men and their history...». Paul Grimley Kuntz, «The Deathe of Absolutism *Akten des XIV. Internationalen Kongresses für philosophie, wien 2. 9. sep. 1968*, Universität Wien, 1970, Band 5. p. 17.

هذا ما يضطرنا الى معالجة مسألة العلاقة بين الغايات والوسائل مرة ثانية . وهذه المرة من زاوية الاطار العام للمفاهيم المساعدة على تحليل مفهوم المبادىء المتعلقة بالقيمة ، وتبيان النتائج المختلفة التي تنشأ عنها .

III ـ انتقاد رابع :

ولكن هذا يضعنا في مأزق رابع . هذا يعني ان نظريتنا هذه في القيم لا تؤمن بالاوامر الجزمية غير المشروطة .

ليست هنالك في عرفنا ، اوامر جزمية غير مشروطة ملزمة على الانسان . ذلك يورطنا ببحث الفوارق بين هذه الفكرة وما يدافع عنه عمانوئيل كانط في العقل الفعّال التطبيقي . ولكننا نقدر ان نستغني عن هذا البحث الان مكتفين بما نتفق مع كانط عليه . وهو الامر ذو العلاقة العلمية بالامور السياسية . ان الامر الجزمي غير المشروط في عرف كانطليس بامر الزامي صرف ، بل هو ما نود ان نسميه التزاماً .

ومن جهتنا نعتقد ان هنالك حالات ـ حالات كمالات يجسد الانسان عندما يتمكن من تحقيقها اختيارات انسانية اجتماعية ـ ينسجم فيها الالزام والالتزام إلى حد يصبح معه التمييز بينهما أمراً مشوهاً للواقع .

غير اننا نعتقد ان تحقيق هذه الحالات هو امر من الصعوبة بمكان . ولذلك فقلما يتم ، هذا اذا تم ، في حياتنا الانسانية المعتادة . وبقدر ما نضطر ، لوصف الحالة الانسانية والاجتماعية وصفاً صحيحاً ، الى التمييز بين الالزام والالتزام ـ وعلى الغالب نحن مضطرون إلى ذلك ، يظل الالتزام اسبق بالاهمية عندنا من الالزام . وبهذا المعنى يصبح كل الزام مشروطاً ـ مشروطاً بقبول القائم بالاعمال به .
من هنا ينتقل مركز الثقل في الفكر التقييمي المعياري والسياسي ، وفي العمل ضمن اطار معروف في هذين الحقلين . ليست المسألة الاهم في نظرية للقيم عامة وفي نظرية خاصة بالاخلاق ان تكتشف المطلقات او ان تصوغ مبادىء وقوانين وقيم مطلقة ، وان تبحث من ثم في وسائل بالزام الناس بتطبيق هذه المطلقات . ان المسألة الاهم هي خلق الشخصية الانسانية المسؤولة[1] وتنميتها ـ الشخصية

---

(١) وفي ذلك نرانا نميل إلى « الديمقراطية الفردية » على ما بيننا وبينها من فوارق هامة ، كما تتوضح في المقتبس التالي :

«Returning now to the moral philosophy which individualist democracy must rest on, it is evident that for it the individual is real in his own right. It will not do at all to conceive him as somehow reconstituted out of a collection of desiccated faculties, or as important simply because he exemplifies a universal 'manness'. Nor can we seriously maintain that he is morally meritorious simply because he conforms to a collection of laws, irrespective of whether he actively consents to them or not. On the contrary, *the individual must be regarded not as a subject of moral laws, but as a responsible agent who morally obeys rules to which he has consented and who is for that very reason entitled and obliged to break them when his moral judgment finds them inappropriate to a particular situation*».

التي ، عند نضوجها ، توفر اسباب النجاح للغايات التي قُصِدَ بهذه المطلقات ان تخدمها[1] . بل اكثر من ذلك قد تضمن[2] ، كما لا تقدر ان تضمن تلك المطلقات ، غرس جذورها في تربة الواقع الانساني والتاريخي والحضاري .

٩ ـ المقياس :

هذه هي المسألة الاخلاقية الجوهرية . ووضع النبرة اللازمة عليها هو المسؤولية العظمى لابناء القرن العشرين . نعم لم تُهمَل الاجيال السابقة الاشارة اليها او الاهتمام بها . ولكنها لم تكن في يوم من الايام محور الانسانيات جميعها ـ ينبوعها ومصب جميع جداولها .

وكما انها ، اذا صحت ، مبعث اعتزاز للانسان فهي ، وبقوة ارصن ، مصدر مسؤولية . وربما لا تصح مقولة الصحة او الخطأ عليها ـ الا جزئياً وبمعنى ثانوي ـ انها قضية التزام . وبالرغم من ان الالتزام قد يهتم وقد لا يهتم بالحقيقة ـ بالصحة او بالخطأ ، فإن افضل انواع الالتزام هو ذاك الذي يحترم الحقيقة الموضوعية ويخلص لها .

عندها ترشح هذه القضية ذاتها من حق لمنصب المقياس الذي يصح ان يُزاز ، بمقتضاه ، جميع ما يقوم به الانسان من محاولات . انها مقياس جميع المقاييس .

= (T.D. Weldon, *States and Morals* London , 1962, P. 266 (Underlining Mine) .

(١) ملحم قربان :

أ ـ الحقوق الانسانية ، طبعة ثالثة ، بيروت ، ١٩٧٩ ، بحث : « القانون الطبيعي الجديد » .

ب ـ « الاخلاق والمجتمع » .

ج ـ « المواقف الحاسمة » .

د ـ المشكلات ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، مجد ، بيروت ، ١٩٨٠ .

هـ ـ الواقعية السياسية ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ١٧٢ .

(٢) ولا يغيبن عن البال ان الناس اجناس بالنسبة لهذه القضية . انا نعرف أن هنالك اناساً لا يطيقون تحمل مسؤولية كاملة تجاه هذا النوع من الحياة الملتزمة . لهؤلاء يكون الايمان بحتمية هذه المطلقات مصدر قوة ومورد مساندة . وربما بني التقليد الحضاري الذي نعرف لاشخاص مثل هؤلاء . وبقدر ما ساعد امثالهم على مجابهة قضاياهم الحياتية مجابهة مشكورة ، بذلك المقدار قد خدم المدنية خدمة تذكر بالتقدير والاحترام .

يود هذا الترسيم للواقعية ان ينظر إلى الامور بمنظار اوسع مدى ، واصدق وصفاً للواقع الانساني . وعلى الخصوص يحاول قدر المستطاع ان يعطي الابطال بيننا حقهم من الثقة والاجلال . من مظاهر هذه البطولة القيام بمسؤوليات الحياة مندفعين لتحقيق غايات المطلقات لا بصفتها مفروضة عليهم ، بل بصفتها التزامات واعية من قبلهم ـ تعبيرات ملموسة ومحسوسة لحريتهم الاصيلة .

الفصل التاسع

المعضلة : أبعادها الثقافية والأخلاقية والسياسية

ان قيمة المقياس النقدية العملية ، وبالنسبة لتصرفات جميع الناس ، تكمن في نوعية الموقف الذي يوحيه لكل منهم تجاه المعضلة الكبرى التي يواجهون . ومن الطبيعي ان يكون الحل الكافي والمفصّل لجميع ابعادها ابعد من متناول مطلق انسان . يكفينا مسؤولية ان نقترح بعض الآراء المتعلقة بثلاثة من ابعادها : الثقافي والاخلاقي والسياسي .

١ ـ المسألة الثقافية الكبرى :

وهذه المسألة ـ وهي في الواقع تدور حول مجموعة متشابكة من المعضلات ـ ربما تكون بصيغتها التالية : كيف التخلص من المطلقية والاستخفافية[1] معاً ، اهم مسائل العصر الحديث الثقافية على الاطلاق . ولكن ، ولكي لا يعطي جوابنا السابق انطباعاً خاطئاً يعتقد الدارس معه ان مسؤوليته تنحصر بمجرد ما نكتب نحن ، او ما يكتب غيرنا من المهتمين بهذه الامور اهتماماً جدياً ومسؤولاً ، ولكي تضع بالتالي الانسان ، مطلق انسان ، تجاه مسؤولياته الحياتية والفكرية ، نسارع الى الاعتراف بأمر هام جدا من زاوية الموقف الذي نعالج الامور منطلقين منه .

أ ـ اي نوع من الجواب نتوقع ؟ ـ

وهذا الاعتراف هو ان الجواب المفصل تفصيلاً تاماً يتعدى بحث المبادىء المنهجية وتوضيح بعض المواقف الفلسفية الفكرية ذات الاثر الفعّال في الاجابة على هذه المسألة ـ ان تفصيل الجواب المناسب للشخص المجيب والقائم بالاعمال المعالجة ضمن ظروف معينة ، وبعض الاحيان خاصة ، هو من

---

(١) راجع كذلك :

Adolph Liechtigfeld, Mamonide's Attributes and yasper's Cipher, Akten des XIV Internationalen Kongresses für Philosophié, Wien 2- 9 September, 1968, Band V, Universität Wien, 1970, p. 490 ff.

مسؤولية ذلك الشخص نفسه . واقرارا منا بمبدأ الحرية الذي نقول به ، واحتراما منا لحريات الاخرين ، ولعلاقة هذه الحرية باتخاذ الموقف المرئي من زاوية القائم بالاعمال في اطار الظروف المدروسة ، نستنتج ان اشخاصا مختلفين يحتمل ان يجيبوا على هذه المسألة ، حتى ضمن شروط متشابهة ، باجوبة مختلفة تماما بعضها عن بعض . ولكن حكمتهم وبطولتهم تقاسان على اساس هذه الاجوبة المختلفة وعلى مدى انسجامها مع نظرياتهم المعتنقة من جهة ، وعلى مدى نجاحهم في تطبيق هذا الانسجام افعالا عملية من جهة ثانية . اذ بذلك يتعين مقدار جاذبيتهم لمسيرة التاريخ . واذا اخفق الاطار العام للمفاهيم ، اي اطار عام على الاطلاق ، في تقديمه جوابا عاما ومسبقا لهذه المسألة ، فإننا نجد مسوغات كثيرة وقوية تبرر هذا الاخفاق . في الواقع ان استعمالنا لغة الاخفاق في هذا السياق هو عملية ليس لها مسوغات علمية قوية ، بالرغم من انها تسوّغ نفسانيا . ان منطق « الاخفاق » يحتم علينا استعمالها لوصف عملية كان بالامكان ان تتم ولكن ، ولاهمال غير متوقع من القائم بالعملية ، قد فشلت . وهذا الامر ليس بممكن للاطار العام للمفاهيم ان يقدمه ، وبالتالي لا تصح تهمتنا له بالاخفاق . ولكن هذا الاطار ينبغي ان يوفر لنا بعض المقاييس الدقيقة والمشروعة والمؤتمنة ـ على الصعيدين الفكري والعملي ـ والتي تساعدنا على التمييز لا بين الافعال فقط ، بل بين الرجال ايضاً . وما من احد ينكر ، ولا يتهم بالبلاهة ، ان هذا التمييز المزدوج هو من اوليات العيش الواعي .

ب ـ شرطان عامان للجواب المقبول :

واذا رجعنا إلى بحث نوعية الاجوبة التي يمكن ان تترشح لملء المركز الشاغر بفضل اثارة المسألة الاكثر اهمية لهذا العصر ، أو بفضل اثارة امثالها في فلسفة الانسان السياسي المماشي لتطور عصره ومشاكل زمانه ، نرى ان هذه الاجوبة يجب ان تخضع لنوعين من الانسجام والتوافق . هذا اذاأصرّ القائم بالاعمال او الدارس لهذه الاعمال على ربط النجاح بالحقيقة ربطاً يزيد من قيمة الاثنين معاً وبالتالي من قيمة الانسان الذي يقوم بها . وقد سبق وبينا ان هذا الربط ليس بحتمي . وانه من المقاييس الاكثر اعلاماً عن نوعية الشخصية التي نتعامل معها ، ذلك لأنه يستند إلى قرار تتخذه بقطع النظر عن المخاطر التي تعترضها نتيجة لتطبيقه . وفي عرفنا ، إن الشخصيات التي تلتزم بهذا الربط التزاماً جدياً ومصـراً عي وحدها جديرة باحترامنا وثقتنا .

I ـ الانسجام المنطقي النظري :

اما النوع الاول من الانسجام الذي ينبغي ان يتوفر بجواب يصح ان يعتبر مرشحاً لحل المسألة المهمة ، فهو الانسجام النظري والمنطقي . اما النوع الثاني من التوافق المطلوب فهو التوافق التطبيقي او الواقعي . ويجدر بنا التمييز بين هذين التوافقين بالرغم من اننا نعرف تماماً انهما يتساندان ويتعاونان في الحياة العملية الواقعية للانسان الواعي بطرق تختفي احياناً وتظهر احياناً اخرى الظاهرات التي تميز بينهما . فحياة الرجل العالم صاحب الامانة الفكرية عي عملية متشابكة العوامل . ومن هذه العوامل هذان الانسجامان . والعلاقة المتبادلة بينهما في اطار العملية الكبرى هي امر ضروري لسلامة هذه العملية . ونعرف ان اخفاق توقعاتنا المتظمة ، في ضوء دراستنا للواقع ، وبوحي بعض الافتراضات والنظريات المقترحة ، قد يقودنا إلى تغيير جذري في تلك النظريات والافتراضات . كما وانه قد يقودنا إلى

تغيير جذري في الواقع ذاته لينسجم مع بعض عقائلياتنا . وان المنهجية المدروسة ، لكي تبرهـن عن سلامتها وكفاءتها ، يجب ان توضـح لماما الشروط والظروف التي ، حينها تتوفر ، تدفعنا بمنطق الواقع ، وبمنطق التزاماتنا وبمنطق القيم التي نبغي تحقيقها ، إلى هذا التغيير او ذاك . وقد تحملنـا ، اذا كانـت موفقة ، إلى تغيير من نوع ثالث . وجميع هذه الامور ، على اهميتها ، يجب ان تبحثها ، كما قامت بذلك بالفعل ، المنهجية التي نعتمد[1] .

اما نوع التوافق الاول المشار اليه سابقاً فهو النوع النظري اي المنطقي . يشير المنطقيون الى هذا النوع من العلاقة باسم التوافق الذاتي . وهو ، بكلمة ثانية ، التحرر من التناقض . وهـو الاسـاس لجميع الاستدلالات المنطقية الصحيحة . وهو نوع من العلاقة المتبادلة بين رموز او بين مفاهيم يشار اليها بتلك الرموز . انه لفرض يجب التنبه اليه دائماً ، ان تكون مفردات النظام المكونـة من هذه الرمـوز والمفاهيم خالية من التناقض . كما وان العلامات التي تتضمنها هذه المفردات ، لتكوّن النظام المقصود ، ينبغي ان تكون هي بدورها خالية من التناقض . وبالتالي ينبغي ان يتمتع النظام ، كلا مفسراً للظاهرات والحوادث المطلوب تفسيرهـا ، بالتناسـق المنطقـي والانسجـام النظـري هذا ـ هو وعلاقاتـه ومفرداتـه ومفترضـاته .

١ ـ إخفاق الواقعيين التقليديين في الحفاظ على هذا الانسجام :

ولكي نربط بحثنا هذا بالواقعية السياسية عبر المقابلة بين مفكرين من مفكريها المعاصرين ، نشير إلى ان هذا الشرط الاساسي لاية نظرية على الاطلاق ، وقد تنبه لاهميته هانس مورغنتو تنبهاً قوياً ، لم يثر على ما يظهر سوى انطباع غامض وضعيف على تفكير كينيث تومبسـون . وإلا ، فكيف نفسر جمعه بين مفكرين امثال فيستشر وبطرفيلد ومورغنتو ونيبور . انا لا اعني انه ليس بالامكان مطلقاً ان نجـد بعض المبادىء التي قد يتفق على القبول بها جميع هؤلاء . ولكنني اعني ، ومن الواضـح ان ما اعنيه صحيح ، ان تومبسون لم يجهد نفسـه بتنظيم هذه المبادىء ـ على افتراض انه توفّق ولقيها ـ تنظيماً واعياً في اطار عام للمفاهيم يتصف بالتوافق والانسجام المنطقي . اننا بالاحرى نجد بينة تدينه اذا صحت ، ونزعم انها صحيحة ، لا باخفاقه بتبيان الانسجام المطلوب او باهماله له فحسب ـ الامر الذي يظل تهمة سلبية حتى يتبين العكس ـ بل ايضاً بانه يرتكب تناقضاً واضحاً ، او اذا شئت بعض التخبط ، فيما يتعلق بموقفه المطلقات ، الموقف الذي يستند إلى جمعه ، او محاولة جمعه ، بين آراء هؤلاء المفكرين المعاصرين .

فتومبسـون[2] يتورط في عملية تبيانـه المخاطـر التـي تنطـوي عليهـا المتطرفتـان المتنازعتـان : أي الاستخفافية والمطلقية الادبية على تفسير السياسة الخارجية الاميركية وتقييمها . فيتضح انه غير راض بكلتيهما . وهو مصيب بذلك ولا شك .

---

(١) منح الرباح ، للنهجية والسياسة ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٨ .

(٢) هذا بعد ان يقر محررنا بأهمية المسألة من زاوية الواقعية السياسية :
« ان التقييم الأدبي للسياسة الخارجية يفرق بأهميته جميع المسائل المدرجة على جدول أعمال الدارس للحقل بعلاقات اميركا بالعالم . وهذا التقييم هو اكثر هذه المسائل اغراقاً للعالم في مجاهل البحث ومصاعبه ، وهو بالتالي أكثر إلزاماً وحسماً » . أنظر : .Thompson, K., Ibid., p. 135 .

ولكن قارىء الواقعية السياسية وازمة السياسة العالمية يقع في شرك مؤمّل ـ أمل الاغراء بان موقفه هذا سيؤخذ ، من جهته على الاقل ، مأخذ الجد ، وبحكمة وبعلمية كافيتين في معرض بحوثه . في الواقع يتعدى تومبسون حدود مجرد اغرائنا عن بعد بأمل متفائل إلى حدود اكثر واقعية ـ أيْ إلى وعدنا المباشر بأنه يحاول ان يجيب عن السؤال المحرج « هل بامكاننا تجنب المطلقية دون الوقوع بالشكّية ؟ » ولا تلبث آمالنا ان تخيب ـ وعلى اكثر من صعيد . وتخفق الوعود في تحقيق تعهداتها .

فبادىء ذي بدء ، يعطينا تطلبه « لمقاييس اكثر موضوعية من مقاييس النجاح » ، الانطباع بأنه يحاول ان يتعدى ما يذهب اليه هانس مورغينتو في هذا المجال . غير انه ، بعد ذلك ، يشير الى مقاييس مورغينتو اشارة المكتفي بهذه المقاييس والراضي عنها . وهذا في نظرنا يضعه في مأزق محرج جداً . اما انه يناقض نفسه ، برفضه مقاييس مورغينتووتبينهامعا ، واما انه يسيء قراءة هذه المقاييس وتفسيرها .

واننا نعلم علم اليقين بامكانية مخرج اخر للاثنين معاً او لكليهما . ويُختصر هذا المبدأ باتهامنا بسوء قراءة مقاييس كليهما او مبادئهما معاً وبتفسيرها تفسيراً غير صحيح . ولكن اخراج هذه التهمة من كونها مجرد احتمال إلى كونها تهمة علمية مسندة ، يظل شغل المهتمين بمثل هذه الامور من العلماء المطلعين .

٣-الجمع بين العلمانية والمطلقية :

وبعد ، كيف يتمكن تومبسون من التأليف بشيء من الانسجام المطلوب في النظرية العلمية بين مفهومي بطرفليد اللاهوتي : « الحكمة الربانية » و « الشريعة العليا » من جهة ، وبين مفهوم فستشر العلماني « للروح الدولية للجماعة أو الامة » من جهة ثانية ؟ كيف ينسق تومبسون بين هذين النوعين المختلفين ، ولا اقول المتناقضين ، في اطار واحد منسجم للمفاهيم . انا لا اقول ان هذا امر غير ممكن تحقيقه . قد يكون في متناول بعض العباقرة . ولكنني لا ارى اشارات الربط الوثيق ، بين هذه المفاهيم الجوهرية الهامة ، في محاولة تومبسون المشار اليها .

وتثار الاسئلة ذاتها فيما يتعلق بعملية التنسيق فيما بين مفهوم نيبور « للعدالة العليا » ومفهوم مورغينتو « للنجاح » .

ربما تضعف قساوة اتهاماتنا لتومبسون لو تذكرنا انه لا يعرض لنا هذه المفاهيم المختلفة اجزاء متممة بعضها لبعض او مساندة بعضها لبعض في اطار واحد للمفاهيم يصح ان تتصف أجزاؤه بالتناسق بي بينها . بالاحرى هو يقدم هذه المحاولات المختلفة لكي يوسع آفاق معارفنا ، وبالتالي عملية اختيارنا للقيم الهامة التي يمكن ان نتبنى . وهكذا ، فهذه القيم هي مجرد مرشحات يصح لنا ان نختار من بينها ـ او اذا شئنا غيرها ـ لملء القيم الشاغرة في سلم مقاييسنا المعيارية . هذا ، كما قلنا ، يخفف من وطأة انتقادنا بعض الشيء ـ وربما الشيء الكثير . ومع ذلك تظل التهمة ، على قساوتها ، صحيحة بأن موقف تومبسون غير واضح بالنسبة للمطلقات . هل يتبنى القول والاعتقاد بالمطلقات ام انه يتنكر لها ؟ ولماذا ؟ وهذا سؤال أولي كما هو واضح . ان اتخاذ موقف واضح من هذه المسألة هو أسبق منطقيا من تقرير انسجام ، او امكانية انسجام ، هذا الموقف مع مواقف مغايرة يتخذها تومبسون في معرض درسه وتقييمه للقيم التي يؤلف بينها الاطار العام للمفاهيم الذي يقدمه لنا باسم الواقعية السياسية . ويزيد في طينة هذه المسألة بلة ان الطريقة التي يعبر فيها تومبسون عن اعتقاده المتعلق بالمطلقات هي بدورها محيرةٌ ومحيرةٌ

معا . وتأففه من أن « الحد الرابع » للتطبيق الحكيم والبعيد النظر والعميقه في أفعال عملية للمبادىء العامة ينشأ من كون السياسة الدولية خالية الا من القليل القليل من المطلقات[1] ، هو ايضا وبدوره محير .

سأخاطر بتقدير يتعلق بسبب اخفاق تومبسون في أن يقرر بوضوح وثبات قضية ما اذا كانت هنالك مطلقات أم لا في صيغة للواقعية السياسية كما يراها ويفهمها . من المفكرين الحكماء الأربعة الذين يشير اليهم باعجاب اثنان يلجآن بثقة واطمئنان الى المطلقات واثنان يعتقدان ان هذا اللجوء ، اذا حدث ، فهو غير ذي فائدة ترجى . هذا جزء واحد من القصة التفسيرية التي نقترحها تفسيرا لتردد تومبسون تجاه المطلقات . أما الجزء الثاني من هذه القصة فهو الخطأ المنهجي الذي يميل بصاحبه ، عن وعي أو عن غير وعي منه ، الى التشريع [2] للاخرين . فان ميل تومبسون الى التشريع يتناقض مع عدم امكانية تطبيق هذا التشريع على الحكماء الاربعة المذكورين . فكيف يمكن لتومبسون أن يسن قانونا برفض المطلقات او باقرارها في وقت يريد معه أن ينطبق [3] هذا القانون على بطلر ونيبور ومورغنتو وفستشر معا [4] ؟ فبين العمانيين والمطلقيين ، في اطار هذه المعضلة بالذات ، تتأزم الامور ، فيصح عندئذ وصف هذه الحالة بما سماه هكشر « بالمأزق السياسي » (**Political Predicament**) يقفز النص الذي يتحفنا به كينيث تومبسون فوق هذه الصعوبة قفزة الحصان الرشيق . أما مورغنتو ، فعليه ان يتهم ، عاجلا ام آجلا ، أصدقاءه اللاهوتيين المطلقيين بأنهم يلجأون الى لعبة الايديولوجيين . أي تغطية واقع حالهم المرير القاسي بدخان المثل الأدبية غير المقصودة لسوى هذه التغطية . ونقول عاجلا ام اجلا لأنه يميز ، وعن حق كما نعرف جميعا ، بين الغايات القريبة للسلوك السياسي وبين الغايات القصوى للتصرفات السياسية . ولكننا نحن ، أو بعضنا على الاقل ، نعلم بأن هذا التمييز ، على أهميته العملية وسلامته التطبيقية ، لن ينقذ مورغنتو من مأزق حرج . ذلك لان جميع الغايات القصوى والاهداف البعيدة ، اذا كانت حقيقية على الاطلاق وبالتالي ممكنة التحقيق ، يجب أن تصبح ، سابقا أم لاحقا ، مقاصد مباشرة قريبة . واذا لم تكن كذلك ، فهي اذن يوتوبية ايديولوجية بالمعنى الذي يتبناه مورغنتو نفسه لهذه الكلمة . ولما كانت القوة ، بمقتضى النص الحرفي والاصلي لكتاب **السياسة بين الأمم** ، الغاية المباشرة دائما وأبدا للتصرف السياسي ، يتبع ذلك ، كنتيجة لا مهرب منها ، ان المبادىء الادبية الاخلاقية ينبغي أن تكون دائما ، من زاوية هذه الصيغة ، ايديولوجية بالمعنى المعرّف . هذا فيما يتعلق

---

(1) Ibid., pp. 139, 150.

(2) يشوه التشريع الواقع :

« وكما يشوه أصحاب نظرية التوازن القوي في العلاقات الدولية حوادث هذه العلاقات وواقعها عندما يعتبرون كل سياسي على رأس دولة ، مثل تاليران او بسمارك ، يراجع حساباته يومياً بغية تقييم التوازن في القوى ، كذلك يشوه الدارسون للثقافات الانسانية حوادثها وواقعها عندما يطلقون مباشرة او شبه مباشرة من النمط الثقافي ومن تفسير هذا النمط من زاوية التحليل النفساني الى توضيح السلوك الديبلوماسي وتفسيره » . انظر :

- Aron, R., Conflict and War, Op. Cit., p. 197.

(3) بمعنى انه ملزم : أي انه يعتبر صحيحاً عند الذين يقولون به ، وبانهم بالتالي يلتزمون بتطبيقه في تصرفاتهم .

(4) سنرى فيما بعد ان هانس مورغنتو يقع ، مثل كينيث تومبسون ، في هذا الخطأ المنهجي الفكري .

بالصعوبة التي تجبه مورغيتو . فعلى صعيد معين لها ، يضطر مورغيتو على أن يتهم بطرفيلد ونيبور ، مستندا الى نظريته الخاصة ، لا الى دراسة ممحصة للمواقع ذي العلاقة العلمية بالتهمة ، بعدم الاخلاص وبعدم الامانة لمبادئهما . وضعف هذا الاتهام ستتناوله محاولة خاصة في سياق هذا البحث ـ هذا علاوة عما هو واضح من الملاحظات الحاضرة[1] .

٣ ـ الطريقة التقمصية :

وعلى صعيد ثان للصعوبة موضوع البحث ـ وهنا يشترك مورغيتو وتومبسون في المحاولة ، وبالتالي فالتهمة توجه للواحد منهما التي توجه بذات القوة للثاني ـ تخول الصيغة المشتركة المدروسة هنا للواقعية السياسية لنفسها حق التشريع . انها تدعي بأنها تعرف كيف يتصرف ، أو يجب أن يتصرف ، الاخرون في اطار شروط معينة وظروف محددة . هذا هو بالضبط المعنى الاولي « للطريقة التقمصية »[2] (The Projective Method) التي يتبناها مورغيتو ، هذا مع العلم بأن الضعف الذي تعانيه يتعدى النقاط التي نشير اليها هنا الآن . ومع ان تومبسون يعطينا الانطباع بأنه يحاول أن يتجنب مزالق هذه الطريقة ، فهو ، للاسف ، لا يتوفق دائما بتحقيق هذا الحلم عمليا . والا لما حاول هو نفسه أن يشترع للاخرين كما فعل مورغيتو .

٤ ـ ضد التشريع للآخرين

ولا بد من الاشارة الى العبرة من الحجج السالفة . نستنتج ان مبدأ منهجيا عمليا ينبغي أن يقود خطانا في عملية ترميمنا للواقعية السياسية حتى نقدر أن نتجنب بعض أخطاء السلف

تلتزم محاولاتنا التالية بالتنكر لحق التشريع هذا المزعوم . هذا اعتراف سلبي لمبدأ ايجابي ؛ او بالاحرى لخطأ كاد أن يصبح ارتكابه تقليدا مقبولا على علاته في الواقعية السياسية ـ حتى لا نعرض أنفسنا لتعميم أوسع[3] . **لا يحق لاي منظر كان** ، لا من زاوية القائم بالأعمال السياسية ، ولا من زاوية الدارس المحلل لهذه الأعمال ، أن يشترع . في الواقع ان ادعاءه هذا الحق هو اغتصاب فكري لحق « طبيعي »[4] يتمتع به كل من الناس ـ باحثين كانوا أم قائمين بأعمال أم متفرجين . أما الحق المغتصب في حالة الادعاء هذه ، وتزدوج الجريمة اذا تم بالفعل هذا التشريع ، فهو حق الحرية المنهجية ـ وهكذا نرى ان حق الحرية المنهجية[5] وواجب الامتناع عن التشريع للاخرين هما الوجهان المختلفان

---

(١) ونقدر أن نزيد على ذلك : « وهما هو مضمون لما سبق بحثه » .

(٢) لقد سبق ان أشرنا الى حسنات هذه الطريقة كما سبق أن أشرنا ايضاً الى نقاط الضعف فيها . الفصل الرابع ـ (المعنى التعبيري للواقعية) ـ مقطع « الوصول المباشر والوصول غير المباشر الى الذاتيات » .

(٣)
«... better to be Socratese dissatisfied than a pig satisfied. And that will be so because Socrates, whatever his dissatisfactions, still finds his life more gratifying than that of a pig.»

(C.I. Lewis *Our Social Inheritance*, Indiana University Press, Bloomington, 1957, pp. 53, and 84.)

(٤) راجع كذلك : الفصل العاشر من هذه الدراسة ، المقطع مبادىء التزامية (أ) الانسان الفرد هو المسؤول الأول عن اختياراته » .

(٥) راجع كذلك الفصل الثاني ، المقطع ك ، « المساواة المنهجية والقانون الطبيعي » من : « صفات مميزة » .

لقطعة واحدة من النقود صكها العارفون في حقل السياسة .

وعدا كونه مبدأ منهجيا ، يتضمن واجب الامتناع عن التشريع للاخرين معتقدا فلسفيا هاما . وفي هذه التعليقات نقدر ان نوجه الانظار الى نقطة أولية هي نتيجة لا مهرب منها ، أولا ، للمنهجية الاختبارية العلمية ، وثانيا ، لمبدأ عدم شرعية التشريع من جهة مفكر للمفكرين الاخرين أو للقائمين بالاعمال على مسرح التصرف السياسي . لو جابه مورغنثو ونيبور وبطرفيلد وفستشر مشكلة سياسية واحدة ، ولو كانت هذه المشكلة ذات علاقة علمية بالمطلقات ، لكان من الطبيعي أن يقترح كل من هؤلاء المفكرين السياسيين سياسة تختلف عن السياسة التي يقترحها الاخرون - وعلى الخصوص بقدر ما تتعلق هذه المقترحات بالمطلقات . وهذا يبرر بدوره الاعتقاد الذي نتبنى والذي يعبّر عنه ويدافع عنه في أكثر من موضع من هذا البحث ، بأن السياسة ، ولو جزئيا ، هي من صنع السياسيين . ومتى اختلف هؤلاء ، فمن الطبيعي أن تختلف السياسات التي يصوغون ويحققون .

II ـ الانسجام العملي التطبيقي

ونأتي الان على ذكر النوع الاخر من التناسق والتآلف الذي يجب أن يتنبه له - مثل جميع أفراد المدارس الاختبارية - المفكرون المهتمون بصيغة صحيحة وقوية للواقعية السياسية . وهذا النوع من التآلف والتناسق يدور حول العلاقة بين الاطار العام للمفاهيم أو أية مجموعة من هذه المفاهيم من جهة والواقع الطبيعي او الحوادث التاريخية أو الظاهرات السياسية من جهة أخرى .

هنا ، و في هذه العلاقة ، يكمن التمييز بين المغزوي واللامغزوي من المفاهيم [1] . وفي هذه العلاقة تكمن ايضاً الحقيقة الطبيعية أو التجريبية .

وليست غايتنا من بحثنا هذا صيغة نظرية للحقيقة الموضوعية . اننا أبعد ما نكون عن ذلك . غير اننا ، بالرغم من ذلك ، تدفعنا رغبة ملحة الى توضيح المبادىء الاولية التي ينبغي أن تخضع لها هذه العلاقة . وما كنا لنتطرق الى ذكر هذه المبادىء لو لم يجعل اخفاق بعض المفكرين ، ومنهم اتباع المدرسة

---

(1) راجع كذلك : الفصل الثاني ، المقطع ك ه : « المساواة للنهجية والقانون الطبيعي » .

«Between those conceptions for the verification of which we can definitely specify a rule of operation, and those which we definitely eliminate as theoretically impossible, there is an enormous gap. And my conception which falls in this middle ground is an hypothesis about empirical reality which possesses at least some degree of meaningfulness. If those who believe in the electron as a sort of ultramicroscopic bullet cannot envisage this object of their belief in such wise that they would be able to recognise certain empirical eventualities as the verification of it in case the conditions of such verification could be met, then they deceive themselves and are talking nonsense».

«The requirement of empirical meaning is at bottom nothing more than the obvious one that the terms we use should possess denotation».

C. I. Lewis, «Experience and Meaning», *The Philosophical Review*, Vol. 43 (1934), P. 140.

الواقعية في السياسة ، تذكيرنا بها امرا ضروريا . ان اهمالهم لهذه المبادىء وربطهم ببعض الاخطاء الهامة ـ الأمر الذي أرغمنا على التعرض لها .

فليس كافياً مثلا ، ان نلجأ الى الواقع ـ في صورة التاريخ [1] او الطبيعة الانسانية ، او القواعد الموضوعية للتصرف الانساني ـ لكي نتحصّن بها ضد التخبط الفكري او ضد انتقاء الاختيارات غير المناسبة ـ وقد اعتقد البعض ان ذلك كاف . ويصح هذا علينا بصفتنا قائمين باعمال سياسية وبصفتنا محللين ودارسين لهذه الاعمال . ان للاشارة لهذا اللجوء قيمة سلبيةً ـ انها تحذرنا من العقلانية اليوتوبية ـ ولكن ، وعندما نتعرض لتقييم اهميتها الايجابية ، تنفتح امامنا افاق اسئلة مختلفة تبقى على صعيد اللجوء العام لهذه الوقائع بدون اجوبة واضحة ، وبالتالي يبقى اللجوء هذا لهذه الموضوعات معرضاً لسوء التفسير ولسوء التطبيق . وهذه لا شك مأخذ ذات اهمية على وسيلة ايجابية او قاعدة مبدئية فلسفية . وتبقى كذلك حالة هذا اللجوء على الصعيد العام ، ما لم تتحدد ، بشكل اضيق واقسى ، مبادىء استقصاءاتنا وفوائد منهجيتنا . والا فكيف نختار بين مخططات مختلفة ونظريات متباينة على صعيد الموضوعات ، وقد كثرت هذه الى حد قد يجعل الفاعل او الدارس يحتار في تفضيل احداها على الاخرى ؟ لا بد من ان يكون الانسان انتقاليا . غير ان بعض الاختيارات افضل من بعض .

١ ـ مقاييس الانتقاء :

ويقدم مورغنثو مبادىء ثلاثة تساعد ، على زعمه ، في عملية هذا الانتقاء . الاول ، هو مبدأ العقل « وقد عبر عن ذاته عبر مخطط عاقل او خريطة تحتوي على بعض الاشارات الهادية للمعاني الممكنة والمحتملة [2] للحوادث والوقائع والظاهرات التي تستقطبها دائرة معرفتنا . والثاني ، هو « مبدأ القوة الذي يقف من زاوية الواقعية السياسية ، لافتة تساعد السياسيين ، دارسي الفكر السياسي ، على تبين معالم الحقل السياسي » [3] . والثالث ، هو « المفهوم التعددي للطبيعة البشرية » [4] .

غير ان جميع هذه المقاييس عامة الى حد يجعل موافقتنا لمورغنثو عليها او مخالفتنا له بها ، امراً ذا اهمية قليلة جداً . ينبغي ان يحكم في مناسبة او ملاءمة هذه المقاييس بمقتضى النتائج التي تستتبع تطبيقها

---

(1) ا ـ « وطبعاً لم يتمكن التاريخ ، بالرغم من جعله قادراً على برهان لشياء كثيرة وغير محتملة كهذه ، من وضع حد نهائي للمناقشة وحتى حيثما اقسم الجميع يمين الطاعة لسلطته » . انظر : Geyl, P., Ibid., p. 10 .

ب ـ « وقد أصبح واضحاً على كل حال ان المقترب الجديد للتاريخ ، على كونه مثمراً وصحياً كردة فعل لحركة التنوير التي تنكرت للتاريخ ، لايتمكن لوحده ان يمنع استغلال الماضي وتسخيره لخدمة اغرب الغايات وأبشعها » . انظر : Ibid., pp. 48-49 .

(2) Morgenthau, H., *Politics Among Nations*, Op. Cit. p. 5.

(3) Ibid., p. 5.

(4) Ibid., p. 12.

على مشاكل معينة . ويبقى هذا التطبيق مرتبطا بالقواعد الادق والقوانين المحددة والمقاييس المعينه للظروف ، والمبينة للشروط ، التي تزيد في قيمة هذا التطبيق وفعاليته .

ويدعي مؤلف **السياسة بين الامم** ان صيغته للواقعية السياسية تشير الى مقاييس تضيّق حدود التطبيق لهذه المبادىء العامة فتجعله بذلك اكثر فعالية . على وجه التخصيص انها تمنح الوقائع التي تقررها معنى عبر العقل [١] . انها ترتب هذه الوقائع وتبوبها [٢] . انها تحاول لا ان تفهم القوى التي تحدد العلاقات السياسية [٣] فحسب ، بل ان تسبر ايضا غور الطرق التي تؤثر بها هذه القوى بعضها على بعض . كما وانها تدرس التفاعل بين هذه القوى من جهة ، وبين المؤسسات السياسية [٤] **من جهة اخرى . انها تعكس ، ولو بطريقة غير كاملة وغير شاملة [٥] ، الشرائع الموضوعية والقوانين السببية التي يخضع لها السلوك السياسي ، والتي تمد جذورها في الطبيعة الانسانية [٦] . وهكذا نرى انفسنا وقد تقهقرنا ، بالرغم من تمنياتنا للعكس ، الى مستوى البحث بالمفاهيم العامة التي تفسح المجال للتأويلات المتعددة المختلفة والتي تساند ، استطرادا ، نظريات مختلفة وربما متناقضة [٧] . وعندما ينضم الى جميع هذه الاعتبارات مبدأ الانتقائية** الذي يلتزم به مورغينثو يتبلبل الامر ، ويتعلق بحثه الطائر في الهواء الطلق ، بحبال واهية جداً وشبه اعتباطية .

وبالطبع لهذه القواعد العامة قيمة كبيرة ـ على الخصوص قائمة بمهمة التنكر لليوتوبية وللتحذير من مخاطر الانزلاق على جليد التنظير التجريدي الكسول . ولكن بانتهاء هذه المهمة تنتهي قيمة هذه الارشادات المنهجية العامة . ويظل نجاح هذه المحاولات في تفسير الظاهرات السياسية مفتقراً الى جهود جديّة ومتواصلة بحثاً عن قواعد دقيقة تربط ما بين هذه العموميات من جهة ، وبين واقع الاختبار الانساني من جهة اخرى ، بطريقة معينة ومحددة تساعد على استنتاج الاشارات المرشدة والموجهة للسلوك الانساني عامة وللتصرف السياسي بوجه خاص . ونكتفي بهذا الاستنتاج بديلا لاستباق معرفة هذه الاشارات على ما هنالك من فوارق منهجية وفكرية بين الاثنين . واذا كان استباق معرفة هذه الارشادات غاية ابعد من متناول يدنا ، فما من مبرر لقبولنا بمجرد التعميمات الغامضة . وبقدر ما نزيد من دقة هذه الاستنتاجات بقدر ما نقترب من غايتنا المنهجية . هذا على صعيد الفكر . اما على صعيد الواقع ، فتزداد ، وبذلك المقدار نسبياً ، فعالية القواعد المنهجية في تكييف اعمالنا الحياتية العامة وبالتالي في تعديل

---

(١) *Ibid.*, p. 3-5

(٢) Ibid., p. 3.

(٣) Ibid., p. 14

(٤) Ibid.

(٥) Ibid., p. 4.

(٦) Ibid., p. 4

(٧) راجع مثلا كينيث تومبسون في كتابه المشار اليه آنفاً ، ص ٨ ـ ١١ وما بعدها وراجع ايضاً الحاشيتين من بيتر جيل في مقطع «الانسجام العملي التطبيقي» من هذه الدراسة .

مسيرة الحوادث التاريخيه .

وينبغي ان يتوفر مطلب آخر لاطار عام للمفاهيم يدعى اللجوء المباشر او غير المباشر الى الموضوعيات ، كالواقع والحوادث ، والعلاقات بينها . ينبغي ان ترتبط مفاهيم هذا الاطار السياسية على الاقل بالحوادث والظاهرات الموضوعية . ويجب ان يكون هذا الربط دقيقاً محدداً ومعينا . ويجب فوق ذلك ، ان يقدم هذا الاطار ، او مفاهيمه الاساسية ، جواباً ايجابياً وواضحاً للسؤال « ما هي الموضوعيات التي تساند صحته ؟ » .

٢ ـ منطق الاختيار الشخصي والاختيار السياسي واحد .

ذلك لأنه بمعزل عن هذا الشرط المحدد ينزلق هذا الاطار ، قبل أن يتبلور نظرية علمية دقيقة ، او بدلاً من أن يتطور في هذا الاتجاه التطور الذي يتطلب عناء وجلداً ، ينزلق بسهولة على جليد الأسمية والانشغال المتطرف بتحديد المفاهيم تحديداً تنتفي معه امكانية وقوعه في الخطأ إلى مستوى التوتولوجية التي تضمن صحة النظرية اليقينية على حساب محتواها التجريبي . عندها تصبح النظرية صحيحة بقطع النظر عن جميع الاعتبارات الاختبارية[1] . انها تكتسب « لقب الصحة الدائمة » ، غير حالمة بأن هذا اللقب هو لقب فارغ . بل الخطب أدهى . « الصحة الدائمة » في هذا السياق ، تعني المرض العضال القتال ـ على ما يظهر في هذه الصيغة ، وفي علاقتها بالواقع الذي تصف ، من تناقض وسخرية .

ينفي بطرفيلد الاختلاف المزعوم في النوعية بين الاختيارات التي يقوم بها السياسي من جهة والاختيارات التي يتبناها الشعراء[2] ورجال الأعمال من جهة ثانية . وهكذا فهو يذهب ضد

---

(١) ملحم قربان ، المشكلات ، بحث : « التحدي والاستجابة في فلسفة التاريخ » .

(٢) أ ـ « انني لا أرى أي مبرر سياسي وفي الحقل السياسي لتعليق مفعول الفضائل التي تدعو الديانة المسيحية إلى تحقيقها ، كالتواضع ، والاحسان ، وانتقاد النفس ، والقبول بالمشكلة التي تجابهنا بها الحكمة الإلهية ، والتصرف النابع من الاعتقاد بسلامة التكافل والتضامن مع الحكمة الإلهية . » أنظر :

Butterfield, H., as : quoted by Thompson, K., Ibid., pp. 138- 139.

ص ١٣٨ ـ ١٣٩ .

ب ـ « إن الفوارق التي تفصل على ما يظهر ، بين الاخلاقية المتعلقة بالدولة من جهة ، وأخلاقية التصرف الشخصي من جهة ثانية ، تتبخر ولا شك بمجرد ما نبين أن السياسة المتبعة في نظام تتحدث الدول فيه ، ليست بحكم الضرورة شراً أو أخلاقية عما نراه في التصرفات الشخصية الخاصة ، أو نبين أن الفارق الأهم إنما يتعلق لا بدرجة عدم الاخلاقية السائدة في هذين الحقلين من التصرف الانساني ، بل بالظروف المحيطة بالتصرف ـ الظروف التي ينبغي أن تعار اعتباراً : »..

Wolfers, A., Op. Cit., as quoted by Hoffman,S. Ibid., p. 274.

ج ـ « إذا كنا نحن ، معشر الناس الخطاة ، مسؤولين ، واعتقد بأننا مسؤولون ، أخلاقياً ، فان تلك المسؤولية الاخلاقية تمتد إلى مؤسساتنا كذلك . إن الدولة الأمة (nation-state) هي مؤسسة انسانية . إنها تخص الناس ، وتخضع لمطالبهم . وأعمالها هي أعمالهم . إنها إنما هي مجرد مستنبطات (devices) يعمل الناس ـ الناس المسؤولون أخلاقياً ـ عبرها معاً لتحقيق أهداف مشتركة ـ الأهداف التي لا تقع خارج مسؤوليتهم الأخلاقية . » أنظر .

Halle. L. J., Ibid., P. 30.

الانفصاليين ـ أولئك الذين يفصلون بين السياسة والأخلاق ، أو بالأحرى أولئك اللذين يعتقدون أن للسياسة نوعاً من الأخلاق يختلف عن الأخلاقيات التي تخضع لها تصرفات الناس اجمالاً كالشعراء ورجال الأعمال والعمال .

يظهر من زاوية تقييمنا وترسيمنا هذا للواقعية السياسية أن جميع النقاط التي يشير إليها بطرفيلد في مقتبسه هي سليمة ومقبولة . وتنسجم فوق ذلك مع المواقف الأولية التي تنطلق منها ، كما وأنها تتوافق مع النتائج التي تنتهي إليها . منطق الاختيار واحد . فجميع القائمين بتقرير الاختيارات اذن يخضعون لمبادىء أولية واحدة على الرغم من اختلاف الظروف التي تحيط باختياراتهم والتي ينبغي أن تسترعي الانتباه . وقيم هذه الاختيارات ، بالتالي ، تختلف باختلاف سياقاتهم الطبيعية واطاراتها الفكرية . إن السياق العام والاطار الأكبر لاختيارات بطرفيلد هو المسيحية على ما يظهر . وليس هناك أي مبرر يمنع بطرفيلد من تحقيق قيمه وفضائله إذا اتفق أن تحمّل مسؤولية مركز سياسي هام . يمكنه أن يرى الأمور بمنظار تلك القيم والفضائل ، كما يمكنه أيضاً أن يربط هذه القيم والمبادىء على الصعيد الفكري بالواقع التاريخي ، فيتصرف بغية تحقيقها بالطبع ، متحملاً جميع المسؤوليات التي تنتج عن مثل هذه المحاولات . وهو فوق ذلك حر بأن يفكر وأن يفعل على ضوء المبدأ المؤكد على التعاون مع الحكمة الإلهية . غير أن ذلك يثير سؤالاً منهجياً : كيف التثبت من صحة أو عدم صحة ، سلامة أو عدم سلامة هذا التعاون ؟ ما هو الواقع ذو العلاقة العلمية بهذا التثبت ؟

ليس على بطرفيلد أن يجيب على هذا السؤال المزدوج . فهو ليس ملزماً ، بقدر ما أعرف عنه ، بمبادىء الموضوعية المتجردة . ولكن تومبسون ملتزم بهذه المبادىء ـ أو بالأحرى هل هو ملتزم في الواقع ؟ وعلى كل حال على تومبسون أن يجيب على هذا السؤال . وعندما يعطينا الجواب ، ينبغي علينا أن ندرس مدى توافق هذا الجواب مع المواقف العامة والأولية الأخرى التي يتبناها . وعلى نتيجة هذه الدراسة تتوقف قيمة تهمتنا له وسلامتها بأنه يناقض نفسه في صيغته التي يقترح لتوضيح أركان الواقعية السياسية المعاصرة . وبقدر ما يتعامى عن جواب مقنع لسؤالنا ، بقدر ما تصح تهمتنا له بالاخفاق في الغوص في الأعماق وراء القضايا العامة التي تترتب عليه بمنطق محاولته . وذلك لأنه لو حاول الاجابة على السؤال المطروح ، لتبينت له بشكل واضح الفوارق الهامة ، أو بالأحرى التناقضات ، التي تتضارب فيما بين الآراء المختلفة لاولئك المفكرين الأربعة اللذين يلجأ إليهم تومبسون مستغيثاً ومستضيئاً بقبس من أفكارهم .

٣ ـ المبدأ التجريبي يوضح الظروف التي تثبت خطأه :

وسيان فعل تومبسون ذلك أم لم يفعل ، يظلُّ الأمر المنهجيُّ الهام الذي يشغلنا الآن هو مبدأً هاماً للتجريبية المتجردة ـ ونعلم أن واقعيتنا السياسية ملتزمة بالمنهجية التجريبية كما أننا نعلم أن قاعدة جوهرية من قواعد هذه المنهجية هي التجرد . أما المبدأ الذي نعني **فهو أن نرفض قبول فكرة أو مبدأ ما في عداد المبادىء المعروفة ذات المعنى ، ما لم تتوضح لنا الظروف الواقعية المحددة التي تساعدنا ، لو وجدت ودرست موضوعياً ، على التثبت من صحة تلك الفكرة أو ذلك المبدأ .** وتصاغ الفكرة ذاتها من زاوية معاكسة . تقبل الفكرة ، من الزاوية التطبيقية ، عندما تبينُ الأمور التي ، لو وجدت ، لجعلتها خطئة ، ولذلك ، مرشحة للرفض .

قد تصبح فكرة هذا المبدأ أوضح ، وتزداد بالتالي قيمته ، إذا وضعناه في سياق عملي تطبيقي . افترض أن جابهت بطرفيلد المشكلة العملية التالية : ـ أي عملية التقرير ما بين سياسيين من اتباع مدرسته تتناقض مخططاتها السياسية ، ويدعي ، مع ذلك ، كلٌ منهما أن مخططاته تستند إلى الاعتقاد بالتعاون مع « الحكمة الإلهية » ؟

إذا عجز بطرفيلد ، وتقديرنا أنه يعجز ، عن تقرير موضوعي عادل فيما يتعلق بهذا التنافس ، أصبحت هذه الفكرة العامة والملهمة في نظريته غير ذات علاقة علمية بالتصرفات الانسانية ، والسياسية منها على وجه التخصيص .

ولا يصح التخلص من هذه المسألة بالاعتراض عليها بصفتها مجرد افتراضية . إن التاريخ مليء بالالتحامات الدامية الناشئة عن مثلها . وفي معرض بحثنا عن امكانية قبول آراء بطرفيلد ، وعن نوعية الاعتقاد بهذه المعتقدات ، وبالتالي عن امكانية الغربلة بينها ، يثار سؤال هام : هل بامكاننا أن نقبل بسلامة وصحة الفضائل التي يدعو إليها بطرفيلد في حين يتملكنا شك بالنسبة لمعتقده « بالحكمة الإلهية » ـ حتى ولو كان هذا الشك مجرد شك منهجي ؟ جوابنا على ذلك بالايجابْ ولا شك . أما الدفاع عن جواب كهذا فينبغي أن ينتظر فرصة مناسبة . وسيرُى أيضاً عن قريب ، أننا نعتبر الاعتقاد حتى بالحكمة الإلهية المحاط بالشكوك المنهجية يجَد ، من زوايا مغايرة ، سخياً من المبررات والمسوغات .

وما يصح في مفهوم « الحكمة الإلهية » ، يصح أيضاً في مفهوم « الشريعة العليا » ، ومبدأ « النظام الدولي » غاية قصوى ومقياساً ينبغي أن توزن بالنسبة إليه المصالح القومية[1] .

٤ ـ يكفي الأهداف أن تستحوذ على عقول الفاعلين فتحرك حيويتهم :

وتجدر الاشارة رأساً هنا إلى أن هذه الملاحظات النقدية تصحُ على هذه المفاهيم الثلاثة . كما تصح على غيرها ومن شاكلتها ـ بشرط واحد ومهم ، أي أنها تصف وقائع أو حوادث أو علاقات عنيدة وموضوعية في العالم . وتحصر هذه الملاحظات قوتها إذا اعتبرنا هذه المفاهيم تقوم بمهمات الأهداف المنشودة بمعزل عن كونها حقيقة أم لا ، أو القيم المبتغاة ، أو المثلُ العليا التي يطلقها الانسان عبر الأجواء التقريرية نُجُماً تهديه في ظلمة ليل الحياة الدامس ، وتوجه تصرفاته عبر متاهات الحياة وصعوباتها تذكيرها إياه بالالتزامات السابقة التي عادل بينها وبين معنى حياته فتحمل بذلك مسؤولية السعي المتواصل لتحقيقها . ولا تحتاج هذه القيم والمثل والأهداف إلى كونها حقائق ملموسة وعنيدة وحوادث مخشوشنة لكي تتمكن من القيام بتلك المهمات . يمكنها أن تفي بتلك الأغراض ولو كانت مجرد أوهام ،[2]

(1) Judge Charles De Visscher as quoted by Thompson, K., Ibid., P. 139.

(2) راجع كذلك أيضاً :

أ ـ الفصل الثامن من هذه الدراسة ، أ ـ « المثال » من مقطع : « مقومات الحالة الأدبية » .

ب ـ ملحم قربان ، اشكالات ، بحث : « الرأي العام : أوهم هو أم واقع » ؟

ج ـ ملحم قربان ، خلقية حركيتها الأخلاقية ومتشعباتها الاجتماعية ، القسم ٣ ، المقطع ٨ ، « الوهم والتاريخ » .

شرط واحد يكفي لقيامها بهذه المهمة ولتعدي جميع الحدود ، في النوعية والكيفية والكمية ، الفاصلة بينها . هذا الشرط هو أن تتمتع بمقدار من السحر أو الجمال الذي يداعب مخيلات أناس ذوي حيوية وشجاعة بشكل يجعلهم يلتزمون بتثبيت جذورها في واقع الحياة وبالتالي يستهينون بالصعاب في سبيل وضع جذور هذه الأغراس في تربة صالحة تساعد على نموها وازدهارها وإثمارها[1] .

ج ـ الشرطان : فصل سلطتيها

لئن يتألم جوابنا على المشكلة الثقافية الكبرى من تناقض نظري منطقي هو ضعف قاتل فيه . ولئن لا يرتبط بالواقع الاختباري ارتباطاً وثيقاً ومحدداً هو أيضاً داء عضالٌ في المدارس التجريبية . وان نخلط ، ثالثاً ، بين المسألة التجريبية والمسألة النظرية ، هو أن نرتكب خطأً منهجياً وفكرياً معاً ـ هذا بالرغم من أن هاتين المسألتين كثيراً ما تتعانقان في حياتنا اليومية بشكل يصعب الفصل ما بينهما . **وما التصرف الواعي والمسؤول ، من زاوية معينة على الأقل ، سوى العمل على ردم الهوة بينهما .**

اعتيادياً ، عندما يعاني النظام السياسي من مرض التناقض على الصعيد النظري ، يصبح تطبيقه عبر الاختبارات الانسانية والواقع العالمي خطأً منهجياً فادحاً ـ مع العلم أن هذا التطبيق ، بالرغم من ذلك ، قد يكون ناجحاً وناجحاً جداً .

ذلك لأن منطق النجاح شيء ، ومنطق الصحة المنطقية والحقيقة الموضوعية شيء آخر مغاير . ومن جهة أخرى لا تضمن سلامتُه من التناقض بحكم الضرورة امكانية تطبيقه على واقع الحياة ـ هنالك انظمة كثيرة مختلفة تنسجم اجزاؤها انسجاماً رائعاً من الجهة المنطقية ، وليست ، لذلك وحدَهُ ، عملية تطبيقية . إن مسألة تطبيق ، أو علم تطبيق ، نظام منسجم متآلف الأجزاء على عالم الواقع هي مسألة تجريبية . ومن بين تلك الأنظمة المنسجمة منطقياً والقابلة للتطبيق التجريبي نجد ، بحكم الواقع ومنطق الحال ، أن بعضاً منها أقوى وأفضل من البعض الباقي ، بمعنى أنها تساعد أكثر من غيرها على استباق معرفة الحوادث قبل وقوعها بشكل أسهل تتسع معه رقعة الأمور التي يطالها هذا الاستباق وبالتالي يمكن الانسان من تفهمها والسيطرة عليها .

ونستنتج من ذلك أن انتقاد الاطار العام للمفاهيم يصح أن يوجه من زوايا مختلفة وعلى صعد متفاوتة في العمق . فقد يُنتقد مثلاً على صعيد النظرية المجردة . وقد ينتقد على صعيد الواقع والتجارب ، أو بالأحرى من زاوية التجارب المنطوية على واقع معين أو حوادث مشهودة أو علاقات مفصلة . وقد يُنتقد من زاوية امكانية تحقيقه ـ أيْ بمقتضى العلاقات التي تصل أو تفصل بين المفاهيم النظرية المترابطة فيه نظاماً متكاملاً من جهة ، وبين الضرورات المتوحشة في واقع الحياة والوقائع المريرة في تجارب الانسان من جهة ثانية . ولا نفشي سراً إذا قلنا أن الواقعية السياسية التقليدية تحتاج إلى تحسينات ومساندات متعددة على جميع هذه الصُعُد والمستويات . وأهم مبررات هذه البحوث أنها تفي ببعض هذه الاحتياجات وتحقق بالتالي بعض الأهداف المنشودة .

---

(1) قد يكون الانطلاق من هذا المبدأ الخطوة الأكيدة على طريق التقييم الرصين للركسي والماركسية .

٢ ـ الغايات والوسائل :

لقد عالجنا موضوع الوسائل والغايات فيا مر من هذا الكتاب ، أي في الفصل الثالث ، لنبين التشابك عبرها بين الذاتي والموضوعي . ونرجع اليها الآن لغايات أبعد .

أ ـ ملاحظات عامة :

بمعزل عن الاعتبارات التي تزيد في غموض السؤال ـ من الوجهة اللغوية ، والمنطقية والعلمية ، يهمنا الآن الجواب عن السؤال : هل تبرر الغاياتُ الخيرة الوسائلَ الشريرة ؟ أو السؤال : هل تبرر الوسائل الخيرة الغايات الشريرة ؟[١] .

رب جواب قبلي[٢] على أي من هذين السؤالين ورطنا بمتاعب كثيرة منهجية وفكرية . وبقطع النظر عن امكانية ، أو عدم امكانية ، جواب صحيح لأيٍ عن هذين السؤالين بشكله العام غير المحدد ، يظل الجواب المسؤول هو الجواب الذي تباركه قواعد منهجيتنا المعتمدة . ولا ترضى هذه القواعد المنهجية عن جواب قبلي . واذا أصرّرْتَ على جواب شبه عام ومفيد بالرغم من أن افادته ضئيلة ، نضطر عندئذ إلى المجاهرة بالمبدأ التالي : **في بعض الحالات تبرر الغايات (أو الوسائل) الخيرة الوسائل (أو الغايات) الشريرة** . وفي بعض الحالات لا تبررها . هذا التبرير يتوقف على اعتبارات أخرى أيضاً .

ونقدر أن نذهب خطوة ثانية في عملية تضييق دائرة تطبيق هذا المبدأ . وذلك سعياً وراء الدقة .

متى تبرر ومتى لا تبرر الوسائل أو الغايات الخيرة الغايات أو الوسائل السيئة ؟ علام يتوقف نجاح عملية هذا التبرير ؟ إنها تتوقف على الظروف بالطبع ، وعلى الاعتبارات الرصينة الحذرة المتعلقة بالواقع ذي العلاقة العلمية ، وفي نطاق الحالة الأدبية ، بالقضايا المطروحة على بساط البحث . المبدأ الذي يلتزم به الملتزمون[٣] بتحسين العالم هو المبدأ التالي : **إن الغايات (أو الوسائل) الجيدة تبرر الوسائل (أو الغايات) السيئة عندما يزيد مقدار الخير الناتج عنها ، وذلك في نطاق المعرفة المخلصة والموضوعية التي يتمتع بها الفاعل ، على مقدار الخير الناتج عن أية أعمال أخرى يمكن للفاعل**

(١) ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٩ ، بحث :
أ ـ هل السياسة علم ؟ مقطع : « الوسائل والغايات » .
ب ـ « الثورة » .

(٢) « لا يصح أن يستنتج من مطلق أخلاقية في العالم مبدأ صحيحاً يقرر متى وإلى أي مدى تبرر الغاية الخيرة أدبياً الوسائل والتشعبات لهذه الوسائل السيئة أدبياً » أنظر :

Weber, Max, « Politics As a Vocation , » . From, *Max Weber: Essays in Sociology* , N. Y. Oxford U. Press, 1946., p. 121.

(٣) وماذا عن غير الملتزمين ؟ ليست هذه القضية من همومهم الملحة .

أن يختارها بديلاً للأعمال المدروسة والمتيمة[1] .

وعند هذه النقطة تنتهي المبادىء التي نقدر أن نقررها مسبقاً لدراسة حالات معينة محددة . ذلك لأن الجواب بطبيعته ينبغي أن يكون ، كالسؤال ، تجريبياً عملياً . فالأحكام بما يتعلق به ينبغي بالتالي أن تستند إلى دراسة الحالة بجميع تفاصيلها وتشعباتها .

ولا يغربن عن البال هنا أن بحثنا السابق يفترض طبعاً بأن أفضل الأنواع للأعمال التي يقوم بها الانسان ، هي تلك التي تكون فيها معاً الوسائل والغايات خيرّة جيدة . وسعداء محظوظون هم الذين لا يجابهون في حياتهم إلا هذه الحالات من الاختيارات . غير أن واقعيتنا تقوّي حصانتنا ضد خيبة الأمل القوية التي كان من الممكن أن تسيطر علينا لو لم نكن واقعيين فنتوقع حدوث مثل هذه الاعجوبات ، مراراً وتكراراً ، في معاملاتنا اليومية مع الناس .

إننا لا نباغت اذا جابهتنا مثل هذه الأعجوبة ، بالرغم من أننا نستغرب حدوثها . ومن جهة ثانية ، سوف لن يخيب أملنا إلى حد يجعلنا نيأس من الناس والحياة إنْ لم تر لوجهها الصبوح اطلالة واحدة ولو حيّة .

ب ـ حدود تقيّد تطبيق المبادىء المقترحة

I ـ حدود نظريـة :

نوع من الحدود التي تقيد المبادىء المقترحة ينبثق على صعيد النظرية . بكل بساطة وصراحة ، أننا لا نعرف جميع مفاعيل ونتائج أعمالنا وقت عملها . رب معترض يقول : لما كان تقييم أعمالنا يتعلق بتقييم جميع مفاعيلها ، ولما كنا لا نعرف جميع هذه المفاعيل وقت عملها ، فاننا ، لذلك ، لا نقدر أن نكوّن فكرة نهائية عنها . وافترض فوق ذلك أننا نعرف ، الأمر المستبعد ، جميع هذه المفاعيل وقت عملها ، فقد نخطىء في منحنا إيّاها الاعتبار الذي يليق بها . نستنتج من ذلك أننا ، إذا عنينا « بالعمل التعقلي المسؤول » عمل توجهه فكرة يقينية عقلية نهائية ، وشاملة ، واذا أردنا دائماً أن نتصرف عقلانياً ، فعندها نتمنع عن العمل امتناعاً تاماً مطلقاً . فالطلب إذن ، أن يعمل الانسان في ضوء فكرة يقينية وعقلانية وشاملة ، هو طلب مشلّ لكل فعل .

هذا مطلب ينسجم انسجاماً تاماً مع تقاليد التفكير التقليدي القديم . وقد جاهرنا ، فيما مرّ ، بتنصلنا من مسؤولية القول به . وبالتالي فاننا لا نريد أن يكون مقياساً يوجه أعمالنا التطبيقية .

---

(1) أ ـ بما في ذلك الامتناع عن الاقرار بأي بديل ايجابي . ذلك لأن وقوف المحرج تجاه مسائل الحياة هو ولا شك بديل مستتبع نتائج قد تكون كبيرة الأهمية وذات مفاعيل ضخمة .

ب ـ ويصاغ المبدأ ذاته من زاوية متشائمة بالنص التالي : تبرر الغايات (أو الوسائل) الخيرة الوسائل (أو الغايات) السيئة ، عندما يقل مقدار الشر الناتج عنها عن مقدار الشر الناتج عن أي بديل آخر يمكن الفاعل أن يتخذه في ظروفه المدروسة درساً متجرداً موضوعياً وعقلياً .

ج ـ ملحم قربان ، « المواقف الحاسمة » ، « العدالة » (عدد ممتاز) كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة اللبنانية ، بيروت ١٩٧٠ .

ولو حمّلنا مسؤولية تعريف « الانسان الجديد » لما ترددنا بأن نضع هذا التنكر للمطلب القديم من صفاته العقلية الشخصية المميزة .

لقد سبق وتنازلنا عن متطلبات المطلقية والعقلانية المتطرفة . العقل ، المتعنت المتسلط ذو الجبروت ، إننا نكرهه . إننا نصوّت لمصلحة العقل المروّض الحكيم والمتساهل اي المتنازل عن الشمول والكمال .

١ ـ اليقينية الوصفية ليست ضرورية :

فاليقينية الوصفية ليست شرطاً ضرورياً لأعمالنا . أن نثق بأن جهودنا سينجح قبلما نبدأ بهذا المجهود هو مطلب لا نقرّه . بالطبع كلما ثبتت معرفتنا بالشروط المحيطة بنا وبالقيمة النسبية التي تصف هذه الشروط بعدالة وانصاف ، كلما كان ذلك أفضل لنا . هذه واحدة من عدة تحفظات تمنع ضلالنا على طرق الحياة المتشعبة المخطرة . ولكن اليقينية المطلقة حتى ولو كانت ممكنة التحقيق والاكتساب ، ليست ، دائماً وأبداً ، شرطاً ضرورياً لكل عمل نقوم به . إننا نفضل ، أحياناً على الأقل ، أن نقفز في خضم الحياة الغاضب مستندين على احتمالات ، أو مجرد تكهنات فيما يتعلق بامكانية نجاح مشروعنا بسلام . إننا نفضل أن نقوم بهذه المغامرات أحياناً على أن ننتظر إشارة السلامة اليقينية المنبعثة من منارة شط الخلاص . وقد يعرضنا هذا الانتظار ، وعلى الغالب يعرض من يفضلونه ، إلى الموت من البرد القارس ، وقساوة الجليد والصقيع . ويا لهذه من ميتة ![1]

وإننا لنضطرُ أحياناً حتى إلى قفزة في الظلام ، فإنه لجبن أن لا نقبل التحدي .

٢ ـ نهائية أحكامنا ليست ضرورية :

ولا يتحتم على أحكامنا أن تكون نهائية لكي تقوم بمهمة توجيهنا في أعمالنا الحياتية . وعملية اعادة النظر في هذه الأحكام على ضوء الاختبارات السابقة ـ أكانت هذه الاختبارات نجاحات أم اخفاقات ـ وعلى ضوء الوقائع الجديدة ـ أكانت هذه مساندة أم معاندة لما نؤمن به ـ هي عملية مستديمة ، على الأقل عند من يكلفون أنفسهم عناء مسؤولياتها .

وأننا لنأمل أن تكون عملية مستديمة التطورية والتقدمية .

ومن جهتنا سنعمل جهدنا لكي نجعلها كذلك . هذا هو جوهر التزامنا .

II ـ حدود عملية :

وهنالك نوع آخر من الحدود التي تفرض ذاتها على المبادىء التي اقترحنا . وهذا نوع عملي من الحدود . وحتى لو عرفنا الحق والخير ، فنحن ، في بعض الأحيان ، غير قادرين على تحقيقهما .

ينبغي أن نتذكر ، وهذا عنصر هام ضروري من عناصر الواقعية ، إننا لسنا دائماً مسؤولين عن العناية المطلوبة عن سبق أن اعتقدوا بأنهم يعيشون ظروفاً تسمح لهم بتحقيق مملكة الله على الأرض ـ هذا إذا لم

(1) William James, «The Will To Believe» in *The Will to Believe and Other Essays in Popular philosophy*, Longmans Green and. N. Y., 1905.

يعتقدوا أن هذه المملكة قد تحققت فعلا وجلّ همهم هو الحفاظ عليها .

ما نُسأل عنه نحن ، وعن حق وانصاف ، هو أن لا نتوانى في خدمتنا للحق وللخير كما نفهمهما بإخلاص . وفوق ذلك يطلب منا أن نزرع حبوب هاتين القيمتين وبذورهما في حقول صالحة حولنا . ولكن هذا العمل من جهتنا وحده غالبا ما يكون غير كاف لتحقيق ذلك الهدف . وعن اخفاق تحقيق الهدف بهذا المعنى الأخير لسنا نحن بمسؤولين . يلام على ذلك إما الأشخاص الآخرون وإما الظروف . وفي هذا الاطار الأرحب ، ما يطلب منا هو أن لا نسمح باتساع الرقعة المسيطرة عليها تلك الظروف وأولئك الأشخاص . قد نعمل بالأحرى على تضييقها . ويطلب منا أيضا ، وعن حق ، أن لا نضيّع عمداً معالم الحدود بين الرقعة التي تخضع لتشريعاتنا ومقرراتنا ، والرقعة الخارجة عن هذه السلطة ، بقصد التهرّب من المسؤولية التي تقع ، عن حق ، على عاتقنا ، فنلوم الآخرين والظروف على أخطاء هي في الواقع من فعلنا .

٩ ـ تحدّ القوّة القوّة :

ومن هنا نستنتج بأن القائم بالأعمال الأدبية الاجتماعية السياسية هو أصلاً الحكَم النهائي فيما يتعلق بالتزاماته ، وبالتالي بالملزمات التي يضطر إلى مواجهتها . وبمساعدة مبدأيْ المساواة المنهجية والأمانة الفكرية ، ينشأ حد فكري وعملي لهذا المبدأ . لكلٍّ الحق بالتمتع بتقرير التزاماته ، وبالتالي بقبول أو برفض الملزمات . ولو كانت قراراتنا المتعددة لا تخلق سوى أعمال منسجمة بعضها مع بعض لانتهت الحاجة إلى السياسة . ولكن الواقع والتاريخ يشهدان على أن هذه القرارات الالتزامية قد تتضارب وطالما تضاربت .

لذلك ترتبط السياسة بالقوّة . ولأن الاعتبارات الأخرى ، وبمعزل عن الالتزام بالأخذ بها جديّاً ، لا تفرض ذاتها حتماً على الانسان ، ينتهي الناس على الغالب في معترك السياسة بالبراز القووي[1] . هنا تحد القوّة القوّة .

---

(1)

أ ـ « ولا يسيطر على القوّة إلا قوة مثلها او قوّة أعظم منها » .

هاملتون جب ، دراسات في حضارة الاسلام ، ترجمة عباس ونجم وزايد ، دار العلم للملايين ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٥١ .

Hamilton A. R. Gibb, *Studies in The Civilization of Islam*, The Beacon Press, Boston, Mass.

ب ـ « لم يعد هناك طريق للخروج مما نحن فيه إلا أن نشقّ الطريق نحو ما نريد عنوة وبقوة بحر من الدم ، وتحت أفق مشتعل بالنار . ومهما بدت هذه النتيجة قاسية فيما تحمله معها من تكاليف وتضحيات ، فاننا لا نجد أمامنا غير ذلك بديلاً نصونُ به الشرف والحرية والحياة والمستقبل جميعاً . » « ما أُخذ بالقوّة لا يُرد إلا بالقوّة » .

(جمال عبد الناصر ، من خطاب أمام مجلس الأمة المصري ـ راجع الأنوار بتاريخ ١١/٧/١٩٦٩) .

وواضح أن المقتبسين : أ و ب يحتاجان ، ليستقيما ويصمدا أمام النقد المنهجي الصارم ، إلى عملية تحميل منهجية ذات أبعاد علمية وفكرية وحضارية . ولكن ليست هذه المناسبة بالمناسبة لذلك .

وما يصح على المقتبسين أ و ب السابقين يصح كذلك على المقتبس ج التالي :

٢ ـ اعتبارات واقعية مغايرة :

العقد النفسيّة والجهل وسوء الظن والفقر . . . . . . الخ .

ومن ذلك تنشأ المشكلة الأدبية السياسية الأكثر الحاحا : كيف نفض الخلافات فيما بيننا ، في ضوء الحقيقة وبمساعدة التجرد ؟

غير أنه ينبغي أن لا يغيب عن بالنا أن وجود هذه المعضلة بالذات هو تعبير عن حد عملي واقعي يفرض ذاته على مبادئنا المقترحة ـ الحد الذي ينبغي على هذه المبادىء أن تعالجه باخلاص . وهذا الحد يصاغ بنص معروف ـ ولو في سياقات مغايرة .

٣ ـ صيغة المعضلة :

الالتزام الذي لا نقدر على تحقيقه قد يطير بنا على أجنحته في أجواء يوتوبيّة . وهكذا فهو ليس بالالتزام بالتعريف الدقيق لهذا المفهوم .

ويمكننا الآن أن نضع المشكلة الأساسية لهذه المحاولة ـ المشكلة المتعددة الأبعاد .

كيف يمكننا فض النزاعات فيما بيننا فضاً لا يدفعنا بحكم الضرورة إلى اعتناق الشكيّة أو الاستخفافية وعلى ضوء مبادىء وقيم لا تنتمي بحكم الضرورة إلى النظرة المطلقية ـ وذلك دون أن ننكفىء على اللجوء إلى القوّة ؟

هذه هي صيغة المعضلة . وفي نطاق الاطار العام للقواعد المفسرة ـ الاطار المساعد على حل معضلتنا التي نعتبرها ، بعد البحث والتدقيق ، معضلة العصر .

= ج ـ « وأكد القذافي على موقفه الرافض للمفاوضات مع اسرائيل موضحاً أن الرصاص وحده هو الذي يستطيع حل النزاع . وقال : « ليس هناك من بديل ، فاما التخلي عن الصراع والاستسلام لاسرائيل والتضحية بالشعب الفلسطيني واما الاستمرار في القتال » . النهار ، الاثنين ٣ آذار ، ١٩٨٠ ، ص ١ وص ٢٠ .

د ـ ويتخلص من هذا التخبط إذ يخاطبه هو بنفسه موقف جورج كينان George Kenan من موقف كارتر فيما يتعلق باحتلال الاتحاد السوفياتي لافغانستان .

Alester CoocK, «Letter From America» , B. B. C. , London,Sunday , Feberuary 16, 1980, 5 : 45 G. M. T.

هـ ـ « وحينئذ لا أقف هذه الدفعة عند حدود المجاملة الخصوصيّة التي كنت أقف عندها سابقاً بل أنني بحسب الحق العام « سأدفع القوّة بالقوّة » وبعونه تعالى سألاشي حيلة كل من يريد ان يفني حياتي وطنياً كان او غير وطني » .

يوسف كرم ، « رسالة كرم إلى أبناء لغته العربية » ، الدكتور أسد رستم ، لبنان في عهد المتصرفية ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ ص ٣٠٠ .

الفصل العاشر

مخرج بين المطلقية والاستخفافية الموضوعية

١ ــ الفردية المعدّلة[1] :

تنطلق من الفرد ، ولكننا لا ننتهي عنده . انه ، عندنا ، وحدة اجتماعية تقدر على العيش منعزلة عن الجميع . ولكن هذا النوع من العيش ليس بالنوع الافضل . افضل منه واوفر مغانم هو العيش المجتمعي . وكثرت على صحة هذا الاعتقاد البينات المساندة والظاهرات المؤيدة .

في الواقع يذهب العلم بنا الى ابعد من ذلك .

« لا توجد الأشياء إلا في حقول وبالتعاضد المتبادل واشياء أُخرى . ولا تتمتّع الأشياء بصفات إلا بواسطة علاقاتها الديناميكيّة المتبادلة . يمكننا التمثيل على هذا المفهوم بصفة من أهم الصفات الأساسيّة للعلم الفيزيائي ـ الوزن . لقد اكتشف نيوتن (I. Newton) انها مهماتيّة (Functional) . انها تتحدّد بعلاقة مادتها بما يحيط بها . »[2]

«... things axist only in fields, in mutuality with other things, and... they have Proporties only in their dynamic interrelations. We may illustrate this conception with the property of weight, one of the most fundamental properties of the physical

---

(١) لقد اطلقنا على هذا النوع من الفردية ، « الشخصية في الثقافة » أو« الشخصية في الحضارة » : محاضرات في تاريخ الفكر السياسي الحديث ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، بالجامعة اللبنانية ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ .

(٢) جون الف بودن ، « الواقعية المهماتية » .

world... Newton discovered that it is functional, that it depends upon the relation of matter to its environment.» (1)

وتُدْفعُ الصورةُ الى الاجتماعيّات بنبضٍ قوي :

« غير أن الشيء الذي ابغي التشديد عليه هو أن جميع التنظيمات الفردية ، كانت هذه ذرّة ام شخصية انسانية ، لا يمكنها ان تعيش لذاتها او ان تموت لذاتها . انها جميعها اعضاء متشابكة بعضها ببعض وبمجموعة الكل الكوني بما فيه سيطرته المخيّمة على جميع الأفراد . »(٢)

«But what I wish to emphasize is that no individual organization , be it an atom or a human personality, lives to itself or dies to itself, but all are members, one of another, and of the whole cosmic community, with its super-individual control» (٣)

ويجدُ المبدأ هذا أمثلة كثيرة له في حقل العلاقات الدولية . نختار منها اثنين :

– المادة الثانية من المعاهدة العربية للدفاع المشترك :

« تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلّح يقع على اية دولة او أكثر منها ، او على قواتها ، اعتداءً عليها جميعاً . ولذلك فانها ، عملا بحقّ الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها ، تلتزم بان تبادر الى معونة الدولة المعتدى عليها، وبان تتخذ على الفور ، منفردة ومجتمعة ، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل ، بما في ذلك استخدام القوّة المسلحة ، لردّ الاعتداء ولاعادة الأمن والسلام الى نصابها »

– المادة الخامسة من معاهدة الحلف الاطلسي :

« كل هجوم مسلح موجه الى دولة او اكثر من الدول الاطراف يعتبر هجوما موجها ضد جميع الاطراف . . . واذا حصل هجوم من هذا النوع ، فان كلا من الدول الأطراف تساعد الطرف او الاطراف التي تعرضت للهجوم عن طريق اتخاذ التدابير التي تراها مناسبة ، بما في ذلك من استعمال القوّة المسلحة . وتتخذ هذه التدابير افراديا او بالاتفاق مع الاطراف الاخرى . »

---

1. John Elf Boordin, (The University of C.L.A) «Functional Realism» (The Presidential Address to the American philosophical Association at the University of of Los Angles, December 29,1933, in *The Philosophical Review*, Vol 43,1934, P. 148 . (١)

(٢) المرجع ذاته . ص ١٤٩ .

(٣) 4. Ibid, P. 149

ويبقى التفصيل المدقق لهذه الصورة الجديدة للانسان موضوع بحوث مغايرة . اما عبرها بالنسبة للسياسة والاجتماع فاوسع مما نحاول في هذه المناسبة احصاءها وتوضيحها .

يهمنا ان نشير الى انها تتناغم تناغماً مريحاً جداً وتعريف الأنا ـ الانسان كفرد ، عن طريق الالتزام . وهكذا تكون الالتزامية[1] قد قامت بمهمة خطيرة جداً ـ او بالاحرى بمهام ـ في الحقل الاجتماعي او السياسي .

ويريحنا كذلك ان نشير الى صورة الكون كما تقترحها المكتشفات الحديثة في العلوم الطبيعية :

يقول جون الف بودن في خطابه الرئاسي المذكور آنفا لاعضاء الجمعية الفلسفية الاميركية ما فحواه :

« انها لقصة طويلة جداً وصعبة جداً ان نستكشف الفيزياء الحديثة . اما نحن فيهمنا هنا مبدأ الحلولية الكونية وحده . ان الإلكترون كما يتصورها شريدينغر تسرّب في جميع الكون بابعاده الثلاثة ولكن مع تناقص بحدة ذاك التسرّب . والكون اذن انما هو تشابك امواج (او مويجات) . يحل كل شيء بكل شيء . »[2]

« It would be too long and too difficult to unravel the new quatum physics. But we are here concerned only with the principle of cosmic immanence. Schrodinger's electron pervades all space in its three dimentions, though with decreasing intensity. The universe is an interlacing of waves. Everything is immanent in everyting else» [3]

تأمل بالحرية . إنّ ابعادها الثلاثة[4] لا يمكن ان تتحقق الا في مجتمع ـ في حياة اجتماعية ، من اهداف المشاركين فيها الأولية ، تنمية الشخصية الانسانية في جو من الوئام والانسجام النابعين من المصلحة العامة .

٢ ـ الموضوعية : نسبية معدلة :

فهل من الضروري ان يتبنى هذا الموقف المطلقية مستنداً ؟ كلا . وكذلك فهو ليس بنسبي سلبي شكي او استخفافي . يتداخل في نسيجه ، كما يجب ان يتداخل ، بعض الخيوط النسبية . ولكن هذا أمر

---

(١) الدكتور ملحم قربان ، الحقوق الانسانية ، طبعة ثانية ، بيروت ١٩٦٩ ، بحث : « الالتزام ود الأنا »

(٢) جون ألف بودن ، « الواقعية الوظيفية » ، المرجع المذكور سابقا ، ص ١٦٥ ـ ١٦٦ .

3. John Elf Boodin , «Functionnal Realisme» in *The Philosophical Review* Vol. 43, 1934, P.P 165-166 (٣)

(٤) ملحم قربان ، الحقوق الانسانية ، بحث : الحرية : جوهرها وأبعادها » .

تحتمه عليه نقطة انطلاقه التجريبية . ثم ان الناس الذين نهتم بتفسير تصرفاتهم ليسوا بآلهة[1] . ومن جهة ثانية ، ليست نسبيته بقاتلة متطرفة تقود إلى الاستخفافية .

ان مفهوم واقعيتنا الاساسي فيما يتعلق بمعرفتها بالخير وبالحقيقة ، مثلا ، هو ، جوهرياً ، نسبيٌ . ولكن ، من الضروري ان نسأل عند هذه النقطة بالذات : علام تستند نسبيته ، اذا كانت تستند إلى شيء ؟ الجواب المزدوج هنا ـ وهذا ما ينقذها من النسبية المتطرفة القاتلة المنتهية إلى الاستخفافية ـ هو ، اولا ، انها بالطبع تستند إلى اشياء متعددة ، وثانيا ، ان هذه الاشياء أو بعضها هي امور موضوعية تفرض ذاتها ، إلى حد ، على اهواء الانسان وميوله واحلامه فتحد من مدى هوسها وتهورها . أنها نسبية ركائزها الوقائع القاسية الخشنة في الطبيعة ـ انسانية كانت هذه الركائز ام كونية مادية . كما وانها تستند إلى الحوادث التاريخية والظاهرات الاجتماعية وقواعد المنطق . وهكذا تمتد جذور هذه الواقعية في تربة الموضوعية .

ان استنادها إلى الموضوعية يقود ، اذا توفرت شروط متعددة مناسبة لذلك ، بالمجذفين بقاربها عبر خضم الحياة إلى ميناء السلامة ـ او هكذا يؤمل . وبذلك فهي ، وبالوقت ذاته ، تتجنب مخاطر المطلقية من جهة ومهالك الاستخفافية من جهة ثانية . وقد تقود ، بشيء من الحذر والدراية ، الى التبادعيةَ .

ومدخلاً للبحث في التبادعية نبدأ بالمقتبس التالي :

« آمل ان يعالج الاستاذ هارولد بلاكهام يوما ما في عهد تقاعده بشيء من التفصيل والتطويل ارائه في المجتمع المنفتح . اذ انه في هذا المؤلَّف [2] يقدّم بوضوح تام ما يُعَدُّ تحديا لجميعنا :

« المجتمع المنغلق يشبه الآلة . جميع الاجزاء تتساند وتتفاعل لتخدم فيه غاية عامة . او بالاحرى يشبه رسما فنيا حيث لا يمكنك ان تغيرّ مكان خط واحد او لون واحد بدون ان تشوّه التحفة الفنيّة بكاملها . في الاتحاد السوفياتي يُضطر الحزب الى اتخاذ موقف من الموسيقي الشكلية «formlist» ، مثلا ـ عندها لا يبقى شيء لا يخضع للتوجيهات بهذا الصدد . بالمقابل ، يقدم المجتمع المنفتح اشكالاً ومخططات عامة وبناءات تقريبيّة : مجرد امكانات واحتمالات يمكن كل انسان ان يختار منها ما يحلو له فيتمّه شكلاً وتفصيلاً كما يستهويه . الانسان الشخص مدعو الى صنع حياته الخاصة ، وبالتالي شخصيته ذاتها ، عملا فنيا[3] .

---

(1) ملحم قربان ، « المواقف الحاسمة » ، العدالة ، (عدد ممتاز) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية بالجامعة اللبنانية ، ١٩٧٠ .

(2) توليبرت م . ماك كارول في الصفحة بلا كهام (التركيد لنا)

Harold Blackham, Humanism, Penguin Books , London 1968

(3) Tolbert H. Mc Carrol

«A closed society is like a machine: all the parts are interrelated to serve a common purpose. Or, it is like a painting: to displace a line or vary a colour is to disrupt the whole composition. In the Soviet Union the Party is bound to take a line on, say «formalist» music; nothing can be left undirected. By contrast, the open society produces only shapes, outlines, rough hewn blocks, mere possibilities from which any one may select what he pleases and shape and finish it for himself. *The person is invited to make of his own life, and therefore of himself, a work of art...*»(1)

ولا يعيقك ، بعد هذا الاعتراف عائق للوصول بالألتزامية ، وخصوصا بالواقعية الالتزاميّة ، الى مشارف التبادعيّة . ينقصك للربط بين الاثنين التنبه الى مبدأ يحوز على رضى الكثيرين من العارفين لانه مدعوم بالبينات المتراكمة حول اسناده : نعني به مبدأ التأثر والتأثير بين ابناء الجنس البشري . ولا إخال عاقلا يتنكر به .

غير اننا نرانا ، هنا ، مدفوعين بالشغف بالتخلص من شوائب التعبير المضلل الى وضع ملاحظتين هامتين :

الاولى تتعلق بمفهوم الانسانية كما تعبّر عن ذاتها في اوروبا المعاصرة .

« الانسانية تغامر في بناء عالم على اساس الانسان المسؤول تجاه المجتمع » .

(2) « Humanism ventures to build a world on the free person responsible to society »

وتنقسم هذه الملاحظة بدورها الى اثنين : الاولى ، تتعلق بمفهوم المسؤول تجاه المجتمع . ونقول هنا ، وانطلاقا من التزاميتنا ، ان الحريّة تتضمن المسؤولية(3). وتبقى مسؤوليته للمجتمع هكذا ، مضمونه بتحليل رصين وعملي للمسؤولية الحياتية . والثانية ، يطال ما يتضمنه هذا التعبير من جهة الحذف او التجاهل . نعني انه ، ويذكره للمجتمع ، يريد ، او هل هو يريد ،(4) الا الاستغناء عن الدين .

---

(1) «Blackham's Humanism», *International Humanism*, Vol. III, Two, 1968, P. 17., (Underlining mine).

(2) *International Humanism*, Vol I, III, *Bookcover*

(3) ملحم قربان ، المواقف الحاسمة ، خطبة تخرج في الكلية اللبنانية ، العدالة ، عدد تموز ، ١٩٧٠ .

(4) ان القرمات في ادب هذه الانسانية تدل على انه فعلاً يريد .

وهكذا نرانا وجها لوجه في مجابهة الملاحظة الثانية . وتأتي هذه على قول لاحد المؤرخين للفلسفة العربية :

« هي (اي الانسانية) فلسفة اجتماعية تحاول ان تحل الانسان ، محل الآلهة او محل الكون ، محور الاهتمام العقلي والعملي »[1]

لا ندري اذا كان هذا الوصف يصح على محاولات الفلاسفة الذين يذكر مثل بروتاغوراس وسقراط ام لا يصح . ليس هذا المهمّ في نظرنا الآن .

يهمنا ان نبينّ ان انسانيتنا ، كما تعبر عن ذاتها في هذا الترميم للواقعية السياسية ليست بحكم الضرورة بالمحاولة التي تبغي « ان تحل الانسان محل الآلهة او محل الكون » . انها تعرف ان لاناس ذوي بصيرة قناعات قوية بان القوى التي تحركهم ، كالخميني مثلا ، انما تتحرك بالفعل بفضل ايمانها الديني[2] .

وحتى لو لم تقم الخمينية كظاهرة تاريخية تظل امكانية قيام هذه الثورة امكانية مقبولة لدى التزاميتنا : ولاننا لا نريد التشريع للآخرين ، نرفض ان ننزلق منزلق المقتبس المدروس .

وهكذا تكون انسانيتنا ، انطولوجيا ، ليست بالانسانية الاختزالية : اي انها تستغني عن قوى ومطلقات فتختزلها بالانسان . كما وانها ليست ، بتركيزها على المجتمع ، لتتضمن اهمالا او استلشاقا بقوى غيره . واهتمامها بالمجتمع لا يتمادى الى حد جعله مصدر معنى « الحياة » كما يتراءى من القاء نظرة سطحية على قول العلامة اينشتين التالي .

ويشتمل المقتبس التالي للعلامة البرت اينشتاين على مجموعة من الافكار .

« الانسان هو كائن منعزل وكائن اجتماعي في الوقت ذاته . . . ازمة زماننا تدور حول العلاقة بين الفرد والمجتمع . لقد اصبح الفرد واعيا اكثر مما مضى لمدى اتكاله على المجتمع . . . . لا يقدر الانسان ان يجد معنى للحياة ، على قصرها ومخاطرها ، إلاّ عندما يقف نفسه على المجتمع »[3]

يهمنا منها الآن الفكرة الاخيرة وحدها . وذلك لسببين مهمين ومتكاملين ومتداخلين معا في آن . السبب الأول انها ترتكب خطأ التشريع المنهجي . ولنبينّ ذلك نتعرض مباشرة للسبب الثاني .

---

(١) ماجد فخري ، دراسات في الفكر العربي ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٣٧٠-٣٧١ .

(٢) الحوادث والنهار والسفير وجميع الصحف التي غطت تصاريح الخميني وفي تواريخ متعددة . وكذلك محطة الاذاعة البريطانية BBC .

والمواقف ، العدد ١٧٣ ، الاثنين ١٩ آذار ١٩٧٩ ، ص ٣٧ .

(٣) Albert Einstein, « Why Socialism? » in *OUt of my Later Years*, new York, 1950, P.P.127-128

تعرّف الانسان التزاماته[1] . ثم إن للالتزام بالقانون الطبيعي الجديد صيغة فردية[2] . وهكذا يقدر الانسان ، اذا صحت المقدمتان السابقتان طبعا ، ان يجد معنى لحياته ، لا « للحياة »[3] الا بالمعنى العام المذكور في المقدّمة الاولى من هذه الحجّة ، حتى وان وقف وحيدا ، اي منعزلاً بلغة المقتبس المدروس .

وتبقى نصيحة ذات قيمة النصيحة التي يقدّمها المقتبس : « اذا اردت ان تجد معنى للحياة . فقف نفسك على المجتمع » . إن من يقبل هذه النصيحة قد يجدُ معنى معينا لحياته . ولكنه ليس المعنى الوحيد الممكن ان يضفيه انسان على حياته . هنالك امكانات مغايرة . ومن ينفِ هذه الامكانات كما يبدو المقتبس المدروس لنا ، يقع في شرك التشريع المنهجي .[4]

وربما كان المضمون للنصيحة المعطاة افضل من مضمون النصيحة التي يقدّمها التصحيح المقترح . ولكن هذه قضيّة مختلفة . ومع اقرارنا بوجودها وامكانيتها فاننا ، ولاكثر من سبب ، نحجم عن مناقشتها .

ثم إنه من السهل ، وبشيء من التساهل ، ان تترجم المقتبس المدروس وكانه لا ينفي الامكانات الاخرى بل يلخلها مسألة « تحصيل حاصل » . عندها تصبح القضية بيننا وبين صاحبه قضية دقة في التعبير ، او ، بكلمات مغايرة ، مسألة اسميّة .

ويتبين من التالي بصيص نور يضيء العلاقة بين الواقعيّة ونظام الحكم ـ ومن هذه الشرفة تزداد اهمية محاولتنا إعادة النظر في الواقعيّة التقليديّة :

« إن مقترب الدولة السلطويّة (الديكتاتوريّة) يعبّر عن ذاته ، على ما يظهر بموقف مستسلم بسهولة لسلطة الامور الواقعة . فمن ميزات التسلط التوتاليتيري (الكليّ) عداؤه للفكر الناقد المستقل . اللجوءُ الى الوقائع يحِلُّ محلّ اللجوءِ الى العقل . . . . وكما يمنع التركيز الفاشي على الفصل والتمييز دقّة البصيرة في ضرورة المسيرات العقلانية للفعل والتغيّر ، يمنع تأليه جنتيلي (Gentile) للتفكير تحرير الفكر من اغلال « المعطى » . يُصبح واقع القوّة المتوحشة الاله الحقيقي عندئذ ، وكلما قوّت تلك القوّة ذاتها ، يظهرُ بشكلٍ اوضح استسلام الفكر للواقع .[5]

---

(1) ملحم قربان ، الحقوق الانسانية ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٦٩ ، بحث : « الالتزام والأنا » .

(2) ملحم قربان ، محاضرات في تاريخ الفكر السياسي مع التذكير على القانون الطبيعي ، دراسات عليا ، ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ ، « الصيغة الفردية . . . » .

(3) Milhim Kurban, chapel Talks

(4) ملحم قربان ، المنهجية والسياسية ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧ ، بحث : « التشريع » .

(5) Herbert Marcuse, *Reason and Revolution*, 2nd ed. New York, The Humanities Press, 1954, P. 405.

« لورنس دنيس (Lawrence Dennis) في كتابه الحديث المدافع عن سياسته الفاشية ، يظهر الاعفاء ذاته عن الفكر عندما يدعو الى اسلوب « علمي ومنطقي » من مفترضاته الاساسية أن « الوقائع معيارية ، اي انها ينبغي ان تحدّد القواعد ، لانها اهمّ من القواعد . ان قاعدة « تتعارض والوقائع هي هراء »[1]

إن قيمة القاعدة الادبية ، في عرفنا ، انها دعوة الى تغيير الواقع المعوش الى واقع افضل[2] .

٣ ـ مبادىء التزامية

أ ـ الانسان الفرد هو المسؤول الاول عن اختياراته :

انها تنطلق من الانسان الفرد ـ الفرد في الحضارة .

لهذا المنطلق أكثر من مبرر . من اهم هذه المبررات ان المعرفة ، جوهرا ، هي قضية تتعلق بالمتكلم . وكذلك المعنى . فالاختبار المعطى[3]، يُعطى هكذا : لِفرد .

ومن هنا تنشأ مشكلة التواصل . هكذا يصورها العلامة ولترستيس :

«This is, however, only one necessary condition of communicable meaning: The conditions for the solution of our problem seem therefore to be that on the one hand, meaning must be solipsistic in the sense that no mind can understand any concept which has not direct application in its own experience; and yet on the other hand, that it must somehow be possible for the mind to make available for its meanings the experiences of other, even of nonhuman, minds. How can we combine these apparently irreconcilable conditions?» [4]

---

(1) a- Ibid.

b- Lawrence Dennis, *The Dynamics of War and Revolution*, New York, 1940, P. 25

(2) راجع لتفصيل هذا المبدأ دراستنا « الاخلاق والمجتمع » والقسم الرابع من هذا الكتاب .

(3) a «It is of the essence of knowledge that it is in the first person.»

«Actually given experience is given in the first person; and reality as it is known in any case of actual knowledge can be nothing, finally, but a first person construction from data given in the first person.» (C. I. Lewis, «Experience and Meaning», *The Philosophical Review*, Vol., 43, 1943, PP. 127 and 128)

b «Let us first of all see, however, why it is necessary to assert that, for a concept to have meaning, it must have application within the experience of the mind which is to understand it. This depends upon the fact that all knowledge, and therefore all meaning, is individual. It must be somebody's knowledge, somebody's meaning».

(W. T. Stace, «Metaphisics and Meaning», *Mind*, Vol., 44, 1945, P. 431.

(4) Ibid., PP. 432- 433. (Underlining Mine)

غير اننا لسنا بصددها الآن .

اننا بالاحرى بصدد الشق الاول منها ـ وعلى وجه التخصيص باعتباره احد مبررات تحميلنا مسؤوليات الانسان خياراته .

وأنها تجعل ، في نهاية المطاف ، من الانسان الفرد العامل في الحقل الاجتماعي ، المسؤول الاول فيما يتعلق بسلامة اختياراته وقراراته وبقيمتها الادبية . ذلك لانه هو الذي يقوم بها ، ولانه يتخلها في ضوء اعتبارات داخلية قد تكون عميقة جداً تبعد عن مرأى الآخرين .

وهو في الواقع وفي طبيعة الحال صاحب الحق فيها والمسؤول عنها شاء ذلك ام أبى .

ومن باب أولى اصبح صاحب العلاقة هذا ـ الانسان الفرد بالأصل ـ صاحب الحق في ترتيب هذه الاختيارات في جدول تتراتب فيه القيم والافعال اولويّات ومراتب . ومن هنا يصبح من المعقول والمقبول ترتيب افضليات شخصين مختلفين مختلفا هو بدوره .

وما يصح ، بالنسبة لهذه القضيّة على شخصين فرديين يصح على حزبين مثلا او شعبين .

وللتدليل على هذا الواقع نقتبس التالي :

« لم يكن العرب وحدهم الذين يقولون بتدمير العالم كله في سبيل حبة برتقال في بساتين يافا العربيّة . . . بل ان لموشي ديان كلمة مشهورة هي : « افضل شرم الشيخ بدون سلام ، على سلام بدون شرم الشيخ . » وابنته يائيل هي التي قالت « ماذا يعني سلام العالم كله اذا كان أمن اسرائيل في خطر »[1]

هذا واقع من جهة ويدلل على موقف نظري سليم من جهة ثانية . ونعني به ، حق صاحب العلاقة في الاختيار : ان يختار ما ينسجم وقيمه ومقاصده .

غير ان هذا بداية الطريق لا نهايتها .

ولو كان الانسان كائنا منعزلا لبقيت الصورة على ما وصفنا :

ولكنه ، وفي الوقت ذاته ، وعلى الصعيد العملي ، تقيدُ التزاماتُ الاخرين التزاماته ، وذلك بالرجوع إلى مبدأ واحد تطلب منهجية واقعيتنا تطبيقه ، او بالاحرى حق تطبيقه ، على الجميع بالتساوي .

وكذلك على الصعيد النظري ، ذلك لان الحكم اما بصحة او بخطأ هذه الاحكام واما بحسن الأختيار او بسوئه ، ليس محصوراً به نهائياً بل يتعلق ايضاً بالاختصاصيين . فاذا كان الانسان الفرد ، أي جزء من المجموع ، مخطئاً بأحكامه ، وقد يكون مخطئاً على الغالب ، اضطر في نطاق واقعيتنا هذا إلى تصحيح اخطائه . ويتراوح هذا الاضطرار بين الالتزام الطوعي بالخضوع إلى الحقيقة وبين الاكراه في اطار شرعي[2] . وفي هذه العملية يُلجأ ثانية إلى ظاهرات موضوعية . ولذلك تضع منهجية هذه

---

(١) المواحث ، العدد ٦١١٩ ، الجمعة ١٩٧٨/٣/٢٤ ، ص ١٠ .

(٢) وربما تخطى هذا الاضرار الإطارات الشرعية . انظر : ملحم قربان ، للنهجية والسياسية ، بحث : « الثورة » .

الواقعية ، نبرة لا على محتوى المعتقدات فحسب ، بل على القواعد التي تساعدها على الوصول إلى تلك المعتقدات والتثبت من صحتها وتمحيصها تمحيصاً دقيقاً . وكثيراً ما تؤكد على القواعد المنهجية اكثر ما تؤكد على محتوى المعتقدات .

ونرى الان مستوى آخر لاهمية اضطرارها على اختيار منهجية لا توصد الابواب في وجه الاعتبارات التي تساعدنا على تصحيح الاخطاء التي تكون قد وقعت فيها سابقاً . هذه الاعتبارات تساعدها على ممارسة مرونتها . وفي هذه المرونة يكمن سر تقدمها . وفي تربتها يغرس التساهل ـ أبرز الصفات الاجتماعية وأكثرها ضرورة ـ جذوره فيستمد الليونة ويرش نداها على مجتمع طالما تحرّق لرشاشه المنعش .

ولكن الأهم من ذلك هو الضبط الذي يفرضه الالتزام على الملتزمين فيما لو ارادوا تطبيقه بجديّة . انه يقلل من فوضى الإختلافات التي تنشأ من حق كل فريق في تقرير افضليّاته وسلم تلك الافضليات .

فقد سبق وذكرنا الصراع العام بين عرب واسرائيليين . ورأينا ان الأفضليات متناقضة وسلم الاولويات مقلوبا رأساً على عقب : اذا ما نظر اليه فريق من زاويته ، رأى ان الفريق الآخر يعكس الآية تماما . فما هو اولى بالاهمية لدى احدهما هو اسوأ الاحتمالات لدى الآخر .

الالتزام ، اذا عناه الاثنان جديا ، يخضع عمليّة الترتيب ، كما يخضع عمليّة الاختيار للافضليات كذلك الى منهجيّة مدروسة تنطبق مبادئها على الاثنين معا .

ومن هنا إما ان يقضي على الاختلاف قضاءً تاما وإما ان تقلل فوارقه فتصغر قيمتها الى حدّ تجعل المتحمسين لها يترددون باستخدام القوّة لفرضها .

ب ـ الانسان الفرد صاحب المبادرة الاولى :

واخيراً تضع نظريتنا في القيم ، مساندة للواقعية المعتمدة ، مسؤولية المبادرة في يد الانسان الفرد العامل في الحقل الاجتماعي . هذا هو منطلقها الوجودي . ومبعث هذا المنطلق هو الاقرار ، من جهة ، بحرية الانسان الفرد وبالأهمية التي تتصف بها هذه الحرية ، ومن جهة ثانية ، في تمكين الانسان الفرد ، فردياً او اجتماعياً ، من التقرير ، اولا ، فيما يتعلق بنوعية الحياة التي يختار ، وثانيا ، فيما يختص بتحقيق ما يستطيع من تلك الحياة . وفي هذا يكمن معنى حياته ـ فردية واجتماعية .

فالمسؤولية الاولى بالاهمية ـ هي الانطلاق من تلك الحرية بالالتزام بتحسين اوضاعها . ومرة ثانية ، نرجع فنقول ان هذا المبدأ يستند إلى دراسة الواقع . في الواقع ، تاريخياً وادبياً وانسانياً ، من يلتزم جديّاً ، بأمر يتحمل مسؤولية هذا الالتزام وتحقيقه . وعدم الالتزام ذاته ، التهرب من الالتزام على الصعيد الادبي والنظري ، هو ايضاً نوع من الالتزام العملي والفعلي ـ ولكنه نوع سلبي له مفاعيله على الصعيد الفردي كما على الصعيد الاجتماعي . الامر الهام في عرفنا ، هنا ، هو التمييز بين انواع الالتزام . وهنا تجد المنهجية كثيراً من مهماتها ومبرراتها .

وربما نخسر ، بهذا المعنى العام ، مفهوم الالتزام اهميته وقيمته . ولذلك ينبغي ان نشير إلى ان « الالتزام » في جميع السياقات التي يمر ذكره فيها في هذا البحث ، تعني « الالتزام » بمعناه الضيق لا بهذا المعنى الرحب ، غير المحدد ، وقد يكون في النهاية غير ذي محتوى .

و « الالتزام » [1] المحدد هو الالتزام الواعي المسؤول المعتنق لفكرة او لعقائدية ايجابية بغية تحقيقها في الحياة لتجعل منها حياة افضل ولتفسح المجال لتحقيق اعمق وارحب للكرامة الانسانية .

٤ ـ الانسان الفرد مصدر الثقة :

وحيث تنبع المسؤولية يكون نبع القوة . مصدرهما واحد . لذلك فاننا نعتبر الانسان الفرد ـ وفي وسط ثقافي ومحيط اجتماعي اوسع ـ هو مصدر قوته في معالجة شؤونه وشؤون مجتمعه . غير ان مثل الانسان الفرد هنا ، هومثل الينبوع المتفجّر في اعالي الجبال ـ تزداد قوته بمقدار ما يتماشى معه من ينابيع تيسرّ لها ان تهدف في مصير واحد إلى غاية واحدة .

وهذه من الصفات المميزة لانساننا الجديد . بينما كانت فلسفات مغايرة لفلسفتنا ترى ان مصدر القوة للانسان هو مصدر خارجي ـ كالايمان المطلق ، او الصيرورة التاريخية ، او القوانين اللاشخصية التي يخضع لها الانسان وجميع ما يقوم به من اعمال عرف بها ام لم يعرف ، أوْارادة الله ـ فان هذا المصدر ، من زاوية دراستنا هذه ، هو اصلاً الانسان في عالمه الفكري والاجتماعي . هذا لا يعني اننا نرفض المصادر الاخرى رفضاً تاماً . ولكننا ، وسنتخذ مواقف منهما كلا على حدة وبالنسبة للحوادث والظاهرات والاعتبارات التي تلازمها ، حتى حين يتبناها انسان ، وبقدر ما يتبناها ، ستكون ثانوية بالنسبة للمصدر الاولي الذي نجاهر به الان عن اقتناع بصحة دراستنا . المسؤول الأول عن اعمال الانسان ، واحيانا عن عدم قيامه باعمال ، هو ذاك الانسان بالذات . هذا في الاصل . وستظل هذه حالنا حتى يتمكن احدهم من تبيان خطأ ما فيها ـ إما فيما يتعلق بمحتوى هذا المعتقد ، وإما فيما يتعلق بالقواعد المنهجية التي تستند اليها في تبيان صحته ، وإما في تحليل البينات ذات العلاقة العلمية به وبها .

وكثرت النماذج الحياتية التي يصح ان يتدارسها الباحثون بغية تقرير الافضل بينها . منها ؟

« لا تقدم تلك الليبرالية الحديثة ، مثالا عظيما يمكن ان يستمد منه الناس قوّة ومعنى ، لذلك فانها نظرية عملية اجتماعيّة ، لا يصح الأخذ بها » [2]

وكذلك :

« لم يكتف المتكلمون ، كما يروي ابن ميمون ، بنفي الفاعليّة عن الاجسام الجامدة بل تعدوا ذلك الى نفي الفاعلية عن البشر ايضا . ثم انهم بنوا على ذلك قضية لاهوتية هامّة ، وهي ان القول بفاعلية الأشياء ضرب من الكفر وانكار لفاعليّة الله المطلقة . فالايمان الأصيل عندهم هو عبارة عن الاقرار بان الله هو الفاعل الفرد الذي لا فاعل سواه » . [3]

---

(١) ملحم قربان ، الحقوق الانسانية ، القسم الثالث ، موضوع : « الالتزام والأنا » ، و« المواقف الحاسمة » ، العدالة (عدد ممتاز) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة اللبنانية ، بيروت ، ١٩٧٠ .

(٢) «This new liberalism, as a workable social theory it, regrettably, does not succeed., First , it provides no grand ideal from which men can draw strength and meaning».

(Harvey Bunk. *The Liberal Dilemma*, Prentice- Hall Inc., Englwood Cliffs, New Jersey, 1964, p. 316.)

(٣) ماجد فخري ، دراسات في الفكر العربي ، دار النهار للنشر ، ١٩٧٠ ، ص ١٥٧ ـ ١٥٨ .

وكذلك :

القديس توما الاكويني ، وهو ليس باقل من المتكلمين حرصا على صيانة كمال الله وجبروته ، يُظهر على أن «الانتقاص من كمال المخلوق هو انتقاص من كمال القدرة الالهيّة » .[1]

وسيتبين للقارىء مقدار اختلافاتنا عن النظرات المغايرة لنظرتنا في الانسان والوجود والحياة ، وأهمية هذه الاختلافات ، الاختلافات التي تنشأ عن هذا المعتقد بالذات والتي تنبثق ، عفوياً وطبيعياً ، او عبر استدلالات منطقية متواصلة الحلقات واسعة الخطوات .

أ ـ انتقاد خامس متوقع :

نعم ، قد تقود دراسة العامة من الناس ، وجماعات جماعات ، إلى انطباعات مختلفة عن الانطباع الذي يتضمنه هذا المعتقد . غير ان هذا الانطباع الخاطىء ـ بالطبع هذا اذا كان معتقدنا صحيحا بالاستناد إلى وقائع مغايرة واعتبارات مختلفة ـ من السهل تفسيره من زاوية ترميمنا هذا للواقعية السياسية .

انه لأمر معروف وشائع جدا ان صاحب الحق يمكنه أن يتنازل عنه وان يفوض به شخصا آخر او مؤسسة . هذا فيما يتعلق بالحقوق اجمالا ـ الحقوق التي يشكل التمتع بها امتيازا ، والحقوق التي يتضمن التمتع بها ، مسؤوليات كبيرة . وبخصوص النوع الثاني المثقل بالمسؤوليات من الحقوق ، نرى ان الشعب اجمالا ، وعامة الناس على وجه التخصيص تميل عنه على الغالب ميلا طبيعيا . هذا الميل يجعل الحياة أسهل وأمتع .

ان ممارسة هذا الحق ممارسة سليمة ماهرة وصامدة قد برهنت عن كونها احياناً اقسى واصرم تحدٍّ تجابهه العقول الكبيرة والشخصيات العظمى . فهل يبقى غريباً ، في ظروف بعضها ما ذكرنا ، ان يميل الناس اجمالا ، أفراداً وجماعات معا ، إلى عادة التكليف فيما يتعلق بهذا الحق الجوهري ، او إلى عادة التنازل عنه ، وإلى نسيان ذلك ؟ على كل ، هذا تفسير قد يميل إلى كونه تأويلا أكثر منه تفسيرا . ولكن ، وحتى يتبينّ العكس ، وعليه ، نقدر ان نقول : ان المصادر الخارجية لقوة الانسان الفرد في مجتمعه ، مع كونها قد تكون أحيانا مساعدة ومنقذة من مخاطر متصلحة تظل عديمة الفعالية فليلتها ما لم تُقبل ويُستحسن استخدامها من جهة ذلك الانسان نفسه . ما لم يقبل الانسان الفرد بالالتزام بها ، فهي غير ملزمة له جوهريا واصلا وادبيا ـ وحتى ولو كانت ، وإلى حين ، ملزمة لافعاله الخارجية عمليا .

ب ـ تعبيد طريق الموضوعية تمهيداً للتحرير الاصيل :

غير ان هذا الامر ، مع كونه ذاتيا ومهما جدا معا بالنسبة لطبيعته وبالنسبة لنتائجه المرتقبة ، هو جزء من الصورة العامة التي تدعي وصف الافعال المسؤولة للانسان وصفا كاملا صحيحا ودقيقا .

وجزء متمم لهذه الصورة ، وعلى ثانوية اهميته بالنسبة للأمر السابق ، هو أمر موضوعي .

---

(1) المرجع ذاته ، ص ١٥٣ ، وكذلك ، الخلاصة ضد الامم ، الكتاب ٣ ، فصل ٦٩ ، ص ٢٨٥ من طبعة روما .

ويظل ، كذلك ، ذا فعالية قوية . ذلك لأننا نصر على التمييز الصارم الهام بين الاختيار الحكيم الموزون والصامد ، وبين الاختيار المهووس اللامبالي غير الموزون وبالتالي غير الصامد . ويزيد في مبررات اصرارنا عليه انه تمييز يقول به حتى العامة من الناس . وفي هذا برهان على أصالته .

وإلى ذلك فهو يلازم للموضوعية ـ المخرج الذي نرتئيه بديلا يغنينا عن الانزلاق في مهاوي الاستخفافية من جهة ، ومن جهة ثانية ، عن التعلق بحبال المطلقية تعلقا طوعيا تقريريا قد يكون ، بصفته يخرج عن نطاق الاسئلة الاصيلة التي تستطيع منهجيتنا معالجتها بمسؤولية فتثبت من حقيقتها الموضوعية والوجودية ، وهيا من غاليق المخيلة .

وفضلا عن ذلك انه يعبد الطريق للمبررات التي تتطلبها غالبا الوسائل السيئة واحيانا الغايات السيئة ، لتصبح مقبولة في الدرجة الاولى تجاه ضمير الفاعل نفسه ، وبعدها ، تجاه المجتمع الذي يظلل الفرد العامل ، والعمل ، والقيم ، والمبادىء ، التي تجعل من هذه الأمور جميعها عناصر تشيع الصحة في الجسم العام .

٥ ـ الموضوعية في ميزان الإختبار :

أ ـ ولدن والمخرج الموضوعي . ان هدف ولدن من كتابه لغة السياسة هو هدف مزدوج يتمم شطراه احدهما الاخر . فالشطر السلبي منه هو التخلص من « النفايات الميتافيزيكية » . والشطر الايجابي هو « تبيان الاسس الاصيلة للنزاعات السياسية بين الشيوعيين والديموقراطيين ، واعطاء بعض الاشارات او العلامات الدالة إلى الطريق التي يسلكها من يبغي تقييم الاحكام السياسية »[1] . وغني عن الاشارة إلى أن كلا هذين الشطرين ذو علاقة علمية بمحاولتنا هذه في تقييم الواقعية السياسية وترميمها .

I ـ **اللغة والمنطق** :

لاعطاء هذه المحاولة المزدوجة ، التي يقوم بها ت . د . ولدن في هذا الميدان حقها من الاعتبار ، لا بد من عرض لبعض الملاحظات المتعلقة باللغة ، والتي تهيء عقل القارىء للتقييم غير المنحاز لآرائه .

« شهد القرن الماضي حدوث تغيير كبير في أساليب ممتهني الفلسفة وفي غاياتهم . . . ما حدث هو ان الفلاسفة قد أصبحوا أكثر وعيا وتنبها لطبيعة اللغة »[2] .

« والرموز ، محاصيل العبقرية الانسانية ، تكون دقيقة بمقدار ما نريدها أن تكون في مجالي تطبيقها . وواضح ان درجة من الدقة والديمومة ضرورية لهذه الرموز اذا قصد بها أن تحقق بعض الاهداف ـ كأن تمكننا من التعامل بعضنا مع بعض . فهذا الاتصال ببعضنا البعض لا يمكن أن يتم ما لم نقدر ان نصف بشيء من الدقة ما نسمع وما نرى . ولكننا مع ذلك ، لا يمكننا أن نعين المقدار من الدقة والديمومة الذي لا مهرب منه ولا مفر ضرورة من ضرورات الاستعمال الفطن لهذه الرموز . ولو تمتعت جميع اللغات بالدقة ذاتها التي تتمتع بها رموز المنطق والرياضيات ، وعن

---

(1) Weldon, T.D., Ibid., p. 15

(2) Ibid., p. 9

حق ، بطبيعة المهمات الخاصة التي تقوم بها ، لأصبحت تلك اللغات وسائل غير ذات فعالية في محادثاتنا العادية وإستقصاءاتنا . وربما قاد ذلك إلى جعلها وسائل لا يصح حتى استعمالها .[1] »

II ـ اللغة التقنية واللغة :

وتتميز اللغة العادية ، في رأي ولدن ، لا عن المنطق فحسب بل عن اللّغة التقنية كذلك :
« اننا نقدر ، اذا رأينا ذلك مناسبا ، أن نعطي الكلمة معنى دقيقا . وعندها ، تصبح كلمة تقنية أو نصف ـ تقنية لا تشوبها شوائب الغموض وقلة الوضوح . ولقد أصبح هذا التقليد المتبع شائعا ، وخصوصا فيما يتعلق بالتعابير القانونية . وطالما تماشى ذلك جنبا إلى جنب مع بقاء الاستعمالات العادية للألفاظ ذاتها . من أمثال هذه المماشاة المتلازمة للتعبير التقني والتعبير العادي ما يختص بلفظة « غش » أو بلفظة « الملكية الخاصة . »[2]

وفضلا عن ذلك نضطر إلى التمييز بين مفهومين لكلمة « يحدّد » او « يعرف » .
« ينبغي أن نميز بين استعمالين لكلمة « يعرف » . قد تعني « ان يُوفّر ، مرادف اسمي ل . . . » ، وقد تعني « ان يُعطي الاستعمال العادي ل . . . » . أن تعرّف بالمعنى الاول هو ان تجد كلمة أو عدة كلمات يمكنك أن تستبدل بها الكلمة المعرّفة دون أن تتأثر بذلك صحة[3] (او خطأ) الجملة التي ترد فيها تلك الكلمة . وان تعرّف بالمعنى الثاني ، هو أن تذكر أمثلة لجمل ترد فيها تلك الكلمة فتساعد ، بذلك ، على توضيح المهمة[4] المنطقية التي تقوم بها تلك الكلمة . »[5]

ب ـ العبر :

والآن ما هي العبر التي نكتسبها من هذه الملاحظات المتعلقة باللغة ، واللغة التقنية ، والتعريف ؟
لتضح تلك العبر ، دعنا نستعرض مدى تأثيراتها عندما تطبق على مسائل تقليدية معيّنة .

I ـ التحرر من الكثير من المسائل الفلسفية المستعصية :

وفي رأي ولدن ، تلك هي بعض نتائج تطبيقها . فيقول :
« لقد انتهى المتهمنون الحديثون للفلسفة إلى الاقتناع بأن أكثر المسائل التي وجدها سلفهم مسائل لا يمكن التغلب عليها لم تنشأ عن أشياء غريبة وعجيبة في العالم ، ولا يمكن ، لذلك ، تفسيرها . لقد نشأت بالأحرى عن مزايا غريبة عجيبة للغة التي نستخدمها في وصفنا لهذا العالم . »[6]

---

(1) Ibid., p. 22

(2) Ibid., p.23

(3) يعني اذا كانت الجملة قبل هذا الاستبدال صحيحة بقيت صحيحة بعد هذا الاستبدال . واذا كانت خطأ بقيت خطأ .

(4) او بالأحرى المهمات المتعددة التي تقوم بها الكلمة موضوع البحث .

(5) Ibid.

(6) Ibid., p.9

ولكي يتخلص ولدن من عديد من هذه المسائل التي وجدها الفكر الفلسفي التقليدي مسائل لا يمكن التغلب عليها ، ينبغي أن يلجأ إلى مبدأ التحقيق مقياسا للمعنى الموضوعي التجريبي . ولكن بحث هذا الأمر ينبغي ان يؤجل الآن .

يكفينا الان ، تحقيقا لأهدافنا المباشرة ، أن نرمي نظرة سريعة إلى النتائج التي يؤمل ولدن الحصول عليها من تنبهه لمَنْطِق اللغة الطبيعية تفتيشا عن بعض المسائل الاصيلة ، وتحليلا لها ، بحثا عن أجوبة معقولة مقبولة .

II ـ للألفاظ استعمالات هي معانيها :

في الدرجة الأولى ، يعتقد ولدن أن للكلمات استعمالات فحسب ، وبالتالي معانيها ترادف استخداماتها[1] .

من زاوية مقصده التهجمي يعني هذا الاعتراف رفض التمييز بين استعمال الجملة من جهة ومعنى هذه الجملة من جهة ثانية . المعنى والاستعمال هما وجهان لشيء واحد . وربما لا يكونان حتى وجهين . المعنى هو الاستعمال ، والاستعمال هو المعنى .

III ـ الجمل المفيدة هي رموز اتفاقية :

وفي الدرجة الثانية ، تكون الجمل المفيدة « رموزا اتفاقية »[2] مع العلم ان مقدار هذه الاتفاقية يقل ويكثر حسب الظروف ، وكذلك مداها .

ومرة ثانية ، نرى أن لهذا الاقرار منحى تهجميا تهديميا . انه يرفض ان تكون الجمل المفيدة « تعاويذ سحرية »[3] او حتى « علامات طبيعية » . على الغالب تكون هذه الجمل رموزا اصطناعية . ينبغي أن تجرد اللغة ، بكلمات مغايرة ، من ظلال معانيها السحرية والملزمة الزاما تاما .

IV ـ التغير في الرموز وفي معانيها ظاهرة طبيعية :

وفي الدرجة الثالثة ، واستطرادا من النقطتين السابقتين ، نستنتج ان الرموز تتغير ، وانه من الطبيعي أن تتغيرّ .[4]

ومن زاوية مهمته الانتقادية الثورية ، يعني هذا الاستنتاج رفض الصفة الصوفية السحرية[5] ، « او المقدسة غير المتغيرة »[6] « او المستغربة »[7] لا عن هذه الجمل والرموز فحسب بل عن تغيراتها كذلك .

---

(١) Ibid., p. 19.
(٢) Ibid., p 22
(٣) Ibid., p. 51
(٤) Ibid., p. 20
(٥) Ibid., pp. 24,49
(٦) Ibid., p. 22
(٧) Ibid., pp. 164- 165

نعم انها ينبغي أن تتمتع بشيء من الاستقرار . ولكن هذا الاستقرار لا يحتاج إلى « تفسير كوني أو ديني »[1] . وسنرى ان من نتائج ما سبقت الاشارة اليه ، يصبح من الانسب أن نفضل تعابير مثل « من الواضح انه صحيح »[2] على « ذاتي الوضوح » او « حدسي » . وذلك لأن التعبيرين الاخيرين يوحيان بشيء من « الغرابة » او « السحر » .

ويصبح ، تبعا لذلك ، قولنا على حجة ما إن لها « صدى مستغرباً غير مألوف »[3] انتقادا وجيها .

وفضلا عن ذلك يصبح كل ما يهم ، في موطن توضيح فكرة ما ، أو اسناد استنتاج يتعلق بجملة حاسمة الاهمية مثل « كذا هو أمر هام » ، هو التنبه إلى ما يعني عندما يقال : « . . . هو مهم » او « انه لمهم ان . . . » او تعابير مماثلة : نعني « ذلك شيء تافه » او « ذلك شيء حيوي » او « ذلك شيء ضروري » .[4]

ولا شك بأنه أصبح واضحا الان ان طريقة هذه صفاتها لا يجمعها بالطريقة الهندسية الا الشيء القليل القليل . وسنتعرض ، وعن كثب ، لمعالجة ولدن للطريقة الهندسية في هذا القسم من بحثنا .

V ـ تعرية اللغة السياسية من ظلال معانيها المستغربة والسحرية والصوفية :

ويعطينا ما مر من آراء الانطباع بأن ولدن سيحاول تعرية التعابير والكلمات والجمل السياسية ، وبالتالي ، السياسة ، من أصدائها وظلال ألوانها المستغربة والتقليدية والصوفية والمقدسة . وستهيّء هذه التعرية بدورها ، ومن زاوية منهجية ونفسية ، الجو الذي يحتاج ولدن اليه ، ليقوم ، في اطاره وشروط مناخه ، بالمقابلات الحاسمة او شبه الحاسمة بين الحجج والتقييمات والاحكام السياسية من جهة ، وبين الحجج والتقييمات والاحكام المتعلقة بلعبة الكريكيت ، او بالشطرنج ، او بتذوق الخمرة ، او بتقدير قيمة المآثر الفنيّة ، كالرسوم والتماثيل ، من جهة ثانية[5] .

VI ـ حدود النقاش المسؤول :

وأفترض ، فضلا عن ذلك ، ان مناقشة بين فريقين لم تنته فعلا بصدور تلك الاحكام . أفترض مثلا ، أنّ معترضا يذهب في مناقشته إلى حد القول : « حتى ولو كان ذلك قانونا ، فانني لا أرى لماذا ينبغي ان أخضع له مطيعا » عندئذ يقول ولدن ، وكأنه يرسم بذلك الحدود التي لا يمكن ، شرعا ومن زاوية طريقته ، ان يتعداها المتناقشون : « التعليق الوحيد الممكن وقتئذ هو : « حسنا ، هذه بريطانيا

---

(1) Ibid., p. 28

(2) Ibid., p. 16

(3) Ibid., p. 10

(4) Ibid., p. 155

(5) Ibid., pp. 160- 161

العظمى التي تعيش فيها ، أليس كذلك ؟ »[1]

فهذا الوضع السياسي يشبه بالضبط وضع لاعب الكريكيت الرياضي الذي يسأل : « لماذا ينبغي ان أنصاع لأوامر الحكم ؟ » « بأي حق يطردني من اللعب ؟ » . المجيب عن هذه الأسئلة يلجأ إلى تفسير قواعد اللعبة وما أشبه . وأبعد من ذلك لا يمكن احدنا ان يفعل شيئا - اللهم الا أن يقول : « هذه لعبة كريكيت . أليس كذلك ؟ »[2]

VII - التمييز بين المسائل الفلسفية والمسائل غير الفلسفية :

العبرة المنهجية من هذه المقابلة هي عبرة مزدوجة ، في شقها الاول تبين ضرورة وضع حدود لأي جدل او مناقشة او نزاع . وفي شقها الثاني تقترح بعضا من القواعد التي يصح تبنيها في محاولة رسم هذه الحدود . وهكذا فيمكن ولدن ، بالاستناد اليها ، ان يميّز ، كما يفعل بالفعل ، بين المسائل الفلسفية[3] والمسائل غير الفلسفية . وكل مسألة تسأل بعد الوصول إلى تلك الحدود هي أسئلة مرفوضة في شرع تلك الطريقة وقواعدها المتبناة .

٦ - التقييمات السياسية :

أ - المشتركات بين التقييمات السياسية والتقييمات غير السياسية .

ولا تنتهي مسؤولية المنهجية الايجابية بالتمييز بين الأصيل وغير الأصيل من المسائل في حقل ما . أنها تتعدى ذلك إلى رسم الطريق الذي ، لو تتبع الدارس أو الفاعل معالمه تتبعا حكيما ورصينا ، لقاده إلى محجة الخلاص . ويظهر ان ما سبق بحثه يهيء لولدن الطريق الذي ، بسلوكه بحنكة وحكمة ، ينتهي به إلى معرفة متطلبات التقريرات والاحكام السياسية :

« ما نحتاج إلى عمله هو تفسير اوجه الشبه بين المتقابلتين : المنظمات السياسية السويسرية افضل من المنظمات السياسية الاسبانية ، من جهة ، و « سميث هو لاعب افضل من جونز من جهة ثانية . »

« من الواضح ان هذا السؤال[4] . . . هو سؤال فلسفي . . . وقد يفيدني ان استبق استنتاجي قائلا بأن الاختلافات بينهما هي اختلافات بسيطة جداً . وأما أوجه الشبه بينهما فهي عظيمة . »[5]

وهذه المشتركات بين المتقابلتين - الجملة السياسية التقييمية والجملة التقييمية المتعلقة بلاعب

---

(١) سنرى ، فيما بعد ، ان ترميمنا للواقعية يمد ولدن هنا بجواب مشروع وقد يكون مقبولا ايضا . ينطلق هذا الجواب من فكرة الالتزام . لقد التزم ، ذلك اللاعب المناقش لحكم الحكم ، وعندما دخل المباراة ، بإطاعة لقوانين اللعبة . ولذلك فينبغي ان يقبل بالحكم . وما يصح على قوانين الألعاب الرياضية يصح ، وربما بقوة اشد ، على القوانين السياسية والمطالب الأدبية الأخلاقية . راجع كذلك الفصل السادس من هذا المؤلف مقطع : ٣ : هـ .

(٢) Ibid., p. 57

(٣) Ibid., p. 160

(٤) اي السؤال : ايتها افضل المنظمات السياسية السويسرية ام المنظمات السياسية الاسبانية ؟

(٥) Op. Cit.

الكريكيت ـ هي أوجه شبه ذات أهمية تذكر .

ـ نتائج هذه المشتركات :

I ـ التخلص من النفايات الميتافيزيكية :

فهي ، اولا ، تسعف ولدن على تحقيق هدفه السلبي ـ أي ان يتخلص من النفايات الماورائية الميتافيزيكية في محاولة تتجنب معا وفي الوقت ذاته التعلق بحبال الذاتية او الشكية الواهية من جهة ، والاستسلام للمطلقات من جهة ثانية :

« بكلمات مغايرة ، انني لا أعتقد بأنني لا بد لي منطقيا ، وبحكم رفضي للأسس السياسية او العقائدية ، ان أنكفىء على الشكية السياسية . »(1)

أما كيف يحقق ذلك ، فهو أمر سيزداد وضوحا مع تطور هذا البحث .

II ـ المدافعة الامينة عن الحرية الديموقراطية :

وهي ، ثانيا ، تنقله من تهمة التنكر للامانة الفكرية ـ التهمة التي يستجلبها دفاعه عن أسس الديموقراطية دفاعا لا يستند إلى اعتقاد مخلص وراسخ بها :

« لو كانت تلك هي الحالة ، لكان هنالك بعض المبررات التي تدفعنا إلى استخدام بعض الحجج المقنعة ، على كونها غير سليمة وصحيحة ، مؤملين بأن نقنع القراء بأن العقائديات الديموقراطية هي أفضل من العقائديات الشيوعية وأقوى . وربما كانت هذه المحاولة أكثر فعالية من أن نقول ، وبمعزل عن أي ادعاء اخر ، نحن نميل إلى الديموقراطية والنظم الديموقراطية ونود أن نراكم أنتم ايضا تميلون اليها . ولكن الحالة ليست بميئوس منها إلى هذا الحد . »(2)

واذا كان هذا بالضبط هو ما كان يقوم به لو اخفقت محاولته المدروسة هنا ، فهل تصبح التقييمات السياسية اذاً نسبية كليا ؟ اذا اتفق واستخلص احد هذا الاستنتاج مما سبق ذكره ، فانه ، بذلك ، يخلط بين بحث في طبيعة السياسة وبين بحث مغاير له كل المغايرة ـ أعني البحث في طبيعة ولدن . واستنتاج كهذا هو خطأ واضح ، مبنيّ ، كما هو بالفعل ، على خطأ منهجي فاضح .

III ـ تفهم طبيعة السياسة :

وهي ، ثالثا ، تساعدنا على تفهم طبيعة السياسة تفهما عميقا . فالتقييمات السياسية ، على كونها عمليات زكية تعقلية ، ليست مع ذلك ، « شقفا من التنظير الصوري العقلاني »(3) ولا سيما عندما نعرّف « الاحجيات » تعريفا تقنيا ، أي عندما نميز بينها وبين « الصعوبات » و « المشاكل » :(4)

« وحتى حالة الاتفاق الدائم بين جميع المحكمين على الجواب ، الحالة التي نعرفها في اطار حزازير

---

(1) Ibid., pp. 60, 156 .

(2) Ibid., p. 160

(3) Ibid., p. 161

(4) Ibid., pp. 75 ff

الكلمات المتقاطعة ومسائل البريدج - « حتى هذه الحالة لا نتوصل اليها في اطار التقييم السياسي أو النقد الفني . »

« في الواقع هي غلطة أن نستخدم كلمة « جواب » على الاطلاق . لأن ذلك يوحي بفكرة ان المطلوب هو حل حزّورة . وليس عمل الناقد الفني او المعلم أن يحل الحزازير . »[1]

ما ينطوي عليه هذا القول من عامل ذات زنة وعلاقة « بالنظرية السياسية » ، هو أمر هام جدا عمقت جذوره وتشعبت غصونه . انه يساند رفض الامكانية المفتوحة أمام التفكير السياسي بصيغة نظرية سياسية توالدية - أي نظريةً عامة شاملة نقدر أن نستنبط منها نظريات أقل شمولا .

IV - وصايا منهجية :

وتألم التفكير التقليدي من أمراض وأوهام متعددة . اما الموقف الذي تقود ولدن اليه طريقته بالنسبة لبعض هذه الاوهام فتعبر عنه الوصايا التالية :

أولا - أن تطلب مقاييس معصومة عن الخطأ هو مطلب غير ذي معنى او بال .[2]

ثانيا - ليس هنالك اختبار واحد او مجموع من الاختبارات المعصومة الذي ، متى اتفق ووقفت به تجاه نظرية ما ، يمكنك ، مستندا اليه ، من تقرير صحتها .[3]

ثالثا - « يندر جدا وجود القوانين النفسانية البسيطة . »[4]

رابعا - وليست هنالك مقاييس شاملة التطبيق .[5]

وجميع هذه الاعتبارات ، ينبغي ان نتذكر ، هي اعتبارات يشترك بها التقييم السياسي بالتقييم غير السياسي - النقد الفني ، الحكم على نوعية الخمرة ، وتقرير من هو اللاعب الأمهر .

وترتبط هذه الاعتبارات في الحالتين : السياسية وغير السياسية ، بحكم او لجنة حاكمة تتشابه ايضاً مهماتها :

« والآن ، وكما ان هنالك خبراء يتقنون فن الحكم في نوعية الرسوم والصور الفنية والسمفونيات ، كذلك هنالك خبراء اختصاصيون في الحكم فيما يتعلق بالمنظمات السياسية . ومهمتهم تشابه ، إلى حد بعيد ، مهمة اللجان التي تقوم بانتخاب المرشحين واختيارهم لمراكز معينة ووظائف .

« وهذه المهمة تنطوي ، في الخصوص ، على التنبؤ[6] بالنتائج الممكنة المحتملة للأعمال السياسية ،

---

(1) Op. Cit.

(2) Ibid., p. 150

(3) Ibid., p. 51

(4) Ibid., p. 173

(5) Ibid., pp. 155-156

(6) ونقصد هنا التنبؤ العلمي (لا الرباني او الالهي) اي استباق معرفة الحوادث قبل حدوثها . راجع الفصل الثاني ، مقطع « التنبؤ » من هذا الكتاب . والاصح ان هذا ليس « تنبؤاً » بل « توقعا » او « تقديرا » احتماليا .

وعلى ابداء رأي في مناسبة او عدم مناسبة هذه الاعمال في موضع معين وزمن معين . »[1]

V ـ مهمة الحكم المزدوجة :

وما هي ، تفصيلياً ، هذه المهمة المزدوجة التي تقوم بها اللجان الفاحصة المنتخبة للمرشحين المناسبين ، المهمة التي ينبغي ان يبرع في ممارستها الاختصاصيون السياسيون ؟

« العملية التي يمارسها اعتيادياً اصحاب العمل والمجالس المسؤولة عن التعيينات في بعض المراكز ، واللجان المنتخبة للمرشحين المناسبين ، وبعض المكلفين بالتقييمات والتقديرات ـ العملية التي تساعدهم على تحقيق غاياتهم هي عملية مزدوجة . »[2]

VI ـ التحقق من ميول او عادات :

في المرحلة الاولى تدور هذه العملية على محور التحقق من وجود ميول وعادات وخاصيات في الشخصية موضوع الدراسة . إنها العثور على اجوبة للأسئلة التالية او ما يشبهها :

هل الشخصية المدروسة « مجتهدة » ، « مخلصة » ، « شريفة » ، « ذكية » ، « يوثق بها » ؟ ويمكننا ان نضع هذه الاسئلة بكلمات مغايرة تربط بينها وبين التفكير المنطقي بشكل يجيء معه الدارس الموضوعي للقضية صيغة معادلات تثبتها او تدحضها الاختبارات التجريبية . وهكذا تربط بين السياسة ، او الاجتماعيات اجمالا ، وبين الاسلوب العلمي للبحث والاستقصاء :

« ينبغي ان يتفق على ان ما تقوم به تلك اللجان هو اولا التثبت من جُمَل اعتيادية ميولية ، مثل « اذاً . . . لكانت النتيجة . . . »[3] « أي « اذاً عملت كذا وكذا ، كانت النتيجة كيت وكيت . »

والاجوبة عن مثل هذه الجمل ، الاجوبة التي تخضع مباشرة لاختبارات تجريبية ، او تنشق مباشرة ، او بطريقة غير مباشرة ، من هذه التجريبيات هي اجوبة **تتعلق بالتصرفات المحتملة المتوقعة** من جهة المستخدمين ، او بالاحرى المستخدمين **تحت ظروف معينة** .

من المتوقع مثلا ، ان يشتغل حسن باجتهاد ومواظبة وانتظام ، او ان يلعب مع فريقه بتعاون وانسجام ، او ان يجمع الارقام جمعاً صحيحاً ، او ان يطبع على الآلة الكاتبة كذا وكذا من الكلمات في الدقيقة و . . .

VII ـ تعيين القيمة النسبية لهذه الميول والعادات :

وفي المرحلة الثانية تركز العملية المدروسة على « تقييم » القيمة النسبية للمزايا التي عولجت في المرحلة الاولى[4] وتعيينها .

---

(1) Op. Cit., p. 168

(2) Ibid., p. 152.

(3) Ibid., p. 153

(4) Ibid., p. 152

ج ـ التخلص من النسبية الذاتية :

وينبغي الا نعتقد ، حسب تفكير ولدن ، بأن هذا التقييم ينطوي على ذاتية مفزعة . فليس هنالك على ما يظهر من شيء شخصي ، سري ، اوذاتي يتعلق به[1] . يدور البحث في هذه المرحلة من العملية حول مرتكز يعبر عنه بـ « أعتقد أنه مهم » لا بـ « أميل[2] إلى » او « لحب » . وهنالك فرق هام بين « هذا مهم » وأنا « أرغب في ذلك » .

و « اعتقد هذا مهما » لا ترادف « أنا ارغب في هذا » .[3]

I ـ انتقاد متوقع : مفهوم « مهم » ؟

المقابلة التي يقوم بها ولدن بين التعبير « الحكومة البرلمانية هي نظام سياسي جيد » والتعبير « جون هو لاعب جيد » او « طبيب جيد » قد تلاقي من يتحداها . رب قائل بأن الظاهرة المشتركة بينهما هي « ظاهرة سطحية جداً » .

« أما السبب الرئيسي الكامن وراء هذا الادعاء فهو ان التعبير الثاني يمكن التثبت من صحته او عدم صحته بطريقة لا يمكن ان تخضع لها التعبير الاول لكي نتحقق من صحته او عدمها . التعبير الثاني يحاكم ، بينما الاول لا يمكن ان يحاكم ، بناء على الغاية او الاهداف التي يقصد اللاعب او الطبيب تحقيقها .[4]

I ـ جواب ولدن :

ولكي يخرج ولدن من هذه الصعوبة يلجأ إلى مقارنة السياسيين بالفنانين[5] . فعندما ينشأ اختلاف في الرأي ، يقول ولدن :

> « لسنا لحسن الحظ بمفتقرين تماماً إلى موارد . أقدر مثلا ان أسترعي انتباهك إلى نقاط قد تكون غابت عنك . ونقدر معاً ان نتدارس مؤلفات المتهنين الاختصاصيين واعمالهم . كما أننا نقدر ان نزيد معارفنا للوضع القائم بواسطة اساليب الاستقصاء المعتادة . وبالطبع توجد حدود لهذه العملية ، غير انها ليست بعاقر تماماً ، او بقليلة الجدوى كما يعتقد البعض . »[6]

III ـ نقده :

إلى أيّ مدى هي غير ذات نفع تلك العملية ؟ هذا سؤال يتعلق بدرجات فائدتها . وهو سؤال يختلف الجواب عليه باختلاف الظروف ذات العلاقة العلمية بموضوع تلك العملية . ولكنه من باب

---

(1) Ibid., pp. 151, 152, 154 .

(2) ينبغي ان نميز بين معنيين « لميل » ، الاول هو ما يقابل الكلمة الانكليزية Disposition وهو الميل ذو الجذور العميقة في طبيعة الشخصية الانسانية والذي قد يتبلور في عادة متبعة . والثاني ، هو الميل المقابل لكلمة « like » في جملة « I like it » اي الميل بمعنى الرغبة المؤقتة . الميل بهذا المعنى الاخير ذاتي شخصي .

(3) Op. Cit., p. 154

(4) Ibid., p. 161

(5) Ibid., p. 165 ff

(6) Ibid., p. 171 .

العلم اليقيني ان ولدن لا يدعي ان عمليته تفض النزاعات ـ انها لا تضمن الانتهاء بالمختلفين بالرأي حول قضية ما الى اتخاذ رأي موحد ، كما أنها لا تضمن فض النزاع القائم بين فريقين فضاً يفرض احترامه عليهما معاً فينتهي ، بذلك ، النزاع . وفوق ذلك ، فهي لا تبين المبادىء التي تدين المسؤول عن التلكؤ عن قبول الحكم العادل . ولذلك تبقى الوصايا المنهجية التي يقدمها ولدن ناقصة . وهنا تبدأ بعض ، وربما أهمّ ، مهمآت هذا الترميم .

غير انه ، وان كان لا يضمن فض النزاعات ، لا ينكفىء على اليأس من الدخول في النقاش . يشار إلى هذه الفكرة في المقتبس المشار إليه سابقاً .

وعندما يثار السؤال : « متى يبرر تدخل الأجنبي بالنظم السياسية المعتمدة عند شعب ما ؟ » ، يجيب ولدن :

« انه لممكن ان نختلف ، كما تختلف اللجان المعينة لاختيار بعض المرشحين ، فيما يتعلق بتقدير الاهمية النسبية لبعض العناصر المنطوي عليها الاتفاق الناتج عن الدراسة والمشاورة والمقابلة للمرشحين . وهنالك مجال اوسع للاختلاف بالرأي حول الامور السياسية . لان الناس يختلفون فيما بينهم على الاهمية التي يعطونها للنتائج طويلة المدى وبعيدته بالمقابلة مع النتائج قصيرة المدى والمباشرة لعمل ما . »[1]

وقد يكون هذا واقعاً يؤسف له ، ولكنه واقع ينبغي ان نتنبه له على كل حال :

« أنني لا أرى الأسس التي تدعم توقعاتنا او ادعاءتنا بأننا نقدر ان نتمتع بدرجة من اليقينية اكبر من هذه الأحكام .

« ليست هناك قواعد عامة او مبادىء مجازة تساعدنا على الحكم الفرضي هنا . . . ولكن لدينا تعميمات استقرائية كافية تخولنا حق الاستنجاد المأمون بها . »[2]

وننتهي إلى النتيجة ذاتها من دراسة الاعتبارات التالية : ينبذ ولدن السؤال : هل النظام الدستوري الانكليزي نظام جيد ؟ كما ينبذ السؤال : هل هذا النظام أفضل من النظام السوفياتي الروسي ؟ وذلك لانهما ، في عرفه ، غير فلسفيّين . ويقبل ولدن بالسؤال : هل الشيوعية أفضل من الديموقراطية ؟ ـ على ما يتضمنه جوابه من صعوبات تساوي ، اذا لم تزد عن ، صعوبات السؤالين السابقين .

أما جوابه على السؤال العملي : ما العمل ؟ أيهما تساند من هذين النظامين ، الشيوعي أم الديموقراطي ؟ فهو كما يلي :

« في الواقع ليس الوضع بمثير للمخاوف . لكل منا مقاييسه واختياراته التي ، بدون ادنى شك ، هي بدائية مخشوشنة وتقريبية ، وتخدم ، مع ذلك ، الغايات التي تستخدم لها ـ أيْ نراجع الاصول وندرسها بغية التثبت من مدى صحة الاستنتاجات التي توصل اليها المختصون الثقات بعد

---

(١) Ibid., p. 178

(٢) Ibid., p. 179

اعتمادهم على استقصاءات كاملة . »[1]

٧ ـ استخلاص :

لذلك ولأن استنتاجنا صحٌ في أن ولدن لا يميل إلى اليقينية المطلقة فيصدر أحكاماً يفترض بأنها ملزمة على الفريقين المتنازعين ، ولأنه لا يعتقد أن الحالة في فض النزاعات او التوصل إلى التأليف بين رأيين متناقضين هي حالة ميئوس منها تماماً ، فانه ، في عرفنا ، قد مثل على مخرج بين المطلقية والاستخفافية ، وأوضح أنه يتبنّى الموضوعية . ويظهر ذلك في وصفه لمرحلتي المهمة التقييمية : الأولى ، التثبت من ميول تصاغ بجمل شرطية تربط موضوع البحث مباشرة بالأختبار ـ والثانية ، الحكم المستند على ما يتضمنه القول « هذا مهم » بالمقابلة مع « أميل إلى هذا » . وتنتهي عند هذا الحد أسهامات ولدن المنهجية لمشكلتنا المتعددة الأبعاد .

وهذه الأسهامات ، على أهميتها ، تبقى بحاجة إلى تدعيم وترميم لتفي بأغراض المعضلة التي نجابه .

---

(١) Ibid., pp. 175- 176

الفصل الحادي عشر

تقييم وترميم

ان القواعد التي يقدمها ولدن تبتديء من الجهة العملية التجريبية . فهي للملك وعلمياً ، خطوة موفقة على السبيل القويم . وهي أيضاً تحاول ان تسند الاعمال الانسانية إلى مفهوم الحقيقة فتربط بين السياسة والعلم بقدر ما تتوفق في تقرير ذلك .

وهي ايضاً تربط السياسة بالاخلاق عن طريق العدالة .

ويرفضها لامكانية تقرير الاعتقاد اليقيني الذي يساعد المحارب على التضحيات التي تطلبها الحرب وبالتالي النجاح ، فهي ترفض المطلقات وبعض مفاعيلها .

كما انها لا تتبنى الذاتية النسبية القائلة التي تقود ، عن طريق او عن آخر ، إلى الاستخفافية . ويكمن هذا في تمييزها بين « المرغوب فيه » و « المهم » .

اولا ــ الشطر الإيجابي :

١ ــ تفتقر إلى تبرير الحماس :

وبقطع النظر عما تتوفق به من النواحي العلمية والمنطقية ، تظل وستبقى ما لم تطعم ، فقيرة جداً من الناحية النفسانية . انها تفتقر إلى مصادر للقوة الزاخمة الدافقة التي لا يمكن ان يتم نجاح مرموق في الاجتماعيات بدونها .

ان التحزب لجهة من الجهتين المتنازعتين يفقد تلك الحمية من الاندفاع والحماس عندما لا يتلازم والاعتقاد اليقيني بان الحزب الذي يحارب معه او الهدف الذي يحاول تحقيقه سينتصر لا محالة في النهاية . ويذهب البعض إلى ان هذا الاعتقاد هو ذاته عامل كبير الاهمية في تقرير مصير الحرب او النزاع او النجاح في تحقيق الهدف . انه لمطلب ضروري ، حتى لو لم يتم النجاح ، لاسهام المعتقد به اسهاماً فعالاً تكثر تضحياته وتعظم على سبيل الوصول إلى ذلك النجاح ــ وقد يطول هذا السبيل .

ومهما تكن شوائب المطلقية كثيرة من الـزاوية المنهجية فانهـا تظـل من هذه الزاوية - زاوية النفسانيات ، ذات اسهامات جليلة . فتثبيت المعتقدات ، والركون إلى الوثوق بالنجاح في النهـاية ، والاطمئنان إلى ان المجاهد يساير التيار التاريخي العام ، هي من ابرز اسهاماتها التاريخية . كانت ولا تزال عند البعض دعامة مساندة متينة وموئل اطمئنان يُفْتَقَرُ اليه .

ان التردد من جهة السياسي ، ذلك التردد الصادر عن عدم الاعتقاد اليقيني بقضية ما ، هو امر خطير جداً ، واحياناً هو قاتل حقاً . وهذه من الصفات المميزة والخاصيات الجوهرية في السياسة . يحاول ولدن ان يعرّي السياسة من الظلال السحرية او القدسية او الصوفية او الغريبة . ولهذه المحاولة حسنات كثيرة ولا شك . ولكن هذه الحسنات الباقية من عملية التعرية تحتاج ولا شك إلى مساندة مشاعرية حماسية ونفسية ديناميكية . وربما كانت من ابرز الصفات المميزة - واقول الحسنات ، للمدارس السياسية التي يزعزع ولدن اسسها بمدافع انتقاداته المتفجرة الهادمة .

فهل بالامكان ان يؤلّف بين هذه الحسنات وبين ما يحقق ولدن من مكاسب منطقية تعقلية في تحاليله للسياسات ؟ وهنا ايضا يترك العلم ثغرة في النظرية السياسيّة - فهل يمكن سدُّها بنجاح ؟

ان السـياسي رجل الدولة ، متقبلاً بعض النصائح التي يقدمها ولدن ، لا يمكنه سياسياً ان ينتهي ، او للاسباب نفسها ، ان يبتديء ، حيث ينتهي او يبتديء ولدن . ينبغي ان يفتش عن مصادر للقوة ، للحماس المندفع ، وللالتزامية الديناميكية في بقاع من الاعماق التي لا يسلط عليها ولدن انواره الكشافة . واذا توفق في اكتشاف تلك المصادر ، فلا بد له من ان يتعدى الحدود التي رسمها ولدن للتصرف المسؤول إلى آفاق أرحب ومجالات افسح .

ونبخس ولدن حقه اذا لم نشر إلى انه هو ايضاً يعي اهمية القضية التي نُثير وجوهرها . فهو ، مثلاً ، يميّز وعن حق ، بين الرجل الذي يتبع التعليمات والقواعد ، ورجل يتبع تلك التعليمات والقواعد ذاتها ولكن بطريقة خاصة . الفرق هام هنا لانه مفتاح إلى دراسة شخصية كليهما .

« انه لمعلوم ان انساناً قد يطيع جميع القواعد والقوانين التي يشترعها له رجال الـدين او رجـال السياسة ويظل ، مع ذلك ، يعتبر انساناً ذا شخصية سيئة او على الاقـل غير كافية او مرضي عنها . . . . »

« ان ذلك ليس مسألة اتباع وصية جديدة او قاعدة اضافية . **انه بالاحرى اتباع بطريقة معينة خاصة للقواعد او القوانين المعمول بها** »[1]

هذا مثل واحد من عدة امثلة على عمق النظر الذي يظهره ولدن في دراسته المشار اليها . ولكن ولدن لم يلحظ اخفاق تحاليله النظرية الدقيقة والفلسفية العميقـة في توطيد الاسس التي تدعـم هذه الطريقة المعينة الخاصة في تطبيق القواعد والقوانين . واذا كانت كلمة « الاسس » من الكلمات المغضوب عليها في لغة ولدن ؛ فاننا نضع الفكرة عينها بقولنا إنه اخفق في تبريرها او على الاقل تبرير احدى عناصرها الجوهرية المقومة - الحماس او الاندفاع ، عصب العمل الناجح المثمر .

---

(١) التوكيد لنا Ibid., p. 187

٢ ـ هل تعرف الحقائق السياسية ام لا ؟

وتستلفت نظرنا ظاهرة ثانية من مظاهر موقف ولدن من التقييم السياسي . وتنسجم هذه الظاهرة ، نظرياً ومنطقياً ، مع مبادىء مغايرة يجمعها ولدن بحذق ودراية . هذه المبادىء تشتمل مع ما تشتمل ، على :

اولاً ، ان نظرية توالدية عامة شاملة في السياسة هي امر غير قابل للتحقيق .[١]

ثانياً ، ان الحقائق السياسية لا تكتشف بتدارس المثل واستقصاء ماهياتها .[٢]

ثالثاً ، ان السياسة ليست نظاماً ينطلق ، كالهندسة او الرياضيات او المنطق ، من مسلمات وينتهي ، عبر قواعد استدلالية ، باستنتاجات يقينية .[٣]

اما تلك الظاهرة فيمكننا ان نعبر عنها بالاستغراب التالي: في نهاية المطاف لا يقدر الدارس المحقق في كتابات ولدن ان يقرر براحة ضمير اذا كان ولدن يعتقد أن الحقائق السياسية تعرف أم لا ؟ !

صح انه يشير في غالبية الحالات إلى الثقاة والمرشدين . فيقول : « الاداريون الخبيرون في شؤون المستعمرات هم اجدر الناس بصيغة افكار عامة تقريبية واستقرائية تساعدنا على اسداء النصح فيما يتعلق بالنظم السياسية وبالحالات التي يكون فيها مبرراً ان نستخدم نفوذنا للضغط على الناس كي يسايروا هذا النصح . »[٤]

ولكنه يصح ايضاً ، وهذا ما يحيرّ ، ان ولدن يعتقد بان لكل منا اختياراته القياسية ـ الاختيارات التي يلجأ اليها في عملية تقرير صحة او عدم صحة امر ما .

والمقياس الذي يتبناه هو شخصياً ، والذي يشير اليه احياناً ، وكأنه « تفضيل شخصي[٥] » او « رأي شخصي » او « حكم مسبق يتبناه » ، يقوم على ركائز اربع :

الاولى ، وجود او عدم وجود الرقابة ،

---

(١) Ibid

(٢) Ibid., p. 33

(٣) Ibid., pp. 34, 36, 170

(٤) Ibid., 179

(٥ ـ أ) Ibid., pp. 15, 176

ب : وتصح هذه التهمة على المقتبس التالي :

«This congress is a response to the widespread demand for an alternative to the religions which claim to be based on revelation on the one hand, and totalitarian systems on the other. The alternative offered as a third way out of the present crisis of civilization is humanism"» *on respect for man as a spiritual and moral being.*»

«Declaration of the Congress in Amsterdam, which inaugurated I. H.E.U. on August 26, 1956.»). *Internation Humanism, Vol. III, Two, 1968,* back of cover.

والثانية ، اشتراع قوانين تقيد التعليم والتربية في البلد ، او العلاقات التي يمكن ان يقوم بها ابناء هذا البلد مع ابناء البلدان الاخرى ،

والثالثة ، الالتزام بمبادىء لا تتغير ولا تتبدل (مطلقة) - الالتزام الذي ينفي حق النقد والاعتراض .

والرابعة ، معرفة الطبقة التي تساند الحكام - اهي طبقة المتعلمين ام الاميين ام اولئك الذين يؤمنون بالخرافات .[1]

ربما اعترض ولدن على كلمة « حقائق » في سؤالنا الناقد السابق . انها كلمة توحي « بالجواهر » الميتافيزيكية ، ولو عنينا بها ذلك ، لكان جواب ولدن عليها نفياً قاطعاً . وهذا معروف لدينا . اذن نحن لا نستعملها بهذا المعنى . اننا نضمنها بعض الصفات الموضوعية التي تفرض احترامها على الملتزمين باحترام الحقائق . وبهذا المعنى للفظة « حقائق » يظهر ان ولدن غير واضح تماماً في كيفية معالجة القضية المثارة .

وليست هذه المقاييس مجتمعة بمبدأ تجريبي بل تفضيلات شخصية فحسب - مع العلم انها تساندها بعض النتائج الموضوعية . انها فوق ذلك ، تحقق في مهمتها مقياساً للحكم في شخصية السياسي وفي نوع الحكم الذي يتبنّاه : هل هو حكم صالح خيرّ جيد ام لا[2] .

« ان النظم التي تنجح عندما نمتحنها من زاوية تطبيق هذه المقاييس ليست ، بحكم هذا النجاح ، نظماً جيدة . ولا نقدر ان نستنتج هذا الحكم من ذلك الامتحان .[3] »

ذلك لان غياب القوانين المقيدة للتصرفات السياسية « لا يضمن شيئاً ايجابياً جيداً .[4] »

ولهذه الملاحظات طرافة خاصة في سياق الفكرة المركزية للبحث التالي .

٣ - حول « مهم » :

يتفق اننا نواجه الآن صعوبة اخرى في مرتقب ولدن .

لكي يتمكن ولدن من تقييم النظم السياسية والتصرفات الانسانية - وعلى وجه الخصوص السياسية منها ، بطريقة تتجنب بعبع الذاتية ، يقدّم تحليلاً واقعياً مؤثراً للتقييمات التي تقوم بها اللجان المسؤولة عن تعيين بعض الموظفين .

غير ان محور الحجج التي يقدم ، ويحمل الثقل فيها هو مفهوم « مهم » - وعلى وجه التخصيص مفهوم « مهم » بالمقابلة مع مفهوم « المرغوب فيه » . افترض ان سلمنا بان الجملة « اعتقد أن هذا مهم » تختلف اختلافاً هاماً عن « اميل الى هذا » او « ارغب في هذا » . تبقى امامنا مهمة قاسية صعبة - مهمة

---

(١) T. D. Weldon, Ibid., p. 76

(٢) Ibid

(٣) Ibid

(٤) Ibid

الحكم بما اذا كان ذلك ينسجم مع المبادىء التي سبق ان ذكرنا . وعلى وجه التخصيص ، هل تنسجم اولا متطلبات الجملة « اعتقد أن هذا مهم » مع المبدأين التاليين : الاول ، ليس هناك اختبار او مجموعة اختبارات معصومة نستنتج بواسطتها جواباً لا يقبل التصحيح فيما يتعلق بالاستقصاء والتفحص حول التقييم السياسي ، خصوصاً اذا ما قورن بنوعية البحث المتعلق بالمسألة « ما هو طول جبل » ، والثاني ، ان البحث في مسائل كهذه هو بالفعل بكليته ، او تقريباً بكليته ، واقعياً[1] ؟

ولدن نفسه ، على ما يظهر ، يعي هذه القضية وعياً مضنكاً . لذلك ، فهو يعالجها بطريقة تحيرّ القارىء .

ولنا على ذلك مثل في المقتبس التالي :

« غير ان ما يمكن ان يحصل ، وبسهولة ، هو ان الناس الذين لم يفكروا كثيراً في هذا النوع من السؤال يتحيرون ويضلون عندما يسألون : ما هي بالضبط وعلى وجه التخصيص الوقائع الجديدة التي تقررها الجملة « هذا مهم » . الوقائع التي لم تتعرض لها الجمل « اذا عملت كيت وكيت تكون النتيجة كذا وكذا ؟ » المضاعفة على المستوى السابق والادنى من العملية ؟[2] لانه ، اذا لم يتمكنوا من الجواب على هذا السؤال اخبروا على الاوجح بان الواقع الوحيد هو تفضيلهم الشخصي لشيء ما ، ك على شيء آخر ، ل . وهكذا يصبح ، وفي ضوء هذا التعليق ، الحكم « ك هو امر مهم » او « ك هو افضل من ل » حكماً ذاتياً في نهاية المطاف . ولكن هذا هو عملية تهريب منطقية . لا احد يفترض انك ، وبعدما تنتهي من صنع خزانة او سيارة ، يبقى امامك سؤالان فحسب ينبغي ان تجيب عنهما : الاول ، ما هو اللون الذي تدهنها به ؟ والثاني ، هل سيكون ذلك جيداً او سيئاً ؟ ومن الواضح ان هذين السؤالين ليسا من نوع واحد . وان تتحيرّ تجاههما هو بالاحرى كتحيرك امام السؤال : ما هو الشيء الجديد الزائد الذي اشتريته عندما اشتريت « جوز كفوف » لا مجرد كف لليد اليمنى وكف لليد اليسرى » ؟[3]

٤ ـ احجيتان :

احجيتان تستجلبان التعليق الناقد .

تتخلص من الاولى بوضعنا النبرة على الجملة الاخيرة من هذا المقتبس وبربط مغزاه بما سبق ان قررنا وفسرنا . هنالك حدود معينة للنقاش المعقول والمسؤول المتعلق بالمعضلات . وعندما تثار اسئلة تتعدّى هذه الحدود ، فعلى الغالب تكشف هذه الاسئلة جهل السائل . وفيما ندر تفضح هذه الاسئلة ضعف الموقف الذي تثار الاسئلة حوله .

أ ـ « البينة المشروعة » :

ينبغي ان يعالج هذا الموضوع في سياق اوسع . ان النقاش الحوار بين ولدن ومخالفيه بالرأي يتصل

---

(١) نعني بالواقعي هنا انه يستند الى الواقع الموضوعي .

(٢) العملية المقصودة هنا هي عملية التقييم التي تقوم بها اللجان الفاحصة المختارة للمرشحين .

(٣) Op. cit., pp. 154- 155

اتصالاً وثيقاً بنظرية معتمدة فيما يتعلق « بالبينة المشروعة » ، وبالتالي ، وعبر هذه النظرية ، تتصل بنظرية تتعلق « بالسؤال المشروع » . وثانية تتعلق « بالتفسير المشروع » . غير ان اثارة هذه المعضلات هنا ليس بذي فائدة حاسمة . لانه ، حتى لو توفق احدهم بعرض معقول مقبول وكاف لهذه النظريات الثلاث ، واثار بالتالي انتقادات من منطلقها ضد آراء ولدن واقتراحاته ، تظل هذه الانتقادات انتقادات خارجية . وحتى حينما تصح الانتقادات من تلك الزوايا فانها لا تهدم ، بحكم الضرورة ، بنيان النظام الذي يعاني ولدن كثيرا من جراء تركيزه وتدعيمه . ذلك لان قيمتها تختزل بان اصحابها يخالفونه بالرأي .

ب ـ « الذاتية » :

اما الاحجية الثانية فتدور حول محور الذاتية .

ما هو موقف ولدن بالضبط من الذاتية ؟ في المقتبس السابق يعتبرها تعبيرا مهينا . كذلك في المقتبس التالي :

« ليس هنالك شيء ذاتي خاص يتعلق بالاجوبة التي تستحق الاعتبار . . »[1]

انها لترهب وتفزع . التنصل منها هو عين الحكمة . وهذا الموقف هو من الاسس التي تستند اليها محاولته التحليلية للتقييم السياسي كما مر معنا :

(١) بعبع الذاتية هو مجرد بعبع . انه لا يخيف سوى مخترعيه . »[2]

(٢) « هدفي هو ان ابين ان بعبع الذاتية هو مجرد وهم ، وان المعضلة :

إما مبادىء موضوعية واما ذاتية او فوضى « هي معضلة ، كاغلب المعضلات ، تثير رعباً اكبر واضخم من خطرها الحقيقي . »[3]

ليس من السهل القول الفصل فيما اذا كان ولدن يعتقد ان الذاتية « بعبع » واقع ولكنه غير مخيف بقدر ما يعتقد البعض ، او اذا كان يعتقد انها « بعبع » ، وهمي لا وجود له الا في مخيلة القراء وبعض المفكرين المنظرين في السياسة . وعلى كل حال ، ومهما كان الجواب الصحيح للسؤال السابق ، يظل ولدن من المؤمنين برفض المطلق من جهة وبالقول بضرورة اللجوء إلى مقاييس موضوعية تنجينا من خطر الانزلاق في مهاوي الذاتية المتطرفة من جهة ثانية . وتلذر احاجي كثيرة مشابهة لهذه قرونها امام الدارسين المدققين في مواقف ولدن من قضية التنبؤ[4] ، ومن « المسائل الفلسفية[5] » ، ومن ماهية التهمة الحقيقية التي يسوقها ضد مفهوم الاسس [6] التقليدية التي استندت اليها فلسفات السياسة الكلاسيكية .

---

(١) Ibid., p. 159

(٢) Ibid., p. 151

(٣) Ibid., p. 156

(٤) Ibid., pp. 33, 168, 177, 178

(٥) Ibid., pp. 28, 37, 38, 155, 165, 166, 167, 179

(٦) Ibid., pp. 36, 39, 41, 110, 111, 138, 142

ج ــ وصايا صالحة :

ونختتم هذا الجزء ـ الجزء المعالج للناحية الايجابية من مقصد ولدن ـ بالاشارة العابرة لومضات في عمق النظر ، والنضج الفكري يرسلها شارات هداية امام المحققين المهتمين بأمور السياسة ، بالتحليل الدوامي ، وللتوصيات المصيبة التي يقدمها لهؤلاء .

من هذه ، توكيده على الميول من الدرجة الثانية او على المستوى الثاني من الطبيعة او العادة الانسانية ؛ ودعواه المتعددة الاطراف بان عملية الحكم تختلف اختلافاً هاماً عن عملية التفكير النظري[1] ، وبالتالي بان العملية الحسابية تختلف عن عملية القيام بفعل معين او مسؤولية[2] ، وان رجل الدولة السياسي يمتاز بأمور كثيرة عن المهندس او الفنان[3] ، كما يتميز ايضاً عن النبي او رجل الرؤيا[4] . ومن مآثره ايضا تحليله المستفيض والمسهل للامور المعقدة ، « حلاّل المشاكل » للتعابير السياسية ، وتمييزه ، الذي يستهوي القارىء ، بين الصعوبات والمشاكل والحزازير .[5]

د ــ المعنى الاستعمال :

واستعمالات الرموز حسبه هي هي معانيها كما مر معنا .[6]

هـــ قاعدة التحقق :

يعبر هذا المبدا عن الاعتقاد أن المعنى التجريبي لجملة كاملة يكمن في تلافيف امكانية[7] التحقق من صحتها او من خطئها . وهكذا فاذا كانت لدينا جملة ، ك ، وقصرنا عن تصور مطلق طريقة تمكننا ، إما من تقدير امكانية تحقيقها صاتية واما من توقع خطئها ، فان ك ، في نطاق هذه الظروف ،هي جملة غير ذات معنى تجريبي .[8]

ثانياً ــ الشطر السلبي :

اما دراستنا للمآثر التي يحققها الشطر السلبي فينبغي ان تبتديء بمفهومه « لمبدأ المعنى » ـ المبدأ الذي يشارك مبدأ التحقيق ، الذي قال به المنطقيون الوضعيون ، مشاركة لا تخلو من الطرافة ـ هذا مع الاقرار بالاختلافات المتعددة التي تميز بينهما .

---

(1) Ibid., p. 172

(2) Ibid., p. 172

(3) Ibid., p. 75

(4) Ibid., p. 161

(5) Ibid., p. 169

(6) Ibid., pp. 75 ff., 151, 160, 166, 167, 175

(7) راجع القسم الثاني ، الفصل الثالث ، مبدأ المعنى .

(8) ولا ينحصر مفهوم هذه الامكانية بمعناها الطبيعي الواقعي بل تتعدى هذا الى الامكانية المنطقية . انظر : ملحم قربان ، اشكاليات ، بحث : « تصور حاضر ما بعده ماض محال » . و *Meaning and Confirmability*

(9) Op. Cit. pp. 37, 38, 57, 74, 137, 163

فولدن لا يستخدم التعبير « مبدأ التحقيق » او « امكانية التثبت » على الاطلاق في لغة السياسة . وليس بواضح ايضاً اية من الصيغ المتعددة التي قوبل بها مبدأ التحقيق[1] يتبناها ولدن . غير انه من الواضح ان مبدأ مماثلاً لهذا المبدأ يكوّن سلاح ولدن الاقوى ـ السلاح الذي يستخدمه ولدن برشاقة وقساوة في هجماته المتعددة على مفترضات الفلسفة الكلاسيكية . طبعاً ، يساعد هذا السلاح احساس ولدن الواعي بخبايا اللغة وبعض صفاتها ، وبالتالي ملاحظاته الدقيقة فيما يتعلق باستعمالاتها .

١ ــ النفايات الميتافيزيكية :

بالاستناد إلى هذه الوسائل التحليلية والمبادىء المحددة لرقعة المسائل الاصيلة ، وبالاستناد إلى قواعد لغوية ومنطقية تساعد على اصدار الاحكام في منطقة المسائل الاصيلة ، يتقدم ولدن إلى بحث الاسس التي تستند اليها الديموقراطية والمثالية والماركسية . ويتبين له ، بعد البحث والتدقيق والغربلة ، ان جميع هذه الاسس **هي غير ذات فائدة فكرية او عملية .**

يستنتج هذا من تبيانه ان التفكير بهذه الاسس يتألم من أمراض « الاغلوطة العقلانية » ومن اوهام ثلاثة : وهم « الجواهر الحقّة » ، ووهم « الطريقة الهندسية » ، ووهم « المقاييس المطلقة » .

تلك هي « النفايات الماورائية » او « المهملات الميتافيزيكية » التي ينتهي ولدن ، عبر بحوثه ، إلى رفضها .

فقد يفيدنا ان نلقي نظرة عابرة على كل منها .

ومدخلها الطبيعي هو البحث « في الاغلوطة العقلانية » .

أ ــ الاغلوطة العقلانية :

وماذا تعني الاغلوطة العقلانية ؟

جزء من معناها ، في رأي ولدن ، سبقت الاشارة اليه في معرض بحث الاوهام الثلاثة .

« هذا جانب من الاغلوطة العقلانية العامة فيما يتعلق بالتنظيم السياسي .[2] »

نباشر في الاقتباس المباشر من مقطوعة حول مفهوم هذه الاغلوطة ، غير مهتمين كثيراً ببعض الترديدات لبعض التفاصيل في هذه المقتبسات . يشفع بنا هدفنا ، وهو ان تجعل هذه الاغلوطة اكثر وضوحاً وان نبينّ الاهم من مضامينها .

« ان خطأ افلاطون هنا ـ الخطأ الذي كان على الاغلب نموذجاً اغريقياً ـ هو التطرف في وضع النبرة على العقل والتنظير :

« لم يتردد افلاطون ابداً في اعتقاده أن التنظير الاستدلالي كان العمل الانساني الوحيد الذي يليق كلياً بالانسان المحترم .

---

(١) Kurban, Mulhim, *Meaning and Confirmability*., chap. 1

(٢) weldon, T. D., Ibid., p. 82

« ولما كان فنُّ السياسة ، على ما يظهر ، فناً محترماً ، فينبغي ان يتكوّن في النهاية من نوع ما من التنظير . وهكذا ، على فن الحكم ان يتكون من نوع ما من فعل التنظير الاستدلالي . وهكذا ينبغي ان يكون حرم خاص يسمى « فكرة الخير » يهتم بالتنظير عنها ذلك الفعل . لو لنا افلاطون على هذه الغلطة لظلمناه . يرتكب هذه الغلطة ، حتى يومنا الحاضر ، اعضاء اللجان الفاحصة ، واعضاء اللجان التي يناط بها الحكم على امكانية المرشحين لملء بعض المراكز الشاغرة ، واولئك الذين يعتقدون أن المعدل النسبي[1] لذكاء التلميذ في امتحان ما ، هو بينة تؤثمن في عملية تقييم مؤهلاته للقيادة . »[2]

« وبالطبع لو بدأنا بالقول : « لن اقبل جواباً عن سؤالي[3] سوى معادلة عددية او استدلال منطقي يستنتج من مسلمات مقبولة » ، لقضينا على محاولتنا بالمهد ، او على الاقل لورطنا انفسنابمتاعب ضخمة ـ اللهم الا اذا كان العالم ابسط بكثير ، ودرجة الترتيب فيه تفوق بكثير ، مما تسمح لنا باعتقاده البينات ذات العلاقة . هذه هي بالضبط **الاغلوطة التي تفترض ان مطلق صعوبة يمكن ان تستبدل بحزورة[4]** تستقيم صيغتها ويسهل حلها . »

تخفق جميع التعميمات[5] لانها تهمل كل اشارة إلى السياق وإلى الدرجة ، وغالباً إلى بعض **الاشخاص** . وبالتالي فهو عقيم أن نبحث عن مقياس شامل التطبيق للاهمية . وليس هنالك ما يقودنا إلى الافتراض ان هذا البحث هو بحث غير عقيم ، سوى ادماننا على اغلوطة المقاييس المطلقة[6] .

هذه هي الاغلوطة العقلانية بكلمات ولدن نفسه . وهذه هي اهم مآخذه عليها .

ب ـ وهم الطريقة الهندسية :

يتألف نظام إقليدس الهندسي من « مسلمات وقواعد استنتاج تساعد على التوصل إلى الاستنتاجات المنطقية » .[7]

لا يتعلق هذا النظام بالرسوم مطلقاً ـ لا الرسوم المثالية ولا الرسوم غير الكاملة . بالامكان اختيار مسلمات مغايرة للتي نتبنّى فنحصل ، وقتئذ ، على نظام متناسق منسجم منطقياً مغاير للذي وضعه اقليدس . فالفكر ينطبق بشيء من الشمول على واقع الحال .[8] ومع ذلك ، ليست مسلمات الهندسة تعبيراً عن « حقائق ضرورية وشاملة » تنطبق على الواقع . ان الاستنتاجات التي نحصل عليها نتائج

---

(١) تفسير تقريبي لـ I. Q. Tests

(٢) Op. Cit., P. 141

(٣) السؤال الطالب مقياسا موضوعيا في السياسة .

(٤) (التوكيد لنا) Op. Cit., P. 151

(٥) للأمور الهامة .

(٦) Op. Cit., pp. 155- 156

(٧) Ibid., P. 34

(٨) Ibid., p. 35

لمسلمات تنطلق منها في عمليات الاستدلال لا تقدم لنا نبوءات تؤتمن في وصفها للذرات المتحركة بسرعة تقارب سرعة النور .[1] بكلمة مغايرة ومختصرة : ان تطبيقها على العالم محدود .

والافتراض ان الفلسفة السياسية هي نوع من المحاولة التي لا تختلف جوهراً عن الهندسة تشوبه شائبتان : الأولى ، هي تشويه لطبيعة الهندسة ذاتها ، والثانية ، هي بُعد الشبه بين الهندسة والسياسة . هذا اذا كان هنالك اي شبه .

اما التشويه الذي يلحق بطبيعة الهندسة ، فهو اعتبارها ، في حين لا يصح ان نعتبرها ، الدراسة القبلية لبنيان الكون الطبيعي : « أنها (أي الهندسة) ليست دراسة قبلية لبناء العالم الحقيقي . »[2]

وأما التشويه الذي يلحق بوجه الشبه بين السياسة والهندسة فهو الاعتقاد بقرب التشابه بينهما في حين ان هذا التشابه ضعيف وبعيد حتى حينما نصيغ طبيعة الهندسة بطريقة غير مشوهة وصحيحة . فالاعتقادان بالديكتاتورية وبعضوية التركيب للدولة « مفترضان » قد يكونان « مناسبين » . غير انهما عندما نقارنهما بمسلمات اقليدس يصبحان ، كغيرهما من مسلمات السياسة ، عاقرين تصح عليهما الشفقة .[3]

ج ـ وهم المقاييس المطلقة :

نستخدم مقاييس دائماً ولا شك . غير اننا لا نحتاج إلى مقاييس مطلقة . فقد استخدم غاليليو دقات نبضه بقصد قياس برهات قصيرة من الوقت . وكان ذلك كافياً لأغراضه . وحيلة « مناسبة اكثر » كانت الساعة ذات الرقاص الكبير . كانت ايضاً ادعى الى الاطمئنان .

« ومنذ ذلك الحين أكتشفت وسائل كثيرة ومغايرة اكثر دقة . وذلك من أجل الحصول على بينات أدق . »[4]

ولكن الامر الهام في معرض هذا البحث هو ان احداً لم يصر (لا غاليليو ولا من جاء بعده من العلماء) على انه يحتاج إلى مقاييس مطلقة عندما يصنع الساعات او عندما يضبط ساعته . كما أنهم ، اي اولئك العلماء ، لم يفترضوا فعلاً مثل هذه المقاييس ساعة قاموا بتلك الاعمال .

ومنذ اعتنق العالم اجمالاً نظرية ايشتين النسبية ، أصبح واضحاً أنّ فكرة المكان المطلق وفكرة الزمن المطلق وبالتالي فكرة المقياس المطلق يمكن ان تهمل ، دون أن يخلق هذا الاهمال أي احراج .

وفلاسفة الفكر السياسي كذلك ، وعلى ما يظهر ، درسوا النظم السياسية القائمة في عصورهم واقترحوا ايجاد تعديلات مختلفة عليها ، هامة عميقة التأثير حيناً ، وبسيطة سطحية المفاعيل احياناً . فقد كان افلاطون مثلا راضياً ، على وجه العموم ، عن دستور سبارطه ، وروسو عن دستور جنيف .

---

(1) Ibid

(2) Ibid

(3) Ibid., pp. 36, 80

(4) Ibid., p. 31

واقترح المفكرانالاثنانبعض التعديلات . غير ان هذه التعديلات ما كانت لتستنتج من مقاييس مطلقة . « ومع ذلك لا يزال الاعتقاد أن هذه التعديلات استنتجت من مقاييس ، يجرجر نفسه حتى اليوم . »[1]

ان هذا الاعتقاد ، في رأي ولدن ، هو مجرد وهم .

ان فكرة الزمان المطلق ، كفكرة المكان المطلق وفكرة المقياس المطلق ، هي فكرة عاقر . أنها لا تسهم بأي شيء ذي بال إما وصفاً وإما تفسيرا لمطلق وقائع فيزيائية او لأية ظاهرة مادية .[2]

ولو وقف ولدن عند هذا الحد لسلمنا معه[3] . ولكنه يذهب إلى ابعد من ذلك فيدعي ان هذه الفكرة هي فكر « لا مغزوية . »[4]

أما اسانيد موقفه هذا فتستند إلى مبدأ المعنى ذي البعدين كما يفهمه .

فلدى ولدن مثلا جواب حاضر للذي يحاوره بلغة المقتبس التالي :

« مما لا شك فيه انه كان لدى غاليليو ومن تبعه في تاريخ العلم فكرة المقياس المطلق لقياس الزمان . وإلاّ فكيف أمكنهم ان يلاحظوا ان المقاييس المعتمدة هي غير كاملة او ان يعرفوا ان بعضها افضل من بعض[5] . » .

أما جواب ولدن على ذلك فهو :

« . . . انه لمن الصعب ان يُفْقَهَ أيّ معنى لهذه البيانات التي تبدو عميقة . ذلك أننا نقدر ان نسأل : ماذا يشبه هذا التملك للمقياس المطلق ؟ ماذا يشبه ذلك التمتع بجمال القياس المطلق للزمان ؟ ماذا يعني ان يكون لدينا مقياس مطلق لا للزمان فحسب بل لقياس مطلق شيء . »[6]

نخشى ان يكون ولدن قد أخطأ الهدف وهو يصوب هذه الأسئلة . من الواضح انه لا يكتفي ، في معرض هجومه ضد المطلقين ، بالقول إننا يمكن ان نتدبر أمورنا بدون اللجوء إلى مقاييس مطلقة . لو أكتفى بذلك ، لسلمنا على كره منا معه بذلك ، لما يميز موقفه عن موقفنا بالنسبة لهذه القضية . ولكنه ، وهنا تفترق طرقنا اكثر فأكثر ، يريد ان يصوب أسهماً أقوى وأقتل نحو تلك المقاييس . هي ، في رأيه ، لا مغزوية عند التدقيق . ولكن ماذا يعني بذلك ؟ يعني التعبير « لا مغزوية على وجه التخصيص » انها لا تسهم بشيء هام في وصف الظاهرات الطبيعية الفيزيائية وتفسيرها .

الفرض انها لا تسهم بشيء من هذا القبيل . أو ليس هذا هو المقصود باننا « لا نحتاجها » من اجل الوصف او التفسير ؟ أو هل يقترح ولدن استخداماً مغايراً للتعبير المدروس ؟

---

(1) Ibid., p. 33

(2) Ibid., p. 32

(3) وحتى هنا يكون تسليمنا معه تسليماً تلازمه شروط متعددة ومتشابكة .

(4) ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، بحث : « لغتنا ومشاكلها » .

(5) Weldon, T. D., Op. Cit., P. 31

(6) Ibid

وانه لمثير ان يحاور احدهم على اساس انها تسهم بشيء في عملية وصف الظاهرات الطبيعية وتفسيرها .

وقتئذ نختزل المحاورة ـ النقاش بين ولدن والمطلقيين إلى ما تعنيه كلمة «تفسير». على كل حال لا يفيدنا شيئاً ان ندخل في بحث هذه القضية الآن . ولكننا ينبغي ان نتذكر ان هذا البحث يقترح بالحاح ان ما هو موضوع الرهان ليس كلمة « تفسير » فحسب بل سياق عام لهذه الكلمة ، او اذا فضلت ، مجمل لغة .

فبدلا من ان يقول ولدن : ان هذه المطلقات « لا تخبرنا شيئاً ذا مغزى تجريبي على الاطلاق» ، كان الاحرى به ان يقول : « انني لا أفهم ماذا تعني . »[1] ففي مناقشة عاصفة بينه وبين افلاطون مثلا ، المناقشة التي تورط فيها ولدن ، يصبح انتقاده ضد افلاطون ان هذا الاخير يتكلم الاغريقية[2] ـ اللغة التي لا تعني للانكليزي شيئاً ذا بال .

يدعم هذا الاستنتاج اقتناع آخر من قبلنا لا يفسح لنا هذا البحث مجالاً لبحثه بحثاً وافياً . هذا الاقتناع هو ان المعنى التجريبي لرمز ما او للفظة ما هو في النهاية امر للأختيار[3] الطوعي فيه الشيء الكثير .

د ـ وهم الجواهر الحقة :

يذهب افلاطون إلى ان مطلق موضوع للمعرفة يجب ان تتوفر فيه شروط خاصة : ينبغي ان يكون : أولا ـ واضح المعالم والحدود ، وثانيا ـ دقيق التعريف ، وثالثاً ـ غير متغير . « وهكذا ينشأ الاعتقاد المزدوج بأن الاسماء هي دائماً اسماء اشياء يمكننا تعيينها ، وبأن هذه الاشياء هي لا متغيرة ، ابدية ، ازلية . ويخطىء الاعتقادان . »[4]

« انه لصحيح ان الشمس ، وسقراط ، وسبارطه ، وأثينا ، هي أسماء تشير إلى معاني او أشياء هي ، مع شيء من التعديل ، ثابتة ، محدودة ، ودائمة . »[5] وبالقياس ، هكذا كان الافتراض ، يجب ان يكون ايضاً للأسماء : « الدولة » ، « والعدالة » ، « والسلطة » ، معان مماثلة . وقتئذ يصبح واجب الفيلسوف السياسي على وجه التخصيص « ان يتحقق من المعاني الحقيقية او الصحيحة للكلمات ، او بديلاً لذلك ، ان يتعرف إلى الجواهر غير المتغيرة او الفكر المثالية التي تعبر عنها الكلمات السياسية . »[6]

---

(١) ربما كانت هذه الترجمة اقرب الى الواقع من الترجمة التي تبنيناها لأول وهلة للمقتبس المشار اليه بالحاشية (٢) من هذه الصفحة .

(٢) In English idiom «He talks Greek» means «He talks an unintelligible language» فحوى هذه التورية هو ان ولدن وافلاطون يتكلمان لغتين مختلفتين يصعب معهما ان يتفقا على امر هام .

(٣) لما اثر هذا الاقتناع اية قضايا هامة للقارىء ، فلا مانع من اهماله بتاتا في سياق هذا البحث . ذلك لان الحجة مستندة بدونه .

Weldon, T. D., Op. Cit., p. 20(4)

Ibid., p. 21 (٥)

Ibid (٦)

واذا ما تذكرنا ما سبق وبيناه فيما يتعلق بطبيعة اللغة الطبيعية « والتعريف » ، تبينّ لنا امر هام يناقض الرأي السابق .

« اننا نرى انه ليس من العجب بشيء ان تتغير معاني الكلمات بتغير « استعمالاتها » . كما أنه ليس من المدهش ان ينبذ بعض الكلمات نبذا تاماً او تهمل . »[1]

ومتى تغير استعمالات الكلمات ، أي مفاهيمها ؟

« اننا نغير هذه الاستعمالات ، أولا ، عندما نكتشف بعض الامور التي كنا نجهلها في العالم » .[2]

ونغير هذه الاستعمالات عندما يتغير الواقع التي تشير اليه هذه الكلمات ـ أي مسايرة لهذا التغير في الواقع . وهكذا فليس هنالك شيء « صوفي »[3] ، « مقدس » ، [4] او « باق لا يتغير » يتعلق بالتعابير السياسية .

اما النقطة الهامة المستوحاة من هذه الاعتبارات ، فهي ذات محمل على تقاليدنا الموقوفة على اللغة .

« ان التسهيلات اللغوية المناسبة لا تولّد وحدات ميتافيزيكية قائمة بذاتها ، هذا مع العلم ان افتراضها تولّد مثل هذه الوحدات هو امر سهل وخطير السهولة . وخصوصاً اذا ما قبلنا المعتقد ان للكلمات معاني بالمعنى الكلاسيكي . »[5]

كما واننا يمكننا الاستنتاج المتعلق بنوعية اسئلتنا وبكيفية التميز بين الاسئلة الاصيلة منها وغير الاصيلة :

« ان البحث عن المعنى الصحيح او الاستعمال الصحيح للكلمات او للجمل هو عملية مطاردة لطريدة ليس من الممكن ان نتمكن منها »[6] .

اذا صح انه ليس للكلمات معان ثابتة غير متغيرة ، فهل يستنتج من ذلك ان هذه الكلمات تخضع لأهواء الانسان الفرد الذاتية ؟ بالطبع لا . ولا يحق ان نعتبر ان هذا الامر مفاجأة ، كما وانه لا يدعو إلى « تفسير كوني او لاهوتي » .[7]

« الاستعمال الحرفي او اللغوي مستقر نوعا لان المواضيع او الحالات التي تجابه الانسان والتي يحتاج الى وصفها ، وبحثها ، وتغييرها ، هي أيضاً وبدورها مستقرة نوعاً . »[8]

---

(١) Ibid., p. 23 .

(٢) راجع الفصل العاشر من هذا الكتاب ، « التغير في الرموز وفي معانيها ظاهرة طبيعية » .

(٣) Op. Cit., p. 24

(٤) Ibid., p. 22

(٥) Ibid., p. 28

(٦) Ibid

(٧) Ibid,

(٨) Ibid., pp. 28- 29

ان تحليل ولدن السابق ، اذا صح ، فانه ينحصر بمهمة اللغة او الرموز الوضعية الموضوعية . على هذا الصعيد ، انه يتحلى بشيء من القوة والاقناع .

رب معترض على ولدن وعلينا يقول :

ان ولدن يخفق بعملية دحضه للنظرية التي تتبنى في المعنى مفهوم المطلقات والجواهر . ما هي البينات او الاسباب التي يقدمها ليبرهن خطأ[1] النظرية المزدوجة : ـ ان للكليات معان ، وان هذه المعاني هي باقية غير متغيرة ؟

انه يقدم ما يصح ان يسمى بنظرية بديلة في المعنى للتي ينتقدها ويرفضها . ومعنى هذا اننا نقدر ان نختار بين لغتين لوصف الامور الأولية التي نضطر ان نعالجها ، ولتحليل القضايا الأساسية في حياتنا . نعم ، ان لاختلاف هاتين اللغتين مفاعيل هامة ومضاعفات عميقة الأثر ، كثيرة لتشعبات . ولكن ، وهذا المهم ، تظل اللغتان بديلتين يمكننا ان نختار بينهما دون ان يعني اختيارنا لاحداهما بحكم الضرورة ان الثانية خطأ مبين . قد يكون اختيارنا هذا غير حكيم ، وقد يورطنا ببعض المشاكل ، ولكنه يظل اختياراً مبرراً . ان الاعتبارات العلمية والمنهجيّة لا تسدّه علينا منفذا .

٢ ـ تقرير المعنى قضية نسبية وطوعية جوهراً :

نستنتج من ذلك ان نظرية في المعنى ينبغي ان تنطلق من الاعتبار الاساسي والأولي بأن المعنى ،معنى الرموز ،هو ،في الأصل وجوهريا ،قضية اختيارية بأكثريتها .[2]

ولا يتناقض كلياً وبحكم الضرورة بديل ولدن مع البديل الذي يقدمه لنا افلاطون . الفارق الهام بينهما هو ان افلاطون يفسح لبديل ولدن مجالا في مملكة الرأي (Opinion) لا في مملكة المعرفة (Knowledge) .[3]

رب متطرف أراد ان يدفع بحجتنا هذه خطوة ابعد فيدعي ان لا ولدن ولا المدارس الناشئة عن الوضعية المنطقية او الاختباوية التجريبية بامكانهم ان يبرهنوا عدم وجود « الجواهر » او « المطلقات » . ذلك لأنه ليس هنالك اية بينة او مجموعة من البينات يمكن للوضعي المنطقي او التجريبي الاختياري ان يستند اليها فيدعم بها نفي « وحدات كهذه قائمة بذاتها »[4] في عالم فصّل خصيصاً لها .

ولئن نقول ، لذلك السبب ، ان التعابير التي تصف تلك « الجواهر » او « المطلقات » هي غير

---

(١) Ibid., p. 20

(٢) ويقول السيد اندريه مالرو، وزير الثقافة الفرنسي السابق ، انه عندما غادر منزل ديغول كانت النجوم بدأت تلمع في السماء فقال ديغول : « انها ، بالنسبة لي ، تؤكد لا معنى الاشياء » . النهار ، الصفحة ٩ بتاريخ الاثنين ٨/٣/١٩٧١ . قابل هذا بما عنته تلك الظاهرة ذاتها للفيلسوف الألماني المعروف عما نوئيل كانت .

« مالرو ينسب الى ديغول قبل سنة من وفاته « نشهد الآن احتضار اوروبا » .

(٣) Plato, *The Republic*, Trs. Cornford, F. M., Oxford University Press, N. Y. London, 1953, pp. 180 ff .

(٤) Op. Cit., p. 72

ذات معنى[١] ، هو غير ذي مبرر ـ اللهم الا اذا قصد بذلك اننا نحن معشر الوضعيين (Positivists) او المحليليين (Analysists) او التجريبيين (Emprisists) لا نفهمها حقا .

واذا خولنا لنفسنا ملاحظة نقدية تتعلق بالحوار القائم بين ولدن ومناوئيه المطلقيين حول الاغلوطات الثلاث السابق ذكرها ، نرانا مضطرين إلى الفصل بين الاولى منها من جهة ، والثانية والثالثة من جهة ثانية .

اما الاولى فنقر ولدن على رأيه واستنتاجه فيما يتعلق بطبيعتها بالمقابلة مع طبيعة السياسة . وأما الثانية والثالثة ، فلنا رأي فيهما ينقسم إلى قسمين على الاقل .

بقدر ما نريد ان نجعل من السياسة علما ، وبقدر ما نحصر بحثنا بالمهمة الوصفية الوضعية للغة ، بقدر ما تكتسب آراء ولدن قوة ومناعة ضد مخالفيه بالرأي ، وخصوصا المطلقيين منهم .

غير ان ما يضعف موقف ولدن هنا هو اعتبار هام يفترضه موقفه ولا يخضعه ولدن للتحليل ، كما انه لا يسلط عليه انوار نقداته الكشافة ، نعني الافتراض بأن المعنى ، بأي من أبعاده ـ التجريبية الوضعية ، او الالتزامية التعبيرية ، او التمسانية العادية او المشوّهة ، هو في اصله ومصدره قضية طوعية اتفاقية بين الناس وبالتالي فهو اختياري طوعي بذلك المقدار . واذا كان المعنى اختياريا في جوهره ، فماذا يمنع فريق المطلقيين ان يسموا لغتهم بمعان مطلقية ؟ هذا يعقّد عليهم ، وعلينا ، تواصلنا ووصف القضايا الهامة التي تواْجهنا في الحياة ، وربما يورطنا بمعضلات متعددة . ولكنه ليس لذلك السبب ، قضية خطأ أم صواب . ان أبعد ما يقدر ان يذهب اليه ولدن في دعواه ، على ما نعرف ، هو ان يدعي ان لغته ابسط من لغة المطلقيين لا انها أصحّ .

على كل ، هذا هو المعنى الذي نتبناه عندما نعالج المطلقات من زاوية هذا الترميم للواقعية السياسية بقدر ما تستند بذلك إلى ولدن .

ولنا في مفترضات اخرى هامة في المنهجية التي نتبنّى ، كما لنا في غاياتها ، ومتطلباتها ، ما يدعم هذا المعنى .

واذا ما رجعنا إلى حقيقة واقعية تربط الانسان السياسي بغاياته ومثله والتزاماته ، رأينا ان النزاع بين المطلقيين وغير المطلقيين فيما يتعلق بجوهر المطلق هو نزاع غير ذي أهمية كبيرة . قد يؤثر وهم ببعض الناس تأثيراً يفوق تأثير مطلق مطلق .

وليس هذا الموقف بالموقف المرتجل غير المدروس .

فقد أخذت على امامه مواقف ذات اهمية سياسية وحضارية كبرى[٢]

---

(١) Ibid., pp. 36, 110

(٢) الدكتور ملحم قربان ، المشكلات ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ ، بحث : « الناس متساوون : بأي معنى ؟ » وعلى الخصوص نهاية هذا البحث .
تراجع كذلك مقدمة الطبعة الثانية في المرجع ذاته .

وفضلا عن أنه تقليد عريق في الفلسفة الاجتماعية الشاملة التي تكوّن هذه « الواقعية السياسية » جزءاً هاما منها ، هو ، وبمعنى مهم كذلك ، تقليد تاريخي حضاري يقف وراءه عمالقة لهم وزنهم في تاريخ الحضارة الانسانية كما يتبينُ من المقتبس المدعوم التالي :

« الشيء هو ما يترك من آثار كما أكّد ، عن حق ، القديس توما الاكويني ولوتس[1] معا . والشيء لا يؤثر بشيء بحد ذاته ومنعزلا عن كل شيء . انه يوجد ويتحلّ بصفات فقط عندما يتفاعل مع أشياء مغايرة . انه يكتسب هويته بفعل تفاعله ذاك على مذهب هيجل »[2]

«A thing is what it does», as St. Thomas Aquinas and Lotze truly affirmed. And a thing does not do anything by itself. It exists and has properties only when it reacts with something. It is itself only as it is mutual as Hegel might say.» [3]

وهكذا يتراجع الى ما وراء الاضواء الصراع الميتافيزيكي الذي قام او يمكن ان يقوم بين المطلق والوهم . تتسلط الاضواء من هذه الزاوية ، وعبر نظريّة مؤمّنة في المعرفة ، نعني المنهجيّة المؤمّنة ، على مفاعيل كليهما . وتخف موازين ما (من) خفت موازين مفاعيله .

اذا كان الامر كذلك ، وهو لكذلك ، من زاوية نظريتنا في القيم وفي المعرفة وفي المسلكية السياسية ، فلماذا الاهتمام اما بتثبيت واما بدحض حقيقة المطلق ؟[4]

غير ان هذا الاهتمام لا يظل غير ذي بال على جميع الصعد . ذلك لاننا لا نكتفي عادة بالقيام بأعمال معينة . اننا نرغب فوق ذلك باقناع الآخرين بأهمية او بصحة ما نقوم به من اعمال . كما أننا ، احيانا ، نحتكم نحن ومن يخالفوننا بالرأي او من ينازعوننا على امر ما ، إلى **قضاة مفوضين** باصدار احكام تؤثر

---

(١) ويرجع هذا التقليد الى ارسطو اذا لم يكن ابعد تاريخيا . راجع لذلك كتابيه الفيزياء وما وراء الفيزياء .

(٢) جون الف بودن ، « الواقعية المهاتية » المجلة الفلسفية ، العدد ٤٣ (١٩٣٤) ص ١٥٠ .

(٣) John Elf Boodin , «Functional Realism», in *The Philosophical Review*. Vol., 43 (1934), P. 150 .

(٤) أ ـ ملحم قربان ، اشكالات ، بحث : « الرأي العام ، اوهم هو ام واقع ؟ »

ب ـ « لقد يكون الاستنتاج ان سبينوزا آمن حقا ، ولو ضمنياً ، بهدف نهائي محدد للحياة الانسانية . . . لا بد من انه كان ليقول ان ذلك الهدف النهائي ، ككل خير ، يوجد في افعالنا وحسب . . . . ولكن وجود الهدف في الذهن الانساني مقروناً تصورنا المثاليا هو حقا وجود حقيقي كاف . . . » (التوكيد لنا) :

Green, T. H ; *Lectures on The Principles Of Political Obligation*. Longmans, 1959, p. 59.

ج ـ « رُبَّ خيالة كانت اقوى من الحقيقة » .

شارل حلو « فصول من حياتي » ، اذاعة صوت لبنان ، الواحدة والنصف من ظهيرة يوم الثلثاء في ١١/٨/ ١٩٨٠ .

في سير عملية المخالفة او المنازعة . ونضطر فضلا عن ذلك ، إلى تبرير البعض من تصرفاتنا . في هذه السياقات تزداد اهمية الحوار بين المطلقيين وغير المطلقيين . ولكننا ، بشيء من التساهل وبالاستناد إلى منهجية مرنة ، يمكننا ان نتوصل إلى احكام معقولة ،[1] ومقبولة ، وربما عادلة ، يصبح معها العيش بسلام مع الحفاظ على الكرامة امراً واقعياً .

ثالثاً ـ استخلاص :

١ ـ عبرة :

مغزى التحليل اللغوي الرائع الذي يقوم به ت . د . ولدن للمسائل السياسية المحورية والمفاهيم الاساسية ، انه يقدم لنا بديلاً مغايراً للبديل العام المعتاد من جهة ، ومغايراً ايضاً للبديل الذي نستوضحه من التقليد الفلسفي والسياسي ـ البديل الذي يساعدنا على تفسير الواقع الذي نجابه .

نقبل العبرة التي يقدمها هذا البديل بمعناها ان الاشارة إلى المعاني المطلقة والجواهر السرمدية الابدية الازلية التي لا تحول ولا تزول ليست بضرورية ، الا للقليل من الناس ، في عملية وصف الظاهرات السياسية للانسان وتفسيرها .

ويمكن ولدن فضلاً عن ذلك ان يدعي ، وعن حق ، بعض الحسنات للمقترب الذي يتبنّى المقتربات المغايرة . انه يساعد على تفكيك التحيرات التي عاناها سقراط وتخفيف حدة الارتباكات حل صليبها افلاطون .[2]

اذن نحن نجابه الاختيار بين لغتين ومقتربين على الاقل يفسر كل منهما تصرفاتنا السياسية بامكاننا الاختيار بينهما دون ان نعرض أنفسنا لتهمة التنكر للحقيقة . اننا باختيارنا لأيٍّ منهما لا نلزم أنفسنا برفع راية الباطل . هذه هي النتيجة التابعة لمقدمتين هامتين : أولاهما ، ان هاتين اللغتين ، تتناقضان بالمعنى المنطقي للتناقض ـ هذا على ما هما عليه من اختلافات هامة ، وثانيتهما ، ان ربط اللغة بالواقع لجعلها ذات معنى تجريبي هو امر اختياري في الاصل وتجريبي لا يحق للدارس ان يشترع بخصوصه للآخرين . جل ما يقدر عليه الدارس في هذه الحالة هو البحث عن العلاقات والوقائع ذات العلاقة . وبعد هذه الدراسة ، وبعدها فقط ، يقدر ان يصدر أحكاماً تتعلق بصحة او عدم صحة الجمل التي تصف القضايا الناشئة عنها . واذا عرفنا بعض تلك القضايا وقبلنا أحكامها فلا يقدر ولدن ان يتهمنا

---

(١) ولا نقول « مقنعة » . ذلك لأننا نعرف تماما ان عملية الاقناع الملزم الذي يرافقه ، متى تم واكتمل ، « الاقتناع للملتزم » هي عملية تتشعب مفاصيلها وتتكاثر ابعادها الى حد لا ندعي بأننا نقدر ان نفيه حقه في مثل هذا الكتاب . يشفع بنا هنا ، ان مبادىء هذا الكتاب وبحوثه ، هي جزء لا مفر منه لمعالجة مسؤولة لتلك العملية .

(٢) Weldon, T. D., Op. Cit., pp. 29, 30.

« اما بالجنون واما بالرياء »[1] .

نعم ، يترتب على اختيارنا احدى هاتين اللغتين او الاخرى بعض النتائج . ما يقرّر الاختيار الانسب في هذه الحالة هي النتائج التي يقود اليها ذلك الاختيار .

واذا أخفق اختيارنا ، عندها تصح فينا تهمة البدائية مثلا ، او تهمة قلة الذوق ، او التقهقرية .[2] ولكن لا تصح علينا تهمة ارتكاب خطأ يعاكس البينات والوقائع .

ثم اننا ، على الحالين ، لا نقع في فخ العقلانية المتطرفة ـ العقلانية ذات الاستنتاجات اليقينية المرتبطة بالمطلقات نقاط انطلاق لدراساتها ، العقلانية التي تؤمن بطريقة قبلية لتقرير بعض القضايا . وهكذا فنحن نلتقي وولدن على أكثر من صعيد .

« ان التعبيرين « تنمية الحرية » و « التضييق على الحرية » هما تعبيران مفيدان ومهمان معا . غير انهما صعب تحليلهما ومعقد . ليس هنالك اية طريقة قبلية للحصول على جواب للسؤال : « وهذا العمل المقترح ، أيهما سيستفيد منه أكثر ؟ »[3].

ومن جهة ثانية ، يتعنّت بحكمه على وولدن من قرأ في تلك المقتبسات انه يساند التيار الذي يتبنى « ضد ـ العقلانية » . ففي رأيه ليس البديل للعقلانية ان ينكفىء الانسان على ضد العقلانية او الاستخفافية :

« البديل للعقلانية ليس ضد العقلانية . ولم يكن هتلر الاول ممن لاحظوا ان حل الحزازير الحلقة ليس الكفاءة الوحيدة التي تتطلبها معالجة الصعوبات . خطأوه يكمن في انه افترض انها ليست بكفاءة على الاطلاق . »[4]

يزيد من رصيد هذه الملاحظات انها ، فضلاً عن انها صحيحة وحكيمة ، تحمل مغازي كثيرة ،هامة عندْ تطبيقها على طبيعة السياسة .

٢ ـ بين الدولة والمجتمع :

ومهم من الزاوية ذاتها موقف وولدن الرصين المتعلق بالتمييز بين التجمعات الاجتماعية والنظم السياسية . ليس هنالك خط محدد بين الاثنتين . واذا كان هنالك ما يشبه هذا الخطـ الحد فليست اهميته تصل إلى الدرجة التي يود بعض المفكرين ان يعزوا لها :

« هنالك فرق حقيقي بين « الدولة » و « المجتمع » ولكنه ليس مهما فلسفياً . وهو ليس ابداً ما يود المجاهرون بالانصهار الاجتماعي ان يجعلوا منه . « المجتمع » تشير إلى حالة ، على نغمة التقليد ، أقل تنظيماً من التجمع . نتكلم هنا عن العادات والتقاليد أكثر مما نتكلم ، كما في الدولة ، عن

---

(١) Ibid., p. 148

(٢) Ibid., p. 30

(٣) Ibid., p. 159

(٤) Ibid., p. 82

الحقوق ، والقوانين ، والواجبات الوضعية التي لم تتبلور بعد في صيغة واضحة . والعلاقات بين الافراد لم تحدد وتتبين . ولكن ، ليس هنالك حد ثابت ومكين ترتسم معالمه بين المجتمع والتجمع . تدل على ذلك لغتنا العامية التي تستعمل التعبيرين مرادفاً احدهما للآخر . ربما كان مناسباً ان نتبنّى تمييزاً تقنياً من هذا النوع بين الجماعات التي تتبلور تنظيماتها والجماعات التي تبقى تنظيماتها مهلهلة . ولكن ، على ما يظهر ، ليس هنالك في الامر اكثر من ذلك . اننا لا نحتاج إلى وهم كالتعاقد الاجتماعي لنفسر بواسطته الانتقال من المجتمع إلى الدولة . »[1]

وبالنظر لهذا الاختلاف بين الدولة والمجتمع يمكن للدولة ، ولأسباب عملية ، تطبيقية ، « ان تلبس بعض الظلال التي توحي بالرهبة والاحترام . »[2]

ولكن هنالك خطر التطرف في هذا الفعل . ومن زاوية هذا التطرف ومضاعفاته يصبح من الأنسب ان نفصل عن الدولة صبغة الصوفية .

وبالتالي فليست لدينا أية مبررات للأعتقاد بأن الدولة لمجمع فريد[3] من نوعه . ولا يظنّن بأن ولدن غير مطلع مثلاً على الحجة المنطلقة من صلتنا العضوية[4] غير الطوعية في الدولة . ولكنه لا يعتقدها حجة مقنعة . وكذلك الحجةَ التي تدور على محور مهمة الدولة . الدولة تهتم بقلق بقيمة حياتنا .

ينبغي ان نشير هنا إلى ان حجج ولدن (او ما يشبه الحجج) للدفاع عن موقفه هي بدورها غير مقنعة . وسبب ذلك ضعفها المنطقي والعلمي . ولكننا ، ولأسباب مغايرة[5] ، اتفق اننا نوافقه على رأيه هذا .

٣ ــ ولدن والمعترك السياسي :

انه لمهم ان نلاحظ هنا ان موقفه من الدولة هو موقف تمليه عليه نظريته « بالتقييم السياسي » .

ويساند هذه النظرية رفض ولدن لجميع الصبغات في النظرية السياسية ، كما تساعدها مجهوداته المتعمدة لتجنب الشكيّة .

فعندما تتعرى الدولة من جميع الالوان والظلال التقديسية والصوفية والسحرية ، وعندما تنهار الركائز الميتافيزيكية التي تستند اليها لتكتسب قوة ومناعة ، وعندما تنتهي الاحكام التقييمية التي تتعلق بها إلى اختلافات واسعة المدى وترددات غير ذات ثقة بنفسها ، فكيف يؤمل ان تتجنب الشكيّة الاستخفافية ؟ نعم ، ان هذا التجنب يظل امكانية منطقية مفتوحة الباب . ولكنه من الناحية النفسانية يظل أمراً مستبعداً جداً . واذا كان هنالك ربط بين النفسانيات والمسلكيات[6] ، وهنالك اكثر من ربط ،

---

(١) Ibid., pp. 50, 61, 69, 80, 89, 107, 141

(٢) Ibid., p. 189

(٣) Ibid., p. 48 .

(٤) راجع لتفسير هذا المفهوم ، «الحقوق الانسانية» ، للمؤلف ، بيروت ١٩٧٩ .

(٥) تراجع بعض هذه الاسباب ايضا في المرجع السابق .

(٦) ملحم قربان ، « المواقف الحاسمة » ، العدالة ، (عدد ممتاز) ، وكذلك في برتراند رسل ، السلطان .

أصبح تجنب الشكوك الاستخفافية أمراً مستبعداً جداً ، على صعيد التطبيق .

نستنتج مما مر ان موقف ولدن ربما كان كافياً لمتفرجين غير متورطين هيا واهتماماً باللعبة السياسية . وقد كثر في كل مجتمع عدد اولئك الذين لا يطمحون الى أكثر من العيش على الهامش السياسي . كما ان موقف ولدن قد يليق بالقضاة المتجردين - ينصبون انفسهم على منصة الحكم ويهتمون بتقييم الاعمال التي يقوم بها المتورطون ـ من عاديين وأبطال . وقد تكون أحكام هؤلاء ، وقد تتلمذوا على لغة السياسة ، أحكاماً اقرب إلى الحقيقة من أية أحكام أخرى .

أما اولئك الذين يلتزمون بخوض المعركة السياسية ـ من عاديين وابطال ـ فانهم لن يكتفوا بما يقدمه ولدن ، هذا ـ مع العلم ان ما يقدمه فيه الكثير الوفير من عمق النظر والرأي المصيب . وعلى وفرة ما يقدمه ولدن لهؤلاء يظل طبقه ناقصاً ـ وناقصاً أطعمة ذات فعالية أساسية في العمل السياسي . ان الحماس والطاقة الحيوية التي يتطلبها ، بحكم الطبيعة وبمنطق الظروف ، من يعرض نفسه لمغامرات الحقل السياسي وللمخاطرات الجائعة للتضحيات ـ ان هذه الامور لا يمكن ان تقدمها قواعد ولدن وتحاليله ومقترحاته الايجابية .

٤ ـ صانعو التاريخ :

واذا كانت السياسة معيارية ، واذا عنينا بالمعياري ، جزئياً على الاقل ، ضرورة الالتزام بالفعل الايجابي ، واذا كان هذا الالتزام يعني ، في نهاية المطاف ، اننا ملزمون بتغيير العالم ، بقدر المستطاع ، إلى الافضل ، واذا عنى هذا بدوره تحقيق أحلامنا او بالاحرى تطبيق مخططاتنا ، واذا كانت هذه المطامع تتطلب مواجهة الصعوبات والقيام ببعض التضحيات ، واذا كانت هذه الامور تتطلب بدورها حماساً نفسياً وحرارة ايمان وطاقات جبارة تدفع الانسان إلى القيام بالاعمال البطولية ـ اذا صحت كل هذه الافتراضات ، عندها تصبح اسهامات ولدن للتفكير السياسي ، على ما هي عليه من الاهمية والحكمة وعمق النظر وتحكيم العقل والاعتبار التام للحقيقة ، والخضوع للموضوعية ، اسهامات لا تكفي بحد ذاتها لان تنال ثقة المناضلين في معركة الحق ضد الباطل . انها لا تكون مقترباً مهماتياً[1] كافياً . يخفق ولدن ولا شك في انه لا يوفر اسباباً لتبرير هذه الحرارة فحسب ، بل ايضاً في ان تحاليله تحاول ، واعية لذلك ام غير واعية له ، أن تخنقها .

لكي نجابه حقائق العالم الذي نعيش فيه ووقائعه ، نحتاج إلى فسحة أمل بدافع هام وإلى مساندة هذا الدافع ـ الدافع الذي هو جد ضروري لنجاحنا في تحقيق التزاماتنا في الحياة . وفي هذا السياق الأعم الأرحب تكتسب اسهامات ولدن مغزى اوسع وفعالية تطبيقية اقوى ، وتتحمل مسؤولية توجيهية لا تنحصر بالمتفرجين وبالقضاة ـ وكلا النوعين غير عامل في الحقل السياسي بالمعنى العام السائد ، بل تتعدى هاتين الفئتين إلى فئة ثالثة ـ فئة العاملين السياسيين ، الفئة التي ينتمي اليها الأبطال صانعو التاريخ .[2]

---

(١) اي نظاما تلعب فيه « المهمات » ادوارا جذرية بالعوامل التي تقوم بها هذه المهمات .

(٢) ويظل هذا الرأي صحيحا سيان انتمى الابطال صانعو التاريخ الى المدرسة الارستقراطية التي تعتقد بأن هؤلاء كانوا ولا يزالون وسيبقون قلة او افرادا ، او انتمى هؤلاء الى المدرسة الديموقراطية الداعية الى ان صنع التاريخ ليس صنع فرد اوقلة بل هو بالاحرى تشارك في العمل وتعاون جماعي .

٥ ـ تعليقان :

في معرض معالجتنا لفكر ولدن السياسي نرى انه لا بد لنا من الاشارة إلى تعليقين يفرضان نفسيهما على انتباهنا فرضا :

أ ـ الاغلوطة الفلسفية :

هو يسأل : « وما هو العمل اذا حصل اختلاف في الرأي[١] حول نقطة معينة ؟ »

وهو يجيب : لحسن الحظ لسنا معوزين تماماً في موارد حيلنا ذات المحامل المفضية إلى فض هذا الاختلاف .

« يمكننا ان نلفت النظر إلى نقاط اتفق ان لم يتنبه لها اصحاب الآراء المختلفة . يمكننا ، فضلا عن ذلك ، ان نتدارس تآليف المتمهنين المختصين بمعالجة هذه الامور ، او ان نحسن معرفتنا بالوضع القائم عن طريق الاساليب الاستقصائية العادية ، تهيئة للوصول إلى حل اسلم واكثر التصاقاً بالواقع وبالتالي أصح . »

ولكن ، على تضمن هذه الامور وصولنا إلى اتفاق ؟ كلا .

« بالطبع هنالك حدود لهذه العملية . ولكنها ليست ، كما يعتقد البعض ، عاقرة غير مثمرة . »[٢]

يبقى لدينا سؤال اقل اهمية منه ـ سؤال يصح ان يكون محور التعليق الاول من تعليقين وعدنا بهما القارىء . هذا السؤال هو : « هل هذه العملية التي يصف ولدن بعض حيلها هي عملية توفر لنا النتائج المثمرة التي يفترض ولدن انها توفرها ؟ »

وبقطع النظر عما اذا كان ولدن بافتراضاته هذه يتعدى حدود المعقول أم لا ، السؤال الذي يصح ان يبحث على حدة ، يظل صحيحاً الحكم اننا ، وعلى الصعيد التجريبي العقلي ، لا يمكننا ان نحقق ارباحاً اضخم . وتبقى ارباحنا في نطاق مبادىء مخلصة للقواعد المنهجية المتبناة .

وهذه البقية من الاختلافات بالرأي ، البقية التي لا تطالها مبادىء ولدن المنطقية مدعومة بالتحليل الدقيق لاستعمالاتنا اللغوية المتعددة للمفاهيم والمبادىء والنظريات ، ومساندة بالقواعد المرتكزة على صخرة الواقع والتجربة الاختبارية ، هذه البقية قد تكون وليدة أسباب نفسانية غير عقلانية وعقد نفسانية ، وأصوات ناشزة بفضل اتكالها على التربية السابقة للشخص صاحب العلاقة ولتقاليد مجتمعه الدينية او الثقافية او الاجتماعية ـ ولم يقل ولدن شيئاً ذا قيمة ومغزى بالنسبة لجميع هذه الاعتبارات . فقد حدد دائرة محاولته بطريقة تعزل هذه الامور بوضعها خارج نطاق اهتمامه . وله كامل الحق في ان يفعل ذلك . ولكن النتائج التي تستتبع هذا التحديد المشروع لدائرة بحثه تجعل ، بحكم هذا التحديد ، حقل النظرية التي يقول بها أضيق مما تتطلبه طبيعة الموضوع المدروس .

فقد جعلته يغض الطرف عن تلك العناصر غير العقلانية التي تكوّن بدون أدنى شك عناصر

---

(١) Weldon, T. D. Op. Cit., p. 170

(٢) Ibid., p. 171

جوهرية في مواقفنا من الامور التي تتطلب منا عملا ايجابيا ، وعلى الغالب ، معرفة متجردة . وكونه لم يشر اليها ابداً ، عناصر ذات علاقة علمية وثيقة لعملية فض النزاعات ، بالرغم من انه أشار اليها بمناسبة ثانية[1] ، يقدم هو نفسه مثلاً آخر مصداقاً لرأيه المتعلق بأولئك المفكرين في تاريخ الفكر المتمدن الذين وقعوا ضحايا الاغلوطة الفلسفية .[2]

ب ـ لائحة مقاييس :

ويدور التعليق الثاني حول لائحة المقاييس [3] التي تبنى ولدن تطبيقها :

١ ـ هل يخضع النظام السياسي المناقش قراءات المواطنين الخاضعين لسلطته للمراقبة ؟ وهل يضع حدوداً على التعليم ؟

٢ ـ هل يصر على كون بعض المبادىء ـ سياسية كانت تلك المبادىء ام غير سياسية ـ ثابتة لا تتغير ولا تتبدل وبالتالي فهي ابعد من متناول النقد ؟

٣ ـ هل يحرم مواطنيه الاتصال الطبيعي مع مواطني الانظمة المغايرة ؟

٤ ـ من هم مناصرو الحكام في هذا النظام او اكثريتهم ؟ هل هم من الاميين غير المثقفين المؤمنين بالخرافات ؟ »

« وينبغي ان اكرر القول بان هذا هو رأيي الشخصي او الرأي المسبق اذا فضلت (Prejudice) . وليس لهذا الرأي اية قيمة فلسفية . ويحق لمن لا يحبذه ان يرفضه . »[4]

وهكذا يتبين ان ولدن لا يقدم هذا السلم من المقاييس وسيلة فاصلة تضع حداً نهائياً للاختلافات السياسية . نعم ليس هنالك مثل هذا الحد . وهنا يصيب ولدن . ولكنه يخطىء عندما يجعل مسألة المقياس قضية رأي شخصي فحسب . والادهى من هذا ، انه يتساهل مع من يفضل ان يجعلها قضية رأي مسبق (Prejudeice) .

ربما كان عالمنا السياسي مكتظاً بامثال ولدن . ولكن ، ولا شك ، هنالك ايضاً من يأخذون الحياة ومن ابعادها الاجتماع والسياسة ، بعين الجد والمسؤولية التي لا تكتفي لا بالنقطة التي انطلق منها ولدن ولا بالمحجة التي وقف عندها . انها تتخطاها بعداً وجدية ـ هذا مع الاعتراف بفضله على الصعيد الذي مارس كفاءاته عليه وبالاسهامات التي قدمها للفكر السياسي على المدى الذي يمتد ما بين تينك النقطتين .

---

(١) حيث بحث ، مثلا ، في التمييز بين حل الحزازير الحلق وبين معالجة المصاعب السياسية .

(٢) «The Philosopher's Fallacy»

(٣) Weldon, T. D. Op. Cit., pp. 65- 66

(٤) Weldon, Ibid., p. 176

هذه هي المقاييس[1] المتبناة . أما التعليق عليها فهو ذو نقاط اربع :

الاولى ، ان هذه المقاييس ليست مربوطة ربطاً وثيقاً محكماً بتحليله للعملية ذات الصعيدين المختلفين التي تتبعها اللجان المدعوّة لاختيار المناسبين من مجموعة المرشحين لمركز ما شاغر .

والثانية ، وعلى افتراض ان كلا من الشخصين المتناقشين بموضوع معين تطلب الالتزام بلائحة معينة من المقاييس تختلف عن اللائحة التي طلب تطبيقها الشخص الآخر ، عندئذ نرانا نعود القهقرى إلى القضية التي يثيرها التعليق الاول .

والثالثة ، ان هذه اللائحة من المقاييس لا تصح الا في سياق اوسع يقيم سياجاً حولها بوضع بعض التحديدات والتعديلات مثل اوقات السلم . . . ، وما شاكل .

والرابعة ، انه من المحتمل ان يتغير التقسيم القووي للعالم ، عاجلاً ام آجلاً ، إلى درجة تجعل من تطبيق هذه اللائحة عملاً رجعياً ، فكرياً وسياسياً .

رابعاً ـ علاقة بحوثنا ببعض القضايا الهامة :

وواحدة من النتائج الهامة التي تستتبع موقفنا هي ذات محامل على العلاقات الدولية .

أ ـ بريرلي ، وضمير ، غروتياس :

الاستنتاج الأعرج . يقول ج . ف .بريرلي (J. F. Brierly) معلقاً على التمييز الذي يتبناه غروتياس بين الحرب العادلة *(Bellum justum)* والحرب الظالمة *(Bellum injustum)* :

« غير انه كان عالماً جيداً بالعراقيل التي تمنع سيطرته بالنظر لواقع عنيد يجابهه . ان الدول تصر اصراراً ملحاً على اعتبارها خوض الحرب قضية سياسية لا قضية قانون . »

واختصر هذه الصعوبات بنوعين[2] : الاول : هو معرفة أيٍّ من الطرفين المتحاربين وفي اطار حرب معينة يسانده الحق ويقف بجانبه ، والثاني ، هو الخطر الذي تهدد به الدول الاخرى التي ، لو قيض لها ان توازن بين حسنات الحرب وسيئاتها ، تقرر ان تتدخل بقصد التضييق على المحقوق . لا بد لاي مخطط يقصد التخلص من الحرب ، من ان يصارع هذين النوعين من الصعوبات ، الاول هو مشكلتنا الحديثة ، الملخصة في التثبت ممن هو « المعتدي » ، والثاني هو مشكلة السلامة الجماعية ، أي كيفية دعم القانون بالقوة المتحدة للمجتمع الدولي ، بينما تضمن ، وفي الوقت ذاته ، حماية الدول التي تمدّ يد المساعدة . ولم يتمكن غروتياس من ابتكار طريقة للتغلب على هذه الصعوبات . وكذلك اخفق

---

(١) ولذلك فان اتباع هذه اللائحة هو عمل او مبدأ مناسب من الناحية المنهجية . انها تفسح امامك آفاق اختيار ارحب . وبدون هذه اللائحة ، او لائحة مماثلة ، لا يصح ان تتم ، بتعقل ومسؤولية ، عملية التقييم السياسي . وفضلا عن اللبس من الداخلية ، التي تستمده هذه اللائحة او اية لائحة اخرى من ضوء المفهوم « هو امر هام » فانها ينبغي ان تتصل اتصالا وثيقا بجميع العناصر الهامة في الظروف المدروسة ، كما انها ينبغي ان تكون ذات علاقة علمية بهذه العناصر .

De jure belli ac pacis, iii, 4.4

في هذا المجال مفكرو القرنين السابع عشر والثامن عشر . وقد انكفأ غروتياس ، نتيجة ذلك الاخفاق ، على استنتاج اعرج . ان الطريقة العملية الوحيدة هي ألا تسأل دولة ثالثة لتحكم فيما اذا كانت الحرب قانونية ام غير قانونية . ينبغي ان يترك الحكم بذلك لضمير المتحاربين .[1]

ب ـ فاتيل « والأساس القوي الصامد للقانون الطوعي » :

« . . . ومع هذا لم يبّن فاتيل (Vattel) أساساً نظرياً صامداً وقوياً للقانون الطوعي ، القانون الذي يكوّن الجزء الوحيد من نظامه ذا العلاقة الحقيقيّة بالعمل الدولي . ذلك انه عجز عن تفسير مصدر الواجب ـ مصدر واجب الدول الذي يحتم عليها ان تطيع هذا القانون »[2] . يخفق مفهوم الرضى « في ان يفسر الزامية القانون . »[3]

هذا صحيح فهل يخفق ايضاً مفهوم الالتزام ؟

ج ـ الالتزام واهميته :

نعم ، ان الرضى المسبق هو جزء من الالتزام . ولكن الالتزام يشتمل على اكثر من مجرد الرضى . انه يشتمل على مفهوم الاقتناع بأن المبدأ الملتزم به هو صحيح وخيّر معا . وبهذا يوفر الاساس العقلي لمفهوم الرضى . ذلك ان الرضى عن مبدأ ما اذا لم يكن نتيجة لاقتناع مسؤول ورصين بصحة هذا المبدأ الملتزم به ، او بالاعتقاد الصامد بخيره، لا يصحّ ان يُضحّى بمغانم حاصلة او مؤملة من اجل الحفاظ عليه وعدا وتعهداً . وتزداد قوة الالزام النابع من الالتزام عندما يضاف إلى الركنين السابقين من أركانه ، اي الرضى المبني على اقتناع بصحة المبدأ المرضى عنه وخيره ، ركن ثالث ،[4] هو التقرير الواعد المصمم على تنفيذ المبدأ بقدر مايعطي للملتزم من قوة وكفاءات وامكانات .

على كل حال ، اننا ، اولا ، نعتقد بأن هذا الالزام النابع عن الالتزام المسؤول الواعي هو أساس مكين وصامد يفسرّ الزامية القانون الطوعي . وثانياً ، استطراداً ، اذا لم يكن هذا المفهوم بأركانه الاساسية الاربعة ، اساساً لذلك التفسير ، فليس هنالك مخرج يحفظ كرامة الانسان وقيمته ومهمته في صيغة حياته ومعنى حياته . وثالثاً واخيراً ، اذا لم ينجح هذا الحل عملياً ، يصبح الاستنتاج ان الانسان هو مخلوق أشرّ من الحيوانات المفترسة وأدهى !

وعندئذ تصبح السياسة مجرد خدعة .

ولكن ، وهذا ما ينقذ هذا التسلسل الفكري من الانحدار في مزالق الشكيّة الاستخفافية ، إنّ استنتاجاً كالثالث المذكور سابقاً لن يتمكن الإنسان المتجرد من التثبت من صحته مهما طال خيط اختياراته وتاريخ الجرائم البشرية . هذا على الصعيد الفكري المحض . وعلى الصعيد العملي ، ستحارب الايجابية

---

(1) Beierly J. F. Ibid., pp. 34-35

(2) Ibid, P. 39

(3) Ibid., p. 5 a

(4) يصح ان يعتبر الشعور بالتعاطف ، بمثابة الانصهار الاجتماعي ، ركناً رابعاً من اركان الالتزام . راجع للمؤلف مقالة « مفاهيم الاخلاقية وتشعباتها الاجتماعية . وكذلك « الاخلاق والمجتمع » .

التفاؤلية تشاؤميته محاربة مضنية ولا شك . وبقدر ما تنجح ، بقدر ما تعطل مفاعيله السيئة ومضاعفاته المؤلمة . ومن يدري ، قد تتغلّب عليه تمام التغلب فتحقق نصر الانسان على ما ساء من مزايا الانسان . وبذلك تتمكن من جوهر القضية : التغير في عالمنا ، هذا بقصد جعله عالماً افضل[باتجاه التبادعيّة] .

د ـ غروتياس (Grotitus) :

وربما كان استنتاج غروتياس اعرج . ولكنه ومن زاوية رجله الصحيحة ، يقف على مصدر زاخر بالطاقات . جل ما يتطلبه هو عملية جراحية للرجل المشوهة . وانه لواضح ان هذه العملية تتمتع باحتمال النجاح اكثر ما تتمتع ، في اطار الاركان الأربعة للألتزام . اذا كان الضمير هو المنبع الذاتي لمقومات الالتزام ، فان الشروط الموضوعية هي التي ينبغي ان تتوفر للالتزام الواعي المسؤول لكي تجعل اقتناعه مرتبطاً بالحقيقة الواقعية وتقريراته ، موجهة لربط قارب النجاة الراسي في زوايا البحر المخضوض بتأثير الاعاصير العاتية ، برزّات حديدية قوية تشده إلى صخور الشاطىء القوية الصامدة شداً محكماً .

هـ ـ وليامس ونسبية الأدبيات :

ولا نضطر ، للأسباب التي ذكرناها ، ان نتبنّى نسبية القيم التي يجاهر بها كلانفيل وليامس (Glanvill Williams) :

« أننا نقبل بالمذهب القائل بأن هنالك معضلة هامة بين اوستن (Austin) والتاريخيين . تدور هذه المعضلة حول « الخاصية الجوهرية » للقانون . ما هي هذه الخاصية الجوهرية ؟ أهي في الواقع قوة الحاكم ؟ أم هي بالأحرى رضى المحكومين ؟ عندما يصاغ السؤال بهذا الشكل يعطي طنيناً يخال السامع معه انه سؤال واقعي تجريبي . وتجابه هذه الصيغة للسؤال صعوبة كبيرة . ان سؤالا بهذه الصيغة لا يمكن ان يناقش بشكل مسؤول ـ اللهم الا اذا اتفق الفريقان على معنى كلمة قانون ، أي على الاشياء الموضوعية التي تشير اليها هذه الكلمة . ولكن أتباع مدرسة اوستن واتباع المدرسة التاريخية اللذين ناقشوا هذا السؤال رفضوا ان يتفقوا على ذلك . ولو انهم توصلوا إلى اتفاق شكّال فيما يتعلق بمعنى « قانون » بقصد توضيح نقاشهم ، لكانوا اكتشفوا حالاً أنه لم يبق شيء عملي أمامهم ليتناقشوا بشأنه . ذلك لانه لم تكن هنالك معضلة تتعلق بالواقع فيما بينهم . جل ما يبقى امامهم مما يستحق النقاش كان لا بد من ان يتعلق بخاصية او بأخرى من الامور المتفق على ان القانون يشير اليها ـ هل هي علاقة جوهرية تلك الخاصية ام لا ؟ ولكن هذا النقاش كان بدوره من المحتمل ان يتطرف نحو هاوية اللامعزوية . ذلك لان كلمة « جوهري » في هذا السياق مرادفة لكلمة « مهم » . وما هو المهم ؟ ليس سوى قضيةّ ذاتية محض . **تهجيع الأهمية في عين الناظر** . ليس بالامكان القيام بأية عملية تتحقق على أثرها مما اذا كانت خاصية معينة من الامر المشار اليه « بالقانون » هي أهم من الخاصيات الباقية أم لا . ولا يمكننا حتى ان نتصور مثل هذه العملية . ولئن ندخل ، اذن ، في نقاش حول ما هو مهم وما هو غير مهم ، هو ان ندخل في جدال لا يمكن الخروج منه ألا يتحوّل عاطفي لمشاعر احد الخصمين المتجادلين . »[1]

G. Williams, The Controversy Concerning the word «Law», *Philosophy, Politics and Society*, p. 5 and p. 9(1) (underlining mine).

يكفينا ، تعليقاً على هذا المقتبس ودعماً لادعائنا بأن موقفنا لا يتبنى هذا الموقف الذاتي من القيم ، ان نرجع بالقارىء ذي الذاكرة الطيبة إلى بحثنا السابق[1] الذي هو في نقطة انطلاقه تبنى رأى ولدن ـ أما في نهاية مطافه فيتخطى الحدود التي يرسمها حوله ولدن حتى يصل إلى صخرة الالتزام .

ولا نحتاج ، فضلاً عن ذلك ، إلى تذكير القارىء بما يتمتع به موقفنا ، في نظرنا على الاقل ، من حسنات عملية وفكرية نظرية بالمقابلة مع ولدن ووليامس .

و ـ « إستهجان » باسكال :

ومن زاوية موقفنا الملتزم تضمحل الغرابة [2] التي يستهجن باسكال رؤيتها في تصرف بعض الرجال ـ انهم يطيعون قوانين هم صانعوها .

ان ذلك يظهر غريباً مستهجناً من زاوية مقترب يضع النبرة حيث لا يصح ان تكون نبرة فيما يتعلق بمصدر القوّة والأهمية التي تلزم الانسان الفرد . فبدلا من ان توضع هذه النبرة حيث يجب ويصح ان توضع ، أي في داخل الانسان الفرد نفسه ذي العلاقة والفريق الاهم المباشر في القضية ، قد سرى التقليد على وضعها ، خطأ ولسبب او لآخر ، موضعاً ما خارج [3] الانسان نفسه .

ز ـ الضرورات الثلاث : هيجل وماركس وهيوم :

يقول المؤرخ السياسي الشهير جورج ساين :

« وقد ساد الاعتقاد بان سر الوحدة (التوحيد بين مخطط العمل الثوري ونظرية فلسفيّة بضروريّة مسيرة التطور الاجتماعي) ـ ان سرّ تلك الوحدة يكمن ، لدى ماركس ولدى هيجل معا ، في الديالكتيك . إن القوّة القسريّة التي تدعيها الشيوعيّة بصفتها غاية للتطور الإجتماعي لَهِيَ من نوع غريب : أنها ليست مجرد مرغوبة او مجرد ممكنة بل هي بالأحرى ضروريّة (حتميّة) . ومع ذلك تبقى ، تبقى ضروريتها مشروطة بقيام الحزب وبمجهوداته . الحسابات الانسانية والمصالح الانسانية هي عناصر تداخل عمليّة انتاج الضروريّة (الحتميّة) . ومع ذلك ، تلك الحتميّة تحدّد ، وبطريقة مسبقة ، تلك الحسابات والاتجاه الذي ينبغي ان تتخذه تلك المصالح . إذن المعضلة الفلسفيّة الاساسيّة هي بين هيجل

راجع بحث « المهم » مقطع ٣ من « تقييم الشطر الايجابي من محاولة ولدن » في هذا الفصل من الكتاب .

راجع المقتبس في بداية الفصل الثامن من هذا الكتاب .

« اذا اردنا تفسير إلزام القانون على الناس وتوجيه هذا القانون الملزم ، فلا بد لنا من أن نستنجد بافتراض مشابه للافتراض الذي تبنته القرون الوسطى ، متممة بذلك(باستمرار)تقليدا عريقا تبنته قبلها اليونان وروما عندما تكلمتا عن القانون الطبيعي . ان التفسير النهائي والأخير للقوة الملزم لجميع القوانين هو ان الانسان . . . مضطر ، بقدر ما هو كائن عاقل ، ان يعتقد ان النظام لا الفوضى هو المبدأ الحاكم للسيطرة على العالم الذي نعيش فيه . » (التوكيد لنا). Brierly, J.L., Ibid., p.57. ان مظاهر النظام ، كمظاهر الفوضى ، هي وقائع محسوسة وملموسة في عالمنا . وهنالك لا شك قوانين علمية طبيعية تفسر نوعي هذه المظاهر . ولكن أيا من هذه القوانين ، وهذا مما لا شك فيه ايضا ، ليس بملزم حتما لانسان في ظروف احتيالية .

وماركس من جهة وهيوم من جهة ثانية . هل هنالك ضرورة (حتمية) تصل بين السببية والأمر الأدبي ؟ او ، هل كان هيوم مصيباً عندما ميّز تمييزاً حاداً ودقيقاً بين العقل والتقييم المعياري ؟ »(١)

«For both Hegel and Marx the secret of this union (of a program of revolutionary ... action with philosophical theory of the necessary course of social development) was believed to lie in the dialectic. The compelling force claimed for communism as an end of social evolution is of this peculiar sort : it is neither merely desirable nor merely propable but necessary, yet its ncessity is conditional upon the rise of the party and its efforts. Human calculation and human interests are a factor in producing the necessity, yet the necessity predetermines the calculation and the direction that the interests must take, The *Fundamental philisophical Issue is therefore betwen Hegal and Marx on the one side,and Hume on the other. Is there a «necessity» that bridges causation and the moral imperative, or was Hume right whan he made a rigid distinction between reason and evaluation»? (Underlining ours)* (٢)

نودّ هنا ، وبدون الدخول في مناقشة فلسفيّة ذات تشعبات كثيرة وعامل اكثر ، ان نشير الى ان الالتزام بامكانه ان يحوّل الانسان الملتزم الجمع بين المخطط والنظريّة - الامر الذي ورّط هيجل وماركس على حدّ سواء بتخبطات الديالكتيك - دون اللجوء الى الديالكتيك . وهذا في إطار يؤمّن ودون ان يكون ضروريا باية من الضرورات الثلاث التي عالجها هيوم : الضرورة السببيّة والضرورة الاخلاقيّة الأدبيّة والضرورة المنطقيّة .

فهل هذا كسب للنظريّة السياسيّة ؟

ويحرر الالتزامُ الانسان فضلاً عن ذلك من اتكاليّة الهيجليّة والماركسيّة على مصادر خارجيّة عن الانسان، ولو لدرجة اضعف مما تتكل عليه الميتافيزيكيات والمطلقات، للقوّة المحركة للانسان وللتاريخ .

هذا مع العلم انه ، اذا كانت تلك القوى الرافعات لتطورات التاريخ والحركات الاجتماعية قوى موضوعيّة ، اصبحت من الضرورة بمكان ان يتعرّف اليها الانسان الملتزم ويناغم جهوده ومتطلباتها .

ح - الضرورة الالتزاميّة

« وربما كانت اهم منجزات الالتزام توفيره الثقة بالنفس للانسان المعاصر بعدما هشّم العلم الحديث اقوى ركائز هذه الثقة . فقد كانت من نتائج العلم الحديث ، عندما تضرب جذور دراسته فلسفة

---

(١) جورج ساين ، تاريخ النظرية ، السياسيّة ، نيويورك ، ١٩٤٧ ، ص ٦٨٤ - ٦٨٥

George Sabine, A History of Political Theory, New York, Henry Holt and Campany, 1947, pp. 684- 685(٢)

العلم ، أن ظهرت للعيان المتبصرة حقيقة ان النظريّات العلميّة وفي جميع العلوم الطبيعيّة ، ومهما بلغت درجة الإثبات والثقة بها ، تظل قابلة للدحض وعرضة ، يوما ما وبظروف معينة ، لاعادة النظر . **ليست هنالك نظريّة علميّة موثوقة ومؤكّدة مئة بالمئة .**

وكان التقليد السائد بين الناس انهم لا يقومون بعمل [1] ما لم يتأكدوا مئة بالمئة من نجاح نتائجه المقصودة . وهذا امر اصبح مستحيلاً في إطار الذهنيّة المعاصرة . واذا كان النجاح يتطلب الثقة ، والثقة تتطلب التأكد من النجاح ، واذا كانت هذه الثقة مفقودة في معارفنا العلميّة ، فمن اين نأتي بها ؟ يجب ان يتعلم الانسان ان يحيا بدونها ؛ او ان يوفرها الانسان المعاصر لنفسه ، بطريقة ما .

إن افضل المخارج من هذا المأزق الانساني المعاصر هو الالتزام »[2]

« وهكذا يربط الالتزام بين نظرية عصريّة في المعرفة والوجوديّة والسيكولوجيا والنجاح السياسي .[3]

هذه قصة قديمة بالنسبة لنا .

غير ان هذه القصّة القديمة توحي بفكرة جديدة . ان ذلك يستلفت النظر الى نوع آخر : نوع رابع ، من انواع الضرورات . نعني به الضرورة الالتزاميّة .

ويبقى تحليل هذه الضرورة ، وتمييزها عن الضرورات الثلاث التي تعرض لها ديفيد هيوم ، والتي زعزعت على يديه اركان القانون الطبيعي [4] ، وتوضيح منافعها وانجازاتها الفكرية والفعليّة في إطار فلسفة اجتماعيّة متكاملة ، تبقى هذه الامور مواضيع بحوث تستنظر المناسبات المناسبة .

غير انه من الممكن ، وبناءً على معـ[illegible]ـات الالتزام ، ان تتبينّ ابرز صفات هذه الضرورة .

انها بالاختصار ، ولدى الملتزم الامثل [illegible] بين الضرورات الثلاث حيث يصبح جمعها ـ ولكن لا في العالم الموضوعي خارج هذا الملتزم بل داخل دائرة معرفته وتقريرات تصرفاته وتوجيهات جهوده .

يضاف إلى ذلك قوّة الارادة التي يضفيها هذا الملتزم على هذه الضرورة وخصوصا بعدما يرى فيها تعبيرا جديًا عن جديّة حياته ومعناها كما يفهمه .

---

(١) ولا يزال يوجد بعض من هؤلاء بيننا اليوم .

(٢) الدكتور ملحم قربان ، محاضرات في تاريخ الفكر السياسي مع التركيز على القانون الطبيعي ، دراسات عليا ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية ، العام الدراسي ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ ، ص ١٣٥ .

(٣) المرجع نفسه .

(٤) الدكتور ملحم قربان ، الحقوق الانسانية ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٦٩ ، بحث : « القانون الطبيعي الجديد » .

وبقدر ما هو جزء من العالم الموضوعي تصبح هذه الضرورة وبجميع نتائجها من محتويات العالم والكون . وهكذا يصحح الخطأ التقليدي القائل بان مصدر قوّة الانسان قوة خارجية عن الكون .

ان تصحيح هذا الخطأ ، ووضع مصدر القوة للانسان داخل الانسان الملتزم ، هو من النقاط الهامة التي تفخر بها هذه الدراسة وتعتز . وأنها ، نتيجة لذلك ، تعتقد ان الحكم لها او عليها يجب ألا يغفل هذه القضية . وبقدر ما يصح هذا الاعتقاد بقدر ما يحق لها ان تطالب بالاعتراف بأهميته لدعم النظرية ككل . وبقدر ما تتشعب مضاعفاته وتعمق التيارات المنبثقة منه فتقوى بذلك فعاليتها ، بقدر ما يكون لهذا الاعتقاد تأثيرات عملية تاريخية حاسمة .

---

(١) أ ـ ما من احد ينكر انه ، في الواقع قلة هم الناس الذين ، اولا ، يريدون ان يتحملوا المسؤوليات الضخمة التي يستتبعها الوقوف بجانب هذا المبدأ ، وثانيا ، وحتى لو ارادوا ، يقدرون بالفعل ان يحققوا تلك المسؤوليات اعمالا تطبيقية . ملحم قربان ، « المواقف الحاسمة » ، العدالة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة اللبنانية ، بيروت ، ١٩٧٠ .

ب ـ لم ان القانون الطبيعي المشار اليه في المقتبس هو غير القانون العلمي الطبيعي وقوة الزامه على الانسان غير الملتزم به قد تضعف الى حد قد تصل الى درجة الصفر : ملحم قربان ـ المنهجية والسياسة ـ الفصل التاسع ، « القانون الطبيعي » ، والحقوق الانسانية ، فصل « القانون الطبيعي الجديد » .

الفصل الثاني عشر

إستقطاب

اولا ـ المساومة والسياسة :

١ ـ المساومة وأبعادها .

قيل ان السياسة هي فن المساومة [1] . ترفض هذا القول تعريفاً[2] كافياً شافياً للسياسة . ولكن هذا الرفض لا يعني ان القول هذا لا يصح بأكثر من معنى في أمور سياسية شتى . فالسياسة القومية ، في مجتمع تعددي ، هي توازن للتأثيرات المتدافعة التي تنشأ عن مصالح متعددة ومختلفة للفئات الضاغطة في ذلك المجتمع . وبقدر ما يقترب السياق السياسي من الديكتاتورية بقدر ما تضعف هذه النظرية . ولكنها ، حتى عندئذ ، لا تصبح خطأ يفرض علينا نفيها وبالتالي التنكر لها . حتى في الانظمة الكلية الديكتاتورية يظل التوازن بين المصالح المتضاربة ، في وقت ما ، الصورة الجانبية الصحيحة لقطعة من سياسة البلد .

وفي ضوء مبدأ التواصل والاستمرار بين السياسة القومية لبلد ما ، وسياسته الخارجية ، المبدأ الذي سنعالج عن كثب بعد برهة وجيزة ، تصبح فكرة المقطع السابق على السياسة الخارجية كذلك .

والسياسة هي مساومة وتأليف بين المتنافرات والمتضاربات ليس على صعيد المصالح[3] فحسب بل

---

(1) Thompson, K., Ibid., pp. 13, 14

(٢) ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، الفصل الأول ، مقطع : « تعريف السياسة » ، والفصل السادس ، « هل السياسة علم ؟ » .

(٣) « بالطبع تحاول الفئات الضاغطة بعد ان ترادف بين مصالحها ومصالح الأمة القومية ان تؤثر دائماً على تصرف سياستنا الخارجية » . أنظر :

Morgenthau, H. «National Interest», quoted by Hoffman, S. (éd), Ibid., p. 75.

ايضا على صعيد المبادىء ـ الفكرية والاخلاقية والقانونية .[1]

والسيادة مساومة ايضاً عبر صعيدين[2] : صعيد الفكر والعقيدة والمبدأ ، وصعيد الواقع والفعل والتطبيق .

٢ ـ مبدأ التواصل : وحدة الهوية السياسية[3] :

وأننا نتبنّى مبدأ التواصل والاستمرار ليس بين السياسة القومية والسياسة الدولية فحسب بل ايضا بين التصرف الانساني الشخصي الخاص والتصرف السياسي الاجتماعي العام . المبادىء ذاتها تعتمد في الحكم على الجهتين من كل من هذين المتقابلتين . وأما تطبيق هذه المبادىء فيواجه ، لا محالة ، ظروفاً مختلفة متباينة . هذه نتيجة ضرورية للتنبه الصادق والصحيح إلى التصرف السياسي والسلوك الاجتماعي من جهة ، والنظرية المفسرّة لهذا التصرف وذاك السلوك من جهة ثانية . عندها ، يصبح مفهوم التعبير « الاخلاقية الجماعية » الذي يصر عليه نيبور ومورغنتو ، دراسة للتأثيرات التي تنشأ عن تلك الظروف المختلفة على تصرفات الانسان الفرد وشخصيته .

وما مبدأ التواصل والاستمرار بين السياسة القومية والسياسة الدولية[4] سوى تعبير عن هذا

---

(١) « ان حكمة المراقبين الاربعة (بطرفيلد ، دي فستشر ، ونيبور ، ومورغنتو) وعمق نظرهم تقف بارزة واضحة التوه امام مؤخرة مسرح تتصارع عليه اربع مشاكل ملحة او تعقيدات ترتبط بدورها بأكثرية التخبطات الحديثة كما يرتبط بها عدم الثقة والشك فيما يتعلق بصلة المبدأ بالضرورة . عندما نحاول ان نطبق مبادىء عامة كالتي يقدمها بطرفيلد اودي فستشر ، نجابه تلك التعقيدات والتحديدات لا لشيء الا لتجاهلنا . تلك هي : الاتجاه العقلاني المتبجح بالقضية المثالية ، وتأثير هذا الاتجاه على فض النزاعات والتوترات الدولية ، وطبيعة الاخلاقية الجماعية ، ووجود قليل من المطلقات ، اذا ما وجدت المطلقات ابداً ، في السياسة الدولية » . انظر : Thompson, K., Op. Cit., p. 150 .

(٢) Ibid., pp. 148- 149.

(٣) واُثيرت في القانون الدولي العام ، مسألة التمييز بين الانتقام الفردي والانتقام القومي . جوهرياً ، ومن زاوية واقعيتنا هذه ، يخضع الانتقامان لمبادىء واحدة . أنظر :

Venezia, Jean- Claude, «La Notion de Représailles en Droit International Public», R.G.D.I.P., 1960.

(٤) آ ـ « المسألة التي تثيرها هذه النظرية تتعلق بطبيعة السياسة بأجمعها . جوهر السياسة الخارجية الدولية مرادف بهويته لجوهر السياسة الداخلية القومية » . أنظر : Morgenthau, H., Ibid., p. 31.

ب ـ « اما فيما يتعلق بمفهوم الهوية الفكرية التصورية للسياسة الدولية بالمقابلة مع السياسة القومية ، هل هما وحدة متواصلة مستمرة لم تختلف احداهما عن الاخرى ؟ فتتمكن بمطلق محاولة استئصالية ان تعزل مبادىء مشتركة بين الحقلين وذات العلاقة بهما ، وبالتالي بالسياسة عامة . ومتى فعلت هذه المحاولة ذلك تفرق بينهما بالنسبة للمركز وللزمة ، وللظاهرات التي تعطي الانطباع انها بالمعنيين هامتين من مملكة السياسة » . انظر :

Liska, G., *International Equilibrium*, Op. Cit., pp. 147- 148.

ج ـ « . . . ان فهم الظاهرة السياسية ، سيان أكانت هذه الظاهرة دولية ام قومية ، لا يمكن ان يتم بمعزل عن صورة واضحة للطبيعة الانسانية » . أنظر :

Thompson, K., Op.. Cit., p. 11.

الاعتقاد ـ يخضع الحقلان للمبادىء ذاتها ، على ما يواجه هذه المبادىء ذاتها من ظروف مختلفة وأنماط متباينة للتصرفات السياسية .[1]

واعتقد الواقعيون التقليديون أن القاعدة الاساسية التي يخضع لها الحقلان : القومي والدولي ، هي قاعدة التأليف بين الادعاءات المختلفة او بين الضغوطات المتنافرة ، او بين المصالح المتناقضة ، او بين القوى المتصادمة . وهكذا يصبح مطلق نظام سياسي ، واقعياً ، نظام تجاذب ودفع في مطلق مجتمع وعلى الخصوص في مجتمع تعددي . هذا شيء قريب جداً من نظام توازن القوى[2] .

٣ ـ تفسير التصرف السياسي :

يفسرّ التصرف السياسي اذن ، وتستبق حوادثه اذا أصبح هذا الامر ممكناً ابداً ، على أساس دراسة الاسباب والوسائل التقنية والاهداف . ولائحات طويلة تعدد المتغيرات التي تؤثر بهذا التصرف الذي يتجلى بأي من هذه المقولات الثلاث تشمل ولا شك ، مع ما تشمل ، اسماء القيم ، والقانون ، والمبادىء العقلانية ، والعناصر اللاعقلانية ، والاسباب النفسانية والدينية ، و« القوانين » : الاقتصادية والنفسانية ، وعناصر القوة ، وبعض المجاهيل .

اما ترتيب هذه المتغيرات المغيرات من الزاوية المعيارية فهو امر يتعلق ، في نهاية المطاف ، بأولئك الاشخاص ذوي العلاقة بالأمر ـ متخذي القرارات الحاسمة .

اما تقرير فعالية كل من هذه الاعتبارات في عمل سياسي معين او في سلوك شخص او أمة مسألة تجريبية لا يحق الحكم بها الا بعد دراسة الواقع ذي العلاقة العلمية بالامر المدروس . غير ان درجة من هذه الفعالية تتوقف على قرار متخذ ـ القرار فيما يتعلق بقيمة وأهمية هذا المتغير بالمقابلة مع غيره من المتغيرات ذات المحمل على الفعل السياسي .

وبهذا المعنى نرانا جد حريصين على القول بأن السياسة هي ما يقرّر السياسيون ان يجعلوا منها . السياسة ، بمعنى هام ، هي، ولو جزئياً ، عمل السياسيين[3] .

٤ ـ سلّم المتغيرات :

حتى الشخص ذاته قد يعيد ترتيب هذه الاعتبارات المؤثرات اكثر من مرة في حياته . في الواقع قد يكون هذا نتيجة طبيعية للتعلم من الاختبار او للاعتبار بحوادث الماضي .

---

* د ـ « كما ان احدهم لا يتصور لبرهة ان السياسة القومية هي صفة معطاة مباشرة بل ينبغي ان يبحث عنها في التأليف بين الادعاءات المناوئة بعضها لبعض بين الأحزاب السياسية والفئات الضاغطة . كذلك ينبغي ان نبحث عن السياسة الدولية في الامم المتحدة مثلا بصفتها نتيجة للضغوطات المتنافرة والادعاءات المتناقضة للدول على المسرح السياسي الدولي » . أنظر المرجع ذاته اعلاه ، ص ٧٠ .

(١) راجع ايضاً القسم الثالث ، الفصل السادس « القوة وحدودها » ، مقطع ٢ ج ومقطع ٣ ب من هذا الكتاب .

(٢) Morgenthau, H., Ibid., p. 4.

(٣) ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٨ ، « تعريف السياسة » .

وقد يكون ذلك لمجابهة تركيبات [1] مختلفة للظروف والعوامل التي تشترك في تكوين الوضعية التي يجد السياسي نفسه محاطاً بها من كل جانب حين تجابهه ضرورة اتخاذ القرار والتأثير السياسي الفعّال .

وبهذا المقدار تعكس السياسات المختلفة التي يتبناها السياسي اعتبارات خارجية عن التزاماته الشخصية ونوعية الانسان الذي هو ـ الاعتبارات التي نشير اليها بالانماط الثقافية ، والعقائديات ، وانظمة الحكم ، والرأي العام ، والمصالح القومية ، وتوازن القوى وما شاكل .

وفي هذا الاطار العام الواسع للمفاهيم المساعدة على تفسير التصرفات الانسانية نجد نوعاً من التأليف المزدوج بين الواقعية التقليدية والعقلانية التقليدية ، وبين المدرسة الاخلاقية في السياسة والمدرسة القانونية . ولا يصح ان نقرر مسبقاً الا بعض المبادىء الاساسية الهامة لهذا التأليف . ذلك لانه ديناميكي متطور . وابرز شروط تغيره واسبابه هو انه مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاختيارات ، مسؤولة ام غير مسؤولة حسب شخصية وتربية السياسي ذاته ، التي يقوم بها اصحاب الحل والربط متخذي القرارات الحاسمة .

ونتيجة للملك ، يمكن لهؤلاء السياسيين ، إما ان يستخدموا فرصة الاستفادة من الامكانيات المتعددة لفرص الاختيار التي يقدمها هذا الترميم للواقعية السياسية ،وإما ان ينزلقوا في مهاوي التطرفات .

ذلك لانه ، ضمن هذا الاطار العام للمفاهيم الاولية ، يمكننا ان نتصور عن حق اكثر من تأليف واحد . ولهذا السبب ، اذا لم يكن هنالك اسباب جوهرية اخرى ، يصح ان نقول : بالرغم من ان السياسة ، وبمعان هامة ، مساومات ،تظل ، وبمعنى اعمق واصدق ، عمل السياسيين ، على الاقل جزئياً .

وللاسباب المذكورة ذاتها يقدم هذا الترميم فرصة ثمينة تمكن السياسي الحذر الحاذق من ان يجذّف بمهارة وحنكة بقارب النجاة للتصرفات السياسية ، قومية كانت ام دولية ، بين صخرتي الاستخفافية والمطلقية المخطرتين .

---

(١) يمكننا ان نتصور ، مثلاً ، مناخاً سياسياً تقل فيه اهمية التصارع او التزاحم التنافسي ، هذا اذا لم يمت تماماً بصفته مصدراً للتوازن الدولي .

أ ـ « اذا تمكنا من السيطرة ، بوسائل المنظمات الدولية الفعالة ، على توازن القوى بين الدول بشكل كرن توزيع الطمأنينة والسلامة والرفاهية والكرامة (ضمن نطاق الظروف الحاضرة للتوازن ، اي الظروف السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية) نتيجة للتصارع او التزاحم التنافسي . عندئذ ينتفي كون هذا التصارع السبب الوحيد لتلك النتائج ! وربما ينتفي ايضاً كونه السبب الاهم . » أنظر : Liska, G., Ibid., p. 142 .

ب ـ ويناقض هذا الاعتقاد المفترض الأساسي للسياسة القومية كما يفهمها ، خطأً ، هانس مورغنثو :

« لا يفترض مفهوم المصلحة القومية لا عالماً مسالماً منسجم التركيب بين اجزائه المختلفة ، ولا امكانية تجنب الحرب نتيجة للسعي المتواصل من جهة كل من الدول لتحقيق مصالحها القومية . وعلى العكس تماماً ، يفترض التصارع الدائم ويطالع الحرب امراً لا مفر منه امراً يمكن ان نقلل من شروره بواسطة التكيف الدائم المستمر للمصالح المتآلفة وبواسطة الاعمال الديبلوماسية . » ـ هانس مورغنثو في بحث بعنوان « خطورة كبرى اخرى . . . » انظر :

Morgenthau, H., quoted by Hoffmann S., Ibid., p. 79.

ثانياً ـ نظريتان مقابلتان :

نستنتج مما مر نظريتين مقابلتين للنظرية المذكورة سابقاً :

١ ـ الأخلاقيات ليست بحكم الضرورة امة السياسة :

النظرية المقابلة الاولى هي ان الاخلاق لا يتحتم عليها ان تكون دائماً أمة السياسة . القيم الاخلاقية ؟ ليس من الضروري ان تكون دائماً وابداً ثانوية ، حتى في الحقل السياسي المستقل ، للاعتبارات القوية ، او للمصلحة القومية . في الواقع لا يصح ان نفرّق [1] دائماً وابداً بين الاسئلة السياسية من جهة والاسئلة القانونية والاخلاقية من جهة ثانية . يحق لنا ان نحلل السؤال السياسي الى مقوماته الاساسية الاولية ـ مقوم القوّة ، مقوّم القانون ، المقوّم الاخلاقي ، وهكذا دواليك . وكذلك يمكننا ان نقسم تطبيق الحل السياسي الى افعال ومراحل مختلفة ـ كالطرد من الامم المتحدة (او عصبة الامم) او مساعدة دولة ما ، قبل الاتحاد السوفياتي بالحرب الفعلية ، او عدم مساعدتها ، او التعامل اقتصادياً ودبلوماسياً مع الصين الشيوعية الى ما شابه ذلك . ولكن ما من احد ينكر ان جميع هذه الستراتيجيات السياسية والفعلية تستمد قوى اكثر فعالية من مخطط عام يوجهها وتساند بعضها بعضاً في ظلاله ـ المخطط الذي يعبّر عن الجواب للسؤال السياسي بجميع مراميه وابعاده كما يفهمه ويصيغه ويود ان يجيب عليه اولي الامر واصحاب الحل والربط متخذي القرارات الحاسمة في ذلك الوقت . وقد كثرت ، على الغالب ، مرامي التجربة الانسانية ، أمّ التجربة السياسية ، وأبعادها .

٢ ـ المصلحة القومية ام المصلحة العامة :

اما النظرية المقابلة الثانية للنظرية الاساسية المشروحة سابقاً فتنطلق من مفهوم « المصلحة » الذي يعني على العموم في هذه البحوث « المصلحة القومية » . يتحرر هذا المفهوم من بعض شوائبه اذا ما اعتمد مفهوماً اساسياً في النظرية الدولية برهة يفهم بمعناه الاشمل ، أيْ « المصلحة العالمية » [2] . ان مفهوم

---

(١) « انه ليس بمستغرب ابداً ان يتوصل المؤلفون الذين يعتقدون ان السياسة الدولية هي في الاصل والجوهر اصطراع من اجل البقاء القومي الى استنتاجات متشائمة جداً اخلاقياً . وهكذا فيستد ن . ج . سبايكمان ابيه الستراتيجية الامريكية في السياسة العالمية الى الاعتقاد ان الاصطراع من أجل السيطرة هو مرادف بعينه للاصطراع من اجل البقاء ، وان الدول لا يمكنها ان تبقى الا باخلاصها الدائم للمستمر لسياسة القوة . ومع ان استخدام القوة يجب ان يخضع دائماً الى الأحكام الاخلاقية ، يستنتج سبايكمان ان « السياسي رجل الدولة لا يمكنه ان يهتم اهتماماً جدياً بالقيم الاخلاقية والعدالة والتسامح والمعاملة بالحسنى الا بقدر ما تسهم هذه الاعتبارات في عملية تحقيق الاهداف القووية أو على الاقل بقدر ما لا تتدخل معرقلة هذه العملية ومؤخرة هذا التحقيق ، الذي هو بالفعل السعي وراء البقاء (التوكيد لنا) . انظر :

Spykman, N.J., *American Strategy in World Politics*, p. 12.

Also quoted in Hoffman, S. (ed), Ibid., p. 202.

(٢) هذا يفترض وجود مجتمع عالمي ـ المجتمع الذي كان مرة في الزمن الماضي السحيق مجرد وهم وأصبح اليوم ، وبفضل صيرورة طويلة المدى ومعقدة الابعاد يساندها تطور التكنولوجيا والعمليات العسكرية والاقتصادية ، يتسم بشيء من الحقيقة الواقعية .

أ ـ « هنالك مجتمع عالمي لانا ، كما يصبح الفكرة سنيور مداورياغا (Senior Madariaga) قد هربنا هذه الحقيقة الى اعراء تفكيرنا الروحي بدون اية مقدمة تعليلية تحليلية بحتة » . أنظر : *The World's Design* , p. 3.

المصلحة العامة الذي يقترحه الاغريق القدماء مثل افلاطون وارسطو لا يزال مبدأ يصح اعتماده اليوم مقياساً للسياسة الموزونة . وكما اساء الاغريق تطبيقه بحصره في المدينة الدولة كذلك يسيء المفكرون السياسيون ، استعماله اليوم بحصر تطبيقه في الدولة القومية .[1]

ولا يلزمنا شيء بالقبول به مجرّد وهم او حلم يوتوبي[2] .

أ ـ على صعيد النظرية :

فعلى الصعيد الفكري يصح ان يعتمد مفهوم المصلحة العامة ـ مصلحة العالم اجمع مقياساً تراز بالنسبة اليه سياسات ومخططات المحترفين .

ب ـ على صعيد الواقع :

اما تطبيقه بواقعية مسؤولة فهو قضية اخرى . ان نجاح او عدم نجاح هذا التطبيق هو من جملة التحديات القوية التي يواجهها الجنس البشري . وربما توقفت عليه امكانية بقاء المدنية الانسانية برمتها .

وهكذا فالقضية الأصعب هي القضية الاكثر الحاحاً .

I ـ المجتمع العالمي :

ان تراكيب الظروف السياسية للعالم قد تغيرت ومعها تغير السياق العام . وما زال هذا التغير قائماً على قدم وساق . ومن سدة عالية تطل على آفاق رحبة ، تظهر هذه الصيرورة وكأنها تقود العالم بجميع ابعاده واجزائه إلى رحلة مصير يصهر سكانه في مجتمع واحد . وهذا التغير الذي سار في الماضي السحيق بخطى بطيئة جداً ، يكتسب تسارعاً مع الايام ويجعل تحقيق حلم العالم اقرب واقرب إلى الواقع وبسرعة فائقة تزداد مع الايام حدتها وفعاليتها .

ومما لا شك فيه ان هذه الصيرورة تتم اليوم بفضل عوامل غير انسانية وغير شخصية . ولكن هذا لا يعني ان الانسان ، او على الاقل اولئك الرجال الذين يتسلمون زمام قيادة العالم بفضل وجودهم في

= ب ـ « ومن جهة ثانية ، انه لوهم خطير ان نفترض ان تلك للمجتمع العالمي المفترض تربطه وحدة ويقويه انصهار مماثلين للوحدة والانصهار اللذين نراهما في للمجتمعات ذات المدى الاضيق بما فيها الدولة . وعندما نتدارس الطرق التي يظهر بواسطتها انخفاق المجتمع العالمي بالنسبة لهذا المقياس من الوحدة والانصهار سنحصل على مفتاح يساعدنا على اكتشاف الأسباب التي ينسب اليها من حق تقصيرات الاخلاقية الدولية .

« ويمكننا ان نقتفي آثار انخفاق للمجتمع العالمي عن طريقين اوليين : الأول ، ان نلاحظ تطبيق مبدأ المساواة بين الدول الاعضاء في هذا المجتمع العالمي . نرى انه لا يطبق ، ونعرف انه من الصعب كثيراً تطبيقه في الواقع . والطريق الثانية التي تقودنا الى الاستنتاج البين لانخفاق المجتمع العالمي هو المبدأ القائل بأن مصلحة الكل ينبغي ان تسبق مصلحة اي من اجزائه . فهذا المبدأ ، وبالرغم من انه المسلم كالمنطق الذي ينبغي ان ينطلق منه اي مفهوم لمجتمع منصهر تماما هو مبدأ ليس مقبول على العموم » . (التوكيد لنا) . انظر :

Carr, E.H. Ibid., p. 81. Also quoted in Hoffman, S. (ed), Ibid., p. 267

(1) ملحم قربان ، الحقوق الانسانية ، « المصلحة العامة والمصلحة الخاصة » .

(2) ملحم قربان ، المشكلات ، بحث : « الرأي العام : أوهم هو أم واقع ؟ »

مراكز حساسة ، عاجز عن التأثير بهذه العوامل او بما له صلة من مفاعيلها بالمصير الانساني العام . يتوقف على قرارات بعضهم الحاسمة ، وإلى حد كبير جداً ، مستقبل المدنية الانسانية بأكملها . كما يتوقف على هذه القرارات تطور - او محو ، هذه العوامل اللاأنسانية محوا تاما من الوجود - او على الاقل من الوجود ذي التأثير بالتاريخ الانساني .

ولهذا البحث محامل قيّمة على امكانية تطبيق مفهوم المصلحة العامة[1] بمعناها الشامل ، أيْ مصلحة الانسانية جمعاء مقياساً للسياسة الحكيمة . ان امكانية هذا التطبيق تقترب[2] بتسارع من الواقع حتى كدنا

---

(١) « بينما تميل فلسفة الضرورة الحتمية الى القبول بالأمر الواقع والى عدم المسؤولية او حتى الى التمجيد المتطرف للحياد بين الاخلاقية واللااخلاقية ، تقع فلسفة الاختيار فريسة سائغة للأخلاقية المتطرفة والتبجح بالصفات الذاتية الادبية مما يعطي الانطباع بأنه ليس للاختيار من حدود مقيدة وبأن ابعاد هذا الاختيار تتساوى امام الجميع . ما انقذ اكثر المفكرين الانكليز والاميركان المتعاطين بالنظرية السياسية من شطوح هذين التطرفين ، هو الجوهر الذي عرفوه لتفوسهم حلوبا يحتاجونها من اجل البقاء القومي - او الحدود التي يفرضها واجب الدفاع القومي عن النفس ، كما يسمونه ، على حرية الاختيار . لم تصبح الدول بأن تضحي على مذبح الانسانية او مذبح الحرية الانسانية ، او ان تضع المصلحة العامة فوق المصلحة القومية التي تنطلق من الحفاظ على البقاء . ولم يكن هنالك ميل الى اهمال قواعد الحنكة العملية من اجل تطبيق القواعد الاخلاقية ، الحنكة العملية التي علمت الناس ان يستخدموا الفهم العادي المشترك والرأي الحكيم في معرض تقريرهم متى واين يستحق الدفاع عن النفس ان يعتبر اكثر اهمية من اي واجب اخر . وعنت الحنكة العملية ايضاً الملازمة للوسائل التي يملكونها والبقاء ضمن امكانيات هذه الوسائل حتى في السعي وراء الأهداف الخيرة الفاضلة . وظل هنالك متسع للرياء في هذه الحجة . . . غير اننا سنجد على العموم ان الفلاسفة الاخلاقيين موضوع البحث . . . وضعوا انفسهم موضع المعبرين عن ضمير الامة ، الدور المشكور على فكرة ، مذكرين رجال السياسة بقواعد العقل وأوامر العدالة . انظر :

(Wolfers, A., «The Anglo- American Tradition «in *Foreign Affairs*» ,Op.Cit., 249- 250. التوكيد لنا)

(٢) أ - حتى هجوم مورغنثو على مبدأ العمل المتهمة به بعض اعضاء الامم المتحدة ، على ضعفه اذا ما ترجم موجهاً ضد متخذي القرارات ، يصبح أضعف عندما نطبقه على ما ندافع عنه في هذا الجزء من بحثنا . ذلك ان ما ندافع عنه قد يترجم ، بلغة مورغنثو ، مبدأ يعبر عن مصلحة ابعد من مصلحة الدولة القومية . وهو لكذلك :

« نرانا وجهاً لوجه امام تلك الظاهرة الحديثة التي وصفت اما « بالطوباوية » واما « بالعواطفية » واما « بالاخلاقية » - « المقترب القانون الاخلاقي » . ان الأمر العام الذي تشترك به جميع هذه الميول في الفكر السياسي الحديث هو استبدال المصلحة القومية بمقياس للعمل السياسي أبعد من هذه المصلحة - المقياس الذي اتصق بالمنظمة العالمية ، اي بالامم المتحدة . لم تغتصب هكذا المصلحة القومية من اجل مصلحة أكثر منها او أسمى منها - المصلحة التي ، على ضعف قيمتها وأهميتها اذا ما قيست بالمصلحة القومية ، تظل حقيقية تستحق الاعتبار ضمن اطارها المناسب . ما يتحدى المصلحة القومية هنا هو مجرد وهم او خرافة من خلائق المخيلة ، محصول التفكير الموالي للتمني للوهوم . (التوكيد لنا) . أنظر :

Morgenthau, H., as quoted by Hoffmann, S. (éd), Ibid., pp. 77- 78.

ب - لعلاقة الوهم او الخرافة بالسياسة . راجع للمؤلف كتاب ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ، « الرأي العام العالمي : أوهم هو أم واقع ؟ » .

ج - ملحم قربان ، عقلانية مركباتها الاخلاقية ومتضمناتها الاجتماعية ، مقطع : « الوهم والتاريخ » .

نغفل ، مأخوذين بسرعة التطورات المساندة لصيرورة العالم واحدا ، صعوبة هذا التطبيق وما يتضمنه من تضحيات وتغييرات في مواقفنا الشخصية والقومية .

قد يقاد العالم إلى الهاوية . وقد يوصله ملاحوه إلى ميناء الامانة والسلام . مع الافتراض بأن السياسيين ذوي الفعاليات الكبرى في مسيرة التاريخ يتمتعون بأدنى درجة من الفهم العادي المشترك لا يمكن احدنا الا ان يأمل ، وبالتالي يعمل على اساس الاعتقاد ، بان هؤلاء سيتجنبون زجه في حرب لا تبقي منه شيئاً ولا تذر . هذا على اسوأ الاحتمالات المتعقّلة[1] . وتزداد درجة تفاؤلنا بقدر ما يبرهن متخذو القرارات باسم الانسانية انهم لا يفتقرون إلى ذكاء وحنكة عملية وحكمة ناضجة .

II ـ ظاهرات تسترعي الانتباه :

يسير العالم نحو دولة عالمية . هكذا تدل الظاهرات . وعلى هذه المسيرة العالمية هنالك بينات لا تحصى ، بعضها قوي حاسم وبعضها ضعيف لا يساعد على اتخاذ مواقف ايجابية بحد ذاته .

للملك ، فقد يبدو هذا حلماً يوتوبياً ـ خصوصاً عندما نتذكر التصارع بين الايديولوجيات ، وفوضى السيادات القومية ، واختلاف المصالح المستشرية بين الناس افراداً وجماعات .

لو سلمنا ان هذا الحلم هو يوتوبي[؟] وفي هذا شيء متطرف من التساهل ـ متطرف إلى حد اهمال بعض البينات القوية ، يظل هذا الحلم في رأينا ، حلماً ذا علاقة مباشرة بوضعنا الحاضر ـ الحلم الذي ، وللملك ، لا يبرر لجاهلنا اياه اي مبرر .

وتزداد اهمية علاقته بوضعنا الحاضر عندما نفكر به بديلاً للحرب الهدامة الشاملة ـ بديلاً قد ينقذ البشرية ومدنيتها من الدمار المحيق .[2]

غير اننا نتهم باخلاصنا لمنهجيتنا اذا اهملنا بعض البينات القيمة الثابتة . لذلك نقول ان هذا الحلم هو اكثر من مجرد حلم يوتوبي ـ انه اقرب إلى واقعنا من مجرد هدف بعيد يرتبط عبر عقولنا فحسب بهذا الواقع . انه للمو جذور عميقة ممتدة في اوضاع العالم ـ الاوضاع الاقتصادية والعسكرية والثقافية . ان اجزاء العالم يتساند بعضها بعضاً بشكل يتضح اكثر فاكثر مع الايام والاكتشافات الحديثة .

وهذا جزء ، وربما جزء مهم جداً ، من السبب الذي يجبر على القول بأن العالم يتمخض عن صيرورة انصهار تجعل منه عالماً واحداً على مر الزمن ـ شاء السياسيون ذلك ام أبوا .

---

(١) اذا تقهقر وضع العالم الى حد ان احترق العالم بحرب شاملة الدمار ، سيكون ذلك حسب رأينا ، اما نتيجة خطأ ما ، واما جنون احد القادة متخذي القرارات او اكثرهم . وعلى الحالين لن يكون ذلك الاختيار متعقلاً .

آ ـ « قال السير ونستون تشرشل امام مجلس العموم يوم ٣ تشرين الثاني من العام ١٩٥٣ : عندما يحمل التقدم في التسلح الدمار ليا متناظراً على الفتك بالجميع ، عندئذ يمتنع كلنا عن ان يريد ان يقتل احداً » .

(٢) انظر :

(Churchil, W., *House of Commons Parliamentary Debates*, Vol. 52, col. 30-) Brierly, J.L., Ibid., pp. 267- 269

اما السياسيون الواعون المتطلعون إلى المستقبل بأعين ملؤها الامل ، فمن المفترض ان يساعدوا هذه العملية الانصهارية على تحقيق ذاتها في الحيّز السياسي .

فيا هي الوسائل ، في متناول يدهم ، التي يمكنهم استخدامها تحقيقاً للملك ؟

هنالك طريقة الدبلوماسية ـ طريقة تعالج الكل عن طريق معالجة التفاصيل والاجزاء . وقد دافع هانس مورغينتو عنها على وجه التخصيص[1] .

وطريقة ثانية هي مساعدة الامم المتحدة لتصبح دولة عالمية .[2]

هل تقف السيادة القومية ، بحكم الضرورة ، حجراً عثرة في سبيل ذلك ؟ ليس كليا[3] . ولما كان بحث هذه النقطة بالذات مرتبطاً ببحث مبدأ « السلامة الجماعية » او « الامن الجماعي » ، ولما كان هذا قد تعرض إلى سهام النقد اللاذع من قبل الواقعيين السياسيين التقليديين ، يجدر بنا ان نلقي نظرة فاحصة على معالجتهم له .

---

(١) «There is then no road by which one could escape the moral problem of politics, domestic or international....» Morgenthau, H., «The Permanent Values in The Old Diplomacy», in Kertesz, S. D., and Fitzsimons, M.A., Ibid., pp. 10 ff. (p. 12).

see also Politics Among Nations p. 505.

ب ـ انه لمن المعترف به ان واجب تحقيق اتفاق حول نزع السلاح ، وواجب فض النزعات الدولية الملحة ، وواجب دعم الاستقرار الناتج عن توازن القوى ، وواجب تخفيف حدة التوتر الدولي ـ هي مشاكل تكلف الدبلوماسية بحلها . »
أنظر : Morgenthau, H. Op. Cit., p. 62.

(٢) « في رسالته الموجهة للاتحاد بتاريخ ١٤ كانون الثاني ١٩٥٤ قال الرئيس ترومان : « تتطلب سلامة الولايات المتحدة ان تكون الامم المتحدة اكثر من عملية مشاورات ومساومات ، اي ان تصبح ممثلة للعالم مجتمعاً واحداً . وكانت ولم تزل السياسة الدائمة للولايات المتحدة ان تستخدم نفوذها الكامل لتدعم وتغذي وتطور هذه المنظمة العالمية في تحقيق هدفها القاصد الى « منع وقوع الحرب العالمية » . هذا تغير في مفهوم المصلحة القومية ـ التغير الذي يمكننا ان نتوقع تمركزه تدريجياً ، مع العلم بأنه سيلاقي بعض الصعوبات المحلية والاقليمية . غير ان ظروف العالم المعاصر تشير الى ان الدولة القومية لا يمكنها ان تنقذ سيادتها الا بعدما تحصرها لحد ما في نظام قانوني دولي فعال » . (التوكيد لنا) أنظر :
Wright, Q., «The Role of International Law in Contemporary Diplomacy», in Kertesz, S.D. and Fitzsimons, M.A. (ed), Op. Cit., pp. 54-55.

(٣) آ ـ ملحم قربان ، محاضرات في تاريخ الفكر السياسي الحديث ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة اللبنانية ، سنة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ الفصل السابع .

ب ـ عدم كفاءة السيادة القومية او عدم صحتها قد تبينت لنا في « تطور المواصلات الحديثة . ولئن نحاول ان ندافع عنها ضد وقائع الحياة الحديثة لهو امر خطير وغير واقعي معاً . ولن نكون بذلك محافظين على الحرية » . انظر :
Wilkie, W.L., «Our Sovereignty: Shall We Use It?», Foreign Affairs, Vol., 22, 1944; also Hill, N., *International Organization*, N. Y., 1952, p. 1206.

ثالثاً ـ الأمن الجماعي :

١ ـ عرض عام :

يكتب كينيث تومبسون معرفاً « بنظرية » الامن الجماعي :

« ربما بسبب تطرف الانعزاليين وتصلبهم بالرأي ، ولو جزئيا ، تعامى اصحاب نظرية الامن الجماعي عن حقائق باقية لا تتغير ينبغي ان يستند اليها اي معتقد صحيح . وبفعلهم هذا حرضوا على صيغة فلسفة جديدة تمتد جذورها لا في النظرية بل بالنزوة الغريزية . فجاءت نظريتهم مشوهة ، مضخمة اكثر من اللازم ، وفي النهاية مستضعفة بتطرفاتها العقلانية واليوتوبية . »[1]

وعليه ، يتوقع ، وعن حق ، ان يكون هذا معبراً عن الفكرة الرئيسية التي يعالجها المؤلف في معرض بحثه للأمن الجماعي ، نظرية جديدة في العلاقات الدولية[2] ، نظرية تحاول ان ترفع الافعال الناشئة عن قصر نظر في رؤيا الدول القديمة ، حيث لم تحاول تلك ان تجابه الصراع مباشرة ضاوية التعدي ، محاولة خنقه في المهد .

« ان المبدأ الذي يكوّن الاساس الصخري الصامد للأمن الجماعي يقرر ان تعدياً على اي من الدول الذي يجمع بينها[3] يعتبر تعدياً على جميعها . نجد مقياسها في المعتقد البسيط ظاهرياً والقائل بأن كلنا للجميع والجميع لكل منا . الحرب ، حيثما حدثت ، هي موضوع اهتمام قلق لكل دولة على حدة ولجميع الدول معاً . »[4]

ويستنتج تومبسون من ذلك :

« ان الحياد وحل الدولة المعنية مشكلتها الحربية بطرقها الخاصة هما طريقتان تتعارضان مع مثل هذه النظرية . »[5]

واذا سمحت ظروف القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بمثل هذين الطريقين لمعالجة الحرب ، وذلك لان الحرب طبلتها ، حتى ولو لم يقض عليها بتاتا ، كانت مع ذلك تحصر في مواقع اقليمية معينة ـ فان عالم القرن العشرين ، وقد انصهر اكثر في مجتمع عالمي واحد ، قد جعل من المستحيل تقريباً ان يكون هنالك « صراع في موقع معينّ الا وان تتحسس مضاعفاته على ظروف السلم في جميع اجزاء العالم . »[6]

---

(1) Thompson, K., Ibid., p. 189.

(2) وهذا المبدأ نص يختص بالعلاقات بين الأفراد ـ فلذا كان البعد الدولي للذلك المبدأ هو المتعلق بعلاقات الدول ، فالبعد القومي هو ذلك المتعلق بتنظيم احوال الأشخاص في الاطار الداخلي للدولة ـ ملحم قربان ، الحقوق الانسانية ، مقطع : « الضمان الجماعي » .

(3) اي الامن الجماعي .

(4) أ ـ Thompson, K., Ibid., p. 190.

ب ـ ملحم قربان ، الحقوق الانسانية ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٧٩ الفصل السادس ، « الضوابط المقيدة لسلطان الارادة العامة » ص ٦٠ مقطع : « الأمن الجماعي . » .

(5) Ibid.

(6) Ibid., p. 190- 191.

وهكذا تصبح فكرة الامن الجماعي « فكرة بسيطة ، ذات تحد مثير ، وظاهرياً جديدة »[1]. وربما قامت في المجتمع الدولي بالمهمة ذاتها التي قام بها فعل رجل الدرك والشرطة في المجتمع القومي او البلدي . ذلك يعني انها « تمنع الحرب بتوفيرها ما يمنع وقوع الاعتداء » او تهدد بالقبض على المعتدي وتجريه بقصاص يتناسب مع جرمه . وربما دافعت عن مصالح الدول « المحبة للسلام » في الحرب ، اذا وضعت اوزارها ، « بتركيزها القوى المتجمعة لديها والضخمة ضد المعتدي » . وكان « هذان الهدفين الاولين لعصبة الامم وللأمم المتحدة . »[2]

٢ ــ تعليقات نقدية :

وهكذا يظل بحث تومبسون ، إلى الآن ، وصفياً بحتا . وعليه ، صح ان ما توقعناه منه لم يظهر بعد . ولكن هذا لا يعني حتما اننا اصبنا بخيبة امل . سترى انه يحقق ما نتوقعه منه . ولكننا سنرى ايضاً ان فكرته هذه لا تصح ان تعتبر انتقاداً ضد مبدأ الامن الجماعي .

ويبدأ تومبسون تعليقاته النقدية :

« هذا المعتقد المركز على الامن الجماعي لا يشبه الا بقليل مسيرة الاحداث منذ ١٩١٩ إلى ١٩٦٠ . المعضلة الحقيقية المتعلقة بالامن الجماعي كان لها علاقة بسيطة جداً منذ البداية بالمواثيق والقواعد الاخلاقية والمؤسسات . واستطراداً ، شاهدت السنون الاربعون الماضية حربين مأساويتين هدامتين تتابعتا على مسرح التاريخ الحديث بسرعة فائقة . . . »

واسبابها ينبغي ان يفتش عنها لا في معتقدات العصر بل في طبيعة التصادم الذي يظهر غير قابل للتوفيق بين السياسات الخارجية لبعض الدول العظمى .

« في الواقع عانى تطبيق مبدأ الامن الجماعي من عقبات نشأت عن ثلاث مشاكل تنشأ بدورها عن مصدر اولي واحد وهام . بكلمة مختصرة ، هذا المصدر هو الطلاق المؤدي حتماً إلى الهلاك بين النظرية والواقع السياسي . اولا ، اذا كانت هنالك امكانية لاحقاق السلام واستمراره فينبغي ان تستند هذه الامكانية ، لنجاح تحقيقها ، إلى درجة ولو غير كبيرة جداً من الاجماع فيما يتعلق بالترتيبات الجغرافية والحدود ما بين الدول ـ الحدود التي يستحسن الحفاظ عليها . ثانياً ، يجب ان تستند قوة المنظمة العالمية . . . إلى الحاجة المعرضة دائماً للانكسار ـ الحاجة إلى مجموعة من المصالح القومية التي هي ، بعض الاحيان ، منسجمة متفقة ، ولكنها تتصور ، وغالباً ما تتصور ، متشعبة في اتجاهات مختلفة ومتخالفة[3] . . . وثالثاً ، لا تقدر الدولة العالمية ان تمنح الامن الجماعي حقيقة واقعية الا متى وازنت سلطتها داخل المنظمة السلطة التي تبقى خارجها . . . » ![4]

---

(1) Ibid., p. 191.

(2) Ibid.

(3) Ibid., p. 191-192.

(4) Ibid., p. 195.

فيما يتعلق بالنقطة الاولى ، يبقى كينيث تومبسون محقا في قوله : « ينبغي ان يكون للمكلفين بفرض السلام سلام يدافعون عنه . »[1]

ويخصص تومبسون قسما من تحليله لشرح رأيه . القوى العظمى المسؤولة عن فرض السلام قرأت في معتقد « الامن الجماعي » « معاني مختلفة »[2] . فكل من انكلترا وفرنسا فهمت بالتعبير « الوضع القائم »[3] شيئاً يعبر عن مصالحها المختلفة عن مصالح الدولة الثانية . وهكذا توصلنا ، بتفسيراتها لمبدأ « الامن الجماعي » إلى نتائج مغايرة .

أ ـ الطلاق بين النظرية والواقع :

افترض ان صح هذا التفسير الذي يقدمه تومبسون للنقطة المدروسة . فماذا يعني ؟ هل يصح ان يعتبر مصداقاً لما ذهب اليه سابقاً : ان مصدر المشاكل المتعلقة بالامن الجماعي هو الطلاق بين النظرية والواقع السياسي ؟ الجواب ، نفي . بالاحرى مصدر هذا المشكل بالذات هو اختلاف بالتفسيرات المتنافرة للواقع السياسي . بامكانك ، اذا شئت ، ان تسمي الافكار والانطباعات التي تكتنفها عقول السياسيين « حقائق سياسية » . ولكن هذا شيء غيرَ مضلل . « الوضع القائم » تصف حقيقة سياسية هي ، بجوهرها ومنطقها ، مختلفة معا وفي الوقت ذاته ، عن التفسير الذي يضعه السياسيون على التعبير وعن التعبير ذاته ـ هذا مع الاعتراف بأن صلات كثيرة وعلاقات متعددة تربط ، عن خطأ او بصواب ، بين هذه الوحدات الثلاثة : الواقع ، والتعبير ، والانطباع .

ب ـ تساوي الاهتمام بالسلام :

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية ، يحاول تحليل تومبسون ان يعرّض بمبادىء المدرسة العقلانية وان يكشف ضعف تطبيق هذه المبادىء في حقل العلاقات الدولية .

تفترض هذه المدرسة انه بامكانها ان تقنع الدول القومية المتعددة ، عن طريق العقل ، بصحة مبدأ يحل ، لو طبّق ، مشكلتها .

« تخدم المصلحة القومية الأنانية دائماً وعلى افضل وجه عندما تعتنق الدولة مبدأ . . . المصلحة الدولية . »[4]

هذا صحيح جزئياً ، او اذا فضلت ، خطأ جزئياً . ان نظرية تعتمد في الفلسفة السياسية ينبغي ان تضع حداً فاصلاً ، وان كان وضع هذا الحد امراً لا يخلو من المزالق والصعاب ، بين المنطقة التي يكون فيها الاقناع ذا فعالية ، وتلك حيث لا ينفع الاقناع . واقتراح ايجابي في هذا الاتجاه ، وفي اطار الواقعية السياسية المرنة ، امر بناء . بقدر ما يتلاقى العقل والمصلحة ، بذلك القدر ، هكذا يؤمل ، ينجح

---

(1) Ibid., p. 192

(2) Ibid.

(3) (Status quo)

(4) Op. Cit., p. 193

الاقناع . العقل ضد المصلحة قليلاً ما يؤثر تأثيراً فعالاً قوياً . اما تأثيرات العقل المتجرد عن كل عاطفة ، فتلك قضية تتوقف على مساندة او عدم مساندة للقولات والاعتبارات الاخرى لما يدلي به العقل .وللألتزام أهمية كبرى هنا .

ولكن المصلحة هي امر متغيرٌ . تقوى حدتها وتضعف . وتتراوح درجات هذه الحدة بين الحد الاقصى لها والحد الادنى . هذا هو الواقع او بعضه الذي يجعل من اقتراح ب . هـ . سباركس فكرة مصيبة .

« ينبغي ان يكون هنالك سلماً[1] للواجبات الدولية . »[2]

وبقدر ما تلامس الحوادث امورنا الخاصة ، بقدر ما يحتمل ان تخص مصالحنا . ولنذكر ان لهذا القرب بعداً جغرافياً ايضاً . ولا يكوّن القرب الجغرافي العنصر الوحيد الذي يمكن ان يؤثر في درجة حدة مصلحتنا او احساسنا بها : نوع المشكلة التي توضع على المشرحة ، ومقدار التهديد الذي تخلق ، ومقياسنا القووي ، وغيرها كل من العناصر ، هي اعتبارات ذات علاقة بالموضوع .

دعنا نصل الآن بحثنا هذا بموضوع الامن الجماعي . سؤال يقوم بمهمة الجسر الواصل بينهما . هل يفترض مبدأ الامن الجماعي ان تكون جميع الدول متساوية بالنسبة لاهتمامها بالحفاظ على السلام ؟ بناء على ما سبق عرضه ، يصح جواب ناف سلبي على هذا السؤال . جل ما يتطلبه ذلك المبدأ هو ان يتضح لجميع الدول ان مصلحتها الانانية الخاصة لا تنتفي او تموت بمجرد التزامها بخدمة السلم العالمي . وبعد ، اذا ما اثير السؤال : ما هي كمية المصلحة القومية التي تتوفر لدولة ما عبر التزاماتها بخدمة المصلحة العلمية او الحفاظ على السلم العالمي ؟ فعندئذ يصح ان يعطى الجواب ، وبالانسجام المتناسق مع معتقد الامن الجماعي ، بالاستناد إلى ترتيب تسلسلي متفاوت الدرجات والرتب للواجبات المستحقة .

I ـ الدولة ليست دركياً في المجتمع العالمي :

يقودنا هذا إلى تهمة اخرى يصوب تومبسون سهامها إلى معتقد « الامن الجماعي » حيث يقول:

« ان المرض العضال الذي تتألم منه نظرية الامن الجماعي هو انها تفترض ، وهي تفتش عن نمط معياري معمّم ، ان الدول ذات الاحتياجات والمصالح ، ستتصرف كرجال الدرك او الشرطة بقطع النظر عما اذا رأت ام لم تر ان مصالحها مهددة . »[3]

فهل هذا صحيح ؟ يجيب تومبسون :

« بمعنى » . . . لجميع الدول مصلحة بردع المعتدي حتى لا تتطور الحروب الصغيرة إلى حرب عالمية كبرى . »[4]

---

(١) او اذا فضلت ترتيباً متسلسلاً حسب الأهمية او متدرجاً .

Op. Cit., p. 194.(٢)

Ibid., p. 195(٣)

Ibid., p. 195. (٤)

فعلى هذا الصعيد صحت النظرية . وبهذا المعنى لا يصح انتقاد تومبسون نفسه لها .

رب مدافع عن صحة انتقاد تومبسون يقول : « نعم ان للدول جميعها هذا المقدار من المصلحة : ولكن قد لا يراه بعضها » . في حالة مثل هذه ، الحالة المحتملة الحصول ، لا تلام النظرية . اللوم هنا يقع على اولئك الذين اخفقوا في التعرف إلى صحة هذه النظرية او تسببوا في بخسها حقها .

ألم تعترف جميع الدول التي وقعت ميثاق الامم المتحدة بذلك المقدار من المصلحة ؟ أم انها لم تتعرف عندئذ إلى جميع مضامينها ؟

ولكن ، اذا لم نطلب من الدول جميعها ان تتصرف تصرفاً حيادياً تاماً ودولياً ، بالنسبة للمصالح الخاصة الانانية فيمكن ، وهذا امر محتمل جداً ، ان تتباعد هذه المصالح في اتجاهات متباينة ، كما وانها يمكن ايضاً ان تتناقض فتتصارع . هذه هي قوة النقطة الثانية التي يبحثها تومبسون في المقتبس موضوع البحث ، مع انه على ما يظهر ينساها في نهاية تحليله . وهذه بالفعل صعوبة اصيلة . فهي غالباً ما تقود إلى حروب ـ حروب هدامة . . ولكن ، وهذا هو الامر الهام على الصعيد الفكري البحث ، ان تلوم المبدأ على هذه الصعوبة ، هو ان ترتكب خطأ المدرسة العقلانية في معرض بحثك لضعف تطبيق مبادىء هذه المدرسة . انك بلومك هذا كأنك تطلب من المبدأ ان يحل لك مشكلتك . فهل ابعد من هذا عن الواقعية ؟

يظل الانسان هو المسؤول الأول ، اولاً ، عن تبنيه (او عدم تبنيه) للمبدأ ، ثانياً ، عن براعته (او عدم براعته) في تطبيقه ، وثالثاً ، عن نجاح (أو إخفاق) ذلك التطبيق .

III ـ انتقادات تومبسون واهية :

واخيراً قد يرتكب اصدقاء الأمن الجماعي ومساندوه المتطرفون اخطاء كثيرة في عمليات تطبيقه : « كأن يكونوا غير عالمين بأن ما يحتاج اليه هو نوع من الترياق الذي يعطل مفعول السم الذي يتضمن التنازع والتصارع ، لا مجرد سيف مسلط فوق رقاب المعتدين لتنفيذ قصاص يستحقونه ، أو أن ينتظروا حتى تتكسر الجرة ـ جرة السلم في حين كان بإمكانهم ان يمنعوا حصول هذا الفعل الهادم . . . »[1] .

وللمرة الثانية لا يمكنك ان تلوم النظرية على تقصير ليست هي بمسؤولة عنه . المسؤول الحقيقي عن ذلك التقصير هو الملتزم بتطبيقها .

وصحيح ان تومبسون يعترف بأن لمبدأ الضمان الجماعي بعض الفضائل حيث يقول :

« عندما نتصوره خلفاً لمبدأ فض النزاعات سلمياً ، وخصوصاً عندما يخفق المؤلفون بين وجهات النظر المختلفة بالقيام بواجبهم بنجاح ، عندما نعتبره بهذه الصفة نقدر ان نأمل منه ان ينجح بحل هذه المسألة . »[2]

غاية بحثنا السابق هي ان نبيّن ان هذا المبدأ يستحق من الاحترام الفكري اكثر بكثير مما يبدو على ان

---

(1) Ibid., p. p. 195.

(2) Ibid., p. 145.

تومبسون مستعد لتقديمه له .

وفضلاً عن ذلك نقصد ان نبينّ ان انتقادات تومبسون المصوبة ضده ، انما هي عقيمة أو مخطئة ، أو انطلقت الهدف .

ج ـ عدم الانسجام بين نفوذ الدول وقواها المادية :

نصل الآن إلى عرض النقطة الثالثة وتحليلها .

جوهر المعضلة هو ان محاور الثقل في السياسة العالمية لا تقابل دائماً وابداً محاور القوة في المنطقة الدولية . وقد عانت المنظمات العالمية ، مثل التعاقد المقدّس ، وعصبة الامم ، والامم المتحدة ، كثيراً من صعوبات هذا الواقع .

غير ان بعداً واحداً على الاقل من ابعاد هذه المسألة المتعددة هو ان مصدر الشغب قد يكون قوة ذات شأن لم تشترك بالمنظمة العالمية . وكم هو مبرر عمل تومبسون الذي ينحو باللائمة على مبدأ « الامن الجماعي » من اجل اعمال ارتكبها اولئك الذين لم يلزموا انفسهم حتى بتطبيق هذا المبدأ .

ولكن هذا التعليق لا يطال البعد الثاني من ابعاد المسألة . وتتمثل مشاكل هذا البعد على وجه الخصوص بأعمال الامم المتحدة . هنالك مجموعة من الدول المنتمية إلى الامم المتحدة ـ مجموعة تقدر ، مستغنمة فرصة تقدّمها الظروفُ من جهة ، وتركيب الامم المتحدة او تغييره من جهة ثانية ، ان تؤثر في قرارات الامم المتحدة بالرغم من انها لا تملك القوة العسكرية الموازية لأهمية تلك القرارات .

« فالمجموعة التي تتألف من الدول الافريقية الاسيوية في الامم المتحدة ، وبفضل انتقال القوة الفعالة لهذه المنظمة من مجلس الامن إلى الجمعية العمومية ، تقدر ان تحدد سياق القرارات التي قد تضرب المصالح الحيويّة للقوى المغايرة في الصميم ، بينما تبني حصناً منيعاً حول مصالح الهند الحيوية في كشمير وسيطرة مصر على قناة السويس . »[1]

ومما يجعل هذا الواقع اكثر مأساوية ، وخصوصاً لواقعي سياسي مثل تومبسون ، هو الواقع ان قوى مثل هذه لا تملك القوة العسكرية الكافية . فوزن نفوذ هذه المجموعة في المنظمة الدولية ، بكلمة مغايرة ، لا يتكافأ وقوتها المادية . انه يزيد عنها زيادة تهدد بانهيار نظرية الواقعية السياسية كما يفهمها او يريد ان يفسرها تومبسون .

وثانية ، هذا واقع لا يطال بشيء ، وحتى لو تبين انه غير مبرر على الاطلاق ـ الامر الذي ينبغي ان يعالج بالاستناد إلى مقومات الحالة التي يدخل فيها عنصراً جوهرياً ، مبدأ الضمان الجماعي . انه لا يبرهن بالتالي ان هذا المبدأ هو مبدأ غير صحيح او ضعيف .

د ـ عود على بدء : « طلاق » :

نستدعي الآن تعليقاً آخر ! يتعلق ، هذه المرة ، بالنقاط الثلاث التي يذكرها تومبسون وعلى الخصوص كون هذه النقاط الثلاث تنشأ عن مصدر هام اولي ، ونعني الطلاق الذي يقود حتماً إلى الاخفاق

---

(١) Ibid. ، ص 196 . ولنعتبر هذه الحجة ، اذا ما تعمق دارس في عبرتها ، حجة ضد المساواة .

بين النظرية السياسية والواقع السياسي . ان كلمة « طلاق » هنا هي كلمة غامضة ، وربما كانت ايضا مضللة .

فأذا عنى « الطلاق » تفريقاً بمعنى « اختلاف » ، عندها يصبح رأي تومبسون صحيحاً . ولكن ، وبهذا المعنى ، هنالك اختلاف بين النظرية والواقع ليس فيا يتعلق بمبدأ الضمان الجماعي فحسب ، بل بجميع المبادىء والنظريات . بكلمة مختصرة ، قول تومبسون لا جدل فيه . وهو لذلك امر مقبول من جميع الفرقاء . فمجرد الاشارة اليه هو ضرب من التسلية الفكرية او أضاعة الوقت . وفضلاً عن ذلك ، فهو بهذا المعنى ، لا يساعد تومبسون على اسناد قضيته . انه لا يقدر ان يستنتج منه ان مبدأ الضمان الجماعي مبدأ « يوتوبي » .

بمعنى ثان ، « الطلاق » هو قطع الصلات قطعاً تاماً بين فريقين . ولكن ، بهذا المعنى ، يصبح رأي تومبسون خطأ واضحاً . وهو نفسه يرى ، مثلا ، العلاقة بين « عالم منصهر » وخصوصاً في ظل الخوف من القنبلة الذرية ، وبين المبدأ موضوع الدراسة .

وثالثاً واخيراً ، قد يعني الطلاق ، في هذا السياق ، ان « مسيرة الاحداث لم تثبت المبدأ » . وأغلب الظن ان هذا هو المعنى الذي يضمره تومبسون . ولنا في المقتبسات التالية بيّنة على صحة ظننا هذا .

« المعتقد المركز على الضمان الجماعي لا يشبه الا بالقليل القليل سيرة الاحداث بين ١٩١٩ و ١٩٦٠ . »[1]

« اخفق التعاقد المقدس لان التنسيق الاوروبي الذي تم بواسطته فقد كل تماسٍّ بالحالة السياسية الموضوعية التي تشأت عن تنافر غريب وقوي بين مصالح دول وحكومات اوروبية معيّنة وبين الدول التي نسقت امورها ، عبر هذا التعاقد ، في ظل عقائدية تستوحي المبررات التقليدية . »[2]

« لم تكن الانعزالية (او السلامة الجماعيّة) بحد ذاتها الدواء الشافي لمرض الحرب او بديلاً للحرب . »[3]

« بالرغم من الموارد الفكرية الغنيّة التي اوقفت على الدفاع عن الانعزالية (او السلامة الجماعية) لم تتمكن هذه الاخيرة من تقديم ذاتها نظرية دائمة مؤتمنة في العلاقات السياسية الدولية . »[4]

ألا تتضمن هذه المقتبسات الرأي المدعي بأن المبدأ الصحيح الصامد يجب ان يضمن مسيرة الاحداث المثبتة له ؟

حتى اكثر العقلانيين تطرفاً ، وأكاد اقول تعنتا ، لم يدفع عقلانيته إلى هذا الحد .

---

(١) Ibid., p. 191.

(٢) Ibid., p. 196. (Legitimacy) .

(٣) Ibid., p. 197.

(٤) Ibid., p. 200.

وهكذا ينتهي المطاف بادعياء الواقعية إلى الوقوع في فخ العقلانية اليوتوبية . فيا لها من مفارقة .

هـ ـ مفترضان أوليان لمبدأ الضمان الجماعي للسلام :

وينكشف ، نتيجة للتحاليل الدقيقة والانتقادات القاسية ، اثنان من مفترضات الضمان الجماعي الاولية :

I ـ « التعدي » :

أولا ، المفترض الذي يدور حول مفهوم « التعدي » . « ان العمل العدائي الذي يجابه العالم سيكون عملاً عسكرياً مكشوفاً يسهل التعرف عليه . »[1]

ولكن هذا العمل العدائي ، لو تغيرت طبيعته ، فأصبح صعباً اكتشافه ، لا يقلل من أهمية المبدأ . صحيح انه ، مثل الانتقادات السابقة المحقة ، يبينّ صعوبة تطبيقه والمسؤوليات التي يجب ان يتحملها من يلتزم بالمحافظة عليه . ولكنه لا يبرهن انه مبدأ يوتوبي .

وكذلك فيا يتعلق بأساليب « التعدي المخفي » ، وبالتهديدات الاقتصادية والبهورات السياسية . وفضلاً عن ذلك ، قد يستغني مبدأ الضمان الجماعي عن هذا الافتراض كلياً . قد يشمل ، مترجماً ترجمة معممة ، جميع انواع التعديات بقطع النظر عن الطريق المسلوكة للوصول إلى هذه الغايات العدائية . بالطبع ، انه كلما كان المعتدي حذراً ، كلّما صعب على المراقبين المهتمين ان يكتشفوا عمله وبالتالي نواياه . ولكن هذه مشكلة عملية لا يصح ان يلام المبدأ على صعوبتها .

واذا دلت على شيء هام في هذا السياق ، وهي تدل على اشياء متعددة ولا شك ، فانها تدل على واقعية،لاعلى يوتوبية ، المبدأ المرتبط بها موضوع الدراسة . **من أراد الحلول السهلة للأمور المعقدة الصعبة بطبيعتها تنكر لأبسط مبادىء الواقعية .**

II تنسيق فعالية القوى المدافعة عن السلم :

وثانياً ، تفوح الرائحة ذاتها من انتقادات تومبسون ضد المفترض الثاني الذي يستند اليه مبدأ الضمان الجماعي : ان القوة العسكرية المجمّعة للأعضاء المسهمين ، وتنسيق هذه القوة الفعال ، سوف يكون كافياً ليمنع وقوع التعدي او اذا وقع ، ليصدّه . »[2]

ولا شك بأن تومبسون محق بقوله :

« يعيش كل تآلف[3] في ظل قانون المحاصيل المتناقصة .»[4] يظهر على انه صحيح انه كلما اتسعت التآلفات كلما صعبت مشاكلها : مثل تصويب الاعمال المسلحة نحو استراتيجية موحدة ، والحفاظ على سرية المقررات وفجائيتها ، واستغلال الحيل المحبوكة ، وعنصر المفاجأة ، والمناورات السريعة ، واظهار

---

(1) Ibid., p. 197.

(2) Ibid., p. 197.

(3) «Coalition» حزبي او دولي .

(4) (Diminishing returns) او اذا فضلت « العائدات المتناقصة » .

السيطرة على الأعصاب . »[1]

افترض ان جميع هذه الامور صحيحة ، فهل يستتبع ذلك ان الضمان الجماعي هو سياسة ضعيفة ؟ هذه قضية فيها نظر . نعم ، أن هذه الامور تبينّ صعوبة تطبيق هذا المبدأ . ولكن الاقرار بذلك هو من ابسط القواعد الواقعية .

وواقع ايضاً الاعتراف الصريح بأن المجتمع العالمي الذي نعرف ليس بمنصهر إلى حد يخولنا معه ان نتفاهم تفاهماً لا غموض فيه حول مفاهيم « التعدي » و « الخير والشر » و « القانون » و « العنف » . حتى ولو تحقق لنا ذلك العالم لما انتهت بذلك جميع مشاكلنا ، هذا ولو توقعنا من مبدأ الضمان الجماعي تحقيق نتائج كثيرة مرغوب فيها كثيراً بغية : أحلال السلام الناجز .

ولكن ذلك ليس بالحد المقيد للمبدأ موضوع البحث ـ الا بقدر ما هو حد طبيعي ، وليس هذا بالحد للمبدأ المدروس وحده بل لمطلق مبدأ يحاشى وهذا الواقع .

III ـ تعدد أسباب الحرب :

ولئن يهمل تومبسون هذا الامر ، لهو ان يفتح فجوة خطرة في حجته ولا يفيده او يفيدنا ان نبسط اكثر من اللزوم طبيعة الحالة التي تدعو الدول إلى خوض غمار الحرب . فخوض الدول ، كما يخوض الناس ، غمار الحروب لأسباب عقلانية وغير عقلانية ـ الاسباب التي تتعدى حدود عبقرية مطلق انسان يدعي تفسيرها تفسيراً صحيحاً ، او تنظيمها تنظيماً لا تشوبه المآخذ .

« ومع الاسف يظل صحيحاً ان استقصاءات الانسان الملحة اللجوجة سعياً وراء وصايا واضحة وقواعد مسلكية بينة ، وان اطاعة هذه الوصايا والقواعد لن تحرر الانسان تحريراً مطلقاً من وقائع عنيفة ومؤلمة مثل التنوعات التي لا حد لها في العائلة الانسانية ، والاصطراعات التي لا مفر منها بين اعضائها حيث يحاولون الوصول إلى السيطرة والسلطة ، وواقع ان المسلك الانساني لا يخضع للقوانين الحسابية الا جزئياً وذلك لان الانسان من جهة لاتتوفر لديه الوسائل لمعرفة نفسه ، ومن جهة ثانية ، تنقصه الجرأة الأدبية التي تتطلبها هذه المحاولة . »[2]

ومهما كان السبب ، وقد تعددت الاسباب ، لخوض الانسان الحرب ، فان ذلك لا يؤخر او يقدم في صحة او عدم صحة مبدأ الضمان الجماعي .

IV ـ كشف خبيئة :

واخيراً يكشف تومبسون نواياه كشفاً تاماً عندما يتهم هذا المبدأ بأنه لا يحل له مشاكله : « الضمان الجماعي أخفق اذ تركنا نصارع مشاكل لم يتمكن ولن يتمكن من حلها »[3] .

---

(1) Thompson, K., Ibid., pp. 197- 198.

(2) Ibid., pp. 201, 210, 211. أننا لنعجب من موقف تومبسون من مبدأ الضمان الجماعي بعدما يحضنا بمثل هذه السلسلة من الأقوال الحكيمة . وعندها لا يسعنا الا ان نتساءل : هل كان تومبسون عارفاً لهذه الأمور طيلة تهجمه على هذا المبدأ ؟

(3) Ibid., p. 200

طبعاً لا يقدر مبدأ ، مطلق مبدأ لا الضمان الجماعي وحده ، ان يحل لنا مشاكلنا . وربما كان ساذجاً منا ان نفكر هذا التفكير . وأن نطلب هذا منه بصراحة ووضوح هو ان ننزلق انزلاقاً خطراً على صقيع هذه السذاجة .

رابعاً ـ توازن القوى والضمان الجماعي :

قد تتضح فكرة الضمان الجماعي بمقابلته بمبدأ سياسي دولي لعب دوراً هاماً في توجيه مسلكيات الدولة قبلما تبنى سياسيوها مبدأ الضمان هذا .

الاتفاقيات التي تمت في اطار التوازن القووي كانت جميعها اتفاقات من جهة مجموعة معينة من الدول ، وفي ضوء مصالحها الخاصة ، ضد مجموعة اخرى من الدول . بالمقابلة مع هذه الترتيبات ، لم يكن الضمان الجماعي موجهاً ضد دولة معينة او ضد مجموعة من الدول . انه ضد المعتدي ـ لتكن الدولة المعتدية من كانت . فالضمان الجماعي يحترم الواجب القانوني ويحمل المطلب الاخلاقي باعتباره عمل التعدي ضد أية دولة من الدول المنضوية تحت لوائه عمل تعدّ ضد جميعها .

فالضمان الجماعي ، اذن ، مبدأ أسمى اخلاقياً اذ أنه يستند إلى شيء من المساواة بين الدول التابعة له ، ولا يحارب دولة معينة ، بل يحارب فكرة الاعتداء وعمل المعتدي بقطع النظر عمّن هو المعتدي . وهو بالتالي أشمل وأعم فكراً وعملاً .

وهكذا نعينّ صفتين يخالف بهما الضمان الجماعي تفكير الواقعيين السياسيين التقليديين : أخلاقيته وشموله . أما النتيجة التي تقودان اليها فواحدة ـ تلك هي صعوبة تطبيقه .

ولما كانت هنالك ، في رأينا ، مبررات لقبول الصفتين ، فنقبلها متحملين مسؤولية هذا القبول ـ صعوبة التطبيق . وفوق ذلك نعتبر هذه الصعوبة تحدياً جديداً للسياسيين المحدثين رجال الدولة في القرن العشرين .

ونعترف باخفاقات متعددة للمحاولات التي قصدت بناء جسر يصل بين هذا المبدأ وعملية تطبيقه فعلياً :

« . . . تقع سهام المحاولتين اللتين قصدتا وضع مبدأ الضمان الجماعي موضع التطبيق ـ المادة ١٦ من معاهدة عصبة الأمم والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ـ أوطى من الهدف المثال الذي صوبت نحوه هذه السهام . »[1]

ولا ندعي ان تبنّيه سوف يضمن العمل الجماعي ضد المعتدي على القانون . اننا نعرف ان مطلباً كهذا لا يصح لا تجاه الضمان الجماعي ولا تجاه اي مبدأ على الاطلاق . مطلق مبدأ لا يمكنه ان يضمن ، ضرورة ، تطبيقه .[2]

---

(1) Morgenthau, H., Op. Cit., p. 274.

(2) Ibid., pp. 175, 274.

ولا نجادل في ان الظروف تعاند معاندة قوية امكانية تحقيق المفترضات الثلاثة التي يستند اليها نجاح تطبيق مبدأ الضمان الجماعي .

« لكي ينجح الضمان الجماعي في عملية منع وقوع الحرب ، ينبغي ان تتوفر هذه الشروط الثلاثة : ١ ـ يجب ان تكون المنظمة الجماعية دائماً وأبداً مسيطرة على قوة ضخمة تفوق قوة مطلق دولة اوعدة دول تخامرها فكرة التعدي إلى حد لا تتجاسر معه الدول المفكرة بالاعتداء على تحدي النظام الذي تدافع عنه المنظمة ، ٢ ـ ويجب ان تتفاهم وتتفق ، على الأقل مجموعة الدول التي ستجابه قوتها المجمّعة المتحدي المذكور في ١ ، على مفهوم « الأمن » الذي يفترض ان تدافع عنه ، ٣ ـ ويجب ان تكون هذه الدول قابلة لأن تخضع ما يمكن ان يفرق بينها من منازعات مصلحية سياسية لمبدأ المصلحة العامة[1] تعرّفها تعابير الدفاع الجماعي للدول الأعضاء جميعها . »[2]

بالرغم من جميع هذه الاعترافات وتقدير قيمة هذه الصعوبات ، نظل نعتقد أن مبدأ الضمان الجماعي هو مبدأ صحيح ثابت وقوي .

وعلى صعيد الفكرة او النظرية فحسب فلسنا وحيدين في هذا الموقف منه . وفي رأي مورغنتو ان الضمان الجماعي كمثال « لا تشويه شائبة . »[3]

ربما يفرق بيننا ان مورغنتو يعتبره مثالاً بينما نحن لا نعتبره مثالاً ـ أذا عنى المثال النظرية الكاملة الثابتة مدى الدهر . انه في نظرنا مجرد نظرية صحيحة تناسب أوضاعنا العالمية ولا يمنعنا شيء من أن نفكر بأكمل منها وأثبت وأنسب في المستقبل .

وصحة هذه النظرية لا يمكنها ان تتأثر[4] بصعوبة تطبيقها ـ الأمر الذي هو واقع . والاعتراف به من أبسط شروط الأمانة الفكرية والواقعية .

أما اذا قيل : ان تطبيقها غير ممكن في ظروف العالم الحاضر ،[5] فهذا أمر نعتقده متطرف

---

(١) راجع بحث « المصلحة العامة » ، مقطع ٢ ، من هذا الفصل .

(٢) Op. Cit., p. 389.

(٣) Ibid., p. 274.

(٤) وهذا ينفي ما يبدو ان مورغنتو يريد ان يضمنه قول : « . . . ان منطق الضمان الجماعي لا تشوبه شائبة شريطة ان يطبق في اطار الظروف التي تسود العالم . . . » أنظر : Ibid., p. 389.

(٥) ان ترميمنا هذا للواقعية السياسية يبدأ ، عند هذه النقطة بالذات ، حيث يبدأ مورغنتو . ولكنه لا يقف حيث يقف .

آ ـ « هذا الاهتمام النظري القلق بالطبيعة الانسانية كما هي في الواقع ، وبالعمليات التاريخية كما تحصل بالفعل ، اكسب النظرية التي نعرضها هنا اسم الواقعية » . انظر Morgenthau, H., Ibid., p. 4. وفضلاً عن تفهم هذه الوقائع والأمور يقصد هذا الترميم تقويمها والسيطرة عليها ، اذا امكن ، وتغييرها بقدر المستطاع .

ب ـ « الواقعية السياسية ليست حتمية الا بقدر ما تفترض ان سياسة ذات خاصية متوترة ومضغوطة تلازم ضرورة المجتمع الدولي الحاضر . وحتميتها لا تصل بها الى حد الافتراض ان الحرب لا مهرب منها ولا مفر . في الواقع ما يشغلها اكثر من اي شيء آخر هو البحث عن وسائل سلمية ، ولو محدودة ، لمنع وقوع الحرب . » انظر : Thompson, K., Ibid., p. 248.

ج ـ « ان قصد هذا المقترب ما كان « لاطراء او شتم المشاكل العالمية الملحاحة اللجوجة بل تفهمها » . انظر Ibid., p. 19.

بالتشاؤمية . على كل ، وردا لتهمة قد تساق الينا : أيّ الاعتقاد بتحقيقه ولو جزئياً وبصعوبة ، هو تطرف بالتفاؤلية ، نرجع إلى احد مبادىء منهجيتنا المنقلة ـ ان امكانية أو عدم امكانية تطبيق هذا المبدأ هو سؤال تجريبي لا يصح الجواب عليه ألا بعد دراسة موضوعية متجردة لجميع الامور ذات العلاقة العلمية به .

وفوق ذلك ، وتحدياً لرجال الدولة ، ومصداقاً لفهمنا السياسة شغل السياسيين ، نقول : رب عمل عجز عنه الكثيرون تبينّ انه بامكان أحدهم ان يقوم به ، وربما بسهولة .

« ان قمة الجبل لألوهة في مخيلة الوادي ، أما في مخيلتها هي ، فشيء اعتيادي طبيعي بسيط . »[1]

اذا كانت السياسة معيارية بطبيعتها ، الامر الذي دللنا على صحته ، واذا كان من جوهر المعيارية الاعتقاد بامكانية تغيير الظروف السائدة ، الامر الذي تبيّنت صحته ، واذا كانت الظروف السائدة لا تساعد على تطبيق مبدأ صحيح وقوي ومفيد ، الأمر الذي يعترف به الجميع ، واذا كان التغيير ، بقدر ما نقدر عليه ، سيكون من أجل الافضل ، الامر الذي لا جدل حوله ـ عندئذ انه لمن واجباتنا الأساسية الأولية ان نجهد بقصد تحقيق هذا التغيير . **وإلاّ ـ لكانت معرفتنا وحريتنا وجرأتنا الأدبية وفعاليتنا تخوننا معاً وقت نحن فيه لها بأمس الحاجة !**

خامساً ـ نظرة متفائلة :

اذا كانت الواقعية التقليدية تشاؤمية بالمعنى التعبيري ، عندئذ يكون الاختلاف بينها وبين الموقف المعبّر عنه في هذا الترميم اختلافاً يطال الالتزام الأولي الأساسي . ولا فرق بالقوة المنطقية الصرف بين التزامها التشاؤمي والتزامنا التفاؤلي . يصح الاثنان وبنفس المقدار . ولو بقيت الحالة على هذا الصعيد ، لما كان بامكان المراقب المسؤول ـ عاملاً ام دارساً ـ ترجيح أحدهما على الآخر .

غير ان الحالة تختلف عندما ننتقل إلى الصعيد العملي التطبيقي .

يشفع بالتفاؤلية على هذا الصعيد انها تعد الملتزمين بها بمحاصيل وافرة وغلال سمحاء .

عندئذ ، يقول المتشائم ، مستنداً إلى دراسة معيّنة في طيات التاريخ وبين تلافيف الطبيعة الانسانية : « ان وعود التفاؤلية وعود عرقوبية » . فالتشاؤمية تلتفت إلى الوراء . وحتى لو كانت قراءتها لصفحات التاريخ واستقصاءاتها في مجاهل الطبيعة الانسانية صحيحة تماما ، الأمر الذي نشك به لأكثر من سبب ، فليس من الضروري ، ان نكون حتميين إلى حد نجبن معه من تحمل مسؤولياتنا تجاه المستقبل .

ومتى أدرت وجهك نحو المستقبل ظهرت لك مباهج الوعود التفاؤلية .

نعم ، قد لا تتم تلك الوعود جميعها . وقد لا يتم واحد منها . ولكن عملك الاجتماعي في حرارة شمس تلك الوعود يختلف عنه في برودة جوّ الصقيع المتشائم .

هذا كبداية فقط .

---

[1] ملحم الربان ، جبل المطامح ، قيد الطبع .

أما نهاية تلك الطريق ، طريق التفاؤلية ، فقصة تطول وتكثر اعتباراتها المتباينة وظروفها المتعددة . وأهم هذه الظروف ، تلك التي تتعلق مباشرة بك ، وبمدى استعدادك لتحمل مسؤولياتك .

أما اذا كانت الواقعية التقليدية حتمية ، كما توحي بعض المقتبسات السابقة ، فعندها ترتكب خطأ مزدوجا ـ هذا اذا حاكمناها من زاوية هذا الترميم . فمن جهة ، ليس لدينا أية بينات قاطعة تسوّغ ، وعلى المستوى الواعي لاختياراتنا ، مساندة حتميّة تامة كاملة . ومتى تنازلت الواقعية السياسيّة عن الحتمية التامة الكاملة ، من جهة ثانية ، بقي أمامها بديلين فحسب : إما ان تتبنّى ما يجاهر به هذا الترميم ، وإما ان تقبل بتهمة الهروب ، بصفتها تهمة تنطبق عليها وتصحّ فيه فلسفة تهربيّة في الحياة . وهكذا تصبح تهمة التهربيّة ضد الواقعية التقليدية ـ اذا كان صحيحا ان الانسان يتمتع بجزء ، قد يكبر وقد يصغر ، من الحرية[1] في تصرفاته . هذا القدر من الحرية تسانده الاختبارات اليومية المعتادة ـ تسانده نظرية صحيحة وواقعا حاصلا .

بقي أن نعرف ما اذا كان الإنسان يتجاسر أن يتحمل مسؤولية استخدام ذلك الجزء من الحرية استخداما يعزز كرامته ؟ في هذا السؤال يكمن التحدّي الأعمق للانسان ـ ليس فقط بصفته حيوانا سياسيا ، بل بصفته الانسانية العامة كجزء فاعل في هذا الكون ، عليه أن يجابه الحياة مجابهة تقرّر ، بعض الأحيان ، لا مصيره وحده بل مصير كثيرين غيره . فهو قد يظهر جرأة في هذا اللقاء ـ المجابهة . وهو قد يضطلع بدور الجبان فيه . اذا كان التاريخ قد علّم الانسان المتمدّن مطلق عبرة ، وربما علّم التاريخ الانسان القابل للعلم عبرا كثيرة متعددة ، فينبغي ان يكون قد علمه أن الجبانة هي اسم مغاير لمسمّى نطلق عليه احيانا لفظة الانتحار .

والسياسة ، كالحياة ، هي اصطراع . أحياناً هي اصطراع من أجل تسلم زمام السلطة ! وأحيانا هي اصطراع من أجل تحقيق القيم الكبرى والمبادىء السامية . وليست هنالك أية موانع تكون عقبات كأداء في سبيل كونها اصطراعا من أجل تحقيق غايات مغايرة ، قد يصح أن تكون للانسان ، الإنسان الملتزم بالفعل الايجابي الخلاّق ، مصادر إعتزاز .

سادساً ـ الواقعية والحقوق الطبيعية

١ ـ استهلال

يتعينّ موقف الواقعيّة من الحقوق الطبيعيّة او ما يقوم مقامها ، بجهاتها ، في ضوء منطلقات الأثنين معا .

ونعرف من الواقعيّة قسمّين: الواقعيّة التقليدية والواقعيّة المرمّمة . كما واننا نعرف للحقوق الطبيعيّة

---

(١) ملحم قربان :

آ ـ المنهجية والسياسة ، بحث : « الثورة » .

ب ـ الحقوق الانسانية ، بحث : « جوهر الحرية وأبعادها » .

ج ـ المشكلات ، بحث : « هيجل والانسان حر بطبيعته » .

بدائل متعددة[1] . ولما كانت هذه البدائل على نوعين مختلفين على الأقل : النوع الأول يقوم بمتطلبات الحقوق الطبيعيّة ، والنوع الثاني ، يحل محلها ، باعتباره لها غير ذات بال . اصبح ان نقول إن الواقعيّة ، وخصوصا المرمّة ، هي بديل للحقوق الطبيعية ، ليس ان نفي الموضوع حقه او ان نعطي التساؤل جوابا يصح السكوت عليه والركون اليه .

لهذه الاسباب وتلك اضحى من المطلوب الدخول ببعض التفاصيل الموضحة . ولقد تغيّرت ، عبر التاريخ وتطوره الطويل ، معطيات كثيرة ، فتعدلت وتحوّرت وربما خسرت قيمتها الى لا رجعة ـ فتجدر الاشارة لذلك ، وسعيا وراء الوضوح ، الى بعض من هذه التاريخيات .

٢ ـ الإنسان :

لقد كان الانسان ولا يزال المركز الرئيسي الذي تمحورت حوله جميع المحاولات الاجتماعيّة السياسية . « الانسان هو مقياس كل ما في الكون » . [2] ولكن تغيّرت المقتربات حتى في العصر الواحد . صح القول المذكور ـ المبدأ الحضاري ـ على السفسطائيين كما صح على أفلاطون وأرسطو؛ وسقراط الذين جهدوا الجهد الصعب لمحاربة الاتجاهات السفسطائية . وهكذا ، يصح التحفّظ التالي ـ الحضاري هو بدوره ـ على المبدأ المدروس : « ومن يكون ذلك الانسان الذي توليه اهتمامك ؟ »[3]

وكما تغيّرت المقتربات التي هولج الانسان من زاويتها في العصر الواحد كذلك تغيّرت على مدى عصور . فالإنسان الأفلاطوني ، صنيعة الله ، الفنان الماهر ، غير الانسان الذي اهتم به القديسان اوغسطين وتوما الاكويني ، مخلوق الاله الخالق الذي لا تحدّ قواه حدود . وهو غير الانسان الذي تحسس آماله والامه نيتشه وسارتر . وما صح من هذه الزاوية على التيار المسيحي من الحضارة الانسانيّة يصح كذلك على التيار المسلم المسهم في تلك الحضارة . خذ شاه ايران مثلا ، او إذا فضلت ، بالمقابل ، آية الله الخميني .

وتصح الموضوعة ذاتها على مفكري الواقعيّة المرمّة .

وبالرغم من جميع هذه الفوارق المهمّة تبقى صفة « الطبيعية » في التعبير « الحقوق الطبيعية » لتشير الى مرادفها « الانسانيّة » . ذلك لان جميع الذين تعاطوا مع الحقوق الطبيعية ، تحليلاً وتنظيراً ، وبدون مطلق استثناء ، كانوا يشددون على « طبيعي » بالنسبة للانسان ـ وخصوصاً ما يميزه عن بقية محتويات الكون وسائر المخلوقات . ولحصر « الطبيعي » اذا عزلناها عن المفترض الملازم ـ الطبيعي للانسان مخلوقا مميزاً او كائنا فريدا ـ معناها الجوهري واهميتها التاريخية ـ وخصوصاً للاجتماعيات والسياسيّات .

هذا فيما يتعلق بالبعد التاريخي للتعبير « الحقوق الانسانية » . فقد كانت ، وعلى اقل تقدير ،

---

(١) الدكتور ملحم قربان ، محاضرات في تاريخ الفكر السياسي مع التركيز على الحقوق الطبيعية ، كلية الحقوق والعلوم السياسيّة والادارية ، ودراسات عليا ، دبلوم العلوم السياسيّة ، الجامعة اللبنانية للعام الدراسي ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ .

(٢) السفسطائيون الاغريق .

(٣) الكتاب المقدّس .

مرادفا « للحقوق الطبيعية » . فالحق الطبيعي بالحرية [1] هو حق يتمتع به الانسان بصفته المازة عن السنديانة والتفاحة وفرخ الحمام او المهر الجموح - بالاختصار عن جميع محتويات الكون .

ولهذا التعبير : « الحقوق الانسانية» بعد آخر ، بعد حضاري . لقد تعدَّل مفهوم « طبيعي » ، عبرها ، حضاريا . هذا عندما ضاق عن محتوى « الحقوق » مفهوم « الطبيعي » . اصبحت « الحقوق » اشمل واعمّ مما يقدر ان يحتويه « الطبيعي » .

وهنالك فجوة واسعة بين مفهوم الحقوق الطبيعيّة التقليدية[2] وبين مفهوم الحقوق الانسانية . وقد ساعدت حركات تاريخية [3] في خلق وفي ردم هذه الفجوة معا .

وللمساعدة - مساعدة القارىء - على بناء جسر يسهل عليه العبور من ضفة الحقوق الطبيعيّة الى ضفة الحقوق الانسانية قد يساعدنا المقتبس التالي بعض الشيء .

٣ - الصالح العام :

« لكي تكون لي حياة أتمكن من دعوتها حياتي الخاصة يجب علي لا ان أكون فحسب واعياً لنفسي ولاهداف اقدمها لنفسي بصفتها اهدافي ، بل وان اكون قادرا ايضا على التمتع بشيء من حريةٍ العمل والاستملاك بغية تحقيق تلك الاهداف . ولا يمكن ان يتأمن ذلك إلاّ عندما يعتبر الجميع - كلٌ منهم تجاه كل منهم - ان هذه الحرية بالذات تخدم الصالح العام . »[4]

«For that I may have a life which I can call my own, I must not only be conscious of myself and of ends which I present to myself as mine; I must be able to reckon on a certain freedom of action and acquisition for the attainment of those ends, *and this can only be secured, through common recognition of this freedom on the part of each other by members of a society , as being for a common good.»* [*]

---

(١) جون لوك ، الرسالة الثانية في الحكم المدني ، ترجمة ماجد فخري .

(٢) المرجع ذاته : وهي الحق في الحياة والحق في الحرية والحق في التملّك .

(٣) وعلى الخصوص الثورتان الاميركية ، التي زادت على لائحة هذه الحقوق ، في وثيقة اعلان الاستقلال ، حق السعي وراء السعادة ، ثم ، وبعد ذلك التعديلات المتعددة على الدستور الاميركي ؛ والسوفياتية التي رفعت راية الحقوق الاجتماعية .

(٤) ت . هـ . غرين ، محاضرات في مبادىء الالتزام السياسي ، نيويورك ، ١٩٢٧ ، ص ١٢٢ .

(*) T. H. Green, *lectures on the principles of political obligation*, New York, 1927, P. 122. (Underlining Mine).

ولـكي لا يكون هذا المقتبس مضلِّـلا نضطر الى عرض بعض التحفظـات عليه ـ حتـى نحصر المشتركات التي تجمع بين الالتزامية كما تعبّـر عنها هذه الواقعية المرنة وبين ما يصح من النقاط التي يثيرها ان صراحة وان تلميحاً .

ان الغاية القصوى من الحياة الانسـانيّة لا تنحصر بوصفها « حياتي الخاصة » . صح ان هذا شرط ضروري ينبغي ان يتحقق . وهو ، طالما بقي امكانية وحسب ، يبقى هدفا يبرر للانسان القيام بالعمليات التي تنسـجم مع قيمه المتبنّاة وتقود اليه .

تلك الغاية القصوى تنطوي مثلا ، مع ما تنطوي عليه ، على تطوير الحياة الانسانية

« ان التطوير المتقدّم لمستوى الحياة الانسـانيّة هو الذي ينبغي ان يستلفت انتباهنا . »[1]

«Particularly it is the progressive raising of the level at which human life is lived which must impress us» [2]

فالسعي الفردي والجماعي بغية تحقيق هذا الهدف ـ وهو لا يستنفد تلك الغاية القصوى ـ هو من العناصر التي ينبغي ان تزاد عليه فتعدل في ، مفهوم « حياتي الخاصّة » .

وملاحظة ثانية ، من بعض تلك التحفّظات ، تفرض ذاتها علينا .

ان تحقيق الحريّة مشروط « باعتبار الجميع ، كل منهم تجاه كل منهم ـ ان هذه الحريّة بالذات تخدم الصالح العام » . اننا لنفهم ان « حرية العمل » تصبح اسهل تحقيقا وممارسة اذا اتفق ان اعتبرها الجميع « خادمة للصالح العام » . غير اننا لا نقبل بوضعها شرطا لممارسة الانسـان الفرد حريته في العمل او في مطلق محاولة يعبّر فيها عن نفسه .

وكيف يمكنك ان تحمل الجميع يعتبرون ذلك ؟ انها مغامرة غير مضمونـة النتائج . حتى وان نجحت ، تبقى مطلبا يقلب الحالة الواقعيّة رأساً على عقب . الحريّة اسبق ، وعيا نظريا وممارسة معا ، لدى الفرد على الأقل ، من الصالح العام . ولذلك فيمكن ان تمارس ، وهي في الواقع تمارس اجمالا ، على حسـاب ، ان لم نقل بمعزل عن اعتبارات ، « الصالح العام » .

ويبقى الربْطُ بين الاثنين : الصالح العام والحرية مسـألة التزام . واننا لنشجع الجميع على الالتزام بهذا الربط . غير اننا ، ومن زاوية الـواقعيّة ، لا يخيب أملنـا اذا لم ينجح هذا الربـط دائما ويـدون

---

(١) س .ا. لويس ، تراثنا الاجتماعي ، مطبعة جامعة إنديانا ، بلومنغتون ، ١٩٥٧ ، ص ٤٩ .

(٢) C. I. Lewis, *Our Social Inheritance*, Indiana University Press, Bloomington, 1957, PP. 49-50. (Underlinings Mine).

خربطات . ذلك لأن هذا الربط ليس بالعمليّة السهلة.انه من المشاكل العويصة التي تستصرخ جهود قادة الفكر والقادة السياسيين معا لاستقطابها حولها . ومع كل هذه الجهود تبقى امكانيّة الوقوع على طريق هذا الهدف وقبل الوصول اليه واردة ـ امام الانسان الفرد وامام المجتمع وان بنسب متفاوتة الصعوبة .

٤ ـ الحريّة :

والحرية التي نتكلم عنها تختلف ، بمعنى هام ، عن الحريّة المقصودة في المقتبس التالي :

« ومرّة ثانية هو حرٌ بمعنى انه هو المشرّع للقانون الذي يطيعه (لأنّ ذلك القانون هو تعبير عما هي نفسه) ، وانه هو يطيعه واعيا انه مشترعُه ؛ وبكلمات مغايرة ، يطيعه بدافع ذلك الدافع وراء إكمال الذات الذي هو مصدر القانون او بالاحرى ما يشكله »[١]

«Again, he is «free» in the sense that he is the author of the law which he obeys (for this law is the expression of that which is his self), and that he obeys it because conscious of himself as its author; in other words, obeys it from that impulse after self-perfection which is the source of the law or rather constitutes it» [٢]

فحريتنا ، وبصفتها وصفا لواقع نعيشه ، لا يضيرها بشيء ان يكون القانون من الحدود التي تسيج ممارستنا لها . لقد كثرت هذه الحدود على هذا الصعيد ـ البعد الاجتماعي للقانون ـ ونفسح المجال ههنا للاعتراف بحدود مغايرة[٣] ، عندما تتطلبها المبادىء الحضارية .

ان هاجس هذا المقتبس ـ الذي ليس هاجساً لنا على الاطلاق ـ مصدره تقليد في السياسة والاجتماع يرى في القانون ، وفي القوّة الملزمة للقانون ، ضرباً من التناقض والحريّة . كيف يمكن الانسان ، يسأل هذا التقليد ، ان يكون حرّاً في وقت هو فيه ملزم ان يطيع القانون . إن هذا التقليد ينشأ من تفكير « مجرد » او « تصوري » للحريّة : تفكير لا يدرس الحريّة واقعا معيوشاً او امكانية تحقيق مثل هذا الواقع .

---

(١) ت . هـ غرين ، محاضرات في مبادىء الالتزام السياسي ، نيويورك ، ١٩٢٧ ، ص ٢٢ .

(٢) T.H. Green, *Lectures On the Principles of Political Obligation*, New York, 1927, P. 122, (Underlining Mine).

راجع كذلك ، المثل ثان ، جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، الكتاب الثاني ، الفصل الرابع : « وما دام الرعايا لا يخضعون الا لعهود من هذا النوع ، فهم لا يخضعون الا لارادتهم الخاصة » ترجمة عادل زعيتر :

(٣) هذا هو المعنى الذي نقبل به المقتبس التالي للشاعر الاميركي المشهور ت . س . اليوت : انه لا ينفي الحريّة بل يضع عليها حدوداً قاسية تتطلبها ممارسات الابداع :

« لا حرية في الشعر لمن يريد ان يتقن عمله » .

الحوادث ، العدد ١١٥٨ ، الجمعة ١٢ كانون الثاني ، ١٩٧٩ ، ص ٥٣ .)

انه تقليد ، بدل ان ينطلق من الواقع ، ليفصّل التعريف بما يتناسب معه ، بدل ان يقيس الرأس ليفصل الطربوش على قياسه ، يفصل التعريف ، الطربوش ، ثم يحاول زرك الرأس فيه ، اي حصر الواقع فيه .

أما فيما يتعلق بعلاقة الشخصيّة الانسانية والقانون فهذه ، في إطار الالتزاميّة ، يمكن ان تأخذ صيغتين مختلفتين : القانون الطبيعي والقانون الوضعي .

فاذا تناولنا الصيغة التي تتناول القانون الوضعي ، وهو المعنى الذي يعطيه المفكر الكبيرت . هـ . غرين في المقتبس المدروس للقانون على الارجح ، لرأينا ، كواقع تاريخي ، ابعد ما يكون تعبيرا عن نفوس مطيعيه من المواطنين . ونجد هذه الهُوَّة في جميع المجتمعات البشريّة التي عرفها التاريخ ـ وان تفاوتت سعتها مدى وعمقا بنسب متفاوتة . بين هذه المجتمعات طبقا لتفاوت ظروفها .

أما اذا تناولنا صيغة القانون الطبيعي ـ وبوجه التخصيص القانون الطبيعي الجديد[1] ، فاننا لا نتردد بقبول العلاقة التي يقصدها مفكرنا بين الانسان نفسه ، او ما يعتبره نفسه ، وبين ذلك القانون : انه تعبير عنها .

وكذلك اعتبار المواطن ، واعيا ، انه هو صاحب سلطة الاشتراع للملك القانون : يصح هذا ، من زاوية التزاميتنا ، بالنسبة للقانون الطبيعي . أما القانون الوضعي فتختلف قصته مع المواطن . وقد بينا موقفنا من هذه القضيّة في مناسبة مناسبة[2]

ويصح هذا الموقف بشقّيه من قول المفكر الانكليزي : ان الدافع الى إكمال الذات (- self perfection) هو مصدر القانون .

وتساعدنا كذلك تحفظاتنا على مقتبس ثان للمفكر ذاته على كشف بعض خبايا مفهوم الحريّة الذي نتبنّى وبعض ما يميزه عن غيره من المفاهيم التي لاقت شهرة واسعة في تاريخ الفكر السياسي عبر التاريخ .

« . . . لا يمكننا ان نتكلم مغزوياً عن الحريّة إلا في إطار بحثنا بافراد الناس . ففي هؤلاء الافراد وحدهم تجد الحريّة تحقيقها . وهكذا يكون تحقيق الحريّة في الدولة لايعني إلا وصول مواطنيها الى تحقيق حرياتهم الفرديّة عبر مؤثرات ، توفرها الدولة ـ و « الحريّة » هنا ، كما في السابق ، تعني لا تحديد الذات وحسب ، وهذا ما يجعلنا مسؤولين ، بل تحديداً بواسطة العقل « سيادة الارادة . . . »[3]

---

(1) ملحم قربان ،

I ـ دراسات في الفكر السياسي مع التركيز على القانون الطبيعي ، دراسات عليا ، دبلوم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية ، للعام الدراسي ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ .

II ـ الحقوق الانسانية ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٦٩ ، بحث : « القانون الطبيعي الجديد » .

(2) ملحم قربان ، المشكلات ، مرجع مذكور ، بحث « مشاكل الديمقراطية » .

(3) ت . هـ . غرين ، مرجع مذكور سابق ص ٨ .

«... we can not significantly speak of freedom except with reference to individual persons; that only in them can freedom be realised, that therefore the realisation of freedom in the state can only mean the attainment of freedom by individuals through influences which the state (.....) supplies- 'freedom' here, as before, meaning not the mere self-determination which renders us responsible, but determination by reason, «autonomy of the will»...» [1]

وهكذا، واستنجاداً بحكمة «لغتنا ومشاكلنا» كما تعاملت معها المنهجيّة والسياسة يمكننا القول، وتعبيرا عن موقف مصيب، ان مفهوم الحريّة في التعابير التالية يختلف في واحد منها عنه في الآخرين: «الانسان الحر»، «والدولة الحرّة»، و«الارادة الحرّة».

ويبقى التساؤل: هل الارادة حرّة؟ تساؤلاً يخرج عن نطاق اهتماماتنا. ومن زاوية منهجيّة قد لا يصح: اذ ليست هنالك ارادة بمعزل عن انسان. وهب انها وجدت، فلا ندري ما هو معنى الاهتمام بها؟ على كل هذا ليس من عداد اهتماماتنا.

يبقى الانسان الحرّ والدولة الحرّة. وقد سبق والتزمنا بمبدأ يربط، منهجيّا، بين الاختيار السياسي والاختيار الشخصي[2]. وينطبق هذا على الانسان الفرد. أما بالنسبة للدولة، وحتى فيما يتعلق بما سبق من إشارات عابرة، فنذهب، وانْ بشيء من الارتجاليّة، الى اعلاء راية المبدأ ذاته. يدفعُنا الى هذه الإنطلاقة المغامرة كون الدولة، وبكثير من مهماتها، تشترك بتشابهات مهمّة، والفرد.

٥ ـ الغاية المشروعة تفرض الوسائل المشروعة:

ويبقى المقتبس المشار اليه، المدروس بقصد الربط بين الحقوق الطبيعية والحقوق الانسانية، وبالرغم من جميع تحفظاتنا عليه، ينطوي على مبدأ هام جداً ـ خصوصاً في إطار هذا الانتقال بين المفهومين المنصوص عليهما في تاريخ تطور مسألة الحقوق.

إذا اردت غاية[3]، وخصوصاً إذا كانت مشروعة، مثل ان تكون لي حياة، اردت بفعل ارادتي ذاك وبفضله، الوسائل، وخصوصاً اذا كانت هي ايضاً مشروعة، التي تقود الى تحقيق تلك الغاية.

ويبقى المقتبس المدروس في إطار تحدد دائرته الحقوق الطبيعيّة التقليدية على ما يبدو: اذ يتكلم عن الـ والحرية والتملك.

---

(1) T.H. Green, Op. cit, P. 8.

(2) راجع لذلك الفصل التاسع من هذا الكتاب.

(3) ملحم قربان، الحقوق الانسانية، طبعة ثانية، بيروت، ١٩٧٩، بحث: «من يرد الغاية يرد الوسائل المؤدية لها».

ولم نجد ضيرا في تعميمه . اصبح معنا مبدأ عاما . وتدعم هذا التعميم اعتبارات علميّة ومنهجيّة وحضاريّة .

ومن هذه الزاوية يصبح حقّاً انسانيا يحق للانسان ان يسعى الى تحقيقه كلُّ ما يتبينَّ انه ضروري وسيلة لتحقيق الحياة التي يبتغي ذلك الانسان ان يعيشها . وتقوى هذه الحجة عندما يكون الاصرار المزدوج : على الوسائل المشروعة والغايات المشروعة ، مساندأ لها[1] وتزداد اكثر واكثر وهجة تلك الحجّة عندما تكون هذه الحياة المبتغاة الحياة الافضل .

واذا كانت الغاية المشروعة تفرض الوسائل المشروعة والمؤدية لها فيصبح المطلب مطلباً حضاريا عندما تكون هذه الحياة الغاية افضل ما توصلت اليه الحضارة الانسانيّة من تطور ؛ وعندما يتبارى على تحقيق هذه الغاية انواع من الوسائل المشروعة . طبعا تجبهنا الحياة الواقعيّة بامثلة كثيرة لا تتوفر فيها جميع هذه الشروط . ولكن عندها تعالج تلك الحياة من منطلقات هذه الرؤية .

ولنا في الاصرار المزدوج المشار اليه ، ويتمثل في الالتزاميّة التي نتبنّى[2] ، منطلق لمجموعة من الصفات التي تميّز مفهوم الحقوق الانسانيّة عن سلفه مفهوم الحقوق الطبيعية .

لقد كان التعميم بعدا وحسب من أبعاد تطوره . رافق هذا التعميم توكيد على عنصر الخير فيه : فبعد ان كانت الغاية منه دفعاً لشر[3] اصبّحت الدافع الأكبر للسعي وراء الخير الأكبر . بفضل البعد الأول من

---

(١) ملحم قربان ، المنهجية والسياسية ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٧ ، بحث : « الوسائل والغايات » .

(٢) ملحم قربان ، « الاخلاق والمجتمع » ، بيروت ، طبعة رابعة ، ١٩٧٤ .

(٣) « ففي انكلترا صدر عام ١٢١٥ (الشرط الكبير-الماكناى رتا Magna Carta) . وقد فرض امراء الاقطاع (البارونات Les Barons) على الملك جان(Jean Sain Terre) توقيع هذا الشرط للحدّ من سلطانه المطلق والاعتراف بحقوقهم وامتيازاتهم . وفي عام ١٦٢٧ ، وفي عهد الملك (شارل الأول) من آل شتيوارث ، صدر قانون اعلان الحقوق (Petition des Droits) وفيه تقرر المبدأ الآتي : « لا يُجْبَرُ احدٌ على دفع اية ضريبة او على تقديم اية هبة او عطاء مجاني الا بقرار من البرلمان » . (الدكتور عبد السلام الترمانيني ، حقوق الانسان في نظر الشريعة الاسلامية ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ١٠) .

واما الفقيه الالماني (يللينك Jellinek) فيدعي بأن حقوق الانسان ترتد الى اصل جرماني . . . . وحجته في ذلك ، ان فكرة الاصلاح الديني التي ظهرت في المانيا ، قد ارسخت مبدأ الحرية الشخصية في الثقافة الألمانية ، وان الاضطهاد الديني في انكلترا ، حمل البروتستانت المضطهدين على ان يجتازوا المحيط الى اميركا فراراً بانفسهم من الظلم والاضطهاد ، فنقلوا معهم مبادىء الحرية الشخصية ، وما لبثت هذه المبادىء ان انتشرت في المستعمرات الاميركية وبتأثيرها ثارت على ظلم الانكليز ، وعلى اساسها تقررت حقوق الانسان في امريكا ثم انتقلت من بعد ذلك الى فرنسا » (المرجع ذاته ، ص ١٢) .

[(راجع كذلك جوزيف بارتلمي (J. Barthelemy) مبادىء القانون العام (محاضرات القيت على طلاب الدكتوراه في كلية الحقوق بجامعة باريس عام ١٩٢٧ يرJellinek اعلان الحقوق ، الترجمة الفرنسية التي قدم لها الاستاذ لارنو (Larnaud) .

ابعاد تطوره اصبحت لائحة الحقوق اكثر شمولا . لقد زادت كمية او عدد تلك الحقوق . وبفضل البعد الثاني ، البعد النوعي ، ارتفعت نوعيته ، بتوكيده على الخير ، على سلم القيم .

٦ ـ الطبيعي :

وبعد ، فهل يعني هذا الانتقال من « الحقوق الطبيعيّة » الى « الحقوق الانسانية » ان التعبير الأول خطىء ؟ كلا . ذلك لان التعبير الثاني لا يتنكر الى مطلب الطبيعيّة . ويظل واقعا يُدرس وتستخلص من دراسته العبر مدى كون الحقوق الانسانيّة طبيعيّة .

ومن جهتنا ، نذهب الى انها وبمعنى ما ، وان اختلفت بأشياء كثيرة مهمّة ، عن الطبيعيّة التقليدية ، طبيعيّة . وكان بامكاننا ، ولو ببعض من لأي ، ان نبقي على الاسم التقليدي ـ في إطار معطيات المنهجيّة والسياسة[1]

ولكان يدعمنا في تلك المحاولة تقليد عريق في الفكر السياسي يقتنص مغزاه المقتبس التالي :

« إنه لمن الظاهرات البارزة جداً أن احكامنا وتقيياتنا للطبيعة ، بما فيها الطبيعة البشريّة ، تتغيّر من وقت لوقت في تاريخ الفرد وفي تاريخ الجنس (البشري) »[2]

« It is notorious that our judgments and evaluations of nature , including human nature, vary from time to time in the history of the individual and in the history of the race.» [3]

غير ان هذه المحاولة ، لو تمّت ، لطمست بعض الامور الهامّة . ومن هذه الامور ماسبق ذكره مما يميز الحقوق الانسانيّة عن الحقوق الطبيعيّة . ومن تلك الأمور ما يستحق ، تاريخيا ، الاشارة اليه .

كان التميز بين الطبيعي واللاطبيعي ـ وخصوصا المصطنع ، تميزاً واضحا .

والاهم من ذلك اعتبر الطبيعي أهم وابقى في سلم القيم والاعتبارات ذات الفعاليّة والاولويات من المصطنع . فذاك افلاطون ، عندما اراد ان يدافع ضد السفسطائيين ونظرتهم في نسبيّة العدالة ، لم يجد

---

(١) ملحم قربان ، دار العلم للملايين ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، بحوث : « التعريف » و« لغتنا ومشاكلنا » و« انواع العلم »

(٢) جون الف بودن ، « الواقعية الوظيفية » ، المجلة الفلسفية ، العدد ٤٣ (١٩٣٤) ص ١٧٢ .

(٣) John Elf Boodin, «Functional Realism», in *The Philosophical Review*. Vol. 43, 1934, P.

افضل من ان يبينّ ان العدالة طبيعيّة . وأكتفى بذلك برهانا مقنعا يحسم القضيّة بينه وبين السفسطائيين . وتبنى العالم المتحضر موقف افلاطون عبر التاريخ لعصور متعددة وقرون .

وربما رأينا في النظرة الغائية للكون : ان لكل شيء فيه غاية ، وان تلك الغاية افضل الغايات بالنسبة له ، النظرة التي كان ارسطو اشهر واقدم مروجيها ، والنظرة التي لاقت استجابة عجيبة لها في الديانتين المسيحية والاسلام مما وطد من اركانها ووسع انتشارها عبر الحضارة الإنسانية - ربما راينا ، بكرر ، في هذه النظرة بعض ، وربما اهم ، اسباب الاهميّة التي عُلّقت على « الطبيعي » - انه ، بعد التمحيص والتدقيق وامعان التبصر ، صنع الله .

وهل يتساوى صنع الله وصنع الانسان ؟

ويرجع التمييز بين الواقع والوهم في جذوره التاريخية ، على اغلب الظن ، الى هذا الاعتقاد . وللتدليل على عمق تغلغله في ضمير الحضارة الانسانية نجد لهذا التمييز بقيّة اهمام حتى في عقليات بارزة وذات بريق علمي وهّاج وفي النصف الثاني من القرن العشرين .

وتغيرّت الصورة ، بخطوطها العامّة طبعا ، عبر العصور ، ولأسباب مختلفة ومتعددة . وكان من نتائج هذا التغير ان بقي التمييز بين الطبيعي والمصطنع ،غير ان الطبيعي خسر اهميته بالمقابل مع المصطنع . وفي مقاييس الفاعليّة ، اصبح لبعض المصطنعات فاعليّة تفوق ، بما يتخطى حدود المخيلة الخصبة ، فاعلية بعض الوقائع .

وقد عبّر الفيلسوف الانكليزي المعروف برتراندرسل عن هذه الفكرة تعبيرا قويا حيث قال :

« الرجُلُ الذي يتحكّم بقوى ضخمة من القوة الميكانيكيّة يميل ، اذا كان لا تقيّده قيود ، الى الاعتقاد بأنه اله - لا اله محبة بل اله تدمير » . . .

« في الايام الخوالي ، باع الناس انفسهم للشيطان حتى يحصلوا على قوى سحريّة . في هذه الأيام يحصلون على هذه القوى بواسطة العلم ، ليجدوا انفسهم مرغمين على ان يصبحوا شياطين »[1]

---

(١) لنا مثل على ذلك في هانس مورغنثو

Hans Morgenthau, «Is Public Opinion A myth?», *The New York Times Magazine*, March 25, 1962.

راجع كذلك كتابنا المشكلات ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، مرجع مذكور سابق ، بحث : « الرأي العام ، أوهم، مرام واقع »

(٢) برتراندرسل ، القوة (تحليل اجتماعي جديد) لندن ، ١٩٤٨ ، ص ٣٢ وص ٣٤ .

«The man who has mechanical power at his command is likely, if uncontrolled, to feel himself a god-not a Christian God of Love, but a pagan Thor or Vulcan»...

« In former days, men sold themselves to the Devil to acquire magical powers. Now-a-days they acquire these powers from science, and find themselves compelled to become devils» (1)

ومن الطبيعي ان يكون لهذه التغييرات ، وهذا مثل وحسب على واحد منها وحسب ، محاملها .
ومن هذه المحامل ، طبعا ، ما خفف من موازين « الطبيعي » .
فقُلِبَتْ ، هكذا ، موازينُ .

٧ ـ القوّة :

واكتسبت القوة ، بفضل مجموعة من تلك الإنقلابات ، بعض احترام أوْ كله ؟

صح ان القوّة لم تفقد يوما اهميّة ما تضفي عليها . وحتى التعاقديّون ، وفي تنظيرهم الذي هيأ مكانا مرموقا للحقوق الطبيعيّة ، اعطوا القوّة بعض اهتمام . فهذا احدهم ، روسو ، يذهب الى ان « قوة الانسان هي احدى ابرز وسيلتين للحفاظ على سلامته »[2] .

وصح كذلك ان موقفاً كهذا هو موقف جدّ خجول بالنسبة للقوّة وبالمقابل بما يمكن ان ينتج عن ممارستها ، بعد التطور التكنولوجي الحديث ، من آثار وعواقب .

وهنا ، وبهذه المناسبة ، يتبادرُ سؤال الى الذهن : لماذا لم يعتبر التعاقديون ، وهم اشهر من روّج للحقوق الطبيعيّة ، القوّة ، كما اعتبروا الحريّة مثلا ، من جملة الحقوق الطبيعيّة : المقتبس الروسوي المدروس يقول :

« ولما كانت قوّة كل انسان وحريته ابرز وسيلتين للحفاظ على سلامته . . . »

وليس من الصعب ان يعمم هذا القول على لسان جون لوك او توماس هوبس . الا انهم ، كما سبق وذكرنا ، كانوا يأخذون من القوّة مواقف حذرة خجولة ؟ ام ان هنالك اسبابا اخرى ؟

Bertrand Russell , *Power, (a New Social Analysis)*, London, 1958, PP. 32 and 34. (1)

(٢) جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، ترجمة عادل زعيتر ، الكتاب الأول الفصل الثاني والفصل السادس .
راجع كذلك كتابنا الحقوق الانسانية ص ٨٦ لوضع هذه الفكرة في اطارها في نظرية روسو السياسية .

على كل حال ، ولكي نستفيد من اثارة السؤال ، نذهب في ترميمنا هذا للواقعيّة السياسيّة ، وفي هذا تصبح معاً للواقعية التقليدية وللحقوق الطبيعيّة التقليديّة ، الى ان الاثنين : القوّة والحريّة هما ، وعلى صعيد من دراستهما ، معطيان تجريبيّان . ان وجودهما او عدم وجودهما ، منفصلين او متلازمين ، في انسان معين ، قل رياض او ابراهيم ، هو موضوعة يبقى تقرير صحتها أو خطئها للتجربة والاختبار .

وفي حال وجودهما ، يبقى استعمالهما او عدمه حقا من حقوق صاحبهما .

وكذلك طريقة ذلك الاستعمال وكيفيته ، وبالمقابل هو المسؤول عن ممارساته[1] .

ولما كان هذا الموقف يتضارب مع تيار ضخم في تاريخ الحضارة الانسانية صار من الضروري الاشارة الى الفوارق بين الموقفين والى بعض الانتقادات التي نتوجه بها لذلك التيار وعالقة الفكر من المروجين له ـ نقوم بذلك على اعتقاد ان هذه الملاحظات هي بداية لعملية متشعبة وطويلة النفس وصبورة ، ولذلك لا يمكننا القيام بها في هذه المناسبة ، عمليّة متى انتهت اصبحت البرهان الذي نستند اليه في مواقفنا من جهة وفي تجرؤنا على مخالفة ذلك التيار من جهة ثانية .

يؤرخ لذلك التيار ماجد فخري ، احد اساتذة الفلسفة في الجامعة الاميركية ، بقوله :

« فليس وجوده (اي الانسان) إذن صدفة او عبثا ، وليست الغاية التي وجد من اجلها سرا مستغلقاً لا سبيل الى استكناهه : بل على العكس ، لموجوده هذا معنى يمكن الوقوف عليه ومن ورائه غاية يمكن الإحاطة بها . »[2]

هذه صيغة ، مبتورة حتى لا نقول مشوهة ، للنظرة الغائية للكون ، كما سبق وذكرنا[3] كما فصلها ارسطو في نظريته المعروفة بالأسباب الاربعة ، وكما تبنتها ، بتعديلات مناسبة ، القرون الوسطى المفعمة بالرسالات الدينيّة المسيحيّة والاسلام واليهوديّة .

المهم من زاوية بحثنا هذه ما يتبع هذا في عرض المؤرخ للفلسفة في معرض بحثه لقضيّة « ذات شأن هام في تاريخ الفكر الفلسفي العام . . . وهي بزوغ فكرة الانسان . . . ومتضمنات هذه الفكرة واهميتها

(١) وواضح ان هذه الموضوعة تتضارب ونظرة يعبّر عنها شكسبير في الملك لير بقوله :

« نحن في يد الآلهة كالذباب في يد صبية عررة ، يقتلون علينا لهوا وعبثا » .

(٢) ماجد فخري ، دراسات في الفكر العربي ، دار النهار للنشر ، بيروت ١٩٧٠ ، ص ٣٦٨ .

(٣) هذه الدراسات ، المقطع ٦ ، السابق لهذه المقطوعة . وقابل بينها وبين القول التالي للقاضي ابي يوسف ، في مقدمة كتاب الخراج ، حتى ترى مدى التشويه الذي يرتكبه بحقها استاذ الفلسفة المذكور :

« وقد حذّرك الله فاحذر ، فانك لم تخلق عبثاً ، ولن تترك سدى » .

بالنسبة الى تطور الفكر العربي والمشاغل السياسيّة والخلقيّة التي تهم المفكر العربي اليوم »[1] ، ما يتبع هو التالي :

« فإذا صحّ ذلك ، لم يكُنْ من حقه ان يستسلم للقدر استسلاما اعمى او يسلس قياده للشهوة ، كما لو كان العربة في يد القدر او عبدا من عبيد الشهوة ، شأنه في ذلك شان الجماد او البهيمة »[2]

وهكذا ينفي صاحب هذا المقتبس حق الإنسان ، صاحب العلاقة ، في« ان يستسلم للقدر » او « ان يسلس قياده للشهوة » . وما يجعل هذا النفي ذا قيمة حضاريّة ليس صاحبه المدروس ههنا ، بل التيار الحضاري الضخم الذي يردد صاحب المقتبس موقفه من هذه القضية ترديدا ببغاويا صرف .

ومن هنا تكبر وتضخم مسؤولياتنا تجاه هذا الموقف .

ومن هنا نرى ان جوابا عنه ضروري وان لم يكن بالامكان الآن استعراض جميع مقومات هذا الجواب . نكتفي بمنطلقات جواب : منطلقات لو فهمت على حقيقتها اعفتنا ، وقتيا على الأقل ، من تفصيل الجواب الكامل .

وأوّل منطلق لجوابنا هو سؤال لصاحب المقتبس وللتيار الذي يمثل،سؤال: يجيب عنه بالمقتبس التالي :

« والنتيجة المنطقية لكل ذلك ان ماهيّة الانسان ومعنى وجوده ينحصران في كلمتين : عقل وحريّة . بالعقل يدرك المرء حقيقته والمعنى النهائي لوجوده ، وبالحريّة يتحكم بقوى القدر والطبيعة ويعلن استقلاله عن سلطان الهوى او الشهوة وقدرته على اثبات وجوده كذات مستقلّة عن القوى الخارجيّة التي تتحكم بكل ما ليس ذاتا عاقلة او حرّة »[3]

هب ان انسانا اراد ان يأخذ هذه « النتيجة المنطقية » مأخذ الجدّ ، وبالتالي ان يدقّق في معاني حكمها. فماذا تكون نتيجة جهوده المدققة ؟

لنبدأ بالعقل . إنه ، اولا ، احدى الكلمتين اللتين « ينحصر بهما معنى وجوده وماهيته . فهو اذن جزء من ، ان لم يكن النصف لِ ، « معنى وجوده وماهيته » .

غير ان هذا التفسير الساذج يصطدم بحكمة تخيب ظنه وظننا معه . « بالعقل يدرك المرء حقيقته والمعنى النهائي لوجوده » . هنا العقل ليس معنى الوجود ولا الماهيّة ولا جزء منهما ، انه الوسيلة التي توصله الى تلك الماهيّة وذلك المعنى .

وإنه لتحصيل حاصل ان الانسان الطبيعي على الاقل ، يتمتع بمقدرة عقلية ، بعقل . فهل حصل

(١) ماجد فخري ، المرجع المذكور ذاته ص ٩ .
(٢) المرجع ذاته ، ص ٣٦٨ .
(٣) المرجع ذاته .

بذلك على ماهيته وحقيقته ومعنى وجوده والمعنى النهائي لوجوده ؟ ام إنه ، بفضل تلك الملكة ، اصبح قادرا على الوصول الى تلك الغايات ؟

لنهمل الاحتمال الأول لانه ساذج يستحق الاهمال .

ومن زاوية الاحتمال الثاني ، نصدم بامكانية وصول مجموعة من الناس من امثال افلاطون وارسطو والقديس توما الاكويني والقديس اوغسطينوس ونيتشه وجون ستيورت مل وهيرقليطس وماوتسي تونغ وماركس وغيفارا وصاحب المقطوعة الشعريّة التالية :

فلاً لهاك الجارة العمتسألك عني
فلاً بالخسارة باعاهاك الجنّة
وقاعد عميغتي عاباب خمّارة!

قد اجتمعوا محتكمين لعقولهم ، كما اوصى صاحب المقطوعة المذكورة ، وتفرقوا بالنسبة الى النتائج التي توصلوا اليها بحثا عن ماهيتهم ومعنى حياتهم .

ان هذا التمرين العقلي المتصور يهدّم النصيحة ويقلف بها في سلّة المهملات .

اذا على صاحب المقتبس ان يرفضه وربما بازدراء .

نخرجه من هذا المأزق باختصار وبدون ان نمارس عملية افتراض الامتحانات التي تبين ضلاله اذا استسلم لمطلقنا ـ منطق الواقع والبحث بين الناس المعروفين لدينا ـ نقول نخرجه ان تلك الغاية وذلك المعنى قد تقرر وانتهى . وما على الباحثين هؤلاء إلا ان « يكتشفوه » ـ ولا « يحق لهم » ان يتوصلوا الى غيره .

اذا اتفق ان اخذ هذا الموقف فقد وقع في فخ خطير . انه يناور . وانه فوق ذلك ، يشرّع لغيره . أوْ إنه يردد لغيره تشريع سواه له ولهم . واذا كان له حق القبول بتشريع الآخرين له ، فمن حق غيره ، خصوصا عندما يدعم احكام عقولهم حقُهم كذلك بممارسة حريتهم بمقتضى احكام تلك العقول ، ان يرْفضوا ذلك التشريع .

وتتردّد نماذج هذه الاخطاء الفكريّة المستندة الى اخطاء منهجيّة ، في محاورتنا مع صاحب هذا المقتبس بما يتعلق بالحريّة . ولذلك نعفي القارىء من عناء تردادها .

وزيادة عن ذلك تتبادر الى ذهننا التساؤلات الناقلة حول مجموعة من النصائح التي لا يُعْقَل ان يقدّمها من تعرّض ، ولو سطحيا ، للفلسفة .

« بالحريّة يتحكّم بقوى القدر والطبيعة »

وبالحريّة « يعلن استقلاله عن سلطان الهوى والشهوة »

وبالحرية يعلن « قدرته على اثبات وجوده كذات مستقلّة عن القوى الخارجيّة التي تتحكم بكل ما ليس ذاتا عاقلة او حرّة »

جميع هذه النصائح ، منفردة ومجتمعة معا ، توحي بعنتريّة برجعاجيّة وبساطة ساذجة في مفهومي العقل والحريّة معا وبالتالي ، وحكما ، بمفهوميْ حقيقة الانسان ومعنى وجوده . ومن هنا ينشأ تساؤل مشكك :

هل يتكلم صاحب هذا المقتبس عن اناس نعرفهم او يمكن ان تمثل عليهم باناس نعرفهم ويعيشون معنا الحياة التي نعيشها ويواجهون مشاكلها كما نواجه ، ام إنه ، يتكلم عن مُثُل تشبه المثل الافلاطونية ؟

واذا كان الجواب هو اختيار الاحتمال الأول ، كانت ردّة الفعل عليه : « ان ذلك يشوه الواقع تشويها مريعا » . وان دلّ هذا على شيء فانه يدل على جهل صاحب المقتبس لضرورات الحياة التي نعيش ولمشاكلها. وكذلك للناس الاعتياديين الذين نعرف امثالهم في الحياة وعبر التاريخ .

واذا كان الجواب هو اختيار الاحتمال الثاني ، كانت هنالك هوّة شاسعة المتاهات بين الواقع وما هو متصور ـ الهوّة التي تجعل معرفتك لافكار صاحب المقتبس « وفلسفته » السياسية غير ذات جدوى في محاولة تطبيقها نصائح عملية . بالاحرى تقودك ، على الاغلب ، الى الضياع وخيبات الأمل .

هذا اذا اردت ان تأخذ المقتبس بكليته وما يتضمنه بعين الجدية .

أما اذا اردت ان تهمله ، وهذا افضل ، فيبقى امامك اكثر من اعتراض ضد ما يحتويه من افكار : كيف يتحدد موقف مسؤول من السؤال : هل وجود الانسان صدفة او عبثا في هذه الحياة ام هو خدمة لغاية معينة ؟ وهب ان السؤال اجيب عليه من قبل[1] مثلا فهل على الانسان العاقل والحر ان يتقيد به ؟ اذا فعل ذلك فقد تنكر معا لقيمة عقله ومهمة حريته . اذ ما هي قيمة هذان العنصران في تكوين الانسان عندما تترجم عمليا اذا لم تكن لتوجيه سلوكه بناء على تعاونهما ؟

وانطلاقا من هذا الاعتقاد ، واذا اخذت موهبة العقل وهبة الحرية بجدية واهتمام ، ونحن ممن يفعلون ذلك ، اصبح من الضروري ان تصر على حقك في تقرير مصيرك وتصرفاتك ومسلكيتك في ضوئهما :

« يمكن الانسان ، وخصوصا اذا كان كسولاً ، ان يحوّل اكثر المواقف الحاسمة جدية مواقف غير جديّة . وليست هنالك قوّة ، في الارض او في السماء ، يحق لها ان تمنع احدكم من التمتع بهذا الامتياز ، امتياز الكسل والخنوع . القصاص الاقصى لمن يختار هذا البديل هو الموت البطيء . فاذا قبلت بهذا المصير ، هانت لديك جميع الامور . بل هانت لديك الحياة ذاتها . »[2]

طبعاً اننا لا نحبذ هذا الاختيار لمطلق انسان . وبالتالي فلا نشجع احداً على الأخذ به . ولكن هذا شيء وقولنا ، كما يقول صاحب المقتبس ، ان هذا « ليس من حقه » شيء آخر . ان نفي هذا الحق عن صاحب العلاقة ـ وصاحب العلاقة هو الانسان الذي يعيش حياة معينة ويواجه هذه المشكلة ـ هو اغتصاب لحقه في التفكير ولحقه في التصرف الحرّ . انه صفعة على وجه عقله وعلى وجه حريته . ومن حقه هنا ان يرد لمن يصفعه بحقيه : التفكير المستقل والحرية المضبوطة بنتائج ذلك التفكير ، من حقه ان يرد لمصافحه الصاع صاعين ـ وتبقى قصة قارىء صاحب المقتبس معه

---

(١) ينبغي ان يلاحظ ان صاحب المقتبس يستبعد هنا اللجوء الى الايمان الديني . ولذلك فهذا الموضوع يبقى خارج نطاق معالجتنا هذه .

(٢) ملحم قربان « المواقف الحاسمة » ، العدالة ، عدد ممتاز ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية ، ١٩٧٠ ، ص ١٣ وص ١٥ .

قصيّة من اختصاصها - هذا بفضل اقرارنا بحقها معا بالتصرف بوحي تفكيرها وحريتها .

تبقى قصتنا معه ومع التيار الذي ينقل ، نقلا ميكانيكيا تقريبا ، وجهة نظره . اننا نرفضها . ورفضنا لها يستند على انها ، وعلى صعد مختلفة ، تتخبط تخبطاً مريعاً ، وتهدّد هكذا معا بوجه الحرية وفي هيكل العقل . انها وبالاختصار ، وعلى صعيد معين من البحث ، تجعل من العقل والحرية معا خدعة - ومع بعض التطرف ، وربما التجني نقول : « خدعة بلدية » .

اننا نأخذ عقلنا وحريتنا معـا بجدية كلية . انها من اهم عناصر إلتزاميتنا .[1] وهي على ما نعرف ، طريق خلاصنا -

وما خلاصكم الا بالالتزامية[2] .

ويسأل سائل عن مغزى التعرّض للمفهومين اللذين يتمحور حولها تعريف الإنسان ، ونعني بها العقل والحريّة في مقطع عنوانه القوّة .

ونجيب : ان هذا لسؤال وجيه . يوحي به تقليد عريق في تاريخ الحضارة الانسانية . وربما استغربه ، وعلى الأغلب يستغربه ، احد المفكرين الذين يمثلون التيّار الذي يعكس وان بشيء من التشويه ، الاستاذ ماجد فخري في بحثه المقتبس منه : « اكتشاف الانسان العربي » .

للاستغراب ، اذن ، مبرراته وكذلك التساؤل . لقد درج التقليد الحضاري الذي يضرب جذوره في مؤلفات الاغريق الكبار على اعتبار العقـل الصفـة المميزة للانسـان . وليس في هذا القول ، خصوصا في حدود معينة ، اي ضير . غير ان أذيته تبدأ حين تترجمه الرافعة الكبرى او « الاقوى » التي تقود تصرف الانسان ، وبالتالي التاريخ .

وهذه الأذيّة لم تظهر لا هي ولا ما يترتب عليهـا من مخاطـر للاغـريق هـؤلاء . ثم ان الاغريق انفسهم لهم ما يبرر جهلهم او تجاهلهم لما لغير العقل من تأثيرات في تصرفات الانسان وبالتالي بالعقل نفسه .

ومع هذا يبقى تعريف الانسان بالنسبة لعقله من التعاريف الناقصة التي تحتاج الى تعديل وتصحيح .

وتأتي هنا الحريّة لتلعب دوراً هاما . ولنا مناسبات اكثر مناسبـة[3] لتفصيل هذا الـدور

---

(1) ملحم قربان ، « الاخلاق والمجتمع » طبعة ثالثة ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص ١٣ - ١٤

(2) ولا يلومن احد ، متسرعا ، باننا ، هكذا ، نشرع لكم في حين ننكر عليكم حق التشريع للآخرين . ذلك لأن الالتزامية التي نقترحها لكم تفسح للمجال امام عقلكم وحريتكم للعب الادوار التي تستحقها كما تقررون انتم هذه الادوار .

(3) ملحم قربان :

I – الحقوق الانسانية ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٧٩ .

II – المقالات ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، ١٩٨٠

III – المنهجية والسياسية : طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧ .

IV – القانون الطبيعي ، قيد النشر .

وحدوده . ولكن ان تكتفي في عملية ذلك التصحيح على ذكر الحريّة وحسب كما يفعل صاحب دراسات في الفكر العربي هو ان نخطىء الكثير من المقوّمات الهامّة التي ينبغي ان تستلفت النظر في هذا المجال .

واذا كان للإغريق القدماء مبرراتهم في تشويه هوية الإنسان ، فليس ما يبرر هذا الجهل او التجاهل لمفكر يعيش ويتحرك وينظّر في القرن العشرين . هذا يعني انه يهمل ، عن قصد او غير قصد ، وتبقى الخطيئة على الحالتين وان اختلفت طبيعتها ، جميع الاكتشافات العلميّة التي عانت البشريّة الكثير من العرق والجهد في سبيل تحقيقها . وليست هذه بالتهمة البسيطة ضد مفكر معاصر . هذا يعني انه يعيش في القرن العشرين على ضوء مُثُل ورثها عن القرون القديمة ـ على ما هيأ له التاريخ الحضاري من مناسبات تدعوه الى تعديل تلك المثل . ان اهماله هذا ضرب من التنصل من المسؤوليّة الاصيلة للمفكر المسؤول .

ولسنا نحن الآن في وارد التعرض لجميع تلك الامور .

يهمنا ما له علاقة بالقوّة وحسب ، وعن طريقها بالواقعية السياسيّة تقليديّاً وترميمها معا .

لنبرز اهمية هذا التصحيح كما يطال القوّة ، موضوع هذه المقطوعة ، في تعريف الانسان ، نسأل السؤال المحرج : وما هي قيمة العقل والحريّة ، كليهما على انفراد او مجتمعين ، لو جرّد الانسان من قوته[1] ـ ضعيفة ما ضعفت .

إن عبقريا لا يملك القوّة لممارسة عبقريته ، علما وحريّة ، لا يمتاز بشيء يذكر عن انسان مشلول . وكذلك النظريّة ـ مهما بلغت درجة ابتكاريتها . ان هكذا نظريّة لا تسمن ، عمليا ، ولا تغني من جوع . ان قيمتها ، ان بقيت لها قيمة نظريّة وحسب ، تختزل اختزالاً ضخماً ويجعل منها غير جديرة بالاعتبار في مجالات المسلكيّة الانسانية ـ اجتماعية وسياسيّة .

هذا يبينّ ، مع تجارب تاريخية متعددة ذات علاقة بالموضوع ، اهميّة القوّة عنصراً هاما معرّفا للانسان . في الواقع يخسر تعريف الانسان بالنسبة الى عقله وحريته فقط ، كما يذهب الاستاذ فخري ، قيمته العمليّة ـ هذا عداً عن كونه يتعرض ، كذلك ، لتهمة التشويه .

وردا على اهمال أمثال فخري والتيار الفلسفي الذي يعكسه للقوّة واهميتها ، وبالتالي التيار السياسي الذي يتبنى هذه الفلسفة ، تقوم الواقعية السياسيّة فتجعل القوّة احدى ركيزتيها . وهكذا يصبح الانسان الواقعي هو الذي يسخّر العقل والحريّة معا ، وبدرجات مختلفة ونسَب متفاوتة ، لخدمة القوّة تدعمها وتساندها المصالحة .

---

(١) ولقد لاحظ هذا الأمر بعض المفكرين التاريخيين المهتمين بالتنظيم الاجتماعي . ذكرنا منهم بمناسبة معينة روسو الذي يقتفي آثاره رينه حبشي .

مستقبل الديمقراطية ومفاهيمها » من منشورات الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية ، بيروت ، ١٩٦٠ ، ص ١٠٥ وما بعدها كذلك كتابنا المشكلات ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، المؤسسة الجامعية للدراسات (مجد) ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ٣٦٤ .

صح ان هذا التيار يبحث لا بالانسان بل بالسياسي ، لا بالانسان المفرد ومسؤولياته بل بالحاكم المسؤول عن مصير دولة . غير ان الاعتبارين ، وان اختلفا بكثير من الاعتبارات ، لا يتميزان بحكم الضرورة بالنسبة لموضوع البحث : تعريف الانسان التعريف الصامد .

وواضح للعيان والبصائر ، وبدون لأي كبير ، ان التيارين لا يصمدان امام سهام النقد العلمي .

يبقى ان تعطى القوّة في هذا التعريف ، كما في السياسة : داخلية وخارجيّة ، الأهميّة التي تستحقها .

عند هذه النقطة بالذات تبرز علاقة بحثنا هذا بالواقعيّة السياسيّة كما نقيّمها ونرمها في هذه الدراسة .

ويربط بين الاثنتين : مسألة ترويض القوّة ، اذ هذا ما نقصده بقولنا ان تعطى القوّة ما تستحقّها من اهميّة بمسألة اعادة النظر بالواقعيّة السياسيّة بحيث تصبح قادرة على مجابهة تحديات العصر ، الالتزام .

٨ ـ الثقة بالانسان :

وعبر الالتزام ، هذا ، ينقلب تقليد آخر عريق ، حضاريا . فقد كان التركيز عبر العصور ـ وخصوصا في السياسة والاخلاق ـ على عدم الثقة بالانسان مخلوقا يقدر على تحقيق العدالة حتى وان عرفها .

من هنا كان التفتيش عن موازين مطلقة تتحكم بالتصرفات الانسانيّة . وقصة القانون الطبيعي الكلاسيكي ذات مغزى حاسم في هذه القضيّة .

ومن هنا كذلك وضع تلك للموازين المطلقة في منأى عن تناول الناس ـ حكاما كانوا ام محكومين . ان تلاعبهم بها يعني بحكم الضرورة ضرب للعدالة وبعثرة لمقوماتها .

وقد لعب الدين من هذه الزاوية دورا تحضيرياً ضخما . وما زال .

ومن هنا ايضاً وايضا بنيت الحضارة الإنسانية حتى تاريخه على فكرة الإلزام . ويُمْثل على ما نعني ، وإن بشكل مّيء جداً ، المقتبس الذي سبق ان اشرنا اليه ، والذي لا يضير ، الا ترداداً ، ان نُعيد اقتباسه .

« والنتيجة المنطقية لكل ذلك ان ماهيّة الانسان ومعنى وجوده ينحصران في كلمتين : عقل وحريّة . بالعقل . . . . وبالحريّة يتحكم بقوى القدر او الطبيعة ويعلن استقلاله عن سلطان الهوى او الشهوة وقدرته على اثبات وجوده كذات مستقلة عن القوى الخارجيّة التي تتحكم بكل ما ليس ذاتا عاقلة او حرّة . »

بكلمة ثانية ، وبالرغم من ان الانسان حرّ ، هو ملزم ، على مذهب هذا التيار ، « ان يتحكم . . . ويعلن . . . » الحريّة الاصيلة للانسان ، وبمعزل عن الالتزام المسبق بمبادىء وقيم معروفة ، لا تخولك ان تستبق مواقفه . كان تقول :« يتحكّم . . . ويعلن . . . » الحريّة الاصيلة ، وبمعزل عن الالتزام

المسبق ، تخوّله « ان يتحكم » او ان لا يتحكم و « ان يعلن » او ان لا يعلن ما تريده له انت ان يعلن .

لتصحيح هذا الخطأ الحضاري الهام والواسع الانتشار جئنا بفكرة الالتزام . وكثرت النتائج التي تترتب على هذا الانتقال الحضاري من فكرة الالزام الى فكرة الالتزام . غير اننا لسنا بوارد معالجتها الآن . وتبقى احدى هذه النتائج ذات علاقة بموضوع بحثنا . انها تحارب موقف عدم الثقة من الانسان ـ إنها تربي فيه الثقة[1] بنفسه ، بعد أنْ تدخل على تفكيره مبادىء تساعده على ترويض القوّة التي يملك . وكذلك ، وبناء على مبادىء وقيم ذات علاقة بالموضوع ، تحارب الغرائز والتصرّفات التي تثير شكوك المجتمع بابنائه وابنائه بعضهم ببعض ، وبالتالي تنمّي الثقة الاجتماعية المتبادلة بين الناس .

٩ ـ الطبيعة البشريّة :

ويطال هذا التغيير مفهوم الطبيعة البشريّة .

وبمساعدة المنهجيّة يهمل السؤال : هل الانسان شرير بطبيعته ؟ ام خير بطبيعته ؟ ويحل محلّه السؤال هل احمد او عزيز او امين ، في اطار معين من الزمان والمكان ، هوكائن خير او شرير ؟

والأهم من هذا الاعتقاد بان الفرد ، وبالتالي المجموع ، الذي يتصرّف تصرفات هدّامة اجتماعيا ، بامكانه ان يصبح مواطنا ايجابيا وبناءاً. يقدر الانسان ، بفضل التربيةالواعية الذي تتعهده بها ، حتى وان كان في الاصل وحشا شريرا ، ان يتحول ، طبعا بنسب تختلف والظروف المحيطة بها ، الى مواطن

---

(١) (أ) ومع اننا نختلف مع المقتبس التالي اختلافا هاما من زاوية المنهجية العلمية ، يظل له صحة يجعله اولا ، يستحق الاقتباس ، وثانيا ، جزءا من القصة الطويلة ، وخصوصاً على المستوى النفساني ، لعملية تنمية الثقة بالنفس التي نعتبرها من نتائج تبني الالتزامية .

The famous actress, Angela Lansberry, answering the question:

«How did you come to achieve such a degree of self-confidence?», said:

«If you think you can do it, it is already done».

(In «Outlook», B.B.C., London, Thursday, March 6, 1980, 3:30- 4: 00, G.M.T., and 19: 30, G.M.T.)

ب ـ « وكان (الدكتور دانيال بلس مؤسس الجامعة الاميركية في بيروت ورئيسها الأول) يثق بتلاميذه لان الثقة بالطالب تجعله ممن يوثق به » . . . ولهذا كان بعضهم (اي بعض الطلاب يقول لزوجته : « ليس بمقدورنا ان نكذب على الدكتور بلس لأنه يثق بنا » .

(الدكتور اسد رستم ، لبنان في عهد المتصرفية ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ٢٢٨ .)

اننا نرفض هذا المبدأ ـ قاعدة عامة ـ في التربية ـ والمعاملة الاجتماعية عامة . اذ ان نجاح تطبيقه يستند الى افتراضات متعددة . غير انه يبقى بالرغم من ذلك ذا فائدة تذكر .

اجهزتي بممتنه بجم الوحش الذي يتلبس ـ حتى لا نقول : ان يقضي عليه قضاءً تاما ـ مع ان هذه الامكانية تبقى احتمالا واردا .

يبينّ هذا الاتجاه ، وان بمعالمه البارزة وخطوطه العريضة وحسب ، الذي يقود الى الاستنتاج ، المأخوذ به في هذه الدراسة ، بان المسألة الاخلاقية الملحّة للعصر الحديث ليست ، كما في ماضي حضارتنا ، التفتيش عن مبادىء مطلقة تحدّ من تصرفات الناس المتوحشين ، اذ هذه حتى وان وجدت لاتضمن هذا الحدّ ، بل تنشئة وتنمية الشخصية الانسانيّة المنصهرة .

وتخسر هكذا ، وان ليس لهذه الاسباب بل لغيرها واهم منها معا منهجيّا وحضاريا ، المطلقات بصفتها مصادر الزام على الإنسان بعض ، ان لم نقل كل ، اهميتها .

وتحل محلها قيم الالتزام ومبادؤه .

١٠ ـ الحقوق الطبيعيّة :

ومن هذه الشرفة التنظيريّة يصبح بالامكان تحديد موقف الواقعيّة من الحقوق الطبيعيّة .

من زاوية الواقعيّة السياسيّة التقليديّة تصبح هذه الحقوق ـ خصوصا حقوق الفرد ضد الدولة مجرد دخان يخفي خلفه نار القوّة وتلاعبها ، مع زميلتها ، للمصلحة (القوميّة ؟) بمصالح الناس .

اذا تصادم حق الفرد بحق الدولة في البقاء هشمت الدولة الفرد تهشيا لا يبالي بهذه الحقوق ولا يعيرها اهتماما وانتباها .

أما من زاوية الواقعيّة السياسيّة المرممة ، كما نتصورها في هذه الدراسة ، فهنالك أكثر من قوة تقدر هذه الحقوق ، بصفتها مبادىء تصرف[1] وقيم تراز بالنسبة اليها تصرفات الناس ، من الدخول عبرها الى هيكل الضمير السياسي وعبره الى مسرح التصرفات السياسيّة .

عليها فقط لكي تحصل على بطاقة مرور ، ان تُبرهن عن استحقاقها لذلك ، نعني اهميتها في ان تلعب دورا محسوسا في احدى مهمات الالتزام ـ اي ان تلعب دورا ، في نظر الانسان صاحب العلاقة[2] في تعيين ماهيته وتقرير معنى حياته .

---

(١) ولا يخفى على القارىء انا ندافع عن اهمها ، الحرية ، بصفتها واقعا يعاش . وان على صعيد من صعيد الاجتماعيات والسياسيات . راجع كذلك كتابنا الحقوق الانسانية ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٦٩ ، بحث : « الحرية وابعادها » ص ١٤٢ وما يليها .

(٢) راجع لتفصيل هذا التعبير وتوضيحه ، هذه الدراسة . الحالة الأدبية » وكتابنا ، المنهجية والسياسة ، بحوث : « التشريع » و« الثورة » و« المساواة المنهجية » .

ومن هذه الكوة تدخل الحقوق الطبيعية السياسية عبر قرار الانسان الملتزم السياسي ان يحدد غايته وبالتالي تصرفاته بها . واذا اتفق ان كان صاحب العلاقة هذا دينا ، واحتضن التزامه دينه ، فلا يضيره بشيء ، كما لا يضير حقوله الطبيعية بشيء ، ان يعتبر هو نفسه ، كما اعتبر فعلا ، « مخلوقاً مكلفاً »*. عندها تصبح الحقوق تكاليف . يتغيرّ الاسم وحسب ويبقى المسمّى . وهل يتغير الخمر اذا ما وضع في إناء مختلف ؟

* كتبها عباس محمود العقاد في حقائق الاسلام واباطيل خصومه ، (المؤتمر الاسلامي) مطبعة مصر ، ١٩٥٧ ، ص ٣١) .

وتصبح ، عندئذ ، السياسة ، سياسة الملتزمين ، ضربا من رسالة : رسالة يمارسُها هؤلاء وسيلة تستهدفُ تحقيق غاية قصوى ذات اهمية قصوى تضفي من الاهميّة والمعنى على الوسائل التي تقود الى تحقيقها أقصى حدود الجديّة والاهتمام .

وهكذا نكون قد ثقفنا ، وعلى أفضل ما « يكون » التثقيف[1] ، السياسة ، كما واننا قد ربطنا الثقافة ، عبر هذه السياسة ، بالمشاكل الحياتية العاديّة لتجعل من هذه الاخيرة مغامرة ذات معنى حميم لانه ينبثقُ من قراراتنا الشخصيّة ، كما روضتها ، وبفضل حريتنا وتعقلنا وجميع مستلزمات الالتزام ، مقاييس الحضارة الإنسانيّة العامّة .

ألا يزيد هذا في روعة الحياة ورهجها ومغزاها ؟

وهل هنالك وسائل افضل من هذه وتلك تأهيلاً للتبادعية ؟

وأية مكافأة افضل من تلك المكافآت تصبح ان تطمح اليها مطلق سياسة ؟ !

ولن ننسى لا ننس ، على ما لهذا البُعد الافقي للمسألة من قدرة على الاستحواذ على العقول والمخيلات . ان البعد الثاني ، البعد العامودي ، هو الذي يجيء لهذه النظرة الطموحة ، ركائز الصمود في مجابهة الاعاصير .

١١ ـ مسؤولية الإرادة الانسانية : ارادة الانسان الفرد .

«Mr. Chairman, we are witnessing at the present time (and the Symposium is evidence of that fact) a world -wide resurgence of awareness by peoples and persons that in order to be able *to realize their human rights they must themselves work for them at the grass roots level*. While the effort of international organizations is important in providing a framework, I believe that without the activities of non--giovernmental organizations, local groups and *individuals*, human rights would be in a poorer condition» [2]

« السيد الرئيس ، إننا نشاهد حالياً (وهذه الندوة هي بيّنة على ذلك الواقع) طفرة جديدة ذات انتشار عالمي في الوعي لدى الشعوب والأشخاص أنّ تحقيق الحقوق الانسانية **مرهون بالعمل من قبل هؤلاء أنفسهم** من أجل تلك الحقوق على مستوى الجذور . فبينما تكون الجهود المبذولة من قبل المنظمات

---

(١) راجع مطلبنا من « بيان قصر الثقافة في لبنان » النهار ، تاريخ ١٩ و٢٥ حزيران ، ١٩٧٧ . وكذلك كتابنا اشكاليات طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، دار النهار للنشر ، ١٩٨٠ بحث : « اية ثقافة هي ثقافة « بيان قصر الثقافة في لبنان » .

(٢) Theo C. Van Boven , Representative of the U.N. Secretary General and the Director of the U.N. Division of Human Rights in the Symposium of Human Rights And Fundamental Freedoms in the Arab Homeland, held on 18- 20 May 1979 in Baghdad (Iraq), *Al-Haqikah l-Al-Arabi*, Vol. No. 3 and 4, 1979, P. 33. (Underlining Mine)

الدولية مهمَّة بتهيئتها للإطار العام ، تظل الحقوق الانسانية ، حسب اعتقادي ، وبمعزل عن جهود المنظمات اللاحكوميّة ، والتجمعات الإقليميّة ، والأفراد ، في حالة الفقر »[1] .

إن التمعّن بهذا المقتبس يبيّن الإطار الذي تتلاقى فيه جهود الأمم المتحدة والواقعية السياسيّة كما يتصورها هذا الترميم لها .

أما نقطة التلاقي فهي في الأفراد . واذا صحت على الأفراد فهي ، من باب أوْلى ، تصح على الأفراد الملتزمين .

وتطوى هذه الموضوعة ذاتها عندما تعالج ، كما تعالج بالفعل ، من زاوية ثانية :

«The work of the United Nations in this field[2], however, goes beyond these three facts (standard- setting, implimentation, and combatting violations of human rights). While elaborat- ing standards and seeking to promot their ipmplimentation, efforts are also under- taken to inform and conscientize the peoples and persons of the world as to their rights so that they may claim respect thereof»[3]

« ان جهد الأمم المتحدة في هذا الحقل (حقل حفظ الحقوق الانسانية وتنميتها) يتعدّى هذه الأوجه الثلاثة (وضع المقاييس ، وعملية التطبيق ، ومحاربة الانتهاكات) . فبينما تعالج المقاييس ويُسعى الى تحقيق أوسع لها ، تُبذَلُ جهودٌ أيضاً لتوعية شعوب العالم والأفراد على اختلاف جنسياتهم على حقوقهم ولتعميق جذورها في ضمائرهم حتى يصبحوا ، وبفضل ذلك ، مهيئين للمطالبة باحترامها »[4] .

وبالرغم من أن الاعتقاد ثابت بأن لجهود الانسان الفرد قيمة وأهميّة في مجال الحقوق الانسانية يبقى علينا أن نشير الى أن المطلوب من الانسان الفرد في هذا المجال وبمقتضى هذا المقتبس ، يبقى في الإطار المجهول .

فهل يصح أن يتهم بجهل المدى الجريء الذي يصح أن يذهب اليه ؟ على كُلٍّ نذهب الى أن هذه الواقعيّة المرنة تحقق التوازن المطلوب في هذا الموضوع !

وتتكرر الفكرة ذاتها لتثبت تفسيرنا لها فكرة عميقة الجذور لا إشارة عابرة .

---

(١) المنتدى العربي ، عدد خاص عن ندوة حقوق الانسان والحريات الأساسيّة في الوطن العربي المنعقد في بغداد من ١٨ إلى ٢٠ أيار (مايو) ١٩٧٩ ، العددان الثالث والرابع ، عام ١٩٧٩ ، بغداد العراق ، ص ٣٢ . (التوكيدات لنا) .

(٢) «... activities for the promotion and protection of human rights».

(٣) Ibid., P. 32.

(٤) المرجع ذاته ، ص ٣٢ .

«Mr. Chairman, I am happy to see on the agenda of this Symposium (1) a topic on the teaching of human rights in Arab schools and Universities. As I have already indi-cated, *work for the conscientization of individuals* throughout the world is a crucial part of the human rights programme and of the human rights endeavour». (2)

السيد الرئيس ، يُسعدني أن أرى على برنامج عمل هذه الندوة موضوع تعليم الحقوق الإنسانيّة في المدارس العربيّة والجامعات . فكما أَلْمَحْتُ ، يظل السعي الى تعميق غرس هذه الحقوق في ضمائر الأفراد في جميع أنحاء العالم جزءاً مهمّاً من برنامج تعزيز تلك الحقوق ومن للمحاولات التي ترمي إلى نشرها واحقاقها »(3) .

ونتقل من هذه الفكرة ـ همزة الوصل أو نقطة التقاطع بين التفكير الدولي والجهود العالميّة في موضوع الحقوق الانسانية وبين الترميم المتدارس عبر هذه الدراسات للواقعيّة السياسيّة ـ الى تعليقنا على امكانية دفع اشارات رجالات المؤسسات الدوليّة ، والمنظمات الاقليميّة حول هذا الموضوع الى مستوى أقوى أكثر شجاعة وأصرح وبالتالي ، وهكذا يؤمّل ، أقوى تأثيراً وأبقى أثراً .

وعلى أهميته الفعليّة وقيمته التاريخية يبقى هذا الاعتبار ثانوياً في سلّم الأولويات المنهجيّة والعلميّة . تأتي قبله ، وبالدرجة الأولى ، اعتبارات صحته وسلامة تسلسله ومعطيات الواقع الانساني .

وانه سليم وصحيح قضيّة عريضة ومتشعبة الجذور والأبعاد . وقد عولجت الإعتبارات ذات العلاقة بها في أكثر من مناسبة . نقترب منها الآن من زاوية مغايرة : تفكير المسؤولين الدوليين أو بعضهم :

«One of the results of that Conference (4) on the death penalty was the development of an international program aimed at the abolition of the death penalty. The Stockholm Conference declared the death penalty to be the ultimate cruel, inhuman and degrading punishment. It specified that excutions for the purpose of political

---

(1) The Symposium of Human Rights and Fundamental Freedoms in the Arab Homeland held on 16-20 May 1979 in Bagdad (Iraq).

(2) Ibid. PP. 34-35. (Underlining Mine).

(3) المرجع المذكور نفسه ، ص34-35 (التوكيد لنا) .

(4) The Amnesty International Stockholm Conference on the question of the penalty

coercion, whether by govenment agencies or others, were equally unacceptable. It pointed out that the imposition and infliction of the death penalty was brutalizing to all who are involved in the process. And it expressed its concern that the death penalty was increasingly taking the form of unexplained disappearances, extra-judicial executions and political murders.» [1]

وتقول هذه المقطوعة الطويلة ، وإن بكلمات مغايرة ومختلفة ، ومن زوايا متعددة ، فكرة واحدة ، تنبذ فكرة الاعدام على أنها غير انسانية ووحشيّة .

ويَسْتَتْبِعُ هذا المعطى حجّة ضدّ القصاص بالقتل . غير أن هذه الحجّة مضمونة هنا وحسب ولا يظهرها الى العيان إلا نظرة معينة في طبيعة السياسة . وكنا قد فصلنا هذه النظرة في مناسبة أكثر مناسبة[2] . فإذا كانت السياسة ارتفاعاً عن مستوى الصعيد الوحشي ، حيث تتحكم شريعة الغاب بالتصرفات الانسانية ، الى مستويات وصعد أرقى وأرفع ، كانت عملية الانكفاء الى صعيد تلك الشريعة تقهقراً بيّن الخُطى ملحوظ التأثيرات .

غير أن هذه الحجة ، اذا دفعت هي ذاتها الى أبعد مراميها ، وصلت الى نقطة الارتكاز التي تشير اليها الحجج التي يقدمها هؤلاء المفكرون في القانون الدولي المهتمّون بتخفيف مظالم الانسانيّة .

فما هي تلك الحجج ؟ ما هي نقطة الارتكاز تلك ؟

«As a method of attenting to eliminate political dissent the use of the death penalty is abhorrent.» [3]

« وسيلةً من عداد محاولات التخلص من الرفض السياسي استخدام الاعدام هو عمل مريع » [4].

يكاد القارىء يُنكر على هذه البنية كونها حجّة . إنها بالأحرى لغة في القول بأن الاعدام وحشي ولا انساني .

«As a method of protecting society from crime, it has nowhere been shown to have a special daterrent effect.» [5]

---

(1) Martin Ennals, Secretary-General, Amnesty International, *Al Hakakt Al Arabi*, Special Issue on The Symposium of Human Rights and Fundamental freedoms in the Arab Homeland held on 18-20 May 1979 in Baghdad, Nos 3 and 4, 1979, P. 39.

(2) راجع كتابنا المنهجيّة والسياسة ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧ بحث مفهوم « الثورة » .

(3) Ibid, p. 39

(4) المرجع المذكور ذاته .

(5) Ibid.

« وسيلةً » لحماية المجتمع من الجريمة ، لم تظهر آثارها الرادعة في مطلق حقل »[1].

هذه حجة بالفعل ، غير أنها لا تقف ، منهجياً ، على أرجل قوية . ان آثارها ، إذا كانت لها آثار ، تكمن في غياب البيّنة عن عيون المراقبين . إذ لو افترضنا ، الأمر الذي لا يستبعد حدوثه ، ان سعيداً قد امتنع عن قتل أخته لأن جاره قد أعدم بسبب اقدامه على عمل مماثل ، فكيف يمكن أن يعرف السيد مارتن اينالز ذلك ؟

غير أن الدحض لهذه الحجّة لا يقدّم ولا يؤخر في علاقتها بنقطة الارتكاز التي هي مقصد بحثنا هذا الآن .

وهذه النقطة هي ، ونقولها الآن لصعوبة الاحتفاظ بها ، بعدما تقدّم ، هي أن الارادة الانسانيّة هي مصدر من مصادر الحق أو اذا فضلت القانون . وتصل الى نقطة الارتكاز هذه من تحاليل جميع ما يُقدَّم هنا من حجج . وفضلاً عن ذلك ، يدعم هذا الاستنتاج ، اعتبارات كثيرة ومختلفة عولجت في مناسبات مختلفة .

و للكاتب نفسه حجة مغايرة .

«Because it is irrevercible the death penalty has always been recognized as qualitatively different from all other forms of punishment. Once carried out it is irrevocable and can never be corrected. The irreversibility of the death penalty negates modern concepts of penology, which are based on the theory that rehabilitation of the individual is possible.» [2]

« وقد اعتُبرت عقُوبةُ الموت ، وبسبب عدم امكانيّة اعادة النظر فيها ، مختلفة نوعياً عن جميع أشكال العقوبات . متى حصلت لا يمكن الرجوع عنها أو تصحيحها . وهكذا تنكر هذه الصفة اللاإعاديّة لعقوبة الموت للمفاهيم الحديثة لمعالجة الجريمة . وجميع هذه المفاهيم تستند الى امكانية اعادة الفرد الى حالته الصحيّة الطبيعيّة » .[3]

هذه حجة مثلثة : مختلفة نوعياً ، وغير قابلة للتصحيح ، وتتضارب والنظريّة الحديثة في تبرير القصاص .

واخفاقها ، هكذا ، اخفاق مثلث علمياً .

---

(1) المرجع المذكور ذاته .

(2) Ibid

(3) المرجع المذكور ذاته .

فاختلافها النوعي عن جميع أشكال العقوبات يصح أن يكون حجّة للأخذ بها لا للرجوع عنها . وكونها غير قابلة للتصحيح ، يضعُ العربة قبل الحصان . انه يفترض خطأها . وهكذا لا يصح أن يعتبر حجة على خطئها وبالتالي الأخذ بها . وأخيراً « النظرية » الجديدة في تبرير القصاص ليست « بالنظرية » النهائية ولا يمكنها أن تكون . واذا تبينّ أن لعقوبة الموت نتائجها المرغوب فيها أصبحت هذه النتائج ، ولهذا المنطق ، حجة قويّة ضد تلك « النظريّة » الحديثة في تبرير القصاص .

ومرّة ثانية نقف وجهاً لوجه أمام نقطة الارتكاز : إن الارادة الفردية ، ضمن حدود ومعطيات طبعاً ، هي بالفعل وقد كانت وان بشيء من المواربة والخجل ، مصدر حق أو قانون .

وتظهر من هنا أهمّية مزدوجة للالتزام « انه يضع اصبعه على نقطة الارتكاز هذه ، كما وانه يحدد عشوائيتها ويوضح ضبابيتها ويروض فوضويتها على أفضل ما يكون الترويض والتوضيح والتحديد .

ولسنا بحاجة ههنا الى جميع هذه الدعاوي . همنا الحالي ينحصر في توجيه الأنظار الى قضيّة هامّة وإنْ مهملة على العموم . بالأحرى ، كانت هنالك ، حسب التقليد الحضاري الذي نعيش قيمه ومبادءه ، حساسيّة قويّة ضدّها عبر العصور . الرغبة الانسانية لا تؤتمن والارادة الانسانية لا يركن اليها موزّعة للعدل ووسيلة من وسائل تحقيقه . ولقد كثرت ولا شك البينات التاريخيّة الداعمة لهذه النظرة . ولهذا فلسنا في مجال تخطئتها .

غير أن انقاذ الانسانية يتطلب تعديل الواقع ههنا عبر تعديل النظرة .

فهل هذا ممكن ؟ والى أي حد يصح أن نلعب في تفاؤلية المحاولة حتى تتوازن فتصحح تشاؤمية النظرة التقليدية ؟ والى أي درجة تنسجم هذه الآمال وما يصح أن يتوقع من نتائج طبيعية لطبيعة الانسان الحضاري الجديد ؟

وليست هذه جميع الاسئلة التي يمكن أن تثار .

المهمّ في عرفنا أن تكون لنا الجرأة في توسم الخير أو بعضه في تجشم الصعاب ـ صعاب المغامرة .

واننا لنراهن على أن أضعف ما يمكن ان ينتج عن هذه المغامرة الحضارية هو توعية الانسان ، الفرد أولاً ، والمجموعات الانسانية ثانياً ، والعالم اجمع ثالثاً ، على امكاناته وكفاءاته ، أو بكلمة متشائمة ، على ما يسكنه من شياطين .

أما أفضل ما يمكن أن تقود اليه هذه المغامرة ، اذا نجحت تقديراتنا واذا أحسن الناس المهتمون بها خياراتهم وتصرفاتهم ، فهو حضارة انسانية مبدعة .

وعلى طريقها الطويل الشائك ، وقبل الوصول الى تلك المحجّة ، تجابهه الكثيرات من المعضلات . وليس من أبسطها أو أقلها أهمّية ما يربط مبادىء المنهجيّة بتاريخ الفكر الحضاري عامّة والسياسي خاصة وبالعادات الذهنيّة المطلوب إعادة سكّها وترويضها الترويض المناسب .

١٢ ـ مداليل الحرّية السياسيّة

« الحرّية إذن ليست كما يصفها لنا السير روبرت فيلمر : أي ان يحيا كُلٌّ كما يحلو له ، وأن يعمل كما يُبَرْمج[١] وان لا يتقيّد بأية قوانين . إنما حرّية الناس في ظل الحكومة هي أنْ يعيشوا جميعُهم بمقتضى[٢] قاعدة مشتركة دائمة سنتها السلطة التشريعيّة القائمة في ذلك المجتمع »[٣]

أية سلطة تشريعيّة ؟ كلاّ .

بل تلك السلطة التشريعيّة التي توطّدت برضى المواطنين[٤]

وأية قاعدة أو شريعة سنتها تلك السلطة ؟ كلا . بل « تلك التي سنتها بمقتضى الأمانة[٢] التي عهد بها المواطنون اليها . »[٥]

هذان مفهومان للحرّية السياسية : مفهوم روبرت فيلمر ومفهوم جون لوك . وكثرت مفاهيم الحرّية السياسيّة عبر التاريخ . وليس في هذا الواقع التاريخي : تعدد مفاهيم الحرّية ، أيُّ عَجَبٍ أوْ إحْراج . ربما خلق هذا الواقع بعض الفوضى ، ولكن بالامكان تدبُّرها ـ عن طريق التفهّم للتعمق لمبادىء المنهجيّة الأولية . وبمقتضى هذا التدبّر ينتفي العجب ويتبخّرُ الإحراج .

في الواقع نتلمّس تعامي جون لوك نفسه لبعض هذه المبادىء حيث يقول : « الحرّية اذن ليست . . . » . ويورطه هذا التعامي في خطاء مزدوج : الأول ، اعتقاده انه يكشف للقارىء عن الحرّية بينما هو في الواقع يعبّر عن تصوره « للحرّية » ، والثاني ، والملازم للأول ، هو اعتقاده بأن أحد هذين « المكشوفين » هو صوابٌ والآخر خطأ .

ويتبع هذا الخطأ المزدوج خطأً آخر : أن على القارىء ، الا اذا تنكّرَ للعلم والبحث العلمي ، أن يتبنّى موقف لوك لأنه الموقف الصحيح . هذا خطأ بدوره لأن الموقف المنهجي السليم يسمح للمفهومين

---

(١) «... What he lists.»

(٢) «... according to the trust put in it.»

(٣) John Locke, *The Second Treatise on Government*, An Essay Concerning The True Origin, Extent, and End of Civil Government, chap. IV.

(٤) Ibid.

(٥) Ibid.

معاً بأنْ يتعايشا . ذلك لأن هنالك ما يبرّر كُلاًّ منهما . يظهر ذلك من الرجوع الى مبادىء المنهجيّة الأوليّة .

ويصبح ، من هذه الشرفة المنهجيّة ، استعمال صيغَتَيْ « الخطأ » و « الصواب » في هذا الاطار بالواقع سوء استعمال . فالسؤال ، اذا ، أيّ مفهوم للحرّية : مفهوم فلمر أم مفهوم لوك هو المفهوم الصحيح ؟ هو سؤال مضلل : سؤال لا تسمح المنهجيّة المسؤولة باستعماله ـ اللهم الا اذا كان القصد من ذلك تضليل القارىء أو نَصْب مقلب فكري ما له .

وهب أنه سُئِل ، فما هو الأمر الذي يجعلك تقرر صحة أو عدم صحة الجواب عنه ؟

وفي غياب مثل هذا الأمر يصبح اقرارك بصحة هذا الجواب مساوياً بالقوّة المنطقيّة لنكرانك هذه الصحّة .

ومن هنا تتضح عبثيّة هذا السؤال .

السؤال الأصْوب[1] في هذا الإطار هو : أي المفهومين افضل ؟ أيُّهُما انسب ؟ أيهما اقرب الى ما يقصده العامّة عندما يتكلّمون عن الحرّية ؟ أو أيُّهما يتناغم أكثر ومتطلبات النظريّة السياسيّة الأفضل ؟ أيّهما يُعبّر عن الرأي المطروح للبحث من قِبَل المفكر المدروس ؟

ويبقى هذا السؤال هو السؤال الأصوب حتّى حين تتعدد المفاهيم . ولا يسع المنهجيّة المدروسة الا أن تسمح بتعدد تلك المفاهيم . وتاريخ الحضارة الانسانية مليٌّ بتعدد المفاهيم لمطلق مدلول سياسي اجتماعي أولي : كالحرّية والسعادة والمواطنة والديمقراطية والرأسماليّة والمنفعيّة وما إلى ذلك .

السؤال الأقرب الى الواقع التاريخي إذن، هو، كيف فهم أرسطو الحرّية وكيف فهمها القديس أوغسطين وكيف فهمها غيرهما ؟ ويكون عندها من الطبيعي ان تختلف مفاهيم تعبير واحد لدى مفكرين مختلفين . والحكم في أفضليّة أحد هذه المفاهيم على غيره لا يستند الى مقياس الصحّة والخطأ بمعنى كليهما العلمي الدقيق .

فأيُّهما أفضل مفهوم فلمر للحرّية أم مفهوم لوك ؟

لو قررنا اعتماد مفهوم فلمر لما رأينا « للحرّية » مثلاً يُشاهد في حياتنا الاجتماعيّة . إذ ليس في المجتمع الانساني من ينطبق عليه وصف فلمر ، نعني « يعمل ما يرمع ويحيا كما يحلو له ولا يتقيّد بأية قوانين » . إنّ تعريفاً كهذا للحرّية ينفيها من حياة المجتمع الانساني وينفي كذلك وجود من يتمتعون

---

(1) وقد يكون التعبير « الأصوب » أيضاً مضللاً ـ وخصوصاً لدى الذين يرادفون بين « الصواب » و « الصحيح » .

بها"(٩) . إنه ، هذا التعريف ، بكليات مغايرة ، يشوّه الواقع الاجتماعي للانسان بدلاً من أن يساعد على تفهّمه تفهّماً صحيحاً .

وهكذا ، فتعريف كهذا ، يجهض محاولة التعريف ذاتها فيفشّل ، بذلك ، الهدف الذي نشأت في إطاره عملية التعريف : أي التوصل الى معرفة الحرّية وعبرها الى تحقيق المجتمع الحرّ بعد التعرف الى الانسان الحرّ .

كان من المحتمل ، ومقتفياً آثار التقليد العريق في هذا المنحنى ، أن أقول : « التوصل الى ماهيّة الحرّية » . عند كنت وقعت في فخ الاعتبار التقليدي تاريخياً بأن للحرّية « جوهراً » حقاً أو « ماهيّة » أصيلة ينبغي الكشف عنها . واتفق ان تعهدنا هذا الخطأ في مناسبة أكثر مناسبة .

ويظهر أن التنبه لهذا الخطأ وحده ليس بكاف للتغلب على جميع الالتباسات التي تورّطنا بها تلك المفاهيم .

أما تعريف لوك « للحرية » أو مفهومه لها فينتظره مصير أفضل من مفهوم فلمر . إنه مفهوم للحرّية ينطبق على حالة واحدة معينة من حالات الاجتماع والسياسة : وإذا كانت هذه الحالة لم توجد بالفعل تاريخياً وواقعياً فإنها متصوَّرة ويمكن أن توجد وتتحقق . وإذا ما تحققت ، يعتقد البعض ، ترتفع بتحققها هذا بالمجتمع الذي يحققها وبأفراده على مستويات الانسانيّة والرفاهيّة .

وهذه من الاعتبارات التي تجعل الفاهمين في السياسة والاجتماع يفضلون مفهوم لوك على مفهوم فلمر . ولا تنتهي مقاييس التفضيل لدى الفاهمين عند هذا الحد .

ويبقى السؤال : هل هنالك مفهوم للحرّية أفضل من مفهوم لوك ؟ سؤالاً قيّماً يستحق البحث والاستقراء والاستنباط لدى المنظرين الموهوبين .

ومن الزاوية المنهجيّة تنفتح على هذا السؤال نوافذ متعددة تطل منها عليه تصورات متعددة .

أما نحن فاننا نراهن على مفهومنا المرتبط بالالتزام كما تحدد معالِمه الحقوق الانسانية ، والشكالات ، والواقعية السياسية ، والمنهجيّة والسياسة ، و « الأخلاق والمجتمع » ، و « المواقف الحاسمة » .

ويبقى هذا طبعاً ، تفصيلاً وحسب ، وان مهما جداً ، في الصورة الفكرية التي تساعد هذه المؤلّفات على ارساءِ أسسها لفلسفةٍ اجتماعيةٍ تفاخر عقلانيات العصر الحديث بثبات اركانها وواقعيّة متطلباتها وشموخ مطامحها !

---

(٩) إننا نتكلم هنا لغة الخطأ الذي أطلقنا عليه ، منهجياً ، « حراء الشعراء » . غيراننا نعلم أن القارىء ، من سياق البحث ، لن يقع في فخ هذا الخطأ ـ على الرغم من قلّة حذرنا .

المحتويات

القسم الاول : قضايا عامة

القسم الثالث : السياسة

الفصل السابع : المسألة السياسية

الفصل الحادي عشر : ـ تقييم وترميم

المؤسسة الجامعية للدراسات
والنشر والتوزيع (ش.م.م)

الثمن ٢٥ ل . ل . او ما يعادلها